

تحرير: جميل هلال وكاتيا هيرمان

# إطّلاة أوليّة

على اليسار في  
المشرق العربي

**ROSA  
LUXEMBURG  
STIFTUNG**  
REGIONAL OFFICE  
PALESTINE

2014




**ROSA  
LUXEMBURG  
STIFTUNG**  
REGIONAL OFFICE  
PALESTINE

# إِطْلَالَة أُولِيَّة

علء اليسار فء  
المشرق العربى

تحرير: جميل هلال وكاتيا هيرمان

٢٠١٤



تمّ انتاج هذا الاصدار بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ  
المكتب الاقليمي، فلسطين.

يعبّر محتوى هذا الاصدار عن وجهة نظر الكاتبين،  
ويتحملوا هم وحدهم المسؤولية عن مختلف الآراء الواردة  
فيه، ولا يعبّر بالضرورة، تحت أي ظرف من الظروف،  
عن آراء مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

ترجمة القسم العراقي الى العربية: عباب مراد.

# قائمة المحتويات

٦.....	تقديم
	مقدمة: في توصيف اليسار في المشرق
٨.....	العربي لواقعه
٤٤.....	اليسار الفلسطيني، الواقع والتحديات
٦٨.....	اليسار الأردني: نظرة في الواقع والمستقبل
٩٤.....	يسار لبنان: امكانية المستحيل
١١٦.....	قراءة في واقع اليسار السوري
١٤٠.....	اليسار الفلسطيني في اسرائيل
	اليسار العراقي: بين ظلال تحالفات الماضي
١٦٦.....	والتحالفات الجديدة للدولة المدنية العلمانية



# إِطْلَالَة أُولِيَّة

عله اليسار فيه  
المشرق العربي



## تقديم

في زمن التغيّرات السريعة التي يشهدها العالم العربي، ومع ظهور تشكيلات سياسية جديدة في المشهد العربي، وبوجود آفاق رحبة لحدوث تغييرات مستقبلية في المنطقة، يصبح فهم الفاعلين السياسيين والبرامج والخيارات المطروحة في هذه المنطقة من العالم أمر بالغ الأهمية. ولكننا، وعندما يتعلق الأمر باليسار العربي المعاصر، نصطدم بحقيقة إن المعرفة النقدية التي تتجاوز مستوى الشعارات والصور النمطية ما زالت متناثرة، وبوجه خاص ولكن ليس حصريا، خارج أوساط الناطقين باللغة العربية. يأتي هذا الكتاب كخطوة من أجل المساهمة في تقليل هذه الفجوة والوصول إلى فهم أكثر وضوحا لتركيبية أحزاب اليسار، وقواعدها الشعبية، ومهامها، ومتطلباتها وأهدافها وتأثيراتها، وأخيرا وليس آخرا، التحديات التي تواجه اليسار خاصة في ظل تزايد نفوذ السياسات النيوليبرالية من جهة، والدور الكبير لتدوين السياسة الذي تشهده هذه المنطقة من جهة أخرى.

وفي حين أن المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان التي يعالجها هذا الكتاب، وهي كل من فلسطين والأردن وسوريا ولبنان والعراق والمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، تستوجب بوضوح إجراء تغييرات وتقديم بدائل تستند إلى فهم حقيقي للعدالة الاجتماعية والحرية والمساواة، غير أن اليسار لا يبدو حتى الآن مستعدا أواجهها التحدي، وأنه ما زال إلى حد ما لاعبا متسللا من خلف الصفوف. والمقلق في وضعية اليسار أنه ما زال أكثر انقسامًا بدلا من أن يكون أكثر توحدا، وما زال في موقع المنتقد للوضع الراهن بدلا من أن يكون في موقع الجهة التي تقدم بدائل فعالة له. ويجب التنويه هنا إلى أن وضعية اليسار العربي لا تختلف كثيرا عن الوضعية الأخرى للمشهد اليساري كالفاعلين اليساريين الأوروبيين على سبيل المثال<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> انظر مايكل بيريوكورنيليا هيلدبراندت (محرران): الأحزاب واليسار الراديكالي في أوروبا، التحليل والأفاق، مؤسسة روزا لكسمبورغ، برلين، كارل ديتز فيرلاغ، ٢٠٠٥.

لا نهدف فقط من وراء مشروع رسم خريطة اليسار العربي إلى دعم الحوار حول اليسار بل ونأمل أيضا أن نشجع من خلاله على تقديم البدائل. فمن البديهي أن أي نوع من "رسم الخرائط" ليس سوى بداية، وهو مجرد خطوة أولى في رحلة طويلة مشتركة بين العديدين. ونحن نأمل، من خلال تنفيذ هذا المشروع، أن نساهم في مسار أوسع هدفه إعادة النظر في الفهم اليساري وتعزيزه داخل العالم العربي وخارجه. فمن أجل أن يكون مسار التبادل العابر للحدود ومسار التعاون مثمرا، فإن الشرط المسبق والضروري هو تعلم أنماط التكوين الخاصة بالآخر وأوجه التشابه والاختلاف.

ولتقديم فهم لليسار في المشرق العربي كما تجري مناقشته حاليا، كان من الضروري لمؤسسة روزا لوكسمبورغ التعاون مع الباحثين والمحللين العرب المحليين، بإستثناء الورقة المتعلقة باليسار العراقي. فالاستماع إلى أصوات من المشرق العربي لا تعلم القارئ فقط المزيد عن الخطاب السياسي السائد في المنطقة، ولكنه أيضا يجنبه رؤية الأمور من منظور أوروبي محض. ومن أجل إعادة وصل خطاب اليسار في المشرق العربي بخطاب المجتمع الدولي، وبغير الناطقين باللغة العربية على وجه الخصوص، أنتج هذا الكتاب بلغتين هما العربية والإنجليزية. ونود أن ننبه إلى أن محتويات هذا الكتاب، بما في ذلك اللغة السياسية لأوراقه، هي من مسؤولية مؤلفيه، وهي لاتعبر بالضرورة عن آراء المكتب الإقليمي لمؤسسة روزا لوكسمبورغ في فلسطين.

## كاتيا هيرمان

المكتب الإقليمي لمؤسسة روزا لوكسمبورغ، فلسطين

رام الله، كانون أول / ديسمبر ٢٠١٣

# في توصيف اليسار في المشرق العربي لواقعه

\* جميل هلال

## حول معناه اليسار في الواقع العربي الراهن

لعل المهمة الأولى التي تواجه اليسار في المنطقة تتمثل في مراجعته لتجربته في سياق تحديد موقعه ومسار فعله إزاء التحولات الكبرى، التي ولجتها المنطقة في السنوات القليلة الماضية، وما زالت تعيش خضمها. وهي تحولات تتطلب استفار ما تجمع لدى اليسار من خبرة ودراية وحكمة خلال العقود العديدة السابقة. لا يشكل هذا الكتاب خلاصة تجربة اليسار، إذ ليس من بين المساهمين في هذا الكراس، على الرغم من تجربتهم وإلمامهم بأوضاعه، من يرغب في مصادرة حق اليسار وواجهه، كقوى ومجموعات وتنظيمات، في الاضطلاع بهذه المراجعة واستخراج دروسها. كما تبقى الحاجة لتقصي، بشكل موضوعي، حجم تأثير اليسار (سواء الناشطين اليساريين بصفتهم الفردية أو بصفتهم الحزبية) المباشر وغير المباشر في الانتفاضات الشعبية العربية الأخيرة وتقييمها بهدف استنهاض اليسار ومشروعة السياسي الاجتماعي الثقايف، وإبراز استقلاله الفكري، بعد أن عانى من المصادرة لفترة طويلة. ولا ضير من مراجعة مواقف اليسار الشيوعي واليسار غير الشيوعي في التغطية على دور أنظمة مستبدة بذريعة موقفها المعادي للإمبريالية وإسرائيل، وتبرير بعض هذا اليسار لتدخل قوى خارجية (إقليمية ودولية) معادية لأهداف الانتفاضات الشعبية الديمقراطية، باعتبار أن ذلك ضرورياً للخلاص من أنظمة الاستبداد، وهذا ما يلححه عدد من الأوراق الواردة في هذا الكتاب.

قد لا يخرج طموح اليسار في هذه المرحلة عن أن يكون البوصلة الهادية لمشروع التغيير نحو الدولة الديمقراطية المدنية، والمنبه لمخاطر ما يطرح من خطط ومشاريع لحرف الانتفاضات عن أهدافها الأصلية، والانخراط، من هذا المدخل، في الجهود التعبوية (بين الشباب وعموم الشعب) من أجل إعادة بناء مؤسسات نظام سياسي جديد على أسس ومبادئ الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، رافضاً الإملاءات الخارجية واشترطات العولة الرأسمالية

النيوليبرالية، ومسانداً نضال الشعب الفلسطيني التحرري في مواجهة السياسة الاستعمارية الاستيطانية ونظام الفصل العنصري، وداعماً التطلعات التحررية في العالم.

لا يستطيع اليسار التناقص عن المساهمة النشطة في إرساء ما أسماه الديمقراطية العميقة: أي الديمقراطية الراحية لحقوق مواطنيها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي ما يستجيب للأهداف التي طرحها الانتفاضات الشعبية العربية: فالديمقراطية العميقة تعتمد أسس وقيم الحرية والمساواة، وتستهدف إحقاق العدالة الاجتماعية القائمة على المساواة في فرص الحياة بين جميع المواطنين، بكل ما يستتبعه من قوانين وإجراءات وترتيبات ملموسة. إن تشييد أسس نظام ديمقراطي، يواجه مقاومة شديدة من قوى محلية وإقليمية ودولية ذات قدرات مالية واقتصادية وإعلامية واقتصادية كبيرة، وذات سطوة داخلية وإقليمياً ودولياً، ما يستدعي استفار اليسار وكل القوى التي لها مصلحة في تشييد النظام الجديد والمشاركة في تغيير الواقع الاستبدادي والتمييزي القائم.

تتناول هذه الأوراق مداخلات وصفية وتحليلية لحال اليسار الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر، وللإسار في الأردن ولبنان وسوريا والعراق. وهي تشير، وإن بخطوط تتفاوت في التفصيل، إلى مسار تجربة اليسار في هذه المجتمعات، مبيّنة خصوصية تجربة كل يسار وفق شروط ومحددات الحقل السياسي الذي يشكل جزءاً منه، ووفق البنية الاقتصادية- الاجتماعية للحقل السياسي ومتغيراتها، ووفق موقعه من التيارات الثقافية والفكرية (من ليبرالية وإسلامية ويسارية وقومية أو مزيج بين بعضها) التي تتصارع للهيمنة على الحقل. أحد مصادر ارتباك اليسار في تشخيصه للأنظمة العربية (وبالتالي في تحديد موقفه منها) يعود إلى تبني نظرة أحادية البعد، تتمن الموقف المناهض لإسرائيل والولايات المتحدة، ولا ترى تداعيات اعتماد سياسات اقتصادية نيوليبرالية وتقشي الفساد والزبائنية بين النخب الحاكمة والمتحكمة ورفض ديمقراطية الحياة السياسية<sup>١</sup>.

تسأل هذه الأوراق، بشكل مباشر أو موارد، عن معنى أن يكون المرء يسارياً في الشرط العربي والإقليمي والدولي الراهن، وهو سؤال مطروح على قوى اليسار بشكل عام<sup>٢</sup>. وربما تحتاج الإجابة إلى التمييز بين مستويين؛ مستوى يتعامل مع ما هو مشترك من قضايا بين الضاعلين اليساريين

١ معظم الأوراق في الكتاب تشير إلى هذا الارتباك بطريقة أو أخرى، وتحديدًا ورقة الأردن، ولبنان، وسوريا واليسار الفلسطيني داخل الخط الأخضر. انظر أيضاً: إياذ العبد الله، "اليسار مدافعاً عن دولته". مجلة الآداب، صيف ٢٠١٢.

٢ هناك منابر متخصصة في قضايا المنطقة اعتمدت مدخل ضعف علاقة اليسار بالانتفاضات الشعبية العربية مقارنة بعلاقة الإسلام السياسي بهذه الانتفاضات للتدليل على هامشية اليسار العربي وتسخيف مواقفه. انظر كتمودج:

Barry Rubin, "The Arab Political Left and the Islamism Drive for Power", Crethi Plethi The Middle East, posted on November 7, 2011

في الحقول السياسية المختلفة، وما هو مماثل في سمات مجتمعاتهم الاقتصادية - الاجتماعية والثقافية، ومستوى آخر يتعامل مع خصوصية كل حقل من الحقول السياسية المعنية، وخصوصية مكونات كل منها الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية، وشروط النشاط اليساري فيه. هناك صراع داخل الحقول الثقافية- الفكرية على مستوى الحقل السياسي "الوطني" (داخل الدولة الواحدة أو الحركة الوطنية الواحدة) وعلى مستوى الإقليم (التيارات الإسلامية في مواجهة التيارات العلمانية والقومية)، كما على المستوى الدولي (الحركات الاجتماعية ضد الرأسمالية المتوحشة وضد السياسات النيوليبرالية<sup>٢</sup>، والممارسات المدمرة للبيئة، ومن أجل تشريع سياسات التكافل المجتمعي). هذه الصراعات مهمة، لكنها تحتاج إلى بحث آخر.

## إجماع اليسار على ضرورة الديمقراطية

لعل ما يجمع بين قوى اليسار هو الموقف من الرأسمالية، كونها المولد الرئيس للمساواة والامتيازات والاستغلال والحروب وتدمير البيئة. فمن الصعب أن يكون المرء يسارياً ويعتقد، في الوقت ذاته، أن الرأسمالية هي أعلى مراحل التطور البشري، بل نجد أن غالبية بين قوى اليسار تتفق أن الاشتراكية هي النظام الأفضل للبشرية، باعتبار أنها توجه الموارد لصالح البشر ككل وليس لصالح فئة صغيرة تتولى مراكمة الأرباح والثروة ووضع آليات (قوانين، وشرطة، وجيوش، ووسائل دعاية وإعلام، وغيرها) لحماية مصلحة هذه الفئة الصغيرة جداً من البشرية.

يرتبط الموقف من الرأسمالية باهتمام اليسار - وهو اهتمام متأخر لدى اليسار في العالم العربي بسبب ضعف استقلاله الفكري - بالديمقراطية. فقد بات ينظر للديمقراطية باعتبارها مكوناً أساسياً للاشتراكية، وضماناً لتجنب مصير التجربة الاشتراكية السوفيتية التي غيبت الديمقراطية كمكون ضروري للنظام الاشتراكي. هذا هو مصدر الرأي الذي يقول إن الماركسية في العالم العربي "ساهمت في صناعة أزمته، فهي بررت ونظرت لبنية سياسية لن تحتل وجودها، ولا وجود غيرها على الساحة. وكل ذلك سيكون تحت العناوين التي دافعت عنها الماركسية نفسها، وتغاضت في الوقت نفسه عن أحد أهم شروط هذا الوجود: الديمقراطية"<sup>٤</sup>.

<sup>٢</sup> حول توضيح بعض آليات الليبرالية الجديدة، كتعبير عن الرأسمالية في أقصى درجاتها في توسيع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وفي توليد سياسات حكومية لصالح الأسواق وليس لصالح الناس (بل لأسر ومحاصرة المواطن العادي): انظر:

Jodi Dean, "The neoliberal trap", OpenDemocracy, 17th July 2013.

<sup>٤</sup> إباد العبد الله. «الماركسية العربية: في تقرير التسلسل»، مجلة الآداب، ٦/٧/٨-٢٠١٠.

في الشرط العربي الراهن بتضاريسه المتنوعة يعود الاهتمام بالديمقراطية إلى ضرورة تفكيك الأنظمة المستبدّة واستبدالها بأنظمة ديمقراطية مدنية، تتبنى مؤسساتها وتشريعاتها أسس المساواة (في الحقوق والواجبات) والحرية (التعبير والتظاهر والمعتقد والانتماء السياسي والنقابي) للجميع، بعيداً عن اعتبارات النوع الاجتماعي، والدين، والطائفة، والإثنية أو القومية. ولذا، نجد من يعرف اليساري بأنه "من يحاول الربط بين قيمتي الحرية والمساواة، وهو من يعي، في ظروف بلادنا المخصوصة، أن تحقيق الديمقراطية السياسية مهمة تاريخية متكاملة تتطلب تفكيك أنظمة الاستبداد واستبدالها بأنظمة ومؤسسات وتشريعات ديمقراطية مدنية. واليساري هو من يدرك ... أن تجاوز سلبيات الديمقراطية السياسية لا يتم بديكتاتورية تقمع الحرية دون تحقيق المساواة، وإنما بتعزيز الحرية بالمساواة؛ أي بفك الارتباط بين الديمقراطية وسيطرة رأس المال، وتطويرها نحو الديمقراطية الاقتصادية الاجتماعية".<sup>٥</sup> بتعبير آخر، على اليسار أن يناهض مساعي اختزال الديمقراطية إلى مجرد صندوق اقتراع معزولاً عن قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وتجسيدها المؤسساتية والقانونية. فصندوق الاقتراع استخدم، وقابل لأن يستخدم، لتشريع سيطرة رأس المال، ولتسوية اللامساواة في توزيع الثروة والسلطة، وتقييد الحريات، وعرقلة حق الجميع في التعليم ومرافق الصحة والسكن والبيئة اللائقة بالإنسان.<sup>٦</sup>

## العدالة الاجتماعية باتت الصيغة الأكثر رواجاً فيه خطاب اليسار من الاشتراكية

من الملاحظ أن انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وغيره، دفع إلى الابتعاد عن الحديث عن بناء الاشتراكية في أدبيات قوى اليسار في العالم العربي. هذا لا يعني، بالضرورة، أن اليسار "تخلي عن هدف بناء الاشتراكية، بل بات يُطرح باعتباره الحل الأفضل لمشاكل الإنسان والمجتمع على المدى الأبعد"، مع رؤية للاشتراكية باعتبارها "تسعى إلى تحقيق أعظم قدر من العدالة الاجتماعية من دون أن تربط ذلك بثورة عنيفة تقضي على النظام الرأسمالي، ورؤية ترفض أن تجعل من الماركسية الكلمة التي ستفشل الإنسانية في قول أي شيء بعدها ... بل مشروع يسعى

٥ فواز طرابلسي. "اليسار في الزمن الثوري"، بدايات، شتاء/ربيع ٢٠١٢.

٦ من هذه تدشين دستور يشرع المساواة السياسية والقانونية للمواطنين بغض النظر عن الجنس والدين والطائفة والمذهب والإثنية؛ ومنها فصل السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وتشريع حرية الرأي والمعتقد والتعبير والتنظيم والتظاهر، وتشكيل النقابات، والانتماء للأحزاب السياسية والجمعيات والنوادي. وتقتين الحقوق لتشمل الحق في العمل والسكن والتعلم والتقاعد والضمان الاجتماعي والعلاج والبيئة الصحية والأمن ...

إلى تحرير الإنسان كذات حرة وعاملة".<sup>٧</sup> لقد دفع تقدير غياب إمكانية التحول نحو الاشتراكية في المدى المنظور، اليسار إلى التركيز على قضايا أخرى، منها: "قضية التحرر الوطني (بناء الدولة الوطنية المستقلة بكل ما يستدعيه ذلك من النضال ضد الاحتلال الأجنبي والاستعمار والسيطرة الامبريالية)، وقضية الديمقراطية... وقضية العدالة الاجتماعية... وقضية المساواة... وقضية المرأة. وتقدمت مهمة بناء الدولة الديمقراطية مهام قوى اليسار أمام افتقدها عربياً".<sup>٨</sup> على الرغم من ذلك، هناك من يذكر بما يجري في أمريكا اللاتينية للتدليل على ضرورة الحفاظ على هدف بناء الاشتراكية في برامج اليسار في العام العربي. فلمعرفة "ماهية اليسار اليوم يجب أن ننظر إلى "اليسار القائم فعلاً": أي الأحزاب والحركات التي تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية في أرجاء مختلفة من العالم. وأشير بشكل خاص إلى أمريكا اللاتينية، حيث نجد بداية تكتل جديد يسعى إلى العمل على نطاق عالمي لا محلياً فقط... وفي بوليفيا حقق إيفو موراليس فوزاً باهراً في الانتخابات الرئاسية التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. اللافت للنظر أن اسم الحركة التي ينتمي إليها موراليس هو "الحركة نحو الاشتراكية". ولعل كلمة "نحو" هي أفضل معبر عن برامج الحركات اليسارية في عالم اليوم، لأنها تشير إلى التوجه العملي لا التوجه الأيديولوجي "الخلاصي"،... اعتباراً البرامج، لا الغايات النهائية ("خلاصية" أو غير ذلك)، هو محك ما هو يساري، ولو كانت تلك البرامج مرحلية".<sup>٩</sup>

يمكن القول إن مدرك العدالة الاجتماعية بات أكثر محددات اليسار شيوعاً في العالم العربي. فقد بات مفردة شائعة بين اليسار. يعتبر نايف حواتمة أن أول محددات اليسار الديمقراطي يتمثل بارتباط اليسار "بجوهر مفهوم العدالة الاجتماعية وتوزيع عائدات الدولة والمجتمع على أكبر قدر من الناس، فضلاً عن ارتباطه بمفهوم التقدم، حيث تتمثل رؤيته بالأهداف العامة التالية المترابطة في قوتها عضويًا وبنيتها لتحقيق السيادة الوطنية والقومية والتحرر من التبعية والتنمية الإنسانية المستدامة بكل أبعادها"، داعياً إلى حلول ديمقراطية للمشكلات "الاثنية والطائفية والمذهبية" المزمنة في أغلبه الأقطار العربية والمساواة في المواطنة للجميع دون تمييز، و"فتح نوافذ الحريات الفكرية والثقافية والسياسية الحزبية والنقابية دون قيود سلطوية".<sup>١٠</sup>

٧ ميشيل كيلو. "اليسار العربي: الأزمة والمقترحات"، مجلة الآداب، عدد ٧/٦-٨/٢٠١٠.

٨ انظر/ي: جميل هلال. اليسار الفلسطيني إلى أين؟، رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ٢٠٠٩ (المقدمة).؛ انظر/ي أيضاً: "التداولات بين اليسار العربي حول مهام اليسار" في: عبد الغفار شكر (محرر)، اليسار العربي وقضايا المستقبل، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨.

٩ جورج جقمان. "هل توجد حاجة إلى اليسار في المجتمع العربي"، مجلة الآداب، عدد ٤-٥-٢٠١٠.

١٠ نايف حواتمة. اليسار العربي، رؤيا النهوض الكبير "نقد وتوقعات"، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. انظر مراجعة أسعد خليل للكتاب في جريدة الأخبار اللبنانية العدد ١٢١٥، بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ تحت عنوان "أزمة اليسار العربي: نايف حواتمة.. نموذجاً".

أحد مثقفي اليسار المعروفين اعتبر أن اليسار "هو القادر افتراضياً - على الأقل - على الجمع بين المسألة الوطنية ومسألتي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ولكن الشرط الأول لهذا الموقع والدور، هو تقيده بمقياس بسيط هو أن ينحاز إلى الشعب. وهذا يعني التحرر من النزعة النخبوية الطليعية التربوية تجاه الشعب، وهو تراث مشترك بين الأحزاب الشيوعية والقومية يقوم على "سلطان الكلمة". والكلمة عندما تصير مُقدّسة، وبها يقاس الإيمان والكفر، تتولد تكفيرية علمانية أورشنتا إياها الأنظمة الاستبدادية الشمولية. وهذه النزعة التكفيرية تسوّغ بدورها الاستبداد والدكتاتورية، لأنها تؤسس علاقة تربوية بين الطليعة والشعب، فالشعب جاهل بمصالحه، وبالتالي فهممة "الأنبياء الصغار" أن يتولوا إرشاده وقيادته".<sup>١١</sup>

بسبب فضفاضية تعبير العدالة الاجتماعية، ونظراً لحركة الجدل الدائرة بين أطراف اليسار في العالم العربي ومحدداته الفكرية والبرنامجية والسياسية والتنظيمية، هناك حاجة للتمييز بين الليبرالية (بمفهومها السياسي والاجتماعي) وبين العدالة الاجتماعية بمفهومها اليساري. فالليبرالية تنادي بحقوق الإنسان وبحقوق المواطنة وبالمجتمع المدني (وإن بات هذا يختزل بالمنظمات غير الحكومية)، مع تأكيدها على أولوية الفرد على الجماعة، وعلى تشجيع التنافس بين الأفراد، وعلى أهمية حرية السوق. اليسار يبرز أهمية العدالة الاجتماعية. فالليبرالية لا تهتم كثيراً أو قليلاً بالعدالة الاجتماعية ولا تركز على المساواة بقدر ما تركز على الحرية، وحرية الفرد أساساً. لكن السنوات الأخيرة شهدت تداولاً متزايداً لتعبير العدالة الاجتماعية في خطاب النخب الحاكمة، بما فيها في الأنظمة الملكية، لذا بات من الضروري على اليسار توضيح كيف يفهم العدالة الاجتماعية ومتطلبات تجسيدها.

بعض اليسار، بحكم ما تعرض له أفرادها وتنظيماته من قمع وتكيل من قبل النخب العربية الحاكمة، أمعن في إعلاء شأن مكون الحرية الذي هو أحد أبرز مكونين للديمقراطية، وتبهدت المرتكز الثاني، أي مكون المساواة،<sup>١٢</sup> ما طمس الفرق بين الديمقراطية والليبرالية التي لا تقيد الحرية بالمساواة، الأمر الذي يحول دون اختزال الديمقراطية بالليبرالية، واستخدام الديمقراطية، بالتالي، كمنسوخ لكل أشكال اللامساواة والامتيازات وللتوزيع غير العادل والمتكافئ والمتسع دوماً للثروة والسلطة والامتيازات والحقوق، إضافة إلى الاحتفاء باقتصاد السوق الحر

١١ جدلية، "حوار موسع مع فواز طرابلسي حول الثورة السورية"، تاريخ: ٢٠١٣/٥/٤.

١٢ هذا التركيز الأحادي الجانب على الديمقراطية دفع البعض إلى رؤية (أو تخيل) تقاطعات، بل وتواطؤ، بين سياسات العولمة الرأسمالية النيوليبرالية و"اليسار الديمقراطي" (انظر/ي على سبيل المثال: علي نصار. "اليسار الديمقراطي وبيارق الثورات الملوثة"، الحوار المتمند، العدد ١٣٩٦، ١١/١٢/٢٠٠٥).

كمحدد رئيسي وأساسي للنظام الاجتماعي، ولفرص حياة الأفراد، كما تبشر الليبرالية الجديدة. لذا، يتعين على اليسار إعلاء مبدأ المساواة بالتوازي مع مبدأ الحرية. والمقصود هنا ليس مجرد مساواة الجميع أمام القانون، بل بالأساس مساواة الجميع في فرص الحياة من المهد إلى اللحد. وهذا يطرح تفكيك بنى اللامساواة في المجتمع من خلال توسيع مجال الحقوق (بكل ما يترتب على ذلك من واجبات) لتشمل، إضافة إلى الحقوق السياسية والمدنية المتعارف عليها، الحقوق الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والحقوق الثقافية،<sup>١٢</sup> واعتماد مبدأ التمييز الإيجابي للتعويض على الظلم والحرمان الذي تعرضت له فئات اجتماعية.

اهتمام اليسار، بأطيافه الماركسية وغير الماركسية، بالعدالة الاجتماعية، كما يتضح من قراءة الأوراق المرفقة، ومن برامج أحزاب اليسار في العالم العربي، يشير إلى اهتمامه بتمييز نفسه عن الأحزاب والقوى الليبرالية، عبر توجيه الأنظار إلى موضوع توزيع الثروة، وإلى إيصال الخدمات لمحتاجها باعتبارها استحقاقاً من استحقاقات المواطنة. لكن لا بد أن يسعى اليسار إلى طرح مضمون واضح لمفهومه للعدالة الاجتماعية، وكيفية تطبيقه في المجتمعات المختلفة والمتباينة الموارد والاقتصادات. البعض من النخب الحاكمة العربية يقول إن الدولة ملتزمة بتطبيق العدالة الاجتماعية كونها تتولى توفير خدمات للمواطنين، عبر توزيع جزء من ريعها على المواطنين. لكن هذا ليس هو المقصود بتطبيق العدالة الاجتماعية، لأن ما تقوم به هذه الدول (كما في بعض دول الخليج) لا يغير من بنى اللامساواة (بل يثبتها)، لأنه لا يغير من توزيع الثروة والموارد في المجتمع، ولا يحد من الاستئثار أو احتكار السلطة على المستويات المختلفة. مأسسة العدالة الاجتماعية تستدعي تغيير البنية الاجتماعية - الاقتصادية، بما يغير من موازين القوى الطبقية، بحيث لا تعود البنية القائمة تنتج اللامساواة وتعيد إنتاجها باستمرار.

١٢ تشمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (كما تورد معظم بنودها منظمات دولية مثل منظمة العفو الدولية) ما يلي: الحق في العمل، وفق شروط توظيف عادلة ونزيهة، والحماية من العمل القسري أو الإجباري، والحق في تشكيل نقابات والانضمام إليها؛ والحق في ضمان اجتماعي لمن لا يستطيع العمل (بسبب المرض أو الإعاقة) أو لا يتوفر له عمل، والحق في التقاعد والرعاية الاجتماعية؛ الحق في التعليم، بما في ذلك ضمان أن يكون التعليم في المرحلة الأساسية إلزامياً وباللغتين في كل مراحل التعليم، وأن يكون التعليم متاحاً ومقبولاً بشكل ملائم بالنسبة لكل فرد؛ الحقوق الثقافية للأقليات والسكان الأصليين؛ والحق في المشاركة في النشاطات والفعاليات الثقافية والتراثية المختلفة، والتمتع بالتراث الثقافي الإنساني، والحق في الإنتاج الثقافي وفق معايير الحقل الثقافي المحدد؛ الحق في ضمان صحي كامل، والحصول على أعلى مستوى يمكن بلوغه للصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك الحق في التمتع بظروف معيشة صحية، والحق في الحصول على خدمات صحية ملائمة ومقبولة وذات مستوى؛ الحق في الحصول على مأوى ملائم، بما في ذلك الحق في ضمان الملكية، والحماية من الإخلاء القسري، والحق في الحصول على مأوى صالح للسكن بتكلفة ميسرة وفي موقع مناسب، وأن يكون ملائماً ثقافياً؛ الحق في الحصول على الغذاء، بما في ذلك الحق في التحرر من الجوع، والحق في الحصول على كل الأوقات على غذاء ملائم أو على سبل الحصول عليه؛ الحق في الحصول على المياه، ويعني الحق في الحصول على ما يكفي من المياه والمرافق الصحية، على أن تكون متاحة وميسرة (مادياً واقتصادياً) وأمنة.

كخلاصة، يعني تبني العدالة الاجتماعية<sup>١٤</sup> من قبل اليسار ربطها بقضية الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية؛ أي منح اليسار اهتماماً خاصاً للقضايا الاجتماعية (العمال، والمرأة، والقوانين الشخصية، والبطالة، والفقر، والفساد، والزياتنية، ... وغيرها)، وهو ما أشارت إليه الأوراق في هذا الكتاب، وما تطرق إليه العديد من أدبيات اليسار، حذر بعضها من نزعة العمل الحلقى و"الصالوناتية" والنظرة الضيقة للسياسة، مقارنة بنشاط التنظيمات الإسلامية التي أولت القضايا الاجتماعية اهتماماً خاصاً وإن من مدخل خيرى.<sup>١٥</sup> وهناك من يعتبر أن "النواة الدلالية الأساسية لمفهوم اليسار تحيل إلى المسألة الاجتماعية".<sup>١٦</sup>

## فيه موجّهات اليسار الفكرية والقيمية

### العلمانية

قد يكون صحيحاً أن فشل التجربة الاشتراكية السوفيتية (والصينية) قد ساهم في توليد نظرة جديدة في النعاطي مع الماركسية، ليس كعقيدة أو أيديولوجيا شمولية تسفر حركة التاريخ منذ بدء الخليقة وحتى الآن الذي تسيره قوانين موضوعية ستقود حتماً إلى انتصار الاشتراكية والشيوعية. النظرة الجديدة تقترب من فهم الماركسية كأداة تحليل للواقع الملموس، الذي يرتبط تغييره بالفعل الإنساني الجماعي المنظم والحي، باعتباره العامل الحاسم في عملية التغيير الاجتماعي. كما دفع باتجاه إعادة التفكير بدور الحزب كأداة تغيير يقاس مدى أدائه وظيفته المجتمعية بقدرته على إحداث تغيير باتجاه مجتمع أكثر تحراً ومساواة وعدالة اجتماعية، ويمدى ديمقراطية علاقاته الداخلية ومع الشعب، إضافة إلى حكمته في إدارة علاقاته مع القوى السياسية الأخرى.

ما هي الموجّهات القيميّة للييسار؟ إضافة إلى الحرّية التي أتيت على ذكرها، وتشمل الحرّيات العامّة الوثيقة الصلة بالديمقراطية (كحرّية الإعلام، والتعبير، والتنظيم، والترشّح،

١٤ هناك من يرى أن على الحزب الشيوعي العراقي إن أراد التحول إلى "حزب جماهيري بالفعل لا بالقول والتمنيات، حزب يستجيب لمتطلبات العصر، لا بالتشبث بأمجاد الماضي، حزب يكسب ثقة الجماهير وينال أصواتهم في الانتخابات ليفوز بعدد محترم من المقاعد البرلمانية ومجالس المحافظات ... التخلي عن الكثير من شعاراته وأهدافه الطوباوية التي لا نصب لها في التنفيذ على أرض الواقع. ويتعبّر أوضح، على الحزب أن يستبدل الاشتراكية بالعدالة الاجتماعية، ويتصالح مع العولمة، ومع الغرب والديمقراطية الغربية وقيمها الحضارية النبيلة. وهذا التحول لن يتحقق عن طريق التغيير التدريجي بالأقسام، والقطرات، لأن العالم يتغير بسرعة فائقة، فالملطوب من الحزب ولادة جديدة، ليتحول إلى حزب ديمقراطي اجتماعي ... " (انظر/ي: عبد الخالق حسين. "مشكلة اليسار العراقي"، الحوار المنتمد، العدد ٢٤٣٧، بتاريخ ٢٥/٧/٢٠١١).

١٥ نادر فرجاني. "مفارقة غياب اليسار: حالة مصر"، مجلة الآداب، عدد ٧/٦-٨/٢٠١٠.

١٦ ياسين الحاج صالح. "في الواقع لا في النص: أي يسار، وأين، وأية سياسات يسارية"، مجلة الآداب اللبنانية، العدد ١٠/٧/٢٠١٠.

والانتخاب، ...)، والحريّات الفرديّة (وتشمل حرّية المعتقد)، التي تستدعيها الديمقراطية؛ وإضافة إلى المساواة التي تستدعي تأصيل الديمقراطية الاجتماعية؛ المساواة التامّة بين الجنسين، وحقوق الأقليّات الثقافيّة والإثنيّة، وتستدعي النضال البيئيّ، والدفاع عن الفئات المهمّشة من مُعطّلين عن العمل ومعوّقين ... والديمقراطية الاقتصادية التي تستهدف مع الديمقراطية الاجتماعية إنهاء آليات إنتاج بنى اللامساواة. هناك العديد من قوى اليسار الذي يصر، عن حق، على اعتبار العلمانيّة (البعض يستخدم تعبير "المدنية" بعد أن أضفيت على تعبير العلمانية، لأهداف أيديولوجية وسياسية، أبعاد ومعانٍ سلبية) كمكون ضروري من محددات مواقف اليسار ورؤاه.<sup>١٧</sup>

إظهار أن اليسار ليس معادياً للدين لا يبرر على الإطلاق أخذ بعض قيادات وكوادر أولى في اليسار بمظاهر التدين الشكلي من قبيل التملق للتدين الشعبي والتدين السياسي الممول جيداً من عائدات النفط الخليجي.

تشديد بعض قوى اليسار على العلمانية جاء في سياق مواجهة تيار الإسلام السياسي والسلفي، الذي برز كقوة سياسية وازنة عبر الانتخابات العامة (بالأساس نتيجة لضعف القوى السياسية الأخرى، بما فيها اليسار)،<sup>١٨</sup> التي تلت الانتفاضات الشعبية، وأخذ يستخدم موقعه في السلطة لفرض أجندته الخاصة على الدولة والمجتمع (بما فيها إزالة التشريعات العلمانية والمدنية التي بقيت من الأنظمة السابقة)، إضافة إلى التقرب من السياسة الأمريكية في المنطقة، وتأكيد تمسكه بالسياسة النيوليبرالية السابقة، وبمهادنة إسرائيل. لقد ولدت سياسة التيار الإسلامي (الإخواني والسلفي) استقطاباً حاداً في المجتمع، كان أبرزها ما أعقب مظاهرات ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ في مصر، من دخول الجيش على السياسة وتواتر التدخلات الخارجية

١٧ "ما المقصود باليسار؟ المقصود جميع الذين يحملون برنامج تغيير اجتماعي في اتجاه قيم تُصنّف بأنها قيمٌ يسارية، ومنها العلمانيّة طبعاً، لكنّ ليس حصراً وانفراداً، بل منها أيضاً وبالضرورة قيمُ العدالة الاجتماعيّة والمساواة والتحرّر من كافّة أشكال الاضطهاد: الوطنيّ والعرقّي والجنسيّ والطبقيّ... الخ. وبين الأطراف الموجودة اليوم، أكانت بقايا أمّ أجنّة، تصوّرات مختلفة لقيم اليسار. أما الفواصم المشتركة، فأهمّها معاداة الرأسماليّة ومعاداة الإمبرياليّة" (انظر مجلة الآداب، ٥-٤/٢٠١٠ "اليسار العربي: حوار مع جليبر الأشقر").

١٨ من المعتقدين اليساريين من يرى أن نتائج الانتخابات التي أعقبت الانتفاضات الشعبية في عدد من الدول العربية، لا تشكل "نهاية الثورات، بل ربما هي البداية. ليست الانتخابات نهاية مسار، وليست بداية "مسار ديمقراطي" على الرغم من أنها تصوّر كذلك. فليست الثورات في جوهرها نتيجة الحاجة إلى الديمقراطية فحسب، بل هي أيضاً نتيجة الحاجة إلى العمل والعيش الكريم والمقدرة على التعليم، والطبابة. والذي يعنيه كل ذلك أنّها تتناول كلية النمط الاقتصادي الذي تقوم عليه هذه النظم، ومن ثمّ يطاول الطبقة الرأسمالية المافياوية المسيطرة. وبالتالي، نقل الاقتصاد من كونه اقتصاداً ريعياً (خدمياً مالياً عقارياً تجارياً بنكياً) إلى اقتصاد منتج (صناعي، زراعي بالأساس). وهذه الانتقال ضرورية من أجل تأسيس دولة مدنية ديمقراطية، إذ ليس من الممكن تأسيس ديمقراطية حقيقية على اقتصاد ريعي مافياوي (سلامة كيلة. "الماركسية وطريق انتصار الانتفاضات في البلدان العربية". صحيفة الأخبار اللبنانية، ٢٢ آب ٢٠١٢).

(الإقليمية والدولية) في الشأن الداخلي المصري. لكن طرح العلمانية في مواجهة سياسة أسلمة الدولة والمجتمع، يستدعي من اليسار شرح وتوضيح أن العلمانية لا تعني معاداة الدين، بل منع تدخل الدولة في دين الأفراد، ومنع القيادات الدينية فرض تفسيرها للنصوص الدينية على المجتمع والدولة. وهذا يتطلب نصاً دستورياً يشرع "الحياد الإيجابي" للدولة تجاه كل الديانات والمعتقدات المذهبية، ويرسم الحدود الفاصلة بين الحقل الديني والحقل السياسي. بهذا المعنى تشكل العلمانية شرطاً للديمقراطية.

## الاستقلالية

يمكن القول إن مراجعة تجربة اليسار تستدعي أولاً التطرق إلى علاقته التابعة مع المرجعية الشيوعية السوفيتية (وهذه انتهت)، وثانياً لعلاقة قوى اليسار مع الأنظمة العربية، وهذه قضية ما زالت قائمة. وهذا ولد ضرورة سعي اليسار من أجل تأكيد استقلاله عن الأنظمة العربية، بل اعتبار "أن أحد أهم شروط إعادة بناء اليسار في منطقتنا هو استقلاله الكامل عن الأنظمة العربية القائمة، لا بل إدانته لطبيعتها وممارساتها القمعية. فلا مصداقية لأي طرف يدعي اليسار ويدعي تبني قيم اليسار -والديمقراطية من بديهياتها- ثم يعقد علاقة مع نظام غير ديمقراطي. ولو أردنا أن نميز حالة اليسار الفلسطيني في هذا المجال، لكونه صاحب مكاتب وتسليح... وهلم جرا، فسحيلنا التمييز على تقدير الفارق: بين حالة العلانية البيروقراطية التي تحتم العلاقة بنظام بلد الإقامة، وحالة السرية الثورية التي سبق أن عرفها هذا اليسار في البلدان التي يعمل علانية فيها اليوم؛ فقد كان نموّه أقوى، وجاذبيته أعظم بكثير، في مرحلته السرية، مما هما عليه الآن، والأحزاب اليسارية التي تتسح علاقة اليوم مع النظم القمعية تفعل ذلك على حساب صدقية مواقفها وعلى حساب هويتها. هي في النهاية تباع روحها. ومن أجل ماذا؟ لا شيء تقريباً، سوى حفنة من الدولارات وترخيص بفتح مكاتب تحت رقابة مخبراتيّة شديدة"<sup>١٩</sup>. كما نجد الدعوة توجه إلى مثقفي اليسار العربي إلى فك ارتباطها بالنظام الخليجي كدور وحكومات ووسائل لأُمور ونشاطات ثقافية لما يقوم به النظام الخليجي من دور إمبريالي جديد.<sup>٢٠</sup> وليس من الصعب إدراك أن ما يقوم به الحكام في دول الخليج من دعاية إعلامية، ومن تمويل لقوى سياسية في الدول العربية التي شهدت انتفاضات شعبية ديمقراطية في المنطقة، هو السعي من أجل الحيلولة دون قيام ديمقراطيات

١٩ جليبر الأشقر. الآداب ٢٠١٠، مرجع سابق.

٢٠ Nahed Hattar \*Arab Left: The Challenge of Becoming Relevant\*, Alakhbar English, 24/4/2012.

حقيقة فيها، فما يحركهم هو تعميم نموذجهم في الحكم القائم على الربيع الرأسمالي التابع للإسلامي بجناحيه الإخواني والسلفي.

كما تتباين قوى اليسار في رؤيتها للقوى السياسية التي يمكن التحالف معها، والاتفاق معها على قواسم مشتركة، وتحديدًا في المجتمعات التي تمر في حالة من الانقسامات والتجاذبات والصراعات العنيفة، كما هو حال معظم الحقول السياسية التي تناولها هذا الكتاب (الحقل السياسي الفلسطيني، والأردني واللبناني والسوري والعراقي). فهذه الحقول (ومعظم الحقول السياسية في دول المنطقة، إن لم يكن جميعها) تشهد استقطابات حادة، تأخذ معظم الأحيان أبعاداً طائفية أو مذهبية أو إثنية. هذا إضافة إلى ما تشهده المجتمعات العربية من توترات ناتجة عن التباين في توزيع الموارد والامتيازات والتباين بين تشكيلات ما دون دولانية (طائفية، مذهبية، قومية، إثنية) بما يفضي إلى الحرمان للبعض والإحساس بالاستثناء على أساس طائفي أو إثني أو مذهبي أو عشائري أو مناطقي ... .

### رؤية لمشروع وحدوي

يجري التداول بين قوى اليسار في العالم العربي (وإن لم يبرز الموضوع بشكل ملحوظ في أوراق هذا الكتاب) لمشروع عربي وحدوي، بالاستناد إلى المشترك اللغوي والثقافي والتاريخي للعالم العربي، وبما يملكه من قدرات بشرية وموارد طبيعية متنوعة، ومن تباين في توزيع هذه القدرات والموارد، وبالاستناد إلى مقتضيات عصر العولمة والتكتلات الإقليمية. يستند المشروع إلى رؤية يسارية تقوم على العناصر التالية:

أولاً: الطوعية، لأن جميع المشاريع الوحدوية العربية فشلت؛ كونها لم تكن طوعية، وجاءت بقرارات فوقية ومن أنظمة غير ديمقراطية.

ثانياً: التدرّجية في التنفيذ، بحيث يمكن أن تبدأ بسوق مشتركة، وتدرج نحو توليد مؤسسات سياسية وتشريعية ومالية جامعة لتكريس المساواة في حقوق المواطنة وواجباتها.

ثالثاً: أن تأخذ بعين الاعتبار التكوين الإثني والديني والطائفي والمذهبي والقومي، بحيث تضمن حقوق هذه الجماعات في تقرير المصير، وأن تعمل على تصحيح ما تعرضت له، وما زالت، من ظلم وإجحاف وتمييز، وشرط هذا الضمان يتم عبر تشييد الدولة الديمقراطية

المدنية التي توفر الحرية والأمن لمواطنيها، والرعاية الضرورية لهم، بغض النظر عن انتماءاتهم الموروثة (العشائرية والدينية والطائفية والمذهبية والإثنية والمناطقية والقومية).<sup>٢١</sup>

بتعبير آخر، على المشروع الوحدوي أن يحمل مضموناً ديمقراطياً عميقاً، وأن يُجزع عبر مسار ديمقراطيّ تدريجيّ، "يحفظ لكلّ شعب عربيّ سيادة قراره، ولكلّ بلد خصوصيّاته الثقافية". وفي تصور اليسار، فإن "الوحدة العربيّة ليست غاية لذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق النهضة العربيّة ذات المضمون التقدّميّ الاشتراكيّ".<sup>٢٢</sup>

ومن حيثيات طرح اليسار لمشروع وحدوي عربي، تطوير قدرة العالم العربي على مناهضة سياسات العولمة الرأسماليّة النيوليبرالية، ووقف سياسات التدخل الإمبريالي في شؤون دول المنطقة، وتنمية قدرته على محاصرة القوى الرجعية والعنصرية والفاشية والطائفية والتكفيرية في المنطقة، وقدرته على دعم قضية الشعب الفلسطيني، بما هي قضية تحرر وطني وتقرير مصير، وبالتالي مجابهة سياسة إسرائيل، بما هي دولة استعمارية استيطانية عنصرية تحتل فلسطين التاريخية، إضافة إلى أراضٍ من الجوار العربي، وهي لا تتوانى في شن الحروب العدوانية ضدها. لكن لا نجد اتفاقاً بين قوى اليسار على ماهية الحل للمسألة الفلسطينية؛ فبعض أحزاب اليسار يؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على الأراضي الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧، مع إرفاق عبارة إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، في حين يرى البعض الآخر من اليسار أن الحل التقدّمي يشترط قيام دولة ديمقراطية علمانية واحدة على أرض فلسطين التاريخية، وتخلي إسرائيل عن الأيديولوجية الصهيونية، بما هي أيديولوجية كولونيالية استيطانية إقصائية، أو دولة ثنائية القومية على أرض فلسطين التاريخية تنهي نظام الأبارتهايد الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين.

## بين التركيز على الهوية الفكرية والهوية الاجتماعية

ينقسم اليسار بين اتجاه يركّز على أولوية الهوية الاجتماعية - البرنامجية، واتجاه يشدد على الهوية الفكرية. ويعتبر الاتجاه الأول أن تقصير اليسار يكمن في تعييبه في الممارسة

٢١ حول المدلولات السياسية لظاهرة العشائرية والطائفية في العالم العربي، انظر/ي: خالد الحروب. "العشائرية والطائفية .. والأمية الانتخابية"، الحوار المتمدن، العدد ٣٩٨٥، تاريخ: ٢٧/١/٢٠١٣.

٢٢ غسان بن خليفة. "كي يكون اليسار سبيلنا إلى النهضة"، مجلة الآداب، عدد ٥-٢٠١٠، وحول أسس الوحدة العربية من وجهة نظر يسارية انظر/ي فزار طرابلسي، مرجع سابق.

الفعلية (وليس في النصوص في النظام الداخلي والبرنامج السياسي والاجتماعي) القضايا الاجتماعية المختلفة. في حين يعتبر الاتجاه الثاني أن الأزمة تتمثل "في التراجع الفكري والضعف النظري لدى أحزاب وفصائل اليسار، إلى جانب حالة الاغتراب عن الواقع، ومن ثم فشل هذه الأحزاب في وعي الواقع ... وفي هشاشة وضعف الوعي في معظم الهيئات القيادية، التي عاشت نوعاً من غياب الوعي الماركسي أو اللامبالاة ... إلى جانب الاغتراب أو العزلة عن قواعد التنظيم وجماهيرها، فضلاً عن حالة الجمود الفكري والتنظيمي البيروقراطي وتراكم المصالح الطبقية الانتهازية بتأثير العلاقة مع هذه السلطة أو هذا النظام أو ذلك". ويشير كدليل على هذه الأزمة الضعف الشديد لتأثير اليسار "أو غيابها في أوساط الجماهير، بدليل اشتعال الانتفاضات العربية دونما أي دور ملموس لأحزاب وقوى اليسار فيها".<sup>٢٣</sup>

لم تعد معظم أدبيات قوى اليسار في العالم العربي (بما فيها الدول التي تتناولها أوراق هذا الكتاب) تعتمد الماركسية-اللينينية كمرجعية وحيدة أو حتى أساسية في تحديد هوية الحزب اليساري، وفي تحديد الأدوات الفكرية لفهم الواقع وتحليله، ولا كمحدد لبنية التنظيم الداخلية أو بعلاقة الحزب مع الجمهور (باعتباره الحزب القائد والطليعي للطبقة العاملة). لا تزال مجموعات هنا وهناك تعلن التزامها بالماركسية اللينينية وتبني مقولات قادة شيوعيين من القرن الماضي، لكن معظمها مجموعات حلقيه صغيرة أو من أفراد.<sup>٢٤</sup> لعل السبب الرئيس وراء التحول في المرجعيات الفكرية والتنظيمية للييسار في العالم العربي (وخارجه)، يعود إلى فشل التجربة الاشتراكية السوفييتية (واعتماد اقتصاد السوق الرأسمالي من قبل قيادة الحزب الشيوعي الصيني). معظم المراجعات التي جرت داخل الأحزاب الشيوعية واليسارية الأخرى استخلصت، بدرجات متفاوتة من الوضوح، قصور المقولات التي اعتمدت بناء على المرجعية السوفييتية في تحليل الواقع المعاش وفهمه من قبل اليسار. كما تولد إدراك، بهذا القدر أو ذلك، للتحويلات التي دخلت على هذا الواقع الفعلي (وليس المتخيل الوارد في الكتابات الكلاسيكية) في البنية الاقتصادية-الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى السياسية، في العالم المعاصر، والتي شملت تغيير بنية الطبقة العاملة وجمعها، والتوسع في حجم الطبقة الوسطى ودورها (وتقلص حجم البرجوازية الصغيرة ودورها) وصعود دور البرجوازية المالية والتجارية وتأثيرها، والشركات المتعددة الجنسيات والعولة الرأسمالية النيوليبرالية التي شملت معظم أرجاء الكرة الأرضية تقريباً، والانتفاضات ضدها في معظم بلدان العالم، والتطور السريع

٢٣ غازي الصوراني. "الاختصار في أزمة الماركسية وأحزاب اليسار"، بيت ساحور: مركز المعلومات البديلة، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢.

٢٤ انظر/ي: المنتدى الاشتراكي. "بين الهوية الفكرية والمهام البرنامجية"، مجلة الآداب، عدد ٤-٥/٢٠١٠.

جداً في وسائل الاتصال والمواصلات؛ وتراجع دور النقابات في الدول الرأسمالية المتطورة. وفي العالم العربي، ترتب على لبرلة الاقتصاد وتقليص دور الدولة الرعوي (من الرعاية) معدلات عالية من البطالة (وبشكل واسع بين فئات الشباب)، والفقر في الدول العربية غير النفطية (وفي بعض الدول النفطية)، وتوطد السمة الريعية للدول النفطية ولدول عربية أخرى.

أمام حقيقة أن "الخارطة السياسيّة الجديدة للعالم لا تعترف باليسار كما كان يحدّد في السابق"، يستخلص يساريون أنّ "الواقع الجديد يستوجب ... ولادة يسار جديد بيني هويته على نواة مستقلة ... وعلى بحث جادّ ومتحرّر من أسر المفاهيم المنجزّة عمّا يحقّق بالفعل مصالح الطبقات الشعبيّة، سواء بتعبيرات أهليّة أو نقابيّة أو سياسيّة أو سواها".<sup>٢٥</sup>

## فيه أسباب هامشية أحزاب اليسار فيه العالم العربي

بعض مثقفي اليسار يرى أن اليسار الحالي في العالم العربي يتشكل من قوى معظمها محدود الحجم والتأثير. ولذا، فهم يفضلون الحديث عن "مشروع يسار عربيّ جديد؛ ثمة بقايا من جهة، وأجنة من الجهة الأخرى. والكل محدود جدّاً: البقايا قياساً بمأضيها، والجمع قياساً بمجتمعاتهم ... لقد حصل احتضارٌ وموتٌ وفناء، والمطلوب إعادة بناء؛ لم تعد المسألة بالنسبة إلى اليسار العربيّ تفسير "الأزمة" بقدر ما هي معرفة "ما العمل؟" ... وهذا السؤال نفسه مطروح لدينا في ساحة لم يعد فيها يسارٌ جديرٌ بالذكر ... غير أنّ الأهم يبقى أنّ أماننا مشروع يسار، بينما نقف في حاضرٍ يتميّز بشبه غيابٍ لليسار ... وإذا قارنا بين الحركة الشيوعيّة الأوروبيّة منذ الخمسينيّات، والحركة الشيوعيّة العربيّة، فسنرى الفارق جلياً في ما يتعلق بالدور السوفييتي: ففي حين تقلصت كثيراً قدرة السوفييت بعد السبعينيّات على التأثير في معظم الأحزاب الأوروبيّة، كانت تبعيّة العديد من الأحزاب الشيوعيّة العربيّة للسوفييت كاملة إذ ارتهنت إلى حد كبير بدعمهم المادّي بعد أن فقدت زخمها الخاصّ بسبب تعرّضها للقمع ... والمقارنة مع كوبا مفيدة في هذا الإطار: فقد اضطرت كوبا، بسبب الحصار الأميركيّ الخانق المستمر، إلى الارتهان إلى الاتحاد السوفييتي اقتصادياً، بما جعلها تخضع لسياسات انتقصت من دورها الثوري؛ لكنّ زخم الثورة الكوبيّة وتماسك قيادتها في استقلالها عن موسكو لجما ارتهان التجربة، بحيث استطاعت كوبا أن تستمرّ في الصمود على الرغم من انتهاء الاتحاد السوفييتي، ثم جاء فك عزلتها في أميركا اللاتينيّة مع المدّ اليساريّ الجديد ليصلب صمودها". لكن تردّي الوضع الراهن لليسار في العالم

٢٥ راتب شعبي. "في ضرورة خلق نواة جديدة لليسار"، مجلة الآداب، عدد ٤-٥/٢٠١٠.

العربي، لا يحول دون الانتباه إلى "الأثر الإيجابي أو التقدمي لنضال القوى العماليّة والاشتراكيّة في المجالات الوطنيّة والاجتماعية، وأعني ما حقّقته في مجال المقاومة ضد الاستعمار والصهيونيّة، أو في العملين النقابيّ والنسويّ، وكل ما يتعلق بالحقوق وحركة التأميمات وغير ذلك".<sup>٦٦</sup>

## الدولة الوطنيّة تحاصر اليسار

يتساءل أحد الكتاب اليساريين عن أسباب هزيمة اليسار العربي بأطيافه المختلفة ويجب: "هزيمته، أولاً، الدولة الوطنيّة الوليدة التي اعتقدت، بصدق، أن آمال الأمة تقضي بوحدة الأمة، فلا شقاق ولا اختلاف، منتهية إلى سلطة أحادية، يتجسّد فيها المجتمع والمتفق والحزب والصحيفة والنقابة، تضع كل شيء داخلها ولا تترك خارجها شيئاً. وهزيمته، ثانياً، هزيمة ١٩٦٧، التي هزمت الدولة الوطنيّة وكل ما احتفظت به من "الشعارات التنويرية" و"القومية". تم توطيد الهزيمة، مرة ثالثة، بتحالف، معلن أو مضمّر، بين السلطات القمعية والدولار النفطية الذي روّض، بنسب مختلفة، الأحزاب والمتقنين وعمل، أولاً، على استئصال ما لا يتفق مع "الأصالة"... يتأمل كريم مروّة ﴿أحد قادة الحزب الشيوعي اللبناني التاريخيين﴾ هذا المشهد العربي كله ذاهباً إلى الجوهرية: أي شروط الحدائث الاجتماعيّة، التي لا سياسة ولا أحزاب ولا مستقبل إلا بها. يصبح اليسار، بهذا المعنى، مجازاً نهضوياً واسعاً، اجتماعياً ووطنياً وقومياً في آن، لا يختزل إلى "حزب" واسع الطموح أو فقير الهموم. وتصبح الدعوة إلى التنوير، على الرغم من "هزيمة الكلمة"، دعوة يسارية بامتياز، "تحلم" بمجتمعية السياسة والثقافة قبل أن ترى إلى الأشكال الحزبية القائمة... يدعو كريم مروّة، في كتابه نحو نهضة جديدة للييسار في العالم العربي، إلى مبدأ المساواة، حيث للبشر حقوق متساوية في العمل السياسي، وحيث الاعتراف بالمساواة في السياسة مدخل إلى النهضة، ومبتدأ لبناء أحزاب جديدة، تتوزع على اليمين واليسار معاً. يظل تعبير اليسار، في الحالات جميعاً، مجازاً مركباً، يتضمّن الوطنيّة والتنوير والدفاع عن المعرفة، والانتقال من المعلوم إلى المجهول، ومن الحاضر إلى المستقبل. ومن دون هذه العناصر المتداخلة، يغدو تعبير اليسار فارغاً، ... اليسار مشروع وطني نقدي، وهوية غير مكتملة، وموروث، وسيرورة لها شروطها، ترهّن الهوية والموروث، وذلك الفكر التنويري الممتد من الطهطاوي إلى قسطنطين زريق، ومن فرح أنطون إلى مهدي عامل وسمير أمين، ومن معارك أحمد عرابي ويوسف العظمة وعبد القادر الحسيني إلى المقاومة الوطنيّة اللبنانيّة".<sup>٦٧</sup>

٦٦ حوار مع جليبّر الأشقر حول اليسار العربي. مجلة الآداب، عدد ٤-٥/٢٠١٠.

٦٧ فيصل درّاج. "حول كتاب كريم مروّة نحو نهضة جديدة للييسار في العالم العربي. الاتحاد الاشتراكي، ١٤/٨/٢٠١٠. الكتاب المراجع هو كتاب كريم مروّة، نحو نهضة جديدة للييسار في العالم العربي، بيروت: دار الساقي، ٢٠١٠.

## فشل التجربة الاشتراكية كما جسدها الاتحاد السوفييتي

معظم الأدبيات تعيد وهن اليسار العربي الراديكالي الراهن إلى فشل التجربة الاشتراكية كما جسدها الاتحاد السوفييتي (وبدرجة أقل الصين الشعبية) لاعتبارات عدة؛ أولها أن الاتحاد السوفييتي شكل حليفاً إستراتيجياً لليسار في "العالم الثالث" في مواجهة القوى الاستعمارية، واختفاؤه غير من موازين القوى الدولية في مواجهة هذه القوى وحلفائها المحليين، وثانيها، وهو السبب الأهم يكمن في الإجابة عن سؤال "لماذا أخفقت البرامج التي طرحها اليسار العربي في تحقيق التحولات المطلوبة على أرض الواقع؟! ولماذا لم يصبح اليسار العربي قوة تغيير حقيقية؟! ولماذا بدأ هذا اليسار بالضعف بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية؟!". يقول أحد أهم قادة اليسار الفلسطيني إن السبب هو اعتماد اليسار العربي "بالدرجة الأولى على استعارة مقولات نظرية جاهزة، أنتجتها الأحزاب الماركسية العالمية ... وإسقاطها على واقعا، دون النظر في متطلبات هذا الواقع وإشكالياته ... وبالتالي إلى عدم إنتاج وعي مطابق لحركة الواقع العربي"<sup>٢٨</sup>. والسبب الثالث المهم يعود إلى درجة عالية من الجمود التنظيمي تجلى في اعتماد اليسار العربي على نموذج التنظيم الداخلي للحزب الشيوعي السوفييتي وللدولة، وتغييره الديمقراطي (كممارسة تتمتع على قيمتي الحرية والمساواة معاً) سواء في علاقات الحزب الداخلية وفي علاقات الحزب مع المجتمع، حيث سادت أشكال تتمتع على الأوامرية والضمم الأبوي التثقيفي للعلاقة مع الشعب (تحت مسمى المركزية الديمقراطية الممارسة كمركية بيروقراطية). لكن لا يكتمل تحليل أسباب وهن اليسار، الشيوعي وغير الشيوعي، دون التذكير بما تعرضت له معظم أحزاب اليسار العربي من قمع وتكيل على يد أنظمة ما بعد الاستقلال الوطني، وهو أمر تشير إليه معظم الأوراق الواردة في هذا الكتاب.

من اليسار من يرى أن الواقع العربي الراهن لا يُقرأ "على ضوء الماركسية" (وهو أمر ممكن بشكل ما)، وإنما تُقرأ الماركسية على ضوء تحولات ذلك الواقع، بما يعترف بأولويته على النظرية، ويصرف المفاهيم الجاهزة عن الطبقات والصراع الطبقي، وينفي "كيف؟" ب "لماذا؟"، منتقلاً من توصيف الطبقات إلى شرح أسباب ضمورها والتباسها، ومن فلسفة أحادية (هي الماركسية) إلى فلسفة محتمة متعددة العناصر". وهو يرى إلى ضرورة "الاعتراف بالأزمة في شكلها الراهن، من دون مقاييس تستدعي الماضي أو تستقدم المستقبل اعتماداً على توافل متواتر قوامه "أزمة الرأسمالية المتجددة". ويستطرد معتبراً أن المجتمع

٢٨ جورج حبش. "أزمة اليسار العربي... إلى أين؟" مدونة القومي العربي، ٢٠٠٨/٢/١.

العربي، سمح "في زمنٍ مضى، بـ"اختراع" الطبقة العاملة، بسبب وجود "برجوازية كولونيالية" (بلغة مهدي عامل)، قبل الوصول إلى مرحلة راهنة تحتاج إلى "بناء المجتمع العربي" الذي اختُصر إلى سلطات تمنع السياسة، وإلى "أغلبية خاضعة"، أو إلى "جماعات" لا تعرف معنى السياسة لأنها لا تعرف معنى الفرد والفرديّة المستقلّة". ويستخلص بأن إعادة تأسيس اليسار الشيوعي ينبغي أن تتم "بعيداً عن أصوليّة أيديولوجيّة تحتفي بالواحد وترفض المتعدّد، وعن أصوليات تنظيميّة تقول بـ "اللجنة المركزيّة" و"المكتب السياسي" و"المركزيّة الديمقراطية"، وتبشّر بالجدديد وتتقضه في أن". وأن المطلوب هو "توليد حركة شعبيّة جديدة، انطلاقاً من الحاجات اليوميّة، ومن ضرورة إعادة بناء الهويّة الوطنيّة والقوميّة".

ومع أنّ الهويّة الأيديولوجيّة - السياسيّة ضرورة أكيدة لكل حركة نضاليّة تبحث عن أفق، فإنّ على الهويّة الشيوعيّة المحتملة أن تنتسب، قبل أي شيء آخر، إلى نقد أخطاء الحركة الشيوعيّة الماضية... ولهذا، فإنّ الحديث عن "علميّة الماركسيّة" لا معنى له، لأنّ المطلوب هو آثارها الماديّة في الفعل السياسي؛ مثلما أنّ الحديث عن "نظريّة ثوريّة جديدة" فقير المعنى، لأنّ المعنى الحقيقي للنظريّة يقوم في "البحث الجماعي" عنها.<sup>٢٩</sup>

## الجمود الفكري والتنظيمي وظاهرة الانشقاق في أحزاب اليسار

هناك أهمية إلى ما تعلمه الانتفاضات الشعبية من دروس لتنظيمات اليسار في العالم العربي، وهو أمر تبرزه الأوراق المتضمنة في هذا الكتاب بشيء من التفصيل. هناك الحاجة إلى إدراك مخاطر الجمود الفكري والتنظيمي على دور اليسار والحاجة إلى ربط هذا الجمود بتفشي ظاهرة الانشقاقات داخل تنظيمات اليسار، وغياب تجارب ناجحة في تشكيل كتل يسارية تعمل وفق مشروع تغيير موحد في المجتمع المعني أولاً، وبإستراتيجية موحدة على صعيد العالم العربي ككل.<sup>٣٠</sup>

٢٩ فيصل درّاج. "ماذا تبقى من هوية اليسار الشيوعي العربي اليوم"، مجلة الآداب، عدد ٤-٥/٢٠١٠.

٣٠ حول القصور التنظيمي والجمود الفكري والتحوّلات الدولية والمحلية التي راقت وتلت انهيار التجربة الاشتراكية كما مثلها الاتحاد السوفييتي، انظر التالي: فوار طرابلسي، ٢٠١٢ مصدر سابق، وجميل هلال، ٢٠٠٩، مرجع سابق؛ رياض صوما. "أزمة الحزب الشيوعي اللبناني في فصلها الجديد"، مجلة الآداب، عدد خريف ٢٠١٢. ومقال: محمد فرج. "اليسار في الأردن: مواجهة الأزمة أم بناء المشروع"، مجلة الآداب، العدد ٦-٧/٨/٢٠١٠. ومقال: هشام البستاني. "أزمة المشروع، أم أزمة القامتين عليه؟ الانفضامات المتعددة لليسار العربي"، مجلة الآداب، صيف ٢٠١٢؛ سلام عبود. "موت الماركسية المبتدلة أو ورطة النصر (التجربة العراقية)". مجلة الآداب، عدد ٤-٥/٢٠١٠؛ شريف يونس. "نحو تصور عام ليسار عربي موحد جديد"، مجلة الآداب، عدد ٤-٥/٢٠١٠.

ساهم ضعف اليسار في تسهيل تعرض المجتمعات العربية لأنواع ثلاثة من المخاطر: "النوع الأول هو الاستبداد في السلطة الذي غيَّب وهمش الدور المفترض للدولة ولمؤسساتها، وعمّق التخلف ... وفاقم الظلم الاجتماعي إلى الحدود القصوى، وجعلها مكشوفة أمام التدخلات الخارجية فيها، من كل الجهات والاتجاهات والمطامع. النوع الثاني هو الاستبداد في المجتمع الذي تمارسه الأصوليات الدينية بتنوعاتها المختلفة، من خلال استيلائها على عقول ومشاعر كثرة من الناس الذين أصيبوا باليأس من احتمال إحداث التغيير في حياتهم. وهو الذي أحدثه فشل مشاريع التغيير باسم اليسار، وانحسار دور اليسار وتراجعهم وتهميشه في بلداننا. النوع الثالث هو ما يتمثل بهمجية الرأسمال المعولم، دولاً ومؤسسات مالية وصناعية، هذا الرأسمال المعولم الذي يمارس من دون رادع التدخل في شؤوننا بأشكال ووسائل وصيغ مختلفة؛ بهدف التحكم بمصائر بلداننا وشعوبنا بالمضرد وبالجمع".<sup>٣١</sup>

## اليسار والتحويلات فيه المنطقة والعالم

تطرح التحويلات التي تشهدها المنطقة والمتغيرات على الصعيد العالمي تحديات على قوى اليسار في العالم العربي. طرحت الانتفاضات الشعبية العربية الحاجة الملحة إلى التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية على أسس ديمقراطية عميقة. وهي وإن استنفرت قوى داخلية وقوى خارجية ضد أهداف هذه الانتفاضات ولاحتوائها، فإنه بات مستحيلًا العودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه قبل العام ٢٠١١، ومن المتوقع أن يستمر الصراع الداخلي والخارجي بين أجندين متعارضين فترة قد تطول؛ بين أجندة ثورية تستهدف تشييد نظم سياسية ديمقراطية همها مصالح الشعب بفئاته الأوسع؛ والثانية أجندة لا تريد تغييرات بنوية تهدد استقرار مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة (إسرائيل والأنظمة الخليجية النفطية المحافظة). في سياق هذا الصراع، على اليسار استجماع قواه دفاعاً عن أهداف الانتفاضات الشعبية. ولا بد في السياق ذاته من ملاحظة أن الولايات المتحدة سعت ولكنها فشلت في تثبيت قيادتها على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وملاحظة مظاهر العودة إلى عالم متعدد الأقطاب، وما كشفه انفجار الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الأخيرة (وهي تجرت أول ما تجرت في الولايات المتحدة) من تناقضات في النظام الرأسمالي، وبخاصة في صيغته النيوليبرالية.

٣١ كريم مروة. «الحاجة إلى يسار عربي جديد، وإلى برنامج واقعي وراهن للتغيير»، الحوار المتمدن، العدد ٣٣٥٨، بتاريخ ٢٠١١/٥/٧. وانظر/ي: حلمي شعراوي وعبد الغفار شكر (محرران). حوارات مع أطروحات كريم مروة نحو نهوض جديد لليسار في العالم العربي، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١١.

وعلى صعيد المنطقة فشلت الولايات المتحدة في إنجاز "عملية سلام" على الساحتين الفلسطينية والعربية، وفي التعامل مع الانتفاضات العربية والسيطرة على مساراتها.<sup>٢٢</sup> استعادة اليسار دوره باتت قضية وجودية يُوّشر إليها ما تحمله العولمة الرأسمالية بأبعادها المختلفة من تداعيات (مقصودة وغير مقصودة) ومن تناقضات (توحيد العالم عبر وسائل الاتصال الحديثة زمنياً ومكانياً، وتذريه (تفتيته) عبر استفنار الهويات الموروثة المذهبية والإثنية والقومية والدينية والمناطقية)، ومن توسيع للفوارق بين الفقر المدقع والغنى الفاحش. وعلى اليسار أن يستبطن الأساليب الناجعة لإفشال السيطرة الخارجية (والأمريكية خاصة) على المنطقة كمصدر مهم جداً للنفط والغاز، وكمستقبل لعائداتها في مصارفها وأسواقها المالية، وفي النوعية لتداعيات تبعية العالم العربي الاقتصادية والتجارية للمراكز الرأسمالية، ولواصله التزام الإمبريالية (الولايات المتحدة بشكل خاص) بحماية إسرائيل وضمان تفوقها العسكري على الدول العربية لإبقائها أداة ضاربة بيدها في المنطقة.

يُتوقع من اليسار التمايز عن القوى الأخرى بدوره التثويري (الفكري والثقافي) والتقدمي الاجتماعي (الدفاع عن مصالح الفئات المسحوقة والمحرومة والمستغلة والمهمشة) والتعبوي التمكيني (المساهمة في تنظيم الفئات الشعبية وتمثيلها)، وفي بذل اهتمام وجهد أعمق لفهم الواقع ومتغيراته، وبالتالي في صياغة إستراتيجيات للتغيير. كما يُتوقع من اليسار جهداً أوسع في بناء تضامنيات تربط الشعوب المتضررة من السيطرة الإمبريالية الاقتصادية (عبر الشركات العابرة للجنسيات)، والعسكرية (حيث التدخل العسكري المباشر وغير المباشر)، والسياسية عبر أدوات متعددة منها المساعدات المالية والعسكرية وغيرها، وعبر الوسائل الأمنية والمخابراتية. كما يُتوقع أن يأخذ اليسار دوراً متقدماً في دعم الحركات الاجتماعية العالمية الصاعدة ضد الرأسمالية والعنصرية والتمييز وتدمير البيئة جرياً وراء الربح. على اليسار إنجاز برامج في ظل غياب المعسكر الاشتراكي وحركة عدم الانحياز، وغياب حركات التحرر في العالم، وفي ظل حضور العولمة الرأسمالية وصعود التيارات السياسية الدينية، ووجود الحركات الدينية والمذهبية والإثنية، واتساع الفجوات الاجتماعية ومعدلات الفقر والبطالة.

هذا الحجم من التحديات في ظل الواقع الذي تعيشه قوى اليسار، دفع بعض المثقفين اليساريين إلى التعبير عن "عيشية انتظار مبادرة من قيادات اليسار الحالية للقيام بالتغيير

٢٢ أنظر/ي على سبيل المثال؛ ياسين الحاج صالح. مجلة الآداب اللبنانية، ٢٠١٠، مصدر سابق، ورياض صوما، الآداب، مصدر سابق، وجليب الأشقر، الآداب، مصدر سابق.

المطلوب بسبب عجز بعضها التام عن تولي المهمة، ورفض البعض الآخر له دفاعاً عن مواقفه ومصالحه المكتسبة. وتضفي العصبوية شبه القبلية داخل صفوف ما تبقى من تنظيمات يسارية". ولعل دور الشباب في الانتفاضات الشعبية العربية هو ما يفسر رهان الكثيرين على "العناصر الشابة" لانتشال اليسار من مأزقه ونقله إلى "ميدان الفعل السياسي، ومن حيز النقاش إلى ميدان المبادرات العملية ذات الفرص الحقيقية بالنجاح"<sup>٣٣</sup>. كما دفعت الانتفاضات الشعبية إلى دعوة اليسار إلى "استعادة وجهه التبعويّ الطبقّي، وبالتالي ممارسته السياسيّة الكفاحيّة، والتخلّص من عقيدة "الرسالة التاريخيّة"، الجامدة والمؤدّيّة إلى تذيّل اليسار لتيّارات الهويّة"<sup>٣٤</sup>. ومن اليساريين من يركز على ضرورة تخطي القيادات الراهنة لصالح قيادات شابة، ويشدد على أهمية تطوير التنظيم لأن "الخلل الأول اليوم في اليسار وبقياء اليسار الفلسطينيّ والعربيّ هو عجز "القيادات" وعدم كفاءتها، وتحديداً فُقر المنظّمين من الطراز الرفيع أو غيابهم. ... فليس ثمة فرصة لبناء يسارٍ أبداً. وهؤلاء لا يكونون عادةً إلا من الجيل الشبابيّ المنخفّ عائلتيّاً، الذي لم تستنزفه الشيخوخة (البيولوجيّة) بعد"<sup>٣٥</sup>.

## إضاعة علمه أوضاع اليسار وقضاياه فيه ست حالات يتناولها هذا الكتاب

يتناول هذا الجزء القضايا التي تناولتها الأوراق الست في هذا الكتاب، من حيث كونها قضايا تشترك فيها مجمل الحالات، وأبرز ما يميز بينها من أوضاع واهتمامات. كل ورقة من هذه الأوراق كيان قائم بذاته، وكتبت كل منها بشكل مستقل تماماً عن الأوراق الأخرى أو بمعرفة محتوياتها. لذا، يمكن قراءة ومناقشة كل منها بمعزل عن الأوراق الأخرى. فيما يلي عدد من الملاحظات حول ما تطرحه هذه الأوراق:

**الملاحظة الأولى:** أن خمس حالات من الحالات الست المتناولة في هذا الكتاب مسكونة باستقطاب سياسي حاد، شهد أربع منها (العراق، سوريا، لبنان، السلطة الفلسطينية) أشكالاً من الاقتتال الداخلي وأشكالاً من السيطرة المناطقية للأطراف المتصارعة<sup>٣٦</sup>، والحالة السادسة (الأردن) لا

٣٣ رياض صوما. "أزمة اليسار العربي"، مجلة الآداب، عدد ٨/٧/٦ - ٢٠١٠.

٣٤ شريف بونس. مجلة الآداب، ٢٠١٠، مصدر سابق.

٣٥ أحمد قفلامش. "كيف حضرت الماركسية - اللينينية في تجربي السياسية"، مجلة الآداب، عدد ٤-٢٠١٠/٥.

٣٦ حول العوامل الخارجية والداخلية المولدة للاستقطاب السياسي الحاد في عدد من دول المشرق، انظر/ي: جميل هلال. العوامل الدافعة للاستقطاب الحاد في لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية. بيروت: مؤسسة كارنيغي، ٢٠٠٩.

تخلو من حيثيات يسعى البعض إلى تحويلها إلى قاعدة لاستقطاب سياسي (بين الأردنيين من أصول شرق أردنية ومن هم من أصول فلسطينية). أما بين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨ (إسرائيل)، فالاستقطاب حاصل على أساس سياسي- إثني أو قومي (بين المستوطنين اليهود وبين السكان الأصليين الفلسطينيين الذين باتوا أقلية في وطنهم الأصلي).

**الملاحظة الثانية:** تخص ما شهده اليسار في الحالات الست من تراجع واسع في العقود الثلاثة الأخيرة، وبشكل أوضح منذ عقد الثمانينيات من القرن الأخير. لكن من الخطأ اختزال الاستقطاب الحاصل في العراق كما في لبنان وسوريا وفلسطين إلى مجرد عوامل دينية طائفية أو مذهبية أو إثنية. صحيح أن هناك أبعاداً طائفية ومذهبية وقومية (باستثناء الاستقطاب الحاصل بين "فتح" و"حماس") لكن جميعها تنغذى بالدرجة الأولى من عوامل سياسية تتصل بتوزيع السلطة (السلطان) والموارد والامتيازات: وهذا يفسر، إلى حد كبير، تشكيل الأحزاب (على صعيد القواعد أو النخب أو كليهما) على أسس طائفية أو مذهبية أو إثنية. وهذا يولد حقلاً سياسياً مفككاً أو قابلاً للتفكك السريع كما حصل في العراق وسوريا ولبنان والسلطة الفلسطينية، وإلى نظام الأبارتهايد القائم في إسرائيل. هذه البنى للحقول السياسية تعرضها للاكتشاف الخارجي والابتزاز الداخلي وتعطل جهود بناء الدولة الديمقراطية المدنية، وهو (أي بناء الدولة الديمقراطية المدنية) ما يوفر الشرط الأرحب لنمو اليساري العلماني.

**الملاحظة الثالثة:** المشتركة بين الحالات الست تخص ظاهرة الانقسامات التي شهدتها تنظيمات اليسار العربي، وفي المشرق العربي بشكل خاص، وندرة ظاهرة تشكيل قوى اليسار كتلاً تاريخية في مواجهة الكتل السياسية الأخرى. وتتصل هذه بحقيقة أن جميع الحالات (باستثناء إسرائيل) تعاني من أوضاع معيشية صعبة ومتفاقمة، تتمظهر في معدلات عالية من البطالة (وتحديداً بين الشباب) ومظاهر من الفقر المدقع ومن سمات دولة أو سلطة ريعية، ومن هزال في قطاع الإنتاج الزراعي- الصناعي، ومن سياسة اقتصادية نيوليبرالية. كما أن جميع الكيانات العربية الواردة في البحث تعرضت خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى هزات سياسية واجتماعية واقتصادية شديدة القسوة والقوة.

**الملاحظة الرابعة:** تتمثل في أن اليسار في الحالات الست، بات يواجه تياراً إسلامياً سياسياً كتيار جماهيري منظم، وكتيار يملك رؤية شاملة مسنودة بنصوص دينية تمنح بعداً سياسياً. ويشكل هذا التيار خصماً عتيداً لا يستطيع اليسار تجاهله. لكن هذا التيار له مكمّن ضعف إستراتيجي يتمثل في خلو جعبته من الحلول لمشكلات الناس الدنيوية، فلا سياسة اقتصادية

لديه تختلف عن تلك التي أسقطت العديد من الأنظمة العربية وتسببت في استثناء البطالة والفقير والغنى الاستعراضي. وليس لدى هذا التيار توجه فعلي لبناء دولة ديمقراطية مدنية.

## تمايز فيه الحقول السياسية والبنية الاقتصادية والاجتماعية

تتمايز الأوضاع التي تعيشها أحزاب وقوى اليسار والتحديات التي تواجهها وفق خصوصيات الحقل السياسي الذي تقيم فيه كل منها، والبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي يتفاعل معها الحقل. هذا يجعل وضع اليسار الفلسطيني الأكثر تعقيداً (وإن ليس بالضرورة الأكثر صعوبة) بحكم تعدد الحقول السياسية التي يقيم فيها وينشط فيها وفق موجباتها، بل والتضارب بالضرورة، مع هذه الموجبات. غياب الدولة الوطنية الفلسطينية فرض على الحركة الوطنية أن تكون حاضنة الحقل السياسي الوطني والمهيمنة عليه في آن، إلى أن اقتحم الحقل قوى ولدت خارج الحركة الوطنية الفلسطينية (كما مثلتها منظمة التحرير الفلسطينية) مشككاً في شرعية حقلها ومرجعياته، وطارحاً رؤية وبرنامج وإستراتيجية مغايرة (الإسلام السياسي ممثلاً، بشكل رئيس، بحركة "حماس"). التحدي لمنظمة التحرير من الإسلام السياسي شمل قوى اليسار التي شكلت منذ بداية الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة جزءاً فاعلاً ومندمجاً في مؤسساتها. دخول القوى الإسلامية للحقل السياسي ظاهرة شهدت الحقول الأخرى بجدول زمنية وآليات متباينة نوعاً ما، لكن في الحالات جميعها كان في مرحلة ما لقوى إقليمية وخارجية دور في تسهيل اختراق القوى السياسية للحقول السياسية الوطنية، دون أن يعني هذا غياب الأوضاع المحلية المهيأة لذلك، وهو ما توفر تفسيراً له الأوراق المتضمنة في هذا الكتاب.

توضح الأوراق التباين الواسع في حدة القمع وأساليبه التي تعرضت لها قوى اليسار في الحالات الست. وهي تتباين وفق محددات الحقل السياسي وتحولاته، ففي حين تمتع اليسار في لبنان بحرية كاملة في العمل والتنظيم العلني، بقي في الأردن ممنوعاً من العمل والنشاط العلني منذ أواسط الخمسينيات (باستثناء حركة الإخوان المسلمين التي اعتبرت حركة دينية وليست حزباً سياسياً، ولكونها ابتعدت عن العمل السياسي في تلك الفترة) وحتى أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، ليعود للعمل العلني المباح منذ أوائل التسعينيات. في سوريا جرى احتواء اليسار الشيوعي في إطار الجبهة القومية التقدمية بقيادة حزب البعث، في حين تعرضت تنظيمات وشخصيات يسارية إلى قمع أجهزة الدولة التي سيطر عليها ذلك الحزب. وفي العراق، حيث كان الحزب الشيوعي

في خمسينيات وستينيات القرن الماضي حزباً جماهيرياً، والتنظيم اليساري (والشيوعي) الأكبر في المشرق العربي، تعرض الحزب، وبخاصة بعد تسلم نظام البعث بقيادة صدام حسين الحكم في العراق، إلى أشكال قاسية من القمع والتكيل والتصفيات الجسدية والتهجير. وفي الحالة الفلسطينية نجد تباينات واسعة حيث سرت على كل تجمع فلسطيني قوانين الحقل السياسي (الدولاني)، حيث وجد هذا التجمع، مع تسهيلات تتباين حسب علاقة النظام بمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها. فقد حظر على هذه الفصائل العمل العلني في الأردن منذ أحداث أيلول العام ١٩٧٠، وفي المناطق الفلسطينية المحتلة حظر عمل المنظمات السياسية الفلسطينية (يسارها ويمينها) منذ العام ١٩٦٧ (منذ احتلال إسرائيل لهذه الأراضي) وحتى اتفاق أوسلو وقيام سلطة فلسطينية في العام ١٩٩٤. أما التنظيمات التي جمهورها فلسطينيو داخل الخط الأخضر، فقد سرى عليها، كما على الأحزاب الأخرى، قانون الأحزاب الإسرائيلي، وفي لبنان تمتعت التنظيمات الفلسطينية بحرية العمل منذ أواخر الستينيات وحتى خروج المنظمة من لبنان العام ١٩٨٢، وإن بقيت تتشط داخل المخيمات.

توضح الأوراق كمّ كان موضوع إدارة التحالفات (الداخلية والخارجية، بما فيها مع أنظمة عربية حاكمة مستبدة) حيوياً لقوى اليسار، وأحياناً حاسماً، في تراجع شعبيتها. كما حصل مع الأحزاب الشيوعية في العراق وسوريا (حين تحالفت مع الأحزاب الحاكمة وتحت قيادتها) ولبنان (وتحديداً العلاقة مع سوريا التي فرضت علاقة انتدابية على لبنان حتى خروجها منه العام ٢٠٠٥)، وحاسماً في إبقائها متنافرة وإغلاق الفرص أمام اثتلافها أو توحيدها (كما بين تنظيمات اليسار بسبب تباين علاقاتها مع الحكومات العربية، والتنافس على التمثيل في مؤسسات منظمة التحرير واتحاداتها عبر العلاقة مع حركة "فتح") وأحياناً ساهمت في دفعها إلى الانقسام (كما في الحالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر وخارجه) وفي الأردن وسوريا والعراق ولبنان وغيرها من الدول العربية.<sup>٣٧</sup>

كما تبين الأوراق تأثير الحظر والقمع على تنظيمات وقوى اليسار من حيث القدرة على النمو والتأثير، لكنها تكشف بشكل لا لبس فيه أن العمل العلني وحرية العمل التنظيمي والسياسي شرطين غير كافيين لتحول التنظيم أو الحزب اليساري إلى تنظيم جماهيري. هذا واضح تماماً من

٣٧ كمثل على ذلك يقر القيادي الشيوعي اللبناني، كريم مروّة أن من أكبر أخطاء الحزب الشيوعي اللبناني كان دخوله "في الحرب الأهلية، وعلاقاته مع الدول العربية التي كانت حكوماتها الاستبدادية تضطهد شعوبها، وتضطهد الشيوعيين بشكل خاص" (كريم مروّة، "نحو نهضة جديدة لليسر في العالم العربي"، جريدة بيان اليوم، ٢٠١٣/٢/٩). هذه المراجعة لم يتم بها اليسار الفلسطيني؛ سواء فيما يخص علاقاته بالقوى اللبنانية وانخراطه في الحرب الأهلية، أو في علاقاته مع حكومات دول عربية استبدادية، بل لم يتوان بعض قياداته عن كيل المدبح لبعض رؤساء هذه الحكومات إما انقاء لشرها وإما سعياً وراء دعم مادي أو سياسي.

تراجع نفوذ اليسار في الأردن بعد توفر فرص العمل العلني، ومن تراجع نفوذ اليسار الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤، وواضح من تراجع دور وتأثير اليسار في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، وتوفر حرية للعمل لأحزاب اليسار، بما فيها الحزب الشيوعي. وهو واضح من تراجع اليسار اللبناني على الرغم من توفر حرية العمل الحزبي في البلد منذ فترة طويلة. ولا يُستثنى من ذلك تجربة اليسار الفلسطيني داخل الخط الأخضر. أما تجربة اليسار في سوريا، فبقيت مقيدة بسيطرة حزب البعث الحاكم على مقاليد السلطة السياسية والأمنية والعسكرية، وتشابكه مع النخب الاقتصادية في البلد.

أسباب تراجع اليسار، كما هي عوامل نموه، تحتاج أولاً، إلى موضعه في سياقه المجتمعي (السياسي والاقتصادي-الاجتماعي والثقافي) المحدد تاريخياً. وتحتاج ثانياً، وهو مهم أيضاً، إلى دراسة مدى ملائمة بنيته التنظيمية وبرنامجه السياسي والاجتماعي والثقافي لاحتياجات مجتمعه وقدرته على التفاعل مع حقله السياسي.

لا أعتقد، من تجربتي في العمل السياسي والتنظيمي، أن الوعي النظري عامل حاسم في بناء الحزب اليساري إن بقي مجرداً أو نصوصياً؛ فالتبحر بأدبيات الماركسية - اللينينية (وليس الستالينية) وغيرها من أدبيات اليسار الشيوعي وغير الشيوعي أمر مفيد، بل وضروري، على صعيد الإمام الفلسفي والفكري (أي امتلاك أدوات لفهم الواقع وتحليله) لكنه لا يفيد إن لم يتحول إلى ممارسة، أي إلى برنامج عمل يومي ملموس يخدم عملية التغيير نحو المجتمع المنشود، أي مجتمع أكثر حرية وأكثر عدالة وأكثر مساواة وأكثر تحرراً من السيطرة الخارجية (والداخلية الاستبدادية)، وإن لم يسهم في جعل اليسار حاضراً وفاعلاً في الحي والحارة والقرية والمدرسة والجامعة والورشة والمؤسسة، وفي النقابة والاتحاد والمنظمة الأهلية والحركة الاجتماعية كما في التظاهرة والاعتصام والمسيرة الاحتجاجية، وليكون هذا الحضور الفاعل (الممارسة) هو مصدر للتعلم الدائم.

يبرز من خلال الأوراق تباينات مهمة في سمات مكونات ومحددات الحقول السياسية التي يشغل فيها اليسار، ويمكن إبرازها عبر التشخيصات التالية:

## أولاً. تنظيمات اليسار الفلسطيني

يواجه الفلسطينيون في إسرائيل نظاماً تمييزياً ضدهم كمواطنين، ويتعامل معهم كأقليات دينية وطائفية وليس كأقلية قومية وليس بصفهم سكاناً أصليين. اليسار الفلسطيني يتكون من يسار

تقليدي (شيوعي) سبق نشوء دولة إسرائيل ويسار غير شيوعي ذي توجه قومي. ويقابل اليسار تيار إسلامي نشيط. ولم تتجح حتى الآن هذه التيارات الثلاثة في تشكيل كتلة ذات برنامج حد أدنى موحد في مواجهة سياسة إسرائيل التمييزية لأسباب واعتبارات تتناولها الورقة عن اليسار بين فلسطيني ١٩٤٨ بالتفصيل. وإلى أن يتم ذلك، ربما على اليسار الفلسطيني داخل الخط الأخضر، إعطاء جهد أكبر لبناء أطر تنفيذية وتمثيلية جامعة للأقلية العربية الفلسطينية، بما في ذلك تطوير بنية "الجنة المتابعة العليا للجماهير العربية"<sup>٢٨</sup> ودورها، وإيجاد هيئات تتسبقة مع الأطر الفلسطينية التمثيلية في الضفة والقطاع وخارجهما حيث يمكن.

في الضفة الغربية يفرض على الفلسطينيين نظام كولونيالي استيطاني وأبارتهايد (فصل عنصري) متكامل، حيث تقيد حرية الحركة والتنقل من خلال الحواجز العسكرية وجدار الفصل، ومن حيث تعرضهم للاعتقال التعسفي وفق نظام طوارئ وضعه الانتداب البريطاني على فلسطين، ويفرض سيطرته على الموارد الطبيعية والحدود والطرق، ويفرض على قطاع غزة حصاراً اقتصادياً وعسكرياً وأمنياً شاملاً. وفي الشتات، توضع تجمعات فلسطينية عدة تحت وطأة قيود تحد من حرياتها المدنية والإنسانية والاقتصادية والسياسية. هذا إضافة إلى غياب أو تغييب المؤسسات الوطنية (وتحديداً مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية)، وبالتالي غياب قيادة وطنية وإستراتيجية وطنية موحدة في مواجهة الاحتلال والاستيطان والتمييز، وإنهاء حالة الانقسام السياسي- الجغرافي بين التنظيمين الأكبر (حركة "فتح" وحركة "حماس").

بالنسبة لليسار، لا يزال في حالة تشرذم وفقدان الوزن منذ قيام السلطة الفلسطينية، بعد أن كان له دور مشارك ومؤثر في الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة (المثلة في منظمة التحرير الفلسطينية) وفي بلورة إستراتيجياتها، بما فيه دوره في أطر القيادة الموحدة للانتفاضة الأولى (في أواخر الثمانينيات). لقد تراجع الدور الوطني والاجتماعي والثقافي لليسار الفلسطيني بشكل واسع، كما تلاحظ الورقة بالتفصيل بعد اتفاق أوسلو. ومع غياب مؤسسات منظمة التحرير، فقد اليسار المؤسسة الوطنية التي انخرط في مؤسساتها السياسية والجماهيرية والمهنية والعسكرية، وبات خارج مؤسسات السلطة وخارج مؤسسات منظمة التحرير بعد أن تهمّشت هذه تماماً. أما السلطة الفلسطينية ذات الشكل والتسميات (وليس الوظيفة) الدلوانية، فقد باتت تحت سيطرة

٢٨ لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية تأسست العام ١٩٨٢، ويشارك في لجنة المتابعة رؤساء السلطات المحلية العرب، وأعضاء الكنيست العرب، وممثلون عن أحزاب سياسية وتنظيمات عربية غير برلمانية. وهي تطوير وتوسيع الإطار التمثيلي للعرب في إسرائيل. بعد إقامة لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية العام ١٩٧٤. وهناك نقاش جارٍ لدمقرطة اللجنة وتطوير عملها.

حركة "فتح"، وفي غزة بعد منتصف العام ٢٠٠٧ تحت سيطرة "حماس"، وكلاهما يعتمدان على اقتصاد هش وعلى المساعدات والتحويلات الخارجية ذات الثمن السياسي. إقليمياً ودولياً، لم تعد للييسار قوى مساندة بعد التحولات النوعية التي دخلت على الإقليم والعالم مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي. ويفاقم من مأزق الحركة الوطنية (ومن ضمنها اليسار) انغلاق الأفق السياسي أمام قيادة دولة فلسطينية ذات سيادة، أو حل على أساس دولة ديمقراطية واحدة أو ثنائية القومية، وغياب إستراتيجية لمواجهة المأزق.

ساهم تهميش مؤسسات منظمة التحرير (من قبل اليمين الفلسطيني الوطني) لصالح سلطة فلسطينية (سلطة حكم ذاتي محدود)، إلى شرح هذه السلطة إلى سلطين هشتين؛ واحدة في الضفة (تحت سيطرة "فتح")، والأخرى في غزة (تحت سيطرة "حماس")؛ سلطتان مكشوفتان تماماً للتدخلات والضغوط الخارجية ودون مقومات ذاتية تجعلهما قابلتين للحياة. السلطة في الضفة الغربية محاصرة بالمستوطنات الاستعمارية وبجدار الفصل وبالطرق الالتفافية (مخصصة للإسرائيليين فقط) وبالسيطرة التامة على التجارة الخارجية والحدود، والسلطة الأخرى محاصرة تماماً من البر والبحر والجو وبكثافة سكانية هي الأعلى في العالم. لقد فشل اليسار الفلسطيني أن يشكل قطباً ثالثاً قادراً على إعادة توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية كحركة تحرر وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية تمثل كل مكونات وتطلعات الشعب الفلسطيني نحو الحرية وتقرير المصير والعيش في مجتمع ديمقراطي يجسد قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.<sup>٣٩</sup>

## ثانياً، اليسار اللبناني

شهد الحقل السياسي في لبنان خلال العقود الأربعة الأخيرة أحداثاً وتحولات مهمة من حيث مكوناته وبنيته السياسية والاقتصادية وعلاقاته الإقليمية؛ فقد مر بحرب أهلية استمرت من منتصف العام ١٩٧٥ حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي، كما شهد أكثر من اجتياح وحرب إسرائيلية شملت محاصرة واحتلال عاصمته في العام ١٩٨٢، وإجبار منظمة التحرير

٣٩ مناقشة موسعة لأوضاع اليسار الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية والانقسام بين "فتح" و"حماس" وتجربتهما في منظمة التحرير، انظر/ي: جميل هلال. اليسار الفلسطيني إلى أين؟، ٢٠٠٩، مصدر سبق ذكره، وملاحظات نقدية إضافية لسلوك اليسار، انظر على سبيل المثال: عماد أبو حطب. "في نقد الشيوعية واليسار وأحزابها"، الحوار المتعدن، العدد ٣٠٩١، تاريخ: ٢٠١٠/٨/١١؛ ومحمد خضر قرش، "أما أن للييسار أن يخجل من نفسه ويحترم ما تبقى من جمهوره"، وكالة أمّلس الإخبارية، ٢٠١٣/٤/٢٧؛ وحازم بلعوش، "صعود وسقوط اليسار الفلسطيني" في المونيتور (النضال الفلسطيني)، بتاريخ: ٢٠١٣/٢/٢٢.

<http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/opinion/2013/02/rise-fall-palestinian-left.html#ixzz2Lq1N6pCC>.

على الخروج منه واحتلال إسرائيل أجزاء واسعة من جنوب لبنان حتى العام ٢٠٠٠، وبروز المقاومة اللبنانية ضد هذا الاحتلال بمبادرة من اليسار اللبناني، ثم بتولي حزب الله شؤون المقاومة (بدعم من سوريا وإيران)، وتحول الحزب في الثمانينيات إلى حزب جماهيري (قاعدته الأساسية من الشيعة اللبنانيين) وقوة عسكرية وسياسية وازنة في البلد. وقد نجح حزب الله في إجبار إسرائيل على الانسحاب من الغالبية العظمى من الأراضي اللبنانية في العام ٢٠٠٠، مؤكداً بذلك تحوله لقوة لبنانية رادعة في مواجهة إسرائيل. ومع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني (رفيق الحريري) في العام ٢٠٠٥، وخروج سوريا من لبنان في العام ذاته تحت ضغط سياسي وجماهيري لبناني، دخل لبنان في حالة استقطاب حاد بين كتلتين سياسيتين؛ كتلة ٨ آذار يقودها حزب الله (سعت وتوسعت إلى الحفاظ على سلاح الحزب باعتباره سلاحاً للمقاومة ضد إسرائيل)، وكتلة ١٤ آذار بقيادة تيار المستقبل ورئيسها سعد الحريري التي تركز على حصر السلاح بيد الدولة. وكانت الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦ قد زادت من تمسك حزب الله وقيادته ٨ آذار بسلاح حزب الله. تتباين تحالفات وارتباطات الكتلتين الخارجية والداخلية. وشهد ربيع العام ٢٠٠٨، توتراً سياسياً وعسكرياً بين التيارين أدى إلى ما عرف باتفاق الدوحة، دون أن ينهي أسباب الخلاف بينهما. وقد تعاقبت منذ ذلك الوقت كلتا الكتلتين على الحكم دون أن يلمس اللبنانيون تمايزاً بينهما في الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

ترجع تأثير اليسار اللبناني (ممثلًا بالحزب الشيوعي اللبناني، وبمنظمة العمل الشيوعي التي لم يعد لها حضور سياسي ملموس) في الحقل السياسي اللبناني بعد أن كان له حضور ملموس في الحركة الوطنية اللبنانية، وهو حضور خفت مع انتهاء دور هذه الحركة على إثر الغزو الإسرائيلي للبلد في العام ١٩٨٢ وخروج منظمة التحرير منه.<sup>٤٠</sup> ويستمر الحقل السياسي

٤٠ الحركة الوطنية اللبنانية، هي جبهة مكونة من أحزاب وحركات قومية ويسارية عدة شكلت العام ١٩٦٩، وانطلقت فعلياً سنة ١٩٧٢ على أساس برنامج مشترك ينادي بإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية، إضافة إلى الإعلان الواضح لعروية لبنان. ضمت الحركة التي رأسها كمال جنبلاط حتى استشهاده في العام ١٩٧٧ عدداً من الأحزاب اللبنانية، من أبرزها: الحزب التقدمي الاشتراكي، الحزب الشيوعي اللبناني، منظمة العمل الشيوعي، الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب البعث (التنظيم الموالي لسوريا)، حزب البعث (التنظيم الموالي للعراق)، وحركة الناصريين المستقلين، التنظيم الشعبي الناصري. تحالفت الحركة مع بداية الحرب الأهلية مع منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة الجبهة اللبنانية اليمينية ذات الأغلبية المسيحية المارونية، وحققّت الحركة نجاحات عسكرية في بداية الحرب جعلها تسيطر على الجزء الأكبر من الأراضي اللبنانية، لكن الحركة تلقت عدة ضربات موجعة على أثر التدخل العسكري السوري في لبنان في حزيران/يونيو ١٩٧٦، واغتيال كمال جنبلاط في آذار/مارس ١٩٧٧. تولى وليد جنبلاط رئاسة الحركة بعد استشهاد والده، لكنه ركز على دوره كزعيم لحزب درزي، وسعى آنذاك إلى تحسين علاقته مع سوريا. على أثر ذلك، تراجع دور الحركة، واختفت فعلياً مع الاجتياح الإسرائيلي العام ١٩٨٢. ولتناقشة أولية لتجربة "الحركة الوطنية للتغيير الديمقراطي في لبنان"، أنظر ي: سعد الله مزرعاني. "عن الحركة الوطنية للتغيير الديمقراطي"، جريدة الأخبار اللبنانية، ٢٦/١/٢٠١٢. أنظر أيضاً: ناجي صفا. "عن الحركة الوطنية في ظروفها ومسوغاتها المتغيرة"، جريدة الأخبار اللبنانية، ١١/٢/٢٠١٢.

اللبناني أسير علاقات وتحالفات قواه السياسية الخارجية، وأسير نظام سياسي يقوم على المحاصصة الطائفية،<sup>٤١</sup> وأسير اقتصاد ريعي نيوليبرالي مدمر لفرص نهوض اقتصاد إنتاجي تجديدي، ودولة تفتقر لسياسة اجتماعية تجاه مواطنيها. في هذا الشرط الموضوعي، لا يزال اليسار اللبناني يفتقد للشرط الذاتي الضروري لتحويله من حالة نخبوية إلى حالة جماهيرية تتخطى التكوين السياسي الطائفي للحقل السياسي، وهو ما تقصله الورقة الواردة حول اليسار اللبناني في هذا الكتاب.<sup>٤٢</sup>

### ثالثاً. اليسار العراقي

خبر المجتمع العراقي منذ عقد الثمانينيات حروباً عدة؛ حرب مع إيران دامت ثماني سنوات، ثم اجتياح الكويت العام ١٩٩٠ وما تبعه من حرب قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق لإخراجه من الكويت، وفرض عقوبات على النظام طالبت تأثيراتها الفئات الأوسع من الشعب العراقي. كما تولى النظام شن حملات عسكرية على مكونات طائفية وإثنية من العراق هدفت إلى السيطرة وإخماد انتفاضات فيها. وكان آخر هذه الحروب، الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد نظام صدام حسين في العام ٢٠٠٣، ونتج عنها سقوط النظام وتكسيك الدولة وحل الجيش العراقي وحظر حزب البعث. تولد عن هذه الإجراءات إحساس طائفة بكاملها (السنة) بأنها تعاقب عقاباً جماعياً بسبب سياسة النظام المنحل. هذا دفع فئات من هذه الطائفة إلى اللجوء إلى العنف بكل أشكاله، كرد على إحساسها بالتهميش والاستثناء.

تركت هذه الأحداث تأثيرات بنوية عميقة على المجتمع والاقتصاد والثقافة في العراق، وعلى بنية حقله السياسي ومكوناته، شملت اليسار العراقي كما توضح الورقة عن اليسار العراقي في هذا الكتاب. تعود أهمية متابعة وضع اليسار في العراق إلى التحولات التي دخلت على مسيرة الحزب الشيوعي العراقي الذي فقد الجماهيرية الواسعة التي اكتسبها في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، نتيجة تعرضه لحملات القمع والتكحيل على يد حزب البعث

٤١ بعد خمس عشرة سنة من الحروب الداخلية في لبنان، جرى تعديل الدستور اللبناني ليجمع بين نمطين من التمثيل (على صعيد الفرد، وعلى صعيد الطائفة) عبر طرح إقامة مجلس للمواطنين دون قيد طائفي، ومجلس (شيوخ) للطوائف ينتخب من طوائف كلوائف. لكن مواد الدستور هذه لم تطبق حتى اللحظة على الرغم من إقرارها منذ العام ١٩٩٠.

٤٢ ملاحظات إضافية (لما ورد في المقال حول اليسار اللبناني في هذا الكتاب) حول الحزب الشيوعي اللبناني من داخل صفوفه، انظر/ي، على سبيل المثال: علاء المولى. "الحزب الشيوعي ومعرفة النسبية؛ خفة وقصر نظر"، جريدة الأخبار اللبنانية، ٢٢ شباط ٢٠١٣. وانظر/ي مقاله في الجريدة ذاتها بتاريخ ٢٥ حزيران ٢٠١١، تحت عنوان "هل يبادر الحزب الشيوعي قبل أن يباغته جمهوره".

بقيادة صدام حسين، ونتيجة ما وقع فيه من أخطاء سياسية، وبخاصة في إدارة تحالفاته، بما في ذلك مع حزب البعث الحاكم بعد تولي الحزب السلطة عبر انقلاب عسكري (كما حصل في سوريا) وفرض نفسه كالحزب القائد الأوحّد للدولة والمجتمع، كما يتضح من الورقة التي تلحظ أيضاً ارتباك مواقف الحزب على أثر الفوز الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣، وما تبعه من تطورات. ولعل التحدي الأكبر للييسار العراقي يتمثل في مواجهة النظام السياسي الذي نشأ بعد احتلال العراق، القائم على المحاصصة الطائفية والعرقية.

التسوية الأميركية الإيرانية حول العراق جعلت أحزاب السنة تشعر بالغبين والاستثناء، الأمر الذي أبقى البلد في حالة من التوتر الداخلي، ولدت بيئة مشجعة على العنف الدموي ضد المدنيين. وما يجري في العراق يبين، بشكل واضح، أن جذر الطائفية سياسي، أي يخص بنية علاقات القوى بين المجموعات الطائفية (والعرقية والمذهبية والإثنية وحتى العشائرية) داخل المجتمع، وتمتع بعضها بامتيازات على حساب طوائف ومجموعات أخرى تواجه بالحرمان والظلم. ولذا، فإن تحييد تأثيرات الطائفية يستدعي إعادة التوازن المفقود بين القوى المجتمعية، أي إنهاء ظواهر الامتيازات والحرمان والتهميش (أي اللامساواة البنوية) عبر تشريع مساواة جميع المواطنين، لتشمل المساواة في فرص الحياة بكل ما قد يستدعيه ذلك من تمييز إيجابي للمجموعات التي تعرضت للحرمان والظلم، وما يستدعيه من وضع حلول عادلة للأقليات القومية والإثنية (كالأكراد في العراق وسوريا على سبيل المثال)، وتوفير الحماية الضرورية للمجموعات المعرضة لفقدان امتيازاتها لمنع توليد ظلم وحرمان ضدها.

قد يكون صحيحاً أن الطائفية ليست جديدة على الحقل السياسي العراقي، بل إن تعبيراتها طالت الأحزاب السياسية اليسارية، كما "حصل حتى داخل الحزب الشيوعي نفسه ... حيث انفصل الشيوعيون الأكراد عن الحزب الشيوعي العراقي لأسباب قومية"<sup>٤٣</sup>. وقد يكون صحيحاً أن سقوط النظام القديم قد وفر "فرصة نادرة أمام اليسار العراقي لكي يعيد تنظيم جدول أعماله على قاعدة جديدة وفريدة، قوامها الإفادة من غياب سلطة الديكتاتورية لخلق أوسع جبهة ديمقراطية، وللوقوف ضدّ الاحتلال بالمشروع الوطني، وضدّ الطائفية بالمشروع التقدمي، وضدّ العرقية بالوحدة العراقية، وضدّ الحرب والعنف الإرهابي بالمشروع الوطني والمطلب السياسي والفكري. بيد أن ذلك كله لم يحدث..."<sup>٤٤</sup>.

٤٣ انظر/ي: عبد الخالق حسين. "مشكلة اليسار العراقي"، ٢٠١١، مرجع سابق.

٤٤ انظر/ي: سلام عبود. ٢٠١٠، مرجع سابق.

## رابعاً. اليسار السوري

الصراع الجاري في سورياً منذ آذار ٢٠١١ وما نتج عنه (وما زال) من سقوط مئات الآلاف من القتلى والجرحى المدنيين، ومن تهجير داخلي وخارجي لملايين من المواطنين، ومن تدمير عمراني واقتصادي للبلد هو - كما في الانتفاضات الشعبية التي جرت في تونس ومصر واليمن وليبيا والبحرين - نتيجة أزمة اجتماعية عميقة تداخلت فيها قوى داخلية مع قوى خارجية، سعت وتسعى إلى حرف أهداف الانتفاضة الجماهيرية التي طالبت بالحرية وإنهاء الاستبداد والفساد. سوريا أيضاً عانت من معدلات بطالة مرتفعة (وتحديداً بين فئة الشباب كما هو الحال في البلدان العربية الأخرى) ومن مظاهر الفقر المدقع والغنى الفاحش نمت مع انفتاح الاقتصاد السوري على الليبرالية الجديدة، الأمر الذي قاد إلى إفقار الأطراف وسكان الريف والضواحي إثر تقليص الدولة خدماتها الاجتماعية، والمترافق مع غياب للحقوق السياسية والاجتماعية (كحقوق فردية وحقوق جماعية) للمواطن. لكن الفوارق الواسعة لم تقتصر على توزيع الدخل والثروة والموارد، بل شملت توزيع السلطة السياسية، بحيث بات هنالك "نخب فاحشة الغنى السياسي تفعل ما تشاء".<sup>٤٥</sup> وبات "عهد بشار الأسد عهد إعادة الهيكلة النيوليبرالية وتفكيك رأسمالية الدولة (عهد أبيه) وتقديم تنازلات أساسية في تركيب الاقتصاد السوري بناء على توجيهات صندوق النقد الدولي. وفي ظله، انتقل الاقتصاد السوري من قاعدته الزراعية الصناعية إلى الخدمة المالية والعقارية والاستيرادية والمافياوية تتربع على رأسها طغمة من الأقارب والمحسوبين"، ما قاد إلى "بروز البطالة وانهايار الزراعة ونمو الفوارق الطبقيّة وانتشار أنماط من الاستهلاك المرئي في المدن"، وبالتالي فإن "ما حدث في سورية لا يختلف بهذا المعنى عما حصل في مصر وتونس واليمن".<sup>٤٦</sup> لقد تأكلت شرعية النظام الذي هيمن عليه حزب البعث خلال العقود السابقة، وبعد أن اتضح أن رفع النظام لشعار المقاومة والممانعة استخدم لتغيب الديمقراطية والتغطية على الممارسات القمعية لأجهزة النظام الأمنية، ولإدامة حالة الطوارئ وللتموهيه على أشكال مختلفة من الزبائنية والمحسوبية، وهي الأساليب ذاتها التي استخدمها النظام السوري خلال فترة انتدابه على لبنان.

يتمثل التحدي الرئيس الذي يواجه اليسار (ومعه القوى الديمقراطية والليبرالية) في سوريا، في الحيلولة دون فرض حل طائفي للصراع الجاري، والعمل من أجل إعادة تشكيل الحقل السياسي عبر رؤية وأساليب ديمقراطية ترسم طبيعة النظام السياسي الديمقراطي الجديد

٤٥ ياسين الحاج صالح. "مفهوم لخط الفقر السياسي"، الحوار المتمدن، بتاريخ ١٢/١١/٢٠٠٤.

٤٦ "حوار موسع مع فواز طرابلسي عن الثورة السورية"، جدلية، تاريخ: أيار/مايو، ٢٠١٣.

وصياغة دستور يحمي الحريات الفردية والجماعية ويضمن المساواة للجميع، والتوصّل إلى تفاهم وطني يحدد ملامح النظام الاقتصادي والاجتماعي المطلوب تشييده بعيداً عن النيوليبرالية والرعية والتبعية والنهب المنظم لثروات البلد. فالقوى الخارجية (الخليجية النفطية والأمريكية بشكل خاص) لا ترى أن ما يجري في سوريا هو معركة من أجل توليد ديمقراطية عميقة في البلد، بل تريده حرباً على إيران (كما تريده السعودية) وحرباً ضد الإسلام المتطرف (كما تريده الولايات المتحدة الأمريكية). السعودية تدعم الإسلام السلفي في مواجهة الإخوان المسلمين (وفي مراحل سابقة في مواجهة القوى القومية واليسارية العربية)، وتدعم قوى خليجية أخرى (كتطر على سبيل المثال) والولايات المتحدة تدعم جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها تمثل "الإسلام الوسطي" القادر على لجم الإسلام الجهادي.<sup>٤٧</sup>

### خامساً. اليسار الأردني

التحديات التي تواجه اليسار في الأردن، وهو يسار يعاني من هزال شديد،<sup>٤٨</sup> تتشارك مع معظم تحديات اليسار في الدول العربية الأخرى من حيث مناهضة السياسات النيوليبرالية وما ولدته من إفقار وبطالة لفئات واسعة من الشعب (قدرت في منتصف العام ٢٠١٢ بنحو ٢٠٪ من السكان)، ومن حيث وجود تيار إسلامي ناشط سياسياً على غرار دول عربية أخرى كمصر وسوريا والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية. لكن للوضع في الأردن خصوصياته، منها؛ تشابك القضية الوطنية الأردنية بالقضية الوطنية الفلسطينية، وتشابك كليهما بالقضية الاجتماعية وبالقضية الديمقراطية في البلد. يعود هذا إلى التكوين السكاني للأردن، وبخاصة بعد النكبة الفلسطينية العام ١٩٤٨، وضم الضفة الغربية لتشكّل جزءاً من المملكة الأردنية حتى العام ١٩٨٨، عندما قام الأردن بفك ارتباطه بها على أثر الانتفاضة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي في

٤٧ لرؤية يسارية راديكالية للوضع الراهن في سوريا وآفاقه، أنظر/ي: ائتلاف اليسار السوري "مستقبل سورية وصراع الطبقات من أجل الديمقراطية"، الحوار المتمدن، العدد ٤٠٩١، تاريخ: ٢٠١٣/٥/١٥، موقع الائتلاف على فيسبوك: <https://www.facebook.com/Syrian.Leftist.Coalition>.

٤٨ أنظر/ي على سبيل المثال: مؤيد العتيبي: "اليسار في الأردن- الحزب الشيوعي .. نموذجاً، مركز دراسات وأبحاث الماركسية واليسار، تاريخ ٢٠١٠/٩/٢. يقول العتيبي: "أحزاب اليسار عموماً في الأردن تلتقي جميعاً في مسألة التردّي والهزال الشديد في فعالية دورها في الدفاع عن قضايا الوطن المصيرية منها واليومية المعيشية - سواء تلك المتعلقة بالحريات العامة - والديمقراطية الحقيقية التي تعني أولاً وقبل كل شيء حرية التجمع والتنظيم والتعبير عن الرأي وحماية الحق المقدّس باختيار ممثلين أكفاء في الأطر التنظيمية كافة التي يفرزها النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي - من برلمان، ونقابات، واتحادات، ومنظمات مجتمع مدني، تتبني قضايا الناس وتعمل على تطوير أدوات المواطن وأليات تعبيره عن انتمائه لهذا الوطن - من خلال ممارسته لدوره في بناء المجتمع المدني الكفيل بإنهاء كافة أشكال التفتت في المجتمع لجهة العصبوية الإقليمية والجهوية والمذهبية والعشائرية - هذه الظواهر التي نمت ولا تزال تتنامى في ظل قصور المؤسسات المدنية والرسومية عن تشكيل مظلة حاضنة لكافة تشكيلات المجتمع على اختلاف أصولها ومذاهبها وانتماءاتها السياسية والفكرية". كما تجدر الإشارة إلى المساعي الجارية لتوحيد اليسار الشيوعي في الأردن (انظر/ي: ياسر قبيلات، "الشيوعيون الأردنيون: ما زلنا رفاق!!"، الأخبار اللبنانية، ٢٢/٤/٢٠١٣).

الأراضي الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧. نسبة وازنة من سكان الأردن الحاليين من حملة الجنسية الأردنية هم من أصول فلسطينية، ولا يرغبون في التخلي عن هويتهم والتزاماتهم الوطنية وحقوقهم التاريخية دون أن يكون هذا سبباً في انتقاص حقوقهم وواجباتهم المترتبة على المواطنة الأردنية. وليس هناك ما يدعو أي طرف أردني للخشية من قبول فلسطيني لمشروع الوطن البديل الإسرائيلي كونه مرفوضاً من قبل كل التنظيمات السياسية الفلسطينية، وربما كان هذا أحد الاعتبارات الأردنية وراء توقيع اتفاق السلام (اتفاق وادي عربة) بين إسرائيل والأردن في العام ١٩٩٤. هذا لم يمنع من بروز أفكار تطرح علنا، والتي وصفها أحد الباحثين بالشوفينية لأنها "معادية لوجود الأردنيين من أصل فلسطيني"، ويدعو "بعضها إلى نقاء النوع الأردني وإلى طرد الأردنيين - الفلسطينيين من البلاد بلغة إشارية مبطنه. بينما يطالب الآخر الأردنيين - الفلسطينيين بولاء هوياتي تام للأردن، لا تشويهه ارتباطات بهويات أخرى". ويعتقد صاحب هذا الرأي أن العداء للأردنيين من أصل فلسطيني "بقي مستتراً إعلامياً إلى أن دخلت النيوليبرالية حيز التنفيذ"<sup>٤٩</sup>. وهناك قلق لدى شريحة من الأردنيين من أصل فلسطيني لأنها تخشى من أن تكون مستهدفة بسحب الجنسية منها وقد انها حقوق المواطنة كما حصل مع حملة جوازات سفر السلطة الفلسطينية من سكان الضفة الغربية.<sup>٥٠</sup>

يصعب، كما تبين الورقة عن اليسار الأردني، كتابة مسيرة اليسار في الأردن بمعزل عن اليسار الفلسطيني منذ النكبة وتأسيس منظمة التحرير وبعد أحداث الأردن في العام ١٩٧٠ وإخراجها

٤٩ جوزيف مسعد. "الأردن بين الوطنية والشوفينية"، الأخبار اللبنانية، ٢٠١٢/٩/١٠. للرد على ما ورد في هذا المقال، انظر/ي: ناهض حتر. "افق لبناء الشام الحقيقية"، الأخبار اللبنانية، ٢٠١٢/٩/١٨. يرى حتر، في زده المطول على مقال جوزيف مسعد أن مشروع الوطن البديل بات يرتدي قناعاً إسلامياً في إشارة إلى موقف جبهة العمل الإسلامي في الأردن التي تشكل أكبر الأحزاب السياسية في الأردن، وهي تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين. ووفق ناهض حتر، فإن اليسار الأردني يتكون من: الحزب الشيوعي الأردني؛ حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني (قريب للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)؛ حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، وقد ورث منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن؛ حزب اليسار الديمقراطي الأردني (من عناصر سابقة من الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية)؛ وبادر مؤخراً إلى الإعلان عن تأسيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي؛ حركة اليسار الاجتماعي الأردني، تأسست من عناصر شيوعية سابقة وعناصر شعبية في العام ٢٠٠٧؛ حزب التحرر الوطني الاجتماعي الأردني، حزب حديث الولادة، لكنه يستند إلى نيف من العناصر اليسارية والعمالية والشعبية والشبابية التي لعبت دوراً بارزاً في الحراك الشعبي منذ ربيع ٢٠١٠؛ التجمع الاشتراكي الأردني، وهو مشروع يعبر عن اتجاه كادرات شيوعية، تحت تأثير الحراك الشعبي؛ اتحاد الشباب الديمقراطي الأردني، وهو منظمة شبابية يسارية مستقلة برزت من بين صفوف النشطاء اليساريين الشباب من الحراك الشعبي ومن القوى اليسارية التقليدية والجديدة مما (ناهض حتر، "قوى اليسار الأردني"، وكالة عمون الإخبارية، ٢٠١٧/٥/٢٠).

٥٠ كمثل على هذا الفلق انظر/ي: سمير حجاوي. "استهداف الفلسطينيين في الأردن"، الفجر نيوز، ٢٠١٢/٢/٤. جاء في المقال: المشكلة أن الأردنيين من أصل فلسطيني هم المستهدفون دون غيرهم، فلا أحد يتكلم عن الشركس أو الشيشان أو المسيحيين أو الدروز أو الأرمن والعشائر التي تنتمي تاريخياً إلى الجزيرة العربية أو سوريا أو العراق، بل إن العائلة المالكة نفسها في الأردن هي حجازية الأصل، وهذا يؤكد أن الاستهداف يمس الفلسطينيين بهدف إقصائهم بشكل كامل "وتشليجهم" من حقوقهم وأملأهم ومناجرهم واستثماراتهم ومصانعهم، فعندما تسحب الجنسية "أي سحب الرقم الوطني"، يتحول المواطن الأردني من أصل فلسطيني إلى "لا مواطن"، وبالتالي لا يحق له أن يمتلك أرضاً أو منزلاً أو متجراً أو مصنعا أو مستشفى أو أي شيء، ويتحول إلى "كتلة بشرية بلا حقوق قانونية أو سياسية". من الضروري التنويه هنا إلى أن الحكومة الأردنية نفت أن تكون لديها نية أو قرار بسحب الجنسية من الأردنيين من أصول فلسطينية.

من الأردن إثر ذلك، وولادة امتدادات تنظيمية للييسار الفلسطيني في الأردن في السبعينيات والثمانينيات، وتحولها بعد انفتاحه الليبرالي على الصحافة والأحزاب السياسية في البلد العام ١٩٨٩ إلى تنظيمات أردنية تضبط لقوانين البلد. الحركات الشبابية والشعبية التي جرت منذ تفجر الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر واليمن وسوريا، والتي دعت إلى الإصلاح ومحاربة الفساد، وضد رفع الأسعار، وحل مشكلة البطالة العالية، تشير إلى حاجة اليسار إلى ضرورة تركيز برنامجه على القضيتين الوطنية (بمضمون التحرر من الهيمنة والتدخلات الخارجية التي تمس السيادة الوطنية والشعبية، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي) والاجتماعية (بمضمون ما يخدم مصالح غالبية الشعب، وتحديد الفئات والطبقات الفقيرة والمستغلة والمهمشة).

## أفكار ختامية

مع لبرلة الاقتصاد في الدول العربية، بما فيها دول المشرق العربي، طفت شرائح طبقية جديدة تجمع بين السلطة السياسية - البيروقراطية (الأمنية- العسكرية والمدنية) والنفوذ المالي العقاري التجاري والريعي ... هذا يعني أن على اليسار في هذا الدول أن ينهض بدوره إزاء قضيتين رئيسيتين:

### الأولى، القضية الاجتماعية

عبر ترجمة مضمون العدالة الاجتماعية إلى سياسات تستجيب لحاجات واحتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة والمستغلة من الشعب في كل من هذه البلدان، وبما يعني مناهضة السياسات النيوليبرالية التي تجسد المرحلة الحالية من الرأسمالية العالمية (القائمة على التنافسية الفردية تحت هيمنة اقتصاد السوق الرأسمالي شبه المطلقة). من الخطأ اعتبار النيوليبرالية مجرد نظرية اقتصادية يجري مجابتهها ونقدها بمفاهيم اقتصادية متخصصة، بل تمثل رؤية متكاملة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية، تؤكد فيما تؤكد على سطوة رأسمال وسطوة نخبة على الاقتصاد والمجتمع والسياسة، إنها ليست حول إدارة الاقتصاد فحسب، بل حول إعادة وإعادة إنتاج وإدامة نظام اللامساواة البنوية.

### الثانية، القضية الوطنية

أي قضية التحرر من السيطرة الاستعمارية (الاستعمارية-الاستيطانية كما في الحالة الفلسطينية) والاحتلال (كما في سوريا ولبنان) والسيطرة والإملاءات الخارجية (كما في

الدول العربية كافة). والقضيتان (الوطنية والاجتماعية) مترابطتان كما أوضحت الانتفاضات الشعبية الديمقراطية في دول عربية عدة عندما رفعت شعارات جمعت بين المطالبة بالحرية، والمطالبة بـ"العيش" أو الخبز (قضية القضية الاجتماعية) والكرامة (الخلاص من الإماءات والاحتلالات والسيطرة الخارجية). تشييد الديمقراطية العميقة (تحت شعار الشعب يريد ... بضمونها القيمي التحرري (القائم على المساواة والحرية) وليس بضمونها الإجرائي فقط (صندوق الاقتراع). هو هدف الانتفاضات الشعبية (على الرغم من مساعي حرفها عن هذه الهدف)؛ كونه يتصل بالحقوق الفردية وبالحقوق الجماعية، ويجمع، بالتالي بين القضيتين الاجتماعية والوطنية.

باستطاعة اليسار أن يستخلص من تجربته أنه لن يكون قادراً على التحول إلى قوة مجتمعية ديمقراطية فاعلة وجذابة إن لم يتم تنظيمياً على أسس ديمقراطية، وإن أدار علاقة نخبوية مع الشعب؛ أي أنه مطالب أن يتخلص من عقليته النخبوية السابقة التي منحها لنفسه كمرشد ومعلم وقائد للجماهير باعتباره يملك الحكمة والمعرفة والرؤية الثاقبة لمجرد أن قاده قرأوا كراس لينين المعنون "ما العمل؟". كما أن عليه أن يدرك أن الوحدة الوطنية غير قابلة للاختزال إلى اتفاق بين القوى السياسية بمعزل على مكونات المجتمع غير السياسية، ودون موافقة وقناعة من غالبية الشعب. فتجربة الجبهات الوطنية "التقدمية" (في سوريا والعراق) تركت نتائج سلبية على قوى اليسار التي شاركت فيها، وتجربة منظمة التحرير، على الرغم مما تضمنته من عناصر إيجابية كرس، عبر نظام "الكوتا" التنافس بين قوى اليسار الفلسطيني، وبالتالي ساهمت في إبقائه مفتتاً.

في الأوراق الست ما يفيد اليسار، كون الكثير من الأوضاع تتشابه كما الأخطاء والمهام المستوجبة أيضاً. وهي مدخل لمزيد من الحوارات والتدقيقات، وإدراك ضرورة الانخراط في عملية التغيير الجارية في العالم العربي، التي تفتح آفاقاً رحبة للياسر، وبخاصة بعد اتضاح حدود قدرة التيارات الإسلامية منفردة أو بمشاركة ما من الاتجاهات الليبرالية، بما فيها تيار الإخوان المسلمين على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه بلدان المنطقة، ناهيك عن وضع بدائل للسياسات النيوليبرالية ومواجهة السياسة الأميركية التي أبدت استعداداً واسعاً للتعاون مع القوى الإسلامية التي تتقبل شروط الليبرالية الجديدة الاقتصادية والسياسية، والمستعدة للحفاظ على أمن إسرائيل. كما أوضح مسار الانتفاضات أن الديمقراطية العميقة لا تعني أن الفوز في الانتخابات العامة يمنح شرعية لقمع المعارضين السياسيين، ولتفرض رؤية على المجتمع دون موافقة جميع مكوناته.

ومن المفيد الانتباه أن العوامل المولدة لظاهرة الشعبوية، بما فيها الإسلامية، تبقى قائمة إن فشل مشروع الديمقراطية السياسية، وإن بقيت الفرص مغلقة أمام الشباب والأسر الفقيرة في ضواحي المدن والريف، وإن توالى الأزمات (كالأزمات المالية والكوارث الطبيعية، على سبيل المثال). من هنا أهمية وجود ساحات عامة مملوكة من الجمهور للتداول والاحتجاج وإبداء الرأي إزاء كل ما يخص الشأن العام.

وقد يكون مفيداً أن يرى اليسار إلى أن مدرك الدولة القومية بالمفهوم الذي شاع في المنطقة وتداولته قوى وأحزاب قومية قد يتحول إلى عنصر انقسام واستقطاب وصراع داخلي (وهو ما حصل بالفعل في العديد من الدول العربية) إن لم يستوعب أن التعددية الطائفية والدينية والإثنية والقومية والثقافية السائدة في معظم المجتمعات العربية، ذات أهمية في إرساء الديمقراطية العميقة التي تتبته للحقوق الفردية والحقوق الجماعية، وتضمن حرية الرأي والعبادة والمعتقد والتعبير والتنظيم والتجمهر. ومن هنا خطورة التركيز على الهوية والدين والطائفة والنوع الاجتماعي والإثنية دون موضعها في سياقها الاجتماعي-الطبيقي (أي في سياق بنية الاقتصاد السياسي)، وفي سياق بنى اللامساواة والتمييز والحرمان التي تنتج وتعيد إنتاج هذه الهويات الإرثية بما هي تعبيرات تجهد للحفاظ على، والدفاع عن، امتيازات ومصالح فئوية أو مواقف رافضة لما تتعرض له من حرمان وتمييز على أسس إرثية. هذا يعني وعي خطورة اختزال تحليل الظواهر الاجتماعية إلى تحليل خطاباتها فقط، وضرورة موضعها في سياقها الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي أولاً، وكشف الخطاب بما هو أيديولوجيا تخفي من خلاله ما يترتب عليها من مصالح وامتيازات للبعض وحرمان وتهميش واستثناء للبعض الآخر.

نبهت الانتفاضات الشعبية في الدول العربية المختلفة، بشكل صارخ، إلى ضرورة أن يتبته اليسار، في تحليله للواقع القائم، إلى رزمة التحالفات والائتلاف المحلية والإقليمية والدولية التي تجهد في عملية "شد عكسي" لمنع إحداث إصلاحات جذرية في البنية السياسية الاجتماعية - الاقتصادية، وتعطيل أو إعطاب تشييد ديمقراطية عميقة. وهي -كما رأينا في جميع الحالات التي شهدت انتفاضات شعبية ديمقراطية- تعتمد أساليب خشنة وعنيفة (ودموية في معظم الأحيان) لتعطيل التغيير الديمقراطي ومأسسة نظام اجتماعي أكثر عدالة ومساواة وحرية. وبات واضحاً أن القوى المحلية التي تريد الحفاظ على امتيازاتها أو تسعى إلى اكتساب امتيازات جديدة، قد تلجأ إلى استخدام فئات اجتماعية رثة (بلطجية، شبiche، خارجين عن القانون، وما شابه) والاستعانة بقوى خارجية، كما تستخدم البنى (الأمنية

والبيروقراطية والشرطية والدينية والهيئات المحلية (... ) التي نمت خلال النظام السابق، وتشكل لها مصالح مرتبطة بذلك النظام، وهي قد تبقى تتحرك بمسارات قد تختلف عن مسارات الحكومة الجديدة بعد سقوط رأس النظام السابق، إذا ما أدركت أن في الجديد ما يهدد مصالحها ومنظومة امتيازاتها الطبقية والسياسية والبيروقراطية السلطوية. لقد حدث هذا في تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا والبحرين، وغيرها.

في الختام، على قوى اليسار أن تستنهض دورها الفكري والثقافي التنويري والتخلص مما شابها من نظرة استخفاف واستعلاء تجاه الفعاليات الفكرية والثقافية ودور هذه الفعاليات في تعزيز قيم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية، وفي تكريس رؤية إلى التعددية (السياسية والمذهبية والإثنية والدينية والثقافية)، باعتبارها مصدر إثراء للمجتمع ولحياة الناس. كما لا ينبغي أن يعمي هزال اليسار السياسي والتنظيمي الراهن عن رؤية ما تركه بعضه من تراث فكري وثقافي متميز، وحقيقة أن مثقفي اليسار هم من كبار مثقفي العرب في تاريخ الفكر العربي المعاصر، الذين "أبدعوا في صياغة أحلام لم يستفق واقع العرب لتحقيقها"<sup>٥١</sup>.

### \* جميل هلال

باحث اجتماعي وكاتب فلسطيني مستقل في علم الاجتماع السياسي. حاضر في جامعة ديرهام وجامعة لندن في بريطانيا ودار السلام في تنزانيا، وكباحث زائر في جامعة أكسفورد وجامعة لندن. شغل هلال، وما زال، منصب باحث رئيسي غير مقيم في عدد من المؤسسات البحثية، كما أنه عضو الهيئة الاستشارية لمجلة الدراسات الفلسطينية، وعضو هيئة تحرير مجلة قضايا إسرائيلية. نشر العديد من الكتب والمقالات والمؤلفات عن المجتمع الفلسطيني، والصراع العربي - الإسرائيلي، وقضايا الشرق الأوسط بالعربية والإنجليزية.

٥١ الطاهر ليبيا. "اليسار العربي والتباسات النقد الذاتي"، مجلة الآداب اللبنانية، العدد ٧/٦-٨-٢٠١٠.

# اليسار الفلسطيني؛ الواقع والتحديات

\* حسن لدادوة

تسعى هذه الورقة إلى رسم خارطة للييسار الفلسطيني، ورصد التحديات التي تواجهه انطلاقاً من رؤية تؤكد على ارتباط وجود هذا اليسار ونشاطه بالصراع مع الاحتلال الصهيوني، وما يقتضيه ذلك من إعطاء الأولوية لمتطلبات التحرر الوطني، وتعظيم البعد التحرري السياسي على حساب البعد الاجتماعي في عمل هذه الأحزاب والتنظيمات. ويشكل تاريخ الأحزاب والتنظيمات اليسارية جزءاً رئيسياً من تراث الثورة الفلسطينية المعاصرة، حيث قامت بدور أساسي في عملية إعادة إحياء الهوية والكيانية الفلسطينية، وتعزيزها. وعلى الرغم من تشكل هذه التنظيمات والأحزاب خارج رحم دولة مستقلة، فإنها تبقى أداة "تمثيل وتعبئة وتنظيم للجماهير"،<sup>١</sup> ومن خلال ذلك تسعى إلى المساهمة في رسم الهوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني.

## مقدمة: البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعمل فيها اليسار الفلسطيني

يتطلب فهم واقع اليسار الفلسطيني الانطلاق من خلفية ما تعرض له الشعب الفلسطيني من نفي جماعي عن أرضه، وتشرذم متواصل لمجتمعه، واحتلال عسكري واستيطان ومصادرة أراض، وهو ما يلقي بظلاله على الحياة الاجتماعية والسياسية الفلسطينية برمتها ويميزها عن باقي دول المنطقة.<sup>٢</sup>

١ جميل هلال. ٢٠٠٦. التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

٢ وزارة التخطيط والتعاون الدولي. ٢٠١٠. التقرير الوطني حول السياسات الاجتماعية المتكاملة في فلسطين ١٩٩٤-٢٠٠٨، رام الله.

وتشكل ظاهرة الشتات الفلسطيني أحد أبرز نتائج الاستعمار الصهيوني في فلسطين، التي تعني العزل الجغرافي ما بين التجمعات الفلسطينية المختلفة، والاختلاف الكبير في السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها هذه التجمعات، والتي تولد أولويات متباينة لها في إطار الأولوية الوطنية الجامعة والمتمثلة في مقاومة المستعمر وممارسة حق تقرير المصير والعودة<sup>٢</sup>. وترتب على ذلك ظاهرة ثانية تتمثل في اللجوء. فأكثر من نصف الفلسطينيين هم لاجئون، ويشكلون نسبة كبيرة من الفلسطينيين الذين بقوا على أرض فلسطين<sup>٣</sup>. وقد خسر هؤلاء ممتلكاتهم وموارد رزقهم، وتعيش نسبة كبيرة منهم في مخيمات اللاجئين تحت مسؤولية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) منذ النكبة العام ١٩٤٨. وقد شكلت النكبة واللجوء والمخيم مكونات مهمة في الهوية الفلسطينية.

وقد فرض هذا الواقع على أحزاب اليسار الفلسطيني الجمع في بنيتها ونشاطها بين تدعيم وحدة الشعب الفلسطيني من جهة، ومراعاة خصوصية كل تجمع فلسطيني من جهة ثانية. وقد أشغل البعد الوطني - السياسي الأولوية في هذه المعادلة الصعبة لدى هذه الأحزاب. ومثل تأسيس منظمة التحرير في العام ١٩٦٤ ولادة كيانية فلسطينية، حيث شكلت مظلة جامعة للنضال الوطني الفلسطيني، وشكلت محور الحقل السياسي الفلسطيني، وتحديداً بعد أن تم تولي قيادتها من قبل تنظيمات المقاومة الفلسطينية في أعقاب حرب حزيران العام ١٩٦٧. ووفرت خصوصية منظمة التحرير هذه فرصة لليسار في المشاركة "غير المتكافئة في إدارة وتقرير سياسة منظمة التحرير الفلسطينية"<sup>٤</sup>. وقد جرى فرز الهيئات القيادية للمنظمة ومنظماتها الشعبية (التي شكلت أذرع المنظمة لتجنيد الجماهير الفلسطينية) وفق مبدأ "الكوتا" (المحاصصة). وفي العادة، كانت تتخذ القرارات وفق مبدأ التوافق، في ظل هيمنة الفصيل الأكبر ("فتح"). وفي هذا السياق، مالت أحزاب اليسار إلى بلورة بنية بيروقراطية، بما في ذلك بنيتها العسكرية والخدمية في الشتات، وبخاصة في لبنان. كما استند خطابها اليساري التحرري إلى أرضية خطاب "فتح" العلماني.

٢ بلغ عدد الفلسطينيين المقدّر ١١,٦ مليون شخص في أواخر العام ٢٠١٢. منهم ٤,٤ مليون في الضفة الغربية وقطاع غزة، و١,٤ مليون في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٤٨؛ أي أن حوالي ٥٨,٨% من مجموع الفلسطينيين ما زالوا يعيشون على أرض فلسطين بحدودها الانتدابية. ويعيش النصف الآخر في الدول العربية (وبخاصة الأردن، وسوريا، ولبنان، ومصر، والسعودية والخليج العربي)، أو الأجنبية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢. الفلسطينيون في نهاية العام ٢٠١٢، رام الله - فلسطين، ص ١٩).

٤ بلغ عدد اللاجئين المسجلين في سجلات الأونروا ٥,٣ مليون فلسطيني، ويمثل هذا الرقم الحد الأدنى لأعداد اللاجئين الفلسطينيين، يشكلون أكثر من ربع سكان الضفة الغربية (٢٦,٩٪)، وغالبية سكان قطاع غزة (٦٦,٩٪) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢. الإحصاء الفلسطيني يستعرض واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين ٢٠/١٢/٢٠١٢).

٥ جميل هلال، ٢٠٠٩. اليسار الفلسطيني إلى أين: اليسار الفلسطيني يحاور نفسه ويتأمل مصيره، رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ص ١٦.

## اتفاقيات أوسلو: تغيير جوهري في الحقل السياسي الفلسطيني

ترتّب على اتفاقيات أوسلو قيام السلطة الفلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧،<sup>٦</sup> وتولّد عن ذلك ترسيخ واقع انتقال ثقل القرار السياسي الفلسطيني إلى هذه المنطقة، بما فيها قرار أحزاب اليسار. وامتلكت السلطة الفلسطينية وظائف "دولانية" (نسبة إلى الدولة) منقوصة السيادة، وهو ما ولّد توتراً بين عمليتين مختلفتين: استكمال مهمة التحرر الوطني، والاضطلاع بمهمة بناء دولاني. لقد ازداد التشابك بين متطلبات النضال الوطني والاجتماعي تعقيداً. وهو ما يعطي فرصة لأحزاب اليسار لتجسيد هويتها اليسارية في معالجة هذه القضايا، وهي الفرصة التي لم تستغل حتى الآن. وبقيت تنظيمات اليسار تشغل الموقع الملتبس (وإن بتفاوت بين تنظيم وآخر): هي جزء من القرار السياسي الفلسطيني (المنظمة والسلطة)، وفي الوقت نفسه تعرّف نفسها كقوى معارضة.

في الواقع، ترتّب على قيام السلطة الفلسطينية تهميش المنظمة، وقلب العلاقة بين المنظمة والسلطة في الممارسة الفعلية؛ فالسلطة أقيمت باعتبارها أداة من أدوات المنظمة، لكنها أصبحت محور القرار السياسي الفلسطيني. وترافق مع ذلك تحوّل أحزاب اليسار إلى العلنية في مناطق السلطة الفلسطينية، وقد أربك ذلك متطلبات الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي الذي تنادي به أحزاب اليسار.

ويعاني الحقل السياسي الفلسطيني حالة من الاستقطاب الشديد منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي، وتوج هذا الاستقطاب ما بين حركتي "حماس" و"فتح" في انقسام سياسي جغرافي، حيث باتت تتصارع للهيمنة عليه سلطتان: سلطة في قطاع غزة (لحركة "حماس")، وسلطة في الضفة الغربية تسيطر عليها حركة "فتح". وقد انعكس هذا الانقسام على تجمعات الشعب الفلسطيني الأخرى. ويمكن القول إن هذا الاستقطاب فاقم من تهميش دور تنظيمات اليسار الفلسطيني، التي اكتفت في معظم الأحيان بدور الناقد لهذا الواقع، أو الوسيط غير المرحب به من قبل طرقي الانقسام.

وتتميز الحالة الفلسطينية بحضور فعال ونشط للمنظمات غير الحكومية، وبخاصة تلك التي يديرها كوادر سابقة، أو حالية، في تنظيمات اليسار، ولها وجود فاعل وخبرة واسعة في العمل،

<sup>٦</sup> وفق الاتفاقيات بين منظمة التحرير وإسرائيل، فإن حوالي ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية تبقى خاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وتتمارس السلطة الفلسطينية صلاحيات إدارية في المنطقة ب، وصلاحيات إدارية وأمنية في المنطقة المصنفة أ. ومن الناحية العملية، فإن إسرائيل تمارس سلطتها الأمنية في كل الضفة الغربية، وبخاصة بعد اجتياح مناطق أ العام ٢٠٠٢.

وشبكة علاقات مباشرة مع الممولين، يجعلها، في كثير من الأحيان، في موقع منافس للحزب السياسي، وترتب على ذلك تغييراً في طبيعة علاقة هذه المنظمات مع الحزب من جهة، ومع جمهورها من جهة أخرى.<sup>٧</sup>

## تجزئة مجتمعية واقتصاد ضعيف ومفكك

تعززت التجزئة المجتمعية بعد أوسلو في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي أدت إلى فصل المدن والمحافظات عن بعضها البعض، ناهيك عن فصل القدس وعزلها، وكذلك قطاع غزة، عن الضفة الغربية. أدى هذا الوضع إلى تعميق التفاوت في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق المختلفة، تبعاً لطبيعة الحصار المفروض عليها، وتبعاً للظروف السياسية والعسكرية الخاضعة لها.<sup>٨</sup> وترتب على هذا تداخل انقسامات عديدة في تشكيل الواقع الفلسطيني: البعد الطبقي، مكان السكن، حالة اللجوء، المنطقة، بعد النوع الاجتماعي، مستويات التعليم، إضافة إلى عامل الانتماء السياسي، حيث شكل الانتماء إلى الحزب الحاكم آلية لتحسين وضع الفرد الاجتماعي، وبخاصة في ظل نظام سياسي زبائني في الضفة الغربية، ونظام ميليشياتي شمولي في قطاع غزة. ويشكل هذا الواقع تحدياً لأحزاب اليسار، لم تبرزه بعد في برامجها ونشاطاتها.

كما نجح الاحتلال الإسرائيلي خلال سنواته الطويلة في تفكيك البنية الاقتصادية الفلسطينية التقليدية وإعادة تكوينها بما يعمق من حالة عجزها وتبعيتها، وبما يزيد من درجة اعتمادها على الاقتصاد الإسرائيلي. وعمقت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي اتبعتها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة اعتمادية السلطة، والاقتصاد الفلسطيني على المساعدات والتحويلات الخارجية. وعليه، تعمق الطابع الريعي للاقتصاد الفلسطيني، الذي يعتمد بصورة حاسمة على المساعدات الخارجية وعلى العمل في إسرائيل، وإن تراجع الأخير منذ الانتفاضة الثانية (وتوقف كلياً في قطاع غزة منذ نجاح حماس في الانتخابات التشريعية العام ٢٠٠٦). هذا عمق من انكشاف المجتمع والاقتصاد والسياسة الفلسطينية، وجعلها مخترقة ومعرضة للتدخلات المختلفة الإقليمية والدولية.

<sup>٧</sup> مزيد من التفاصيل راجع: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. (٢٠٠٠). الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي وإستراتيجيات مستقبلية- وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن ١٧-١٨ كانون الأول ١٩٩٩. رام الله.

<sup>٨</sup> لمزيد من التفاصيل حول قوة تأثير المكان في ترسيم خصائص المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، انظر: تراكي، ليزا (محرر). ٢٠٠٨. الحياة تحت الاحتلال في الضفة والقطاع: الحراك الاجتماعي والكفاح من أجل البقاء، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

وترافق ذلك مع ارتفاع كبير في معدلات البطالة والفقير. فتحوريع القوى العاملة عانت من البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٢. وترتفع نسبة البطالة كثيراً بين الشباب (٤٢٪ في الفئة العمرية ١٥-٢٤)، وحملة الشهادات الجامعية (حوالي ٣٢٪).<sup>٩</sup> وبلغت نسبة الفقر حسب الاستهلاك الفعلي ٨, ٢٥٪ العام ٢٠١١. وتظهر البيانات تراجعاً في استهلاك أفقر ٢٠٪ من الاستهلاك الأسري خلال الفترة نفسها (تراجع من ٦, ١٠٪ العام ٢٠١٠ إلى ٢, ١٠٪ العام ٢٠١١).<sup>١٠</sup> وهذه تحديات لم يواجهها اليسار على مستوى حراكه الاجتماعي مكتفياً بتشخيصها.

إن استجابة اليسار لهذا الواقع ما زالت خجولة، فعلى سبيل المثال لم يخض حتى الآن معركة فعلية دفاعاً عن مصالح الفئات الشعبية، وفي مواجهة سياسات السلطة (في الضفة والقطاع) الاقتصادية والاجتماعية، ولم يقم بدور فاعل على صعيد مواجهة الانقسام السياسي والتجزئة السياسية والاجتماعية.

## حول خصائص اليسار الفلسطيني

يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن اليسار الفلسطيني الجبهتان الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب الفلسطيني والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني- فدا. ويرى الجمهور الفلسطيني في هذه التنظيمات الأربعة قوى اليسار الفلسطيني. كما تعرّف جبهة النضال الشعبي نفسها أنها تنظيم يساري، وشاركت في حوارات توحيد اليسار الفلسطيني. كما توجد تنظيمات صغيرة تعرّف نفسها أنها يسارية، مثل الحزب الشيوعي الفلسطيني، والحزب الشيوعي الثوري. وفي هذا السياق، جرت محاولات تشكيل تجمع سياسي يساري، لكنها لم تكن محاولات ناجحة مثل تجربة التجمع الديمقراطي، أو جبهة اليسار التي بقيت حبراً على ورق. وسعى عدد من كوادر تنظيمات اليسار السابقين إلى تشكيل أطر سياسية ديمقراطية، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، ولم تتجاوز مرحلة إصدار البيانات والوثائق ولفترة قصيرة فقط. أما بالنسبة للأطر الشبابية، فهي أذرع شبابية جماهيرية لأحزابها، مثل اتحاد الشباب الديمقراطي- أشد، والتجمع الديمقراطي التقدمي، واتحاد شباب النضال. أما الحركات الشبابية

٩ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٣، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٢١.

١٠ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠١٢). مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق، الاستهلاك، الفقر، ٢٠١١، رام الله - فلسطين.

الجديدة (التي نشطت على وقع الحراك الشبابي العربي) فهي تتشظ حول فكرة أو هدف معين (التضامن مع الأسرى، إنهاء الانقسام، انتخاب مجلس وطني...)، ومرتبطة بأحزاب يسارية، هذا إضافة إلى ضعف حضورها وفعاليتها. لذا، فإن التعابير الرئيسية عن اليسار الفلسطيني هي المنظمات الخمسة المذكورة أعلاه، وهي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب الفلسطيني، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني - فدا، جبهة النضال الشعبي.

## أحزاب ماركسية اشتراكية

شخصت التنظيمات اليسارية الرئيسية نفسها أنها تنظيمات ماركسية، تسترشد بالفكر الماركسي، أو بـ "الاشتراكية العلمية"، ويكونها تدافع عن مصالح العمال والفلاحين، وسائر الكادحين، وأنها تستهدف بناء نظام اشتراكي. ومن هنا تركيزها (في وثائقها) على الهوية الفكرية الأيديولوجية، والتركيز على القيم التي تحملها (الديمقراطية، العلمانية، المساواة، العدالة الاجتماعية). وتختلف جبهة النضال عن التنظيمات الأربعة الأخرى في تأكيدها على بناء "المجتمع المدني الديمقراطي الذي تسوده قيم الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين وصيانة الحريات العامة والأساسية"<sup>١١</sup>.

وفي مجال تعريف هذه الأحزاب لنفسها، فقد عرفت الجبهة الشعبية نفسها كـ "حزب سياسي كفاحي"، وعرف حزب الشعب نفسه كـ "حزب اشتراكي"، وعرف فدا نفسه حزباً "ديمقراطياً علمانياً"<sup>١٢</sup>، أما جبهة النضال فقد عرفت نفسها "حزباً وطنياً ديمقراطياً"، وأدخلت الجبهة الديمقراطية تعديلاً على تعريفها لنفسها في وثائق مؤتمرها السادس، يتمثل في "انتقال الجبهة من كونها حزباً ديمقراطياً ثورياً، إلى حزب يساري يشق طريقه بدأب نحو اكتساب سمة الحزب الجماهيري". وهذه الفصائل أقرب إلى ما يمكن تسميته "اليسار الجذري"، أي الذي يدعو إلى تجاوز النظام الرأسمالي، وإلى العمل من أجل إقامة نظام بديل (النظام الاشتراكي)<sup>١٣</sup>.

١١ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني. النظام الداخلي. نقلا عن الصفحة الإلكترونية للجبهة: <http://www.nedalshabi/>

١٢ جميل هلال. ٢٠٠٩. اليسار الفلسطيني إلى أين؟ مصدر سبق ذكره.

١٣ داوود تلحمي. ٢٠٠٨. اليسار والخيار الاشتراكي من التجربة السوفيتية في التحول الاشتراكي إلى تحولات اليسار الراهنة في أوروبا والعالم، رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

ويلاحظ أن القضايا التي تعرضت للنقد وجرت مراجعة لها في وثائق هذه الأحزاب تتعلق بتبنيها الماركسية اللينينية، حيث استبدلت الاسترشاد بالماركسية، بالتراث الإنساني التقدمي والتراث العربي التقدمي. كما جرت مراجعة لدى معظم أحزاب اليسار لمبدأ بنائها على أسس المركزية الديمقراطية. وجرى التأكيد لدى حزب الشعب وفدا وجبهة النضال الشعبي على مبدأ الديمقراطية في بناء الحزب، بينما أكدت الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية على مبدأ "المركزية الديمقراطية"، بوصفه المبدأ الأساس في بناء الحزب، وإن جرى تلطيف ذلك من خلال الادعاء بتجديد هذا المفهوم من خلال "توسيع الديمقراطية"، كما جاء في النظام الداخلي للجبهة الديمقراطية الصادر عن المؤتمر الثالث.

ومن خلال تتبع الصفحات الإلكترونية لهذه التنظيمات، فإن دعايتها تركز على دورها في الثورة الفلسطينية المعاصرة، وبخاصة دورها في ممارسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي، ودورها السياسي، وبخاصة المواقف التي ترى أنها ذات وقع خاص في تاريخها، مثل البرنامج مرحلي بالنسبة للجبهة الديمقراطية، و"مقاومة نهج الاستسلام" بالنسبة للجبهة الشعبية. ويهتم حزب الشعب بإبراز تراثه الطويل في العمل كجزء من الحركة الشيوعية العالمية، وأن منظمة التحرير انتقلت إلى مواقفه السياسية "الريادية".

يشير تركيز هذه الأحزاب على دورها السياسي والنضالي في مخاطبتها لجماهيرها إلى ضبابية تعاملها مع هويتها الفكرية والأيدولوجية، وإلى تهميش القضايا الاجتماعية في نشاطها. ويأتي في السياق نفسه، التدين الشكلي الذي تمارسه قيادات وكوادر وأعضاء كثير من تنظيمات اليسار حالياً، في ظل الهيمنة الفكرية والأيدولوجية للإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما بالنسبة لصورة اليسار في نظر كوادره وعناصره، فقد بينت دراسة جميل هلال (٢٠٠٩) وجود توجهين في تعريف اليسار: الأول يركز على الهوية الفكرية (الماركسية والاشتراكية العلمية، والتركيز على المنهج بديلاً للخيار السابق الذي كان يرى في الماركسية السوفييتية عقيدة تقدم الحلول الشاملة لكل المعضلات التي يواجهها الحزب والمجتمع)، والثاني على القيم التي يحملها التنظيم (العلمانية والديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية). وهما معياران متقاطعان. كما أكد العديد من اليساريين على ضرورة ترجمة هذه القيم في الممارسة.<sup>١٤</sup>

١٤ جميل هلال. ٢٠٠٩. اليسار الفلسطيني إلى أين؟ مصدر سبق ذكره.

ويفيد في هذا المجال التعرّف على رؤية الجمهور الفلسطيني لماهية أو سمات اليسار الفلسطيني، وللأسف لا توجد دراسات موضوعية في هذا المجال، تسمح بالتعرف على الصور النمطية التي شكلها الجمهور عن هوية اليسار ودوره. والانطباع العام أن التركيز يجري على الدور السياسي والمواقف السياسية بصورة خاصة، وعلى الدور الكفاحي. ولا يمكن إهمال التغير الذي أخذ بالبروز بعد قيام السلطة الفلسطينية، والمتمثل في التوجه نحو قضايا مجتمعية مختلفة (المرأة، العمال، المزارعين، ...). لكن هذا التحول برز أكثر من خلال عمل المنظمات غير الحكومية المرتبطة بهذه الأحزاب، والمرتبط بالخطاب الليبرالي العالمي،<sup>10</sup> وهو ما يهت من دور اليسار على هذا الصعيد، أو يضعف من تميّز اليسار الذي يفترض أنه الناقد، أو الراض للنظام الرأسمالي العالمي والأسس التي يقوم عليها، لكنه في الوقت ذاته يعتاش على تمويله في تقديم "نقد" ناعم أو حاد لهذا النظام. وقد تثير علاقة المنظمات غير الحكومية المحسوبة على اليسار المزيد من الضبابية على صورة اليسار في أوساط الجماهير الفلسطينية، وبخاصة نتيجة اعتمادها على التمويل الخارجي، وتغير طبيعة العلاقة بينها وبين جمهورها (من ممثلي لهذه الجماهير ومنظم لها، إلى مقدم خدمات لمن تراه بحاجة لها وأن تكون قادرة على تقديمها).<sup>11</sup>

قد يكون مطلوباً من اليسار الفلسطيني أن يزيد من توضيح القيم التي يحملها في أوساط الجماهير الفلسطينية من خلال ممارساته؛ أي من خلال تبنيه مطالب هذه الفئات التي يدعي أنه يدافع عن مصالحها، وخوض معارك اجتماعية دفاعاً عن مصالحها وتحقيقاً لمطالبها. وهذا يعني الانتقال إلى العمل المجتمعي الممنهج، والابتعاد عن التمترس خلف "الجمل الثورية" والخطابات الناقدة التي تخفي قلة الفعل النضالي.

إن تعريف اليسار لنفسه من خلال التركيز على الجانب الوطني، يبقيه في دائرة التجاذب والتنافس بين فصائله، وهو ما يضعف من تأثيره في الواقع الاجتماعي، ويضعف من فرص بلورته آليات عمل مشتركة، تشكل شرطاً ضرورياً لمواجهة تآكل رصيده الجماهيري بصورة خطيرة، وتحوله إلى قوة هامشية في الحقلين السياسي والاجتماعي.

١٥ يركز هذا الخطاب على الحقوق الأساسية: المدنية والسياسية والاقتصادية، وعلى المساواة بين الجنسين، والإنصاف في تقديم الخدمات الاجتماعية، وهو ما يتقاطع أيضاً مع خطاب التيار الليبرالي المحلي (الطريق الثالث- كتلة فياض، والمبادرة الفلسطينية).

١٦ استقلت بعض المنظمات عن المنظمة الأم وتحولت من أداة تنظيم قطاعية إلى مؤسسة مهنية الطابع، ومن الأمثلة على ذلك الإغاثة الطبية الفلسطينية، والأطر النسوية للمنظمات المختلفة (وإن احتفظ بعضها بعلاقة مع التنظيم الأم، لكنها غيرت من دورها ووظائفها، فهي تعتمد على تنفيذ برامج ممولة من قبل جهات مانحة أجنبية)، واتحاد الشباب الفلسطيني، وغيرها.

## تنظيمات اليسار الفلسطينية: ماض فاعل ومؤثر وحضور راهن باهت

يتناول هذا الجزء واقع القوى اليسارية الرئيسية، ومواقفها من القضايا الداخلية والعالمية المحورية، وتحديد النظام السياسي الفلسطيني المنشود، والنظام الاقتصادي، والموقف من العملة، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق المرأة، ومكانة الدين ودوره، والانتماءات الشعبية العربية، وشبكة علاقات اليسار. وسيتم التعرّيج على تاريخ هذه القوى لفهم واقعها الحالي.

جاءت قوى اليسار الفلسطيني من مصدرين رئيسيين: الأول التيار الشيوعي التقليدي الذي يعيد جذوره إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تأسس العام ١٩١٩، وتعود جذور الثاني إلى حركة القوميين العرب وامتداداتها، وهي تشمل فصائل المقاومة الفلسطينية اليسارية.

### أولاً. التيار الشيوعي التقليدي: الحزب الشيوعي الفلسطيني

تشكل الحزب الشيوعي الفلسطيني العام ١٩١٩ في أوساط مجتمع المستوطنين اليهود في فلسطين، وضم أعضاء عرباً إلى صفوفه، وقد أدى التوتر في صفوف الحزب على خلفية قومية إلى انفراط عقد الحزب إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني، وفيه الأعضاء اليهود، وعصبة التحرر الوطني التي ولدت في العام ١٩٤٢، وضمت في صفوفها الشيوعيين واليساريين الفلسطينيين. وفي أعقاب نكبة الشعب الفلسطيني العام ١٩٤٨، تفتتت عصبة التحرر الوطني. وقد أعاد أعضاء العصبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٤٨ (إسرائيل) وحدتهم مع الشيوعيين اليهود في إطار الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح). أما الشيوعيون الذين تواجدوا في الضفة الغربية فقد توحدوا مع بعض الحلقات اليسارية في شرق الأردن، وشكلوا الحزب الشيوعي الأردني بقيادة فؤاد نصار، وأعاد بعض الشيوعيين في قطاع غزة تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة بقيادة الشاعر معين بسيسو في أواسط الخمسينيات من القرن الماضي.

وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٦٧)، حمل الشيوعيون الفلسطينيون في الضفة الغربية اسم التنظيم الشيوعي الفلسطيني (تحت مظلة الحزب الشيوعي الأردني). ولاحقاً توحدوا مع الشيوعيين في قطاع غزة، وفي الشتات، وشكلوا الحزب الشيوعي الفلسطيني العام ١٩٨٢، واستخدم الحزب تعبير "إعادة تأسيس" لوصف هذه العملية، مؤكداً على أنه

امتداد للتراث الشيوعي في فلسطين الذي بدأ العام ١٩١٩. وقد تعرض الحزب لانشقاق العام ١٩٨٣، وخرجت منه مجموعة تحت اسم الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري بقيادة عربي عواد. وقد أعاد الحزب في مؤتمره الثاني العام ١٩٩٢ النظر في تسميته بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وأصبح يحمل اسم "حزب الشعب الفلسطيني". وأشغل بشير البرغوثي الأمانة العامة للحزب عند تأسيسه حتى تقاعده بسبب المرض، حيث تشكلت أمانة عامة ثلاثية في المؤتمر الثالث العام ١٩٩٨، وأعاد الحزب منصب الأمين العام في المؤتمر الرابع العام ٢٠٠٨، الذي يشغله بسام الصالحي منذ العام ٢٠٠٨.

وفي نهاية سبعينيات القرن الماضي، أعربت مجموعة من الشيوعيين الفلسطينيين عن رفضها استمرار العمل تحت مسمى الحزب الشيوعي الأردني، وبادرت إلى تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني، بقيادة محمود سعادة، وما زالت هذه المجموعة تحمل هذا الاسم.

وأصبح الحزب الشيوعي الفلسطيني عضواً في منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٨٣، وممثلاً بعضوية في اللجنة التنفيذية (حنا عميرة)، بينما القوى الشيوعية الأخرى تعترف بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، لكنها غير ممثلة في قيادتها.

## ثانياً. فصائل المقاومة اليسارية

تشكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من تنظيمات حركة القوميين العرب الفلسطينية مع بعض التنظيمات الفلسطينية الأخرى (جبهة تحرير فلسطين بزعامة أحمد جبريل) ومستقلين في أواخر العام ١٩٦٧، وترجمها جورج حبش الذي اشغل منصب الأمين العام للجبهة حتى العام ٢٠٠٠ حين تنحى عن الأمانة العامة، وأشغلها بعده أبو علي مصطفى الذي اغتالته إسرائيل في مكتبه برام الله في العام ٢٠٠١، ويشغل حالياً منصب الأمين العام أحمد سعادات المعتقل في السجون الإسرائيلية منذ العام ٢٠٠٦ بعد خطفه من سجن السلطة الفلسطينية في أريحا الذي كان يخضع فيه لحراسة أمريكية وبريطانية.

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨ انفصلت عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية - القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل، التي رفضت توجه الحركة نحو الماركسية. وفي شباط ١٩٦٩، انشقت مجموعة كبيرة من قيادات الجبهة وكوادرها عن الجبهة بدعوى أن بنية الجبهة الشعبية غير قابلة للتحويل إلى حزب ماركسي لينيني، وحملوا اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، ولاحقاً الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وأشغل

نايف حواتمة منصب أمينها العام منذ تأسيسها وحتى الآن. وقد تعرضت الجبهة الشعبية لانشقاقات لاحقة لكنها لم تعمر، ولم تتبلور في تنظيمات دائمة.

وفي العام ١٩٩٠، تزعم ياسر عبد ربه الأمين العام المساعد في الجبهة الديمقراطية انشقاقاً عنها، بعد تصاعد الخلافات السياسية والتنظيمية في صفوف اللجنة المركزية. وحملوا في البداية اسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين- التجديد والديمقراطية. ولاحقاً حمل الفصيل الجديد اسم الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني- فدا بعد إعادة تشكيله بالتوافق مع قوى يسارية أخرى، وتعاقب على الأمانة العامة لفا منذ تأسيسه ثلاثة أشخاص، هم: ياسر عبد ربه، وبعد استقالته أشغل صالح رأفت هذا المنصب، وحالياً تشغل هذا المنصب زهيرة كمال، وهي أول امرأة تشغل مثل هذا المنصب فلسطينياً.

والجبهتان الشعبية والديمقراطية وفدا من فصائل منظمة التحرير، وممثلة في هيئاتها القيادية المختلفة، ويمثل كل فصيل منها بعض في اللجنة التنفيذية للمنظمة: الجبهة الشعبية يمثلها عبد الرحيم ملح - نائب الأمين العام، والجبهة الديمقراطية يمثلها تيسير خالد عضو مكتبها السياسي، ويمثل فدا صالح رأفت نائب الأمين العام، والأمين العام السابق.

أما جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، فتشكلت في تموز ١٩٦٧ بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة مباشرة، وأشغل بهجت أبو غربية أمانتها العامة، ومثلها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حتى العام ١٩٧٢، حيث خلفه سمير غوشة في المنصبين حتى وفاته في العام ٢٠٠٩، ويشغل هذين المنصبين حالياً أحمد مجدلاني، وزير العمل في السلطة الفلسطينية. وفي العام ١٩٩٢ انشق خالد عبد المجيد مع مجموعة من كوادر وأعضاء جبهة النضال عنها، وأصبح هناك تنظيمان يحملان الاسم نفسه، واحد بأمانة سمير غوشة، وزير العمل الأسبق في السلطة الفلسطينية الذي أقام في رام الله، والثاني بأمانة خالد عبد المجيد المقيم في دمشق.

ويظهر الاستعراض التاريخي السابق وجهاً واحداً من مسار هذا اليسار، وهو ظاهرة الانشقاقات أو التشرذم، الذي ترافق مع صراعات دموية أحياناً، وتبادل للاتهامات، التي ما زالت تشكل عائقاً للعمل المشترك المستدام. وترافق مع عملية التشرذم هذه تنافسية عالية، عبرت عن نفسها في تحالفات هذه القوى ضد بعضها البعض. وأحياناً كان هاجس هذه التنظيمات التنافس فيما بينها للحصول على مكانة التنظيم الثاني!

أما الوجه الآخر لمسار اليسار الفلسطيني، فيظهر في تجارب متفرقة من العمل المشترك، ومحاولات الوحدة، ومن أهم هذه التجارب: القيادة المشتركة بين الجبهتين الشعبية

والديمقراطية التي أعلن عنها العام ١٩٩٢ (بتأثير اتفاق أوسلو)، والتي مثلت التجربة الأكثر جرأة في مجال وحدة العمل المشترك بين فصائل اليسار. وعلى الرغم من وجود القيادة المشتركة، فإنها لم تستطع نقل العمل المشترك بين قواعد الجبهتين إلى الميدان. وسبقتها تجربة التحالف الديمقراطي الذي تشكل في أعقاب انقسام الساحة الفلسطينية في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان وخروج المقاومة منها، وعلى أثر الانشقاق في حركة "فتح" المدعوم من النظامين في سوريا وليبيا. وضم التحالف الجبهتين الشعبية والديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجبهة تحرير فلسطين.

وفي أعقاب قيام السلطة الفلسطينية، تزايد تحسس فصائل اليسار لأهمية العمل المشترك، وبخاصة بعد أن أصبح الكثير من القضايا الاجتماعية مطروحاً على جدول أعمال الوضع الفلسطيني الداخلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن أهمها تجربة التجمع الديمقراطي، الذي كان مفترضاً فيه تشكيل إطار جهوي يجمع قوى اليسار، لكنه أخفق في تجاوز ما يفرق هذه الفصائل، على الرغم من تشكيله هيئات قيادية مشتركة وهيئات وظيفية مشتركة، وعلى الرغم من حديثه في وثائقه عن أهمية وحدة اليسار. والتجربة الثانية تمثلت في جبهة اليسار التي تشكلت في أعقاب الانقسام السياسي العمودي في الساحة الفلسطينية بين حركتي "حماس" و"فتح"، وتشكل من الجبهتين وحزب الشعب. وبقيت هذه التجربة في إطار الإعلان عنها، والإعلان عن وثائقها، ومبادراتها الهادفة إلى تشكيل "قطب ثالث في الساحة الفلسطينية"<sup>١٧</sup>، واقتصرت نشاطاتها على بعض البيانات المتعلقة بالمصالحة، أو تحديد مواقف من بعض القضايا الداخلية. وتعتبر حالة المراوحة هذه عن غياب إرادة سياسية لدى قوى اليسار تدفع باتجاه بناء قطب يساري فاعل، وتؤكد على ترسخ نهج العمل المنفرد، وغياب ثقافة ومهارات العمل الجبهوي في الوصول إلى توافق بين الأطراف المختلفة.

خلاصة القول، إن ساحة العمل السياسي والمجتمعي الفلسطيني شهدت تذبذباً واسعاً فيما يتعلق بالعمل اليساري المشترك. وهي ساحة تخضع لتطورات اللحظة، وتتأثر باعتبارات الموقع الذي يجري فيه التنافس أو التوافق. ويتضح هذا في مسار الانتخابات التي جرت في المنظمات

١٧ استعرض تيسير عاروري تجارب توحيد اليسار في الساحة الفلسطينية بعد اتفاقيات أوسلو في ورقة قدمها لقيادات اليسار، مقدماً الاستخلاصات التالية من هذه التجارب: عدم توفر الإرادة السياسية لدى قوى اليسار في اعتبار قضية الوحدة خياراً مباشراً وأساسياً وإستراتيجياً لها، واستسهال العمل بالمألوف الخاص بكل خندق من الخنادق، والحذر من التقدم بالعمل المشترك على اعتبار أن ذلك سيكون على حساب هذا الطرف أو ذاك، والاستخفاف بأهمية مسألة توفير المستلزمات الضرورية لمأسسة العمل، وعدم مراعاة العامل الذاتي ومخاطره، والتأثير السلبي لنظام الكوتا المعمول به في المنظمة، وضعف الاهتمام بالأوراق التنظيمية.

كما استعرض جميل هلال في كتابه "اليسار الفلسطيني إلى أين؟" بعض هذه التجارب وتفسير كوادرو وأعضاء اليسار أسباب فشل هذه التجارب.

المهنية، وفي مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية. فلا توجد صيغ تحالفية تشمل معظم المواقع، وهي متبدلة في الموقع الواحد عبر دورات الانتخابات المتتالية. فعلى سبيل المثال، شكل القطب الديمقراطي تجربة رائدة للعمل النقابي المشترك لطلاب جامعة بيرزيت اليساريين، لكنها لم تعمر سوى دورتين انتخابيتين ٩٧ و٩٨، وعاد اليسار للتنافس فيما بينه، بما في ذلك "الردح" ضد بعضه البعض، أو الوصول إلى تحالفات انتخابية لحظية.

تظهر سيرة اليسار الفلسطيني تضافر ظاهرة شرذمة اليسار والتنافس فيما بين فصائله مع ظاهرة التجاذب وتطوير أشكال من العمل المشترك. وترتفع حالياً نغمة المطالبة بتطوير آليات العمل المشترك في أوساط اليسار الفلسطيني، في تعبير مزدوج عن: تحسس هذا اليسار عمق الأزمة التي يعيشها، وبالتالي يجري التعامل مع تطوير العمل المشترك، أو بناء تحالف يساري، أو جبهة يسار كآلية إنقاذ له. وفي الوقت نفسه يجري تناول شرذمة اليسار لتفسير، أو تبرير، أزمة تآكل جماهيرية اليسار بصورة خطيرة.

## الملف السياسي الوطني يفرّق اليسار الفلسطيني

على الرغم من وجود جميع تنظيمات اليسار الفاعلة تحت مظلة منظمة التحرير، وبالتالي وجود فاسم مشترك سياسي فيما بينها، هو برنامج منظمة التحرير المرحلي، فإن قوى اليسار تبرز تناقضاتها في تشخيص رؤيتها لإدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، ويجري أحياناً إبراز تناقضات اليسار فيما يتعلق بالتصور الإستراتيجي للصراع العربي الصهيوني. والحقيقة أن الاختلاف في تصورات حل هذا الصراع موجودة داخل التنظيم الواحد، على سبيل المثال حل الدولتين مقابل حل الدولة الديمقراطية الواحدة.

في السياق نفسه، فإن بعض قوى اليسار شكلت شريكاً لقيادة المنظمة في خيار اتفاق أوسلو، والمفاوضات التي تبعتها (ياسر عبد ربه وحسن عصفور من المفاوضين في أوسلو، وهما من عرّابي هذا الاتفاق، وكان الأول يشغل منصب الأمين العام لندا، والثاني كان قيادياً في حزب الشعب عند مشاركتها في المفاوضات السرية التي أدت إلى اتفاق أوسلو). فيما رأت قوى أخرى أن خيار أوسلو وخيار التفاوض القائم حالياً يتعارض مع المصلحة الفلسطينية وخيار مقاومة الاحتلال (الجبهتين الديمقراطية والشعبية). وقد كانت الجبهتان عضوين في تحالف الفصائل العشرة في دمشق، الذي ضم الفصائل الراضة لأوسلو، إضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وقد اتخذت الجبهتان مواقف حادة من أوسلو في بداياته، بما في ذلك

مقاطعة انتخابات ١٩٩٦ الرئاسية والتشريعية. وقد انسحبت الجبهتان من هذا التحالف العام ١٩٩٨، بعد أن جرى استغلالهما من قبل حماس "كشاهدي زور" في صراعها مع حركة "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى مستوى الممارسة، كانت فدا والنضال الشعبي جزءاً من فريق أوصلو، وحافظنا على تمثيل في الحكومة الفلسطينية منذ قيام السلطة وحتى الحكومة الأخيرة (حكومة الحمد الله التي تشكلت في حزيران ٢٠١٣)، حيث اختارت فدا، ولأول مرة، الاعتذار عن المشاركة في الحكومة. أما الجبهة الديمقراطية فقد تذبذب موقفها من رفض أوصلو، ومقاطعة الانتخابات التشريعية الأولى إلى المشاركة في الحكومة في دورات معينة، وبخاصة في حكومات فياض بعد سيطرة حماس على غزة. وتؤكد الجبهة الديمقراطية على أن مشاركتها في الحكومة تأتي في إطار معارضتها لسياسات السلطة الفلسطينية ولاتفاقيات أوصلو، وأنها اختارت المشاركة في الحكومة للتأثير في سياستها من الداخل. وتعلن الجبهة الديمقراطية أنها لا تتفق تماماً مع سياسات الحكومة، مؤكدة أنها تناضل من داخل الحكومة للدفاع عن مصالح الفئات الشعبية والمهمشة<sup>١٨</sup>. وعادت واعتذرت عن المشاركة في حكومة الحمد الله (صيف ٢٠١٣). بينما أكد حزب الشعب على أن قيام السلطة إنجاز وطني، وتتحدد مشاركته فيها ببرامجها وسياساتها. وحافظ الحزب على عضويته في معظم الحكومات التي تشكلت، بما فيها الحكومات التي تشكلت برئاسة أبو عمار، ولكنه اعتذر عن المشاركة في الحكومات التي تشكلت بعد سيطرة "حماس" على غزة، وعندما شارك أحد قياديينها في الحكومة اعتبرها مشاركة بصفة شخصية.

بينما حافظت الجبهة الشعبية على عدم المشاركة في الحكومة الفلسطينية، واختارت موقع المعارضة لها، ورفضت المشاركة في حكومة التوافق الوطني التي تشكلت في أعقاب انتخابات ٢٠٠٦ برئاسة إسماعيل هنية. لكنها غيرت من موقفها من مقاومة قيام السلطة ومقاطعة الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى وعملت على المشاركة في الانتخابات الثانية. كما أشغل كوادر منها بعض الوظائف العليا في وزارات مختلفة (مدير عام ومدير).

وفي الوقت نفسه، حافظت فصائل اليسار على عضويتها في اللجنة التنفيذية للمنظمة، بوصفها مرجعية السلطة، وشكلوا غطاءً لمختلف القرارات السياسية التي اتخذتها القيادة الفلسطينية (قيادة حركة "فتح")، على الرغم من نقدها الشديد لإدارة ملف المفاوضات، واكتفت بالنقد

١٨ وصفت الجبهة الديمقراطية نفسها تنظيمياً معارضاً في وثائق مؤتمرها السادس على الرغم من تمثيلها في الحكومة (حكومة فياض) بوزير.

الذي هو أقرب للعتاب من النقد. وحتى عندما صعّدت الجبهة الشعبية من لهجتها تجاه قرار العودة للمفاوضات لدرجة تجميد عضويتها في اللجنة التنفيذية، عادت وتراجعت عن موقفها هذا.

بالإجمال، تشغل فصائل اليسار موقفاً شديداً الالتباس فيما يتعلق بموقفها من السلطة الفلسطينية وسياساتها، فهي بصورة أو أخرى جزء من الواقع الذي شكل أو سلو ملامحه، ومعظمها مشاركة في الحكومة، ومع ذلك تؤكد أنها قوى معارضة، وترفض سياسات الحكومة. وقد يكون مثل هذا السلوك أحد عوامل تراجع جماهيرية هذه القوى وتآكل مصداقيتها.

## نقد ناعم لسياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية

تحتوي وثائق أحزاب اليسار على مستويات مختلفة من نقد سياسات الحكومة الفلسطينية (حكومة السلطة الفلسطينية) الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة حكومات ما بعد سيطرة "حماس" على غزة. كما تلجأ في فترات متباعدة إلى تنظيم مظاهرات ضد بعض مظاهر ونتائج سياسات الحكومة، مثل تنظيم مظاهرات عمال ضد الفقر والجوع والغلاء. لكنها لم تخض مواجهة جدية مهمة من أجل أي قضية اجتماعية دفاعاً عن المساواة والعدالة الاجتماعية وضد الفساد. ومن الأمور ذات الدلالة أن القانون الأساسي مرر فترة تؤكد على خيار اقتصاد السوق والخصخصة دون اعتراض أو احتجاج جدي من أي من أحزاب اليسار.

ولا يوجد نقد أو مواجهة جدية لسياسات حكومة "حماس" في غزة، على الرغم من أنها تتبع سياسة "أسلمة المجتمع"، أو الأذق "أخوته أو حمستته". وفي هذا المجال، يبرز الاختلاف من حكم "حماس" في غزة، وقبل ذلك من سيطرتها بالعنف على السلطة، حيث يميل كل من فدا وجبهة النضال الشعبي إلى التماثل مع موقف "فتح"، وتميل الجبهتان إلى أخذ موقف الوسيط بين الطرفين، وتوجيه "نقد" إلى بعض الإجراءات الداخلية، مثل الاعتداء على الحريات العامة، أو منع أنشطة معينة للييسار. لكنها لا تثير نقداً شاملاً وجدياً للسياسات العامة لسلطة حماس<sup>١٩</sup>.

١٩ لم يسمع اعتراض جدي من قبل اليسار على تعليمات وزارة التربية والتعليم في حكومة "حماس"، أو على مقترح قانون التعليم الذي يناقش في مجلس تشريعي غزة، الذي يهدف إلى إضفاء طابع ديني على التعليم، بينما اكتفت بعض المؤسسات الحقوقية بالاعتراض على المس بالحقوق العامة، مثل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أو مركز الميزان.

بالإجمال، يتسابق اليسار في توجيه النقد للسياسات الاقتصادية التي توصف أنها سياسات "نيوليبرالية"، على الرغم من أن معظم هذه القوى مشارك في الحكومة صاحبة هذه السياسات. كما تضطلع المؤسسات غير الحكومية التابعة لهذه الأحزاب بدور مهم في مهاجمة سياسة الحكومة، ومعارضتها من منطلق وطني عام؛ أي بسبب إضعافها لمقومات صمود الجمهور الفلسطيني، ومن منطلق أيديولوجي فكري، بوصفها تضر بمصالح العاملين والفئات الشعبية؛ أي أنه نقد لا يقدم بديلاً يمارس على أرض الواقع. فحتى عندما يطرح البديل، فإنه يبقى في مستوى التبشير.<sup>٢٠</sup>

ينبغي الفصل بين نقد السياسات الاقتصادية ونقد السياسات الاجتماعية، ففي الوقت الذي يوجد افتراق واضح عن الخطاب الليبرالي (والليبرالي الجديد) الذي يؤكد على الدور المحوري للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، والتأكيد على حرية السوق، فإن اليسار يرى في هذه مصدراً للشروع (الفقر، اللامساواة، البطالة، التفاوتات الاقتصادية ... وغيرها). أما على المستوى الاجتماعي، فإن الخطاب اليساري لا يختلف كثيراً عن الخطاب الليبرالي، ويكفي مراجعة خطط الحكومة الفلسطينية وإستراتيجياتها (الحكومات التي ترأسها فياض) فيما يخص الفئات الاجتماعية المختلفة، أو القضايا الاجتماعية المختلفة ليرى غياب أي انعكاس فعلي لتبنيها خطاب المساواة، والإنصاف، والعدالة الاجتماعية، ومبدأ الحقوق الأساسية، بما فيها الحديث عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتحسس قضايا النوع الاجتماعي. وهو الخطاب نفسه الذي يستخدمه اليسار، وبخاصة بعد اضطلاع المنظمات غير الحكومية المرتبطة به بدور مهم في بلورة هذه الخطط، أو في نقدها، وبخاصة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

لقد كانت فصائل اليسار مبادرة في مجال العمل الجماهيري وتنظيم العمال والنساء والشباب والمهنيين في أطر جماهيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال أواخر عقد السبعينيات، وخلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي. وساهم نشاط اليسار بين هذه الفئات في توليد خطاب مناصر لحقوقها. لكن تحوّل هذه الأطر الجماهيرية إلى منظمات غير حكومية تعتمد على التمويل الخارجي، ساهم في تغيير طبيعة علاقة هذه المنظمات مع الحزب من جهة، وتغيير وظيفتها وعلاقتها بجمهورها من جهة أخرى. فقد أصبحت المنظمة غير الحكومية مصدراً لتمويل الحزب، وفي بعض الأحيان كانت نداءً للحزب أو أقوى منه، كما أنها استبدلت علاقتها

٢٠ على سبيل المثال، نقد مركز بيسان للسياسات التنموية للحكومة الفلسطينية في رام الله.

بجمهورها بعلاقة الزبون مقدم الخدمة، كما أدى التمويل الخارجي إلى القضاء على العمل التطوعي في هذه المنظمات، وجعلها أقرب إلى مشغل/مكان استرزاق، وأصبح بقاء المنظمة هدفاً بحد ذاته. وهذا بطبيعة الحال أضعف قنوات وآليات تواصل الحزب مع جماهيره.

## ما بين الدين الشكلي والعلمانية

تؤكد جميع أحزاب اليسار الفلسطيني في وثائقها، وإن بدرجات متفاوتة من الوضوح، على احترام حرية الاعتقاد، في إطار تأكيدها على علمانيتها. وفي الوقت ذاته، يلجأ العديد من كوادرها وعناصرها إلى ممارسة طقوس دينية شكلاً، لضمان تواصلها مع مجتمعاتها المحلي، أو لنفي صفة الإلحاد عنها (حيث بات الخطاب الإسلامي يقرن العلمانية بالإلحاد). فيما يلجأ البعض الآخر إلى المبالغة في رفض الدين من خلال ممارسات طفولية. لكن لا يوجد موقف واضح من الدين (بشقيه الدين الشعبي والدين السياسي) ودوره الاجتماعي، بحيث يشكل أرضية لتثقيف القاعدة الحزبية به، وتحديداً أمام الحملة التشويهية ضد العلمانية ومن اليسار من قبل الإسلام السياسي.

وفي ظل البحث عن قواعد بناء النظام السياسي الفلسطيني حالياً، يبرز موضوع مصادر التشريع، وكيفية التعامل مع الشريعة (الإسلام) في هذا المجال. وعلى الرغم من أهمية ذلك في مجال الحديث عن الدولة المدنية، فإن اليسار لم يجعل منها قضية مهمة في طرحه لقوانين مبنية على الحقوق الأساسية للفرد، أو السعي نحو تعزيز التحول نحو بناء نظام علماني (فصل المؤسسات الدينية عن المؤسسات السياسية). هناك تأكيد على العلمانية في الخطاب الداخلي لأحزاب اليسار، وهو ما أبرزته هذه الأحزاب في وثائقها الأساسية، إلا أن هذه القضية ما زالت، على مستوى الممارسة، خاضعة للارتجال، ويغيب الوضوح والتحديد في مواجهتها. وقد يكون ذلك ناتجاً عن ميل لمهادنة حالة الهيمنة الثقافية والفكرية للإسلام السياسي.

## اليسار الفلسطيني والعلاقات العربية والدولية والموقف من الثورات العربية

شكل انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي ضربة قوية لشبكة علاقات اليسار الفلسطيني بالقوى الدولية، وفقدت بذلك حليفاً مهماً. ولا تحظى أحزاب اليسار بقبول

في أوساط النظام العربي الرسمي الذي تهيمن عليه دول الخليج العربي المحافظة، بعدما تغيرت أو اختفت الأنظمة العربية التي كانت تتعاطى مع اليسار بشكل أو بآخر (العراق، ليبيا، الجزائر، سوريا، اليمن الديمقراطي). كما أن تيار "المانعة"، وهو الأقرب لليسار سياسياً، تغلب عليه الهوية الدينية (حزب الله وإيران)، وهذا يجعل القوى الدينية ذات أولوية في بناء علاقاته. من جانب آخر، فإن بعض أحزاب اليسار تصنف ضمن قوائم الإرهاب الأمريكية والأوروبية، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ومن مظاهر ضعف شبكة علاقات قوى اليسار الفلسطيني العربية والعالمية ضعف قدرتها على توظيف علاقاتها القائمة أو توسيعها باتجاه أنشطة مشتركة، أو بناء دعم متبادل. وربما يساهم ضعف فاعليتها المحلية في تدني فرص استفادتها الفعلية من شبكة علاقاتها مع أحزاب اليسار العربي، أو اليسار الأوروبي. وتعتمد هذه القوى بدرجة كبيرة على مظلة منظمة التحرير في بناء علاقاتها. وتصنف أحزاب اليسار نفسها في خانة المناصرين لقضايا الشعوب، والرافضين "للعولمة" (بالصيغة الرأسمالية المتوحشة)، ويشارك الكثير من رموزها في المنتديات الاجتماعية العالمية المناهضة للعولمة بنسختها الحالية.

تركز أحزاب اليسار الفلسطيني على القضية الوطنية، ولذا لا ترى العولمة كتحدٍّ مباشر يستوجب مقاومته. لكن ضبابية موقفها بفعل تأثيرات الأطروحات التي تنتقل لها من خلال المنظمات غير الحكومية المرتبطة بها، بحيث يكون نقدها أقرب إلى دعوات الإصلاح ضمن سقف النظام الرأسمالي القائم، ونظام العولمة السائد.<sup>٢١</sup>

أما موقف أحزاب اليسار من الثورات العربية، فعلى الرغم من الترحيب الكبير، والتعاطف مع ثورات مصر وتونس، فإن هذه الثورات عمقت من تهميش منظمة التحرير، ويسارها بصورة خاصة، وتحديدًا بعد صعود الإسلام السياسي إلى الحكم، ولاحقاً بعد أن بات هذا التيار في موقع الدفاع بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، وتعرض حكمهم في تونس للانتقاد الشديد، وفشلهم في سوريا. وبالتالي، بقي موقف اليسار الفلسطيني من هذه الثورات في إطار التحليل وانتظار ما سوف تسفر عنه من تحولات في المنطقة وداخل كل منها. ولا يوجد موقف موحد للييسار فيما يتعلق بالوضع في سوريا، بما في ذلك على مستوى التنظيم الواحد. فالموقف من الصراع الجاري في سوريا يتأثر بدرجة كبيرة بالجغرافيا السياسية من جانب،

٢١ على سبيل المثال: برامج تمكين النساء التي تقدمها الأطر النسوية التابعة لهذه الأحزاب، والممولة من قبل منظمات الأمم المتحدة، ضمن توجهات المنظمة الدولية لمساعدة البلدان المختلفة على تنفيذ التوجهات المقررة في المؤتمرات الدولية حول حقوق النساء، والمبني على خطاب حقوقي لا يمس بالنظام الاقتصادي في هذه البلدان.

وبالتدخلات الخارجية من جانب آخر، ويبدو أن معظم اليسار مرتاح لموقف قيادة المنظمة الذي يدعو إلى الحياد.

## تراجم جماهيرية اليسار الفلسطيني وفعاليتها

يتوفر لدينا نوعان من المعطيات التي تسمح بقياس وزن اليسار الجماهيري: الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية العام ٢٠٠٦، وقد أجريت هذه الانتخابات وفق نظام مختلط يجمع بين القائمة النسبية، حيث يجري جمع ما تحصل عليه القائمة الانتخابية على المستوى الوطني، ومستوى الدائرة حيث يجري التصويت على أساس فردي. وبالتالي، فإن الأصوات التي حصلت عليها القوائم الانتخابية مؤشر موضوعي ودقيق على الحجم الانتخابي لها. لكنه لا يسمح برؤية التغير في تأييد الجماهير لهذه الأحزاب أو القوائم، فهذه الانتخابات لا تتكرر بشكل منتظم. وقد خاضت قوى اليسار الفلسطيني هذه الانتخابات من خلال ٣ قوائم: قائمة أبو علي مصطفى التابعة للجهة الشعبية، وقائمة بديل التي مثلت تحالف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفداً، وقائمة جبهة النضال الشعبي. ويمكن إضافة انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية كمؤشر على وزن اليسار.

ويتمثل المعطى الثاني في استطلاعات الرأي، وهي تسمح برصد اتجاهات التغير في أوزان القوى المختلفة، كما تتضمن الاستطلاعات الحديثة سؤالاً عن التصويت للقوائم التي خاضت الانتخابات التشريعية الثانية.

صوت لقوائم اليسار ما مجموعه ٦٨٢٠١ منتخباً في الانتخابات التشريعية العام ٢٠٠٦، أي ما نسبته ٩، ٧٪ من مجموع الأصوات الصحيحة. وتوزعت هذه الأصوات كما يلي: ٩٢، ٢٪ قائمة بديل (تحالف ٣ تظيمات)، و٤، ٢٥٪ لقائمة الجبهة الشعبية، و٧٢، ٠٪ لقائمة جبهة النضال. فيما حصلت "حماس" على ٤، ٤٤٪ من الأصوات الصحيحة، وفتح على ٤، ٤١٪ من هذه الأصوات. وبناء على هذه النتائج حصل اليسار بمجموعه على ٥ مقاعد من أصل ٦٦ مقعداً وزعت على القوائم<sup>١٢</sup>، ولم يحصل اليسار على أي مرشح عن طريق الدوائر. وهذه نتيجة متواضعة (خمسة أعضاء من مجموع ١٢٢ عضواً) ليسار يفاخر بعراقته، ودوره التاريخي في النضال الوطني.

٢٢ اللجنة المركزية للانتخابات الفلسطينية، [http://www.elections.ps/portals/30/pdf/plc2006-resultsvotesforlists-distlevel\\_ar.pdf](http://www.elections.ps/portals/30/pdf/plc2006-resultsvotesforlists-distlevel_ar.pdf)

وتشير استطلاعات الرأي<sup>٢٣</sup> إلى تآكل إضافي في وزن اليسار الانتخابي، وحسب استطلاع الرأي رقم ٤٧ الذي نفذه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ٢٨-٣٠ آذار ٢٠١٣، فمن المتوقع أن يحصل اليسار على ٦,٣٪ من أصوات الناخبين لو أجريت الانتخابات في فترة الاستطلاع، بينما تحصل حماس على ٢٩,٢٪، وفتح على ٤٠,٥٪.

أما بالنسبة إلى نتائج استطلاعات الرأي، فهي تبين تآكلاً في جماهيرية اليسار منذ العام ١٩٩٤. فقد تراجعت جماهيرية اليسار المتوقعة من ١٧,٣٪ (دون جبهة النضال الشعبي) في أواخر العام ١٩٩٣ (وهي أعلى من النسبة التي حصلت عليها حركة "حماس" والبالغة آنذاك حوالي ١٣٪)، إلى ٩,٧٪ نهاية العام ١٩٩٤. وفي آذار العام ٢٠٠٠ (وهو آخر استطلاع نفذه مركز البحوث في نابلس) تراجع اليسار إلى ٤,٥٪<sup>٢٤</sup> واستقر حجم اليسار ما بين ٦-٧٪. وبالأخذ بعين الاعتبار الخطأ المعياري، فإن نسبة التصويت لليسار ما زالت ضعيفة، ولا تتلاءم مع تاريخه السياسي الطويل.

وتؤكد نتائج انتخابات مجالس الطلبة في جامعات الضفة الغربية هامشية وزن اليسار في أوساط هذه الفئة الشابة والمتعلمة. ففي جامعتي بيرزيت والقدس، حصل اليسار في انتخابات العام ٢٠١٣ على ٦ مقاعد من مجموع ٥١ مقعداً، وفي النجاح حصل اليسار على ٥ مقاعد من مجموع ٨١ مقعداً، وفي بيت لحم حصل على ١٣ من ٣١ مقعداً (حيث لم تشارك "حماس" في الانتخابات)، وفي فلسطين التقنية - خضوري حصل اليسار على مقعدين من مجموع ٣٣ مقعداً. وتبني هذه النتائج بحرج الوزن الجماهيري لليسار الفلسطيني.

أما من حيث التأثير في السياسة العامة، فإن دور أعضاء المجلس التشريعي الخمسة (على أثر انتخابات المجلس التشريعي العام ٢٠٠٦) محدود جداً في ظل تجميد عمله منذ العام ٢٠٠٧. بينما أشغلت الجبهة الديمقراطية وزارة خدمية مهمة في حكومة فياض، وهي وزارة الشؤون الاجتماعية (ماجدة المصري عضو المكتب السياسي للجبهة). وسمح لها ذلك بالتأثير في برامج المساعدات المقدمة للفقراء، وفي برامج الخدمات الاجتماعية. لكن علينا تذكر

٢٣ شككت الجبهة الديمقراطية في نتائج استطلاعات الرأي، فالجبهة لا تعير "اعتباراً مبالغاً به لما يصدر عن مؤسسات ومراكز استطلاع الرأي حول مؤشرات جماهيرية القوى السياسية، لمعرفتنا بالتحيز السياسي لعدد وافر منها، فضلاً عن قصور أساليب عمل عديدها -مهنيًا- في شؤون المسح واختيار العيّنات والاستخلاص... الخ." (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ٢٠١٢، الحالة التنظيمية: في جماهيرية الحزب ومنظّماته الديمقراطية، وثيقة مقدمة إلى المؤتمر السادس للجبهة الديمقراطية). وهذا التشكيك يشكل مؤشراً سلبياً على تحسّس حجم أزمة اليسار، وربما يأتي في مجال توليد الرضا عن الذات.

٢٤ مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، استطلاعات الرأي بتاريخ ١١/١١/١٩٩٣، واستطلاع كانون الأول ١٩٩٤، واستطلاع بتاريخ ٣٠ آذار ٢٠٠٠.

أن الوضع المالي للسلطة ككل حرج، وبصورة خاصة ميزانية التحويلات الاجتماعية، وهي تعتمد على التزام المانحين، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر الممول الرئيسي لبرامج المساعدات النقدية بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي. فيما أشغلت فدا وزارة الثقافة، وهي وزارة هامشية من حيث فاعليتها وموازنتها ودورها، وأشغل عضوان في المكتب السياسي لحزب الشعب وزارة الزراعة، والناطق الإعلامي باسم الحكومة (مدير مكتب الإعلام الحكومي). وكلاهما منصبان مهمان، فيما أشغل الأمين العام لجبهة النضال الشعبي وزارة العمل منذ العام ٢٠٠٧. ومن الجدير بالذكر أن الجبهة الديمقراطية تصنف نفسها معارضة على الرغم من أنها شاركت في حكومة فياض، وقدمت نقداً في مؤتمرها السادس (في شباط ٢٠١٣) تجاه السياسات الاقتصادية للحكومة التي وصفتها بالفاشلة، داعية إلى إستراتيجية بديلة صيغت بعمومية.<sup>٣٥</sup> وكذلك الحال مع حزب الشعب الذي يرى نفسه أيضاً معارضاً للحكومة.

كما كان اليسار باهتا في تعامله مع التوترات الناتجة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث انفجرت خلال العام ٢٠١٢ سلسلة تظاهرات وإضرابات على خلفية ارتفاع الأسعار وتدهور مستويات معيشة المواطنين. ولم تسجل خلال السنوات الأخيرة أية معارك مطلية جديدة في الشارع الفلسطيني، لعب فيها اليسار دوراً مهماً، أو قيادياً.

أما دور اليسار في الاتحادات الشعبية التابعة لمنظمة التحرير، فهو نتيجة مباشرة لنظام "الكوتا" (المرأة، نقابات العمال، كتاب، وما إليها). بينما جرت انتخابات تنافسية في النقابات المهنية، ونقابة الصحفيين، وخاضها اليسار ضمن كتل ديمقراطية تشمل يساريين وديمقراطيين. ويلعب اليسار في هذه المنظمات دوراً أفضل من دوره في المواقع الأخرى.<sup>٣٦</sup>

<sup>٣٥</sup> تقوم هذه الإستراتيجية على حشد الموارد المتاحة، وتركيزها نحو حفز النمو الاقتصادي، الهادف إلى معالجة ملموسة لمشكلتي الفقر والبطالة، لتحظ دوراً لكل من القطاعين العام والخاص. والمحور الرئيس لهذه العملية يجب أن ينصب على دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمل، التي يوفر لها التصاقها الحميم بموارد وحاجات المجتمع المحلي، حماية كافية من الأثر التنموي للقيود والإجراءات الإسرائيلية، التي تعتمد على مصادر الإنتاج المحلية من يد عاملة ومواد أولية، وتتوجه نحو إشباع حاجات المجتمع المحلي. يؤكد المؤتمر أن إدامة النمو للإنتاج الوطني بالمواصفات المشار إليها، هي التي سوف تتيح التقليل التدريجي للاعتماد على المساعدات الخارجية الذي هو هدف رئيس من أهداف الإستراتيجية الاقتصادية البديلة (الجديدة) (الجبهة الديمقراطية، بلاغ عن أعمال المؤتمر السادس للجبهة شباط ٢٠١٣).

<sup>٣٦</sup> لا توجد بيانات دقيقة حول حجم اليسار في النقابات العمالية، فباستثناء النقابات المستقلة التي تجري فيها انتخابات دورية، وهي يسارية الطابع، إلا أن النقابات الأخرى الرسمية (التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، أو اتحاد عمال فلسطين) لا تجري فيها انتخابات ديمقراطية، وتشغل فصائل اليسار مواقع قيادية فيها وفق نظام الكوتا. أما النقابات المهنية، فباستثناء نقابة الصحفيين التي حصل فيها اليسار على نتائج متواضعة أمام فتح، فإن باقي النقابات خاض اليسار فيها الانتخابات بتحالف مع فتح.

وعلى الرغم من إدراك أهمية تعزيز نفوذ أحزاب اليسار في أوساط الشباب والمرأة والعمال، فإن أساليب العمل لم تتطور باتجاه توثيق عمل المنظمات الحزبية والجماعية مع الناس، والفئات التي تستهدفها هذه الأحزاب. بعض الأحزاب اليسارية عبرت عن اهتمامها بالشباب والمرأة على سبيل المثال من خلال تمثيلهم في الهيئات القيادية وفق كوتا معينة، مثلما فعل فدا.

وبصورة عامة، فإن تنظيمات اليسار تدرك أهمية تحولها إلى أحزاب جماهيرية فاعلة. وربما كان المدخل إلى ذلك تفعيل الحياة الداخلية في هذه الأحزاب، التي تعمل في ظروف علنية لم يعد مقبولاً معها تجميد الحياة الديمقراطية في عملها، وتطوير نظم الشفافية وآليات المساءلة.<sup>٢٧</sup> ومن المهم فحص مضمون الحياة الديمقراطية في هذه الأحزاب، وعدم الاكتفاء بالممارسة الشكلية، بما في ذلك تجديد الهيئات القيادية أو تمثيل الشباب والنساء، فوجود هذه الفئات بحد ذاته غير كافٍ، إذا لم يترافق ذلك مع إعطائهم فرص المشاركة في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها.

## التحديات الرئيسية الراهنة التي تواجه اليسار

يمكن تخيص أبرز التحديات التي تواجه اليسار الفلسطيني تحت العناوين التالية:

**أولاً:** ترتبط التحديات التي تواجه أحزاب اليسار الفلسطيني بخصائص الواقع السياسي الفلسطيني، والواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه التجمعات الفلسطينية، في إطار التعامل مع الحالة الفلسطينية كحالة استعمارية استيطانية، ما يعني الجمع الخلاق ما بين مهمات التحرر الوطني ومهام الديمقراطية المجتمعية، بما في ذلك العمل على تحسين نوعية الخدمات المقدمة للناس (التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، ... وغيرها)، وتحسين عمل المؤسسات التي تتولى ذلك. ومن نافلة القول أن مدى نجاح أحزاب اليسار في تعزيز دورها مرتبط بقدرتها على توليد أنشطة وآليات عمل قادرة على خلق تفاعل دائم مع الأوساط

<sup>٢٧</sup> عقدت الجبهة الشعبية ستة مؤتمرات منذ انطلاقها آخرها العام ٢٠٠٠، وعقدت الجبهة الديمقراطية ستة مؤتمرات آخرها ٢٠١٣، وترى أنها جددت ٢٥٪ من هيئاتها القيادية، ومثلت المرأة بـ٢٣٪، لكن ما زال أمينها العام يشغل منصبه منذ تأسيسها في العام ١٩٦٩، إضافة إلى احتفاظ قيادة الصف الأول (القادة التاريخيين للجبهة) بمناصبهم. وعقد فدا ثلاثة مؤتمرات آخرها ٢٠١١، وفيه جرى تمثيل النساء والشباب وفق كوتا، وهو الحزب الذي جرى فيه تغيير الأمين العام من خلال الانتخابات في المؤتمر. وعقد حزب الشعب أربعة مؤتمرات آخرها كان في العام ٢٠٠٨.

الجماهيرية التي يستهدفها الحزب بما ينسجم مع هويته الفكرية والأيدولوجية. فالجمل الثورية لا قيمة لها إذا لم تتوافق مع فعل مجتمعي يجسد الهوية اليسارية لهذه الأحزاب.

ثانياً: من المظاهر المهمة الدالة على حضور أو غياب نفوذ اليسار، دوره في معالجة حالة الانقسام السياسي- الجغرافي التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وبخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتأتي أهمية المسألة من خصوصية الحالة الفلسطينية، حيث تواجه الهوية والكيانية الفلسطينية تحدياً يومياً يستهدف طمسهما وتبديدهما. لذا، فالمطلوب أن تمنح مهمة إعادة بناء منظمة التحرير على أسس ديمقراطية تمثيلية أولوية لتنظيمات لليسار، عليها التصدي لها من خلال تقديم اقتراحات مبدعة، تراعي تنوع مكونات الشعب الفلسطيني وديناميكيته، وتستطيع التعامل مع التغيرات في موازين القوى داخل الحقل السياسي الفلسطيني، وبين التجمعات الفلسطينية المختلفة وفيها.

ثالثاً: لم تعد وحدة اليسار خياراً يمكن التعامل معه في ظروف مريحة، فعمل اليسار المشترك قد يشكل مهمة إنفاذه في الظروف الحرجة الراهنة. فاستمرار هامشية اليسار، وانشغاله في المناكفات الداخلية لا يساهم سوى في توليد المزيد من التآكل، ليس فقط في الوزن الانتخابي، وإنما في الدور المجتمعي، وبخاصة أن اليسار لا يتمتع بعلاقات مستدامة أو مضمونة مع مصادر التمويل مثلما الحال مع الإسلام السياسي أو مع التيار المركزي في منظمة التحرير (حركة "فتح). ومن المهم الاستفادة من تجارب العمل المشترك السابقة، وربط العمل المشترك ببرامج وفعاليات مشتركة. ومن الممكن التوافق على العمل المشترك ضمن تحالفات حول قضية محددة، مثل التعليم للجميع، أو تحسين الخدمات الصحية، أو مواجهة الاستيطان، أو مكافحة الفقر (بعيداً عن البرامج الممولة في المنظمات غير الحكومية التي تصبح مرتتهنة إلى السقف الذي يحدده الممول)، أو حقوق المرأة والعمال ومحاربة البطالة والفقر.

رابعاً: ويرتبط بوحدة اليسار الارتقاء بمستوى كفاحيته في مواجهة الاحتلال والاستيطان. وقد تراجعت هذه الكفاحية بشكل كبير في العقد الأخير.

خامساً: تحديد العلاقة مع المنظمات غير الحكومية. ففي مجال تبرير هذه التنظيمات ضعف فاعليتها، ركزت على مسألة ضعف الموارد المالية كسبب رئيسي. وفي الواقع، فإن ضعف الموارد المالية يمكن التعامل معه كسبب لضعف فاعلية الحزب، وفي الوقت نفسه مظهر لهذا الضعف، أو مؤشر عليه. فالحزب الذي ينجح في بناء أدواته للتواصل مع الجمهور، يكون حريصاً على تطوير موارده المالية ويظهر نفوذه الجماهيري على شكل دعم متزايد له، وتبنٍ لنشاطاته.

كما أن الارتهان للتمويل الخارجي، وبخاصة القادم من خلال المنظمات غير الحكومية التابعة للحزب، أو من خلال جهات ودول إقليمية أو أجنبية، يجعل من الحزب ومؤسساته رهينة لهذا التمويل، وقد يؤثر على أولوياته، وعلى كيفية إدارته نشاطاته وفعالياته. ونتج عنها، في كثير من الحالات، علاقة غير سوية ما بين الحزب والمنظمة غير الحكومية، وأحياناً يجد الحزب نفسه في تنافس أو صراع مع منظماته أو بعضها، وأحياناً تكون المنظمة هي الواجهة الأهم للحزب، وربما أهم من الحزب ذاته. ونتج عن ذلك بعد ثالث لتشوّه العلاقة بين الحزب وجماهيره وقواعده، وهو قيام علاقة نفعية - زبائنية أحياناً. وبالتالي، ينتظر مؤيد الحزب أن ينعكس عليه موقفه السياسي بنفع مادي مباشر، مثل دعم مالي أو وظيفة، أو منحة وما إلى ذلك. ومن المنطقي أن يجد الحزب نفسه في دائرة مغلقة؛ فحتى يستطيع تطوير دوره وزيادة نفوذه يحتاج إلى الموارد المالية، وحتى يوفر الموارد المالية يحتاج إلى زيادة فاعليته ونفوذه. ومن جانب آخر، قد يكون بناء تحالفات يسارية أو وحدة اليسار عاملاً مساعداً في تحسين كفاءة عمل اليسار وتحسين موارده المالية، ويعزز من فرص تصويب العلاقة بين الحزب ومنظماته الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية ذات التوجه اليساري.

### \* حسن لدادوة

باحث ومحاضر في دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية - جامعة بيرزيت.

# اليسار الأردني: نظرة في الواقع والمستقبل

\* موسى م. شتيوي

## لمحة عن الأردن

تأسست إمارة شرق الأردن في العام ١٩٢١، ومنذ تلك النشأة حتى اليوم تعاقبت على الساحة السياسية عدة أحزاب وحركات وجماعات سياسية مختلفة كانت انعكاساً ليس للبيئة الاجتماعية للمجتمع الأردني فحسب، بل أيضاً للظروف الإقليمية والعالمية بشكل عام، وبخاصة الظروف السياسية التي صاحبت انهيار الدولة العثمانية، ووضع بلاد الشام تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي. كانت الأحزاب الأولى التي نشأت في إمارة شرقي الأردن ذات توجهات سياسية تتجاوز الواقع الأردني، إذ كانت تتطلع إلى تحرير سورية من النفوذ الفرنسي، وإقامة دولة عربية مستقلة تشمل سوريا الطبيعية؛ أي سوريا الحالية ولبنان والأردن وفلسطين.

يمثل العام ١٩٢٧ بداية انطلاقة رسمية للأحزاب السياسية الوطنية المنبثقة من واقع المجتمع الأردني وتطلعاته، حيث بدأت الحياة السياسية نشاطها العام على يد حزب الشعب الأردني الذي تأسس في آذار العام ١٩٢٧، وتمكن من ملء الفراغ السياسي الذي تركه حزب الاستقلال العربي.<sup>١</sup> كما تأثرت الحركة الحزبية لاحقاً بأحداث إقليمية تمثلت بانتهاء النفوذ البريطاني، وصعود الحركة القومية العربية في الخمسينيات، وبروز الصراع العربي الإسرائيلي، وظهور العمل الفلسطيني المسلح على الأراضي الأردنية في الستينيات، وتشابك الأولويات والأهداف بين بناء الدولة الأردنية وتحرير فلسطين، حيث شهدت هذه الفترة نشوء القسم الأعظم من تنظيمات المجتمع المدني؛ كالأحزاب السياسية، والنقابات، والاتحادات العمالية، وصولاً إلى انقطاع العمل الحزبي العلني في أواسط الخمسينيات، ودخوله في مرحلة طويلة من العمل

١ دائرة المطبوعات والنشر. الأحزاب السياسية الأردنية: النشأة ومراحل التطور، موقع دائرة المطبوعات والنشر (٢٠١٢)، متوفر من خلال الرابط: <http://www.dpp.gov.jo/2012/2.html>

السري استمرّ سياسياً حتى العام ١٩٨٩، وقانونياً حتى أواخر العام ١٩٩٢ حين عادت الحياة السياسية في الأردن مع عودة العمل الحزبي. كما شهدت هذه المرحلة تحولات عالمية مهمة، تمثلت بانحيار الإتحاد السوفييتي والفكر الشيوعي الكلاسيكي لاحقاً، ما كان له الأثر الأكبر وبخاصة على الأحزاب اليسارية.

مع التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة، وبخاصة الانتفاضتين التونسية والمصرية في العام ٢٠١١، انتعشت الحياة الحزبية في الأردن من جديد، وظهرت حركات شعبية سياسية. كما شهدت هذه الفترة حركات مطلبية وتحركات تعكس توجهات أيديولوجية وفكرية لأحزاب سياسية قائمة<sup>٢</sup>، وشكلت دافعاً مهماً للأحزاب السياسية ومنها اليسارية.

ويمكن عرض تطور الحياة الحزبية وفق المراحل التالية:

### المرحلة الأولى (ما قبل نشوء الإمارة وحتى العام ١٩٤٥)

كانت نشأة الأحزاب خلال هذه المرحلة مرتبطة بتوجهات سياسية تتجاوز الواقع الأردني، فقد كانت شرقي الأردن قاعدة لنشاط الأحزاب والجماعات السياسية السرية ضد الفرنسيين، ولتحرير البلاد السورية وإعلانها دولة مستقلة. كان من هذه الأحزاب، حزب الاستقلال العربي، حيث بادر الوطنيون السوريون مع الوطنيين الأردنيين من خلاله إلى تحويل الإمارة الناشئة إلى قاعدة لتحرير سوريا، وكان للحزب وجود في الجيش ومؤسسات الدولة قبل أن تتمكن بريطانيا من طرده منها في أواسط العشرينيات<sup>٣</sup>. إضافة إلى ذلك، كان هناك حزب العهد العربي، حيث جاء أعضاؤه من سوريا إلى عمان، وكان تأسيسه في مطلع العام ١٩٢١ ولم ينضم أعضاؤه إلى حزب الاستقلال، وكانت غايته استقلال جميع البلاد العربية تحت إدارة الملك حسين بن علي وأنجاله<sup>٤</sup>.

بلغ عدد الأحزاب الأردنية خلال الفترة ما بين ١٩٢١ و١٩٤٥ نحو ١٤ حزباً سياسياً أخذت طابعاً وطنياً، وأسس معظم هذه الأحزاب مثقفون ومهنيون درسوا وتعلموا في جامعات غربية، وتحالفوا مع شيوخ العشائر ضد الحكومات القائمة التي كان أغلب رؤسائها من غير الأردنيين، و ضد النفوذ

٢ موسى م. شتيوي، «تنمية الأحزاب السياسية»، في التطور الديمقراطي في الأردن: تقرير حول تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وتنمية الأحزاب السياسية وتطوير العمليات الانتخابية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (أديبا)، (٢٠٠٢).

٣ عناد أبووندي، «الأحزاب السياسية الأردنية: نشأة وتطور الأحزاب الأردنية»، موقع الحوار المتمدن (٢٠٠٩)، متوفر من خلال الرابط التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=174720>

٤ أحمد زياد أبو غنيمه، ملامح الحياة السياسية في الأردن، عمان: (د.ن.)، (١٩٩٨).

البريطاني في شرقي الأردن. ومن الأحزاب التي نشأت في هذه الفترة: حزب أم القرى (١٩٢١)، حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني (١٩٢٩)، حزب الشعب الأردني المعارض (١٩٢٧)، حزب العمال الأردني (١٩٣١)، حزب التضامن الأردني (١٩٣٣)، حزب الإخاء الوطني (١٩٣٧).<sup>٥</sup>

لم يكن في هذه الفترة قانون خاص ينظم عمل الأحزاب السياسية، فقد كانت الأحزاب تسجل تحت نظام الجمعيات العثماني. ويلاحظ أيضاً في هذه الفترة غياب للتوجهات اليسارية داخل الأحزاب الأردنية، التي كانت في أغلبها تحمل توجهات قومية ووطنية.

### المرحلة الثانية (من ١٩٤٦ وحتى ١٩٦٧)

تشكل هذه المرحلة بداية الانطلاقة الحقيقية للأحزاب السياسية في الأردن، التي كان للحرب العربية الإسرائيلية العام ١٩٤٨، وقيام الحركة الصهيونية بالسيطرة على معظم فلسطين وإعلان دولة إسرائيل عليها، ولاحقاً ضم الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية في العام ١٩٥٠، أثر مهم في تغيير التركيبة السكانية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الأردن. فقد تطلب ذلك إدخال إصلاحات سياسية على النظام السياسي الأردني، ووضع دستور جديد للبلاد في العام ١٩٥٢ نص على حرية العمل السياسي، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية، وهو ما تمخض عنه إقرار أول قانون للأحزاب السياسية في العام ١٩٥٥. كما شهدت هذه الفترة ولادة التيارات والأحزاب العقائدية الدينية؛ كجماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى نشوء توجهات إصلاحية وليبرالية، وجماعات قومية، ونمت أرضية ملائمة لنشوء التيار اليساري، أو ما سمي في تلك الفترة "بالخلايا الشيوعية"<sup>٦</sup>. وبعض هذه الأحزاب (التي تم ذكرها مسبقاً) نشأت فعلياً قبل صدور قانون الأحزاب العام ١٩٥٥، وأن جزءاً منها لم يحصل على ترخيص للعمل الحزبي (أي قبل صدور قانون الأحزاب)، ولكنها كانت تتمتع بامتداد جماهيري وتنظيمي كبير على الساحة السياسية، وكان لها تأثير مباشر وغير مباشر في السياسات العامة للبلاد.

بلغ عدد الأحزاب الأردنية في أواسط الخمسينيات ١٥ حزباً سياسياً، تمثل مختلف التوجهات السياسية والأيدولوجية، وكان لبعضها امتدادات جماهيرية. حيث انخرط في صفوفها فئات اجتماعية مختلفة مثل الطبقة الوسطى والمهنيين والعمال وأبناء العشائر. واستطاعت قوى المعارضة في تلك الفترة "الذهبية" أن تموز بأغلبية برلمانية في نهاية العام ١٩٥٦، ونجحت في

٥ عناد أبووندي، مرجع سابق.

٦ المرجع السابق.

تشكيل ائتلاف وطني برئاسة سليمان النابلسي عن الحزب الوطني الاشتراكي. ولكن هذه التجربة الأولى لتشكيل حكومة حزبية لم تدم طويلاً، حيث أسقطت الحكومة بعد عام من تشكيلها بسبب خلافات بين توجهاتها وتوجهات رأس الدولة (الملك) في حينه. وفي أثر ذلك قامت السلطات بحل الأحزاب القائمة وملاحقة المعارضة، ومنع العمل الحزبي العلني (ما استثنى جماعة الإخوان المسلمين) وسن في هذه الفترة ما يسمى بقانون مكافحة الشيوعية. ولكن هذه الفترة شهدت صعوداً كبيراً للأحزاب القومية واليسارية على حد سواء.<sup>٧</sup>

### المرحلة الثالثة (من العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٨٩)

شهدت المنطقة في فترة الستينيات، على أثر حرب حزيران في العام ١٩٦٧ ووقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال، أحداثاً جسيمة. وهي الفترة التي شهدت بروز منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة الفلسطينية وتنامي الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي.

قامت الأحزاب السياسية في نهاية الستينيات بتأسيس حركات مسلحة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وأخضع العديد منها برامجها السياسية الخاصة بالأردن لصالح برامج من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧. واتخذت هذه الأحزاب (الحركات) ذات الطابع القومي والماركسي والوطني الفلسطيني من الأردن قاعدة أساسية لهذا النضال، ولكن وجودها المسلح بقي متوازئاً مقارنة مع حركة المقاومة الفلسطينية، التي كانت تضم أحزاباً وتنظيمات سياسية في صفوفها. تلا ذلك أحداث أيلول العام ١٩٧٠، التي نتج عنها خروج المقاومة الفلسطينية المسلحة من الأردن، الأمر الذي جعل الحياة السياسية الأردنية تتسم بالضعف واندثار الأحزاب السياسية.<sup>٨</sup>

ظهرت، خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، أحزاب جديدة إلى جانب الحزب الشيوعي الأردني، وقد انبثق أغلبها من حركة المقاومة الفلسطينية، وقد بلغ عددها سبعة أحزاب شكلت مع القوى اليسارية والقومية الأخرى الجسم الرئيسي للمعارضة خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩١. من تلك الأحزاب؛ حزب العمال الشيوعي الفلسطيني (١٩٧٥)،<sup>٩</sup> الحركة الشعبية الأردنية

٧ لمزيد من هذه الفترة ١٩٤٩-١٩٦٧، يمكن الإطلاع على النسخة المعربة من عمل: أمنون كوهين. الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني ١٩٤٩-١٩٦٧، جامعة كورنيل، (١٩٨٢)، تعريب: خالد حسن، القدس: مطبعة القادسية، ١٩٨٨.

٨ موسى م. شتيوي، «تسمية الأحزاب السياسية»، في: التطور الديمقراطي في الأردن: تقرير حول تعزيز مشاركة المرأة في السياسة وتمية الأحزاب السياسية وتطوير العمليات الانتخابية»، مرجع سبق ذكره.

٩ تم تأسيس حزب العمال الشيوعي الفلسطيني في العام ١٩٧٥ في بيروت، وكان نشاط الحزب يشمل كلاً من لبنان، والأردن، والأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان تمركز قيادته الرئيسي في لبنان، ومن مؤسسيه الدكتور عبد الرحمن برقاوي، وعرب لطفني، وغيرهما.

(١٩٧٦)، حركة التحرير الشعبية (١٩٧٩)، منظمة الجبهة الشعبية في الأردن (١٩٨٢).<sup>١٠</sup> ونتيجة غياب العمل الحزبي المشروع، نشطت الأحزاب السياسية في المؤسسات المرخصة والمسموح بها؛ مثل النقابات المهنية والعمالية، حيث أضحت هذه المؤسسات ساحة رئيسية للعمل الحزبي، وهيمت الأحزاب اليسارية والقومية على هذه النقابات.

كما شهدت الفترة حالة عداء شديدة بين الأحزاب السياسية والدولة الأردنية، نتج عنها القمع الممنهج للأحزاب السياسية المعارضة التي كانت تطمح إلى تغيير النظام السياسي في البلد. وقد تأثر العمل الحزبي باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي جعل تحرير فلسطين البرنامج الأساس لمختلف الأحزاب السياسية، إضافة إلى تأثرها المباشر بالحرب الباردة، والصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، الذي انعكس ليس على برامج تلك الأحزاب فحسب، بل أيضاً على العلاقة مع الدولة الأردنية التي اصطفت مع المعسكر الغربي، فيما كان أغلب الأحزاب السياسية متحالفاً مع المعسكر الشرقي الاشتراكي.<sup>١١</sup>

#### المرحلة الرابعة (ما بعد العام ١٩٨٩)

شهد العام ١٩٨٩ عودة الحياة النيابية للأردن، ومن ثم الحياة الحزبية. وقد جاء هذا التحول بعد أزمة اقتصادية وسياسية خانقة، أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وبدأت الحكومة في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي تحت إشراف البنك الدولي، ما أدى إلى ارتفاع أسعار العديد من السلع الرئيسية، وبخاصة المحروقات، الذي قاد إلى انتفاضة شعبية بدأت في جنوب الأردن، وامتدت إلى باقي المناطق. جاءت الانتخابات النيابية كمخرج من الأزمة الاقتصادية السياسية، حيث سمح للأحزاب والحزبيين المشاركة فيها، كما توافق الحكم والأحزاب والشخصيات الوطنية على "الميثاق الوطني" الذي مهد بدوره لإصدار قانون الأحزاب السياسية في العام ١٩٩٢،<sup>١٢</sup> وأعاد، بالتالي، تشريع الأحزاب السياسية، التي عادت للعمل تحت مظلة القانون.<sup>١٣</sup>

لقد فسح هذا التحول السياسي المجال أمام الأحزاب السياسية للعمل الحزبي العلني المشروع لأول مرة منذ فترة الخمسينيات، وظهرت على الساحة السياسية عشرات الأحزاب السياسية العقائدية

١٠ عناد أبووندي. الأحزاب السياسية الأردنية: نشأة وتطور الأحزاب الأردنية". مرجع سبق ذكره.

١١ عريب الرنتاوي. قانون الأحزاب السياسية الأردنية - الجدول العام، مركز القدس للدراسات السياسية (١٧-٢٠٠٦-٢٠٠٦)، متوفر من خلال الرابط التالي: [http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local\\_type=128&local\\_details=2&id1=351&men](http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=351&men)

١٢ للمزيد عن القانون، اطّلع على: أحمد زياد أبوغنيمة. ملامح الحياة السياسية في الأردن، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٨.

١٣ للإطلاع على ما جاء في بنود الميثاق الوطني الأردني ١٩٩١، يرجى الإطلاع على موقع رئاسة الوزراء الأردنية من خلال الرابط التالي: [http://www.pm.gov.jo/arabic/index.php?page\\_type=pages&part=1&page\\_id=80](http://www.pm.gov.jo/arabic/index.php?page_type=pages&part=1&page_id=80)

(القومية، اليسارية، الإسلامية) وغير العقائدية. وشاركت في الانتخابات البرلمانية المتعاقبة، ودخل بعضها مجلس النواب والحكومة. ولكن دور الأحزاب السياسية بقي يراوح مكانه خلال العقود الماضية اللذين شهدا تغييراً في قانون الأحزاب والانتخابات. كما قامت بعض الأحزاب بمقاطعة الانتخابات لأكثر من مرة. ولم تتمكن كل الأحزاب السياسية من المشاركة السياسية الفاعلة طيلة تلك الفترة إلى أن بدأت التحولات السياسية الإقليمية بعد الثورة التونسية، التي شكلت فرصة جديدة للأحزاب والتيارات السياسية، وبخاصة ذات التوجه اليساري والقومي. فقد شكلت هذه التحولات أرضية خصبة لإعادة انطلاقة وعمل هذه الأحزاب والتيارات السياسية. كما ظهرت حركات شبابية وجماعات صاعدة منبثقة عن توجهات أحزاب اليسار؛ مثل شبيبة الوحدة الشعبية،<sup>14</sup> وحركة "ذبحتونا" الطلابية،<sup>15</sup> والتيار الوطني التقدمي،<sup>16</sup> وحركة اليسار الاجتماعي،<sup>17</sup> وغيرها.

## نظرة تصورية عن اليسار الأردني

تشكلت بدايات اليسار الأردني من خلال الحزب الشيوعي الأردني الذي تأسس في نيسان العام ١٩٥١ (بعد النكبة العام ١٩٤٨). ويعتبر الحزب الأم لليسار الأردني على الرغم من تعرضه لاحقاً لانشقاقات وانقسامات بسبب عوامل داخلية وإقليمية جعلت من اليسار الأردني أطياً متعددة تمثلت بأحزاب ولاحقاً في تيارات وحركات صاعدة وفاعلين جدد.<sup>18</sup> إضافة إلى الحزب الشيوعي وتفرعاته اللاحقة، هناك حزبان يساريان تمتد جذورهما التاريخية والأيديولوجية والسياسية للفصائل اليسارية في منظمة التحرير الفلسطينية، وهما: حزب الشعب الديمقراطي "حشد"، الذي تعود نشأته وجذوره للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين،

١٤ شبيبة حزب الوحدة الشعبية هي حركة شبابية منبثقة عن حزب الوحدة الشعبية كان لها مشاركة فعالة في الحراك الشعبي في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ في الأردن. ويتبنى هذا التجمع مبادئ حزب الوحدة الشعبية وأفكاره. للإطلاع على نشاطات شبيبة الحزب من خلال المكتب الشبابي لدى حزب الوحدة: <http://www.wihda.org/?cat=14>

١٥ حركة ذبحتونا وهي الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة التي تأسست في العام ٢٠٠٧، وهي حملة وطنية طلابية تطالب بخفض الرسوم الجامعية في الأردن لتصبح في متناول المواطنين وضمن إمكاناتهم المادية، وتدافع عن حقوق الطلبة في التعبير عن رأيهم وإنشاء الاتحاد العام لطلبة الأردن، إضافة إلى رفض كافة أنظمة وقوانين القمع في الجامعات الأردنية، ويرأسها حالياً الدكتور فاخر دعاس.

١٦ تم الإشهار عن التيار الوطني التقدمي مع انطلاقة الثورات العربية من مجموعة من المثقفين، ويحمل التيار توجهات يسارية، وكان له حضور فاعل في الحراك الشعبي، ويرأسه حالياً خالد رمضان.

١٧ حركة اليسار الاجتماعي تنظيم سياسي أردني يعمل في الساحة الأردنية لمواجهة السياسات النيوليبرالية، وهي من الحركات اليسارية المناهضة للعولمة الرأسمالية تأسست العام 2007 على يد العديد من النشاطين اليساريين الأردنيين ممن خرجوا من الحزب الشيوعي الأردني لأسباب مختلفة. الأمين العام لحركة اليسار الاجتماعي الأردني هو الدكتور محمد الكفاوين. ومن أبرز نشاطات الحزب وأمين عامه الأسبق الدكتور خالد كلالدة.

١٨ سهيل صباح. "اليسار الأردني: جذور المأزق وأسئلة المستقبل"، مركز القدس للدراسات السياسية (٢٠٠٢)، متوفر من خلال الرابط التالي: <http://www1.alqudscenter.org/ar/activities/view/3184>

وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي، الذي تعود جذوره إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. لقد تحول هذان الحزبان للعمل السياسي كأحزاب أردنية بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن، وعودة الحياة الحزبية في أوائل التسعينيات. إضافة إلى ذلك، هناك بعض الأحزاب القومية ذات التوجهات اليسارية مثل: حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب البعث العربي التقدمي، حزب الحركة القومية للديمقراطية المباشرة.<sup>١٩</sup>

وعلى الرغم من أن بعض هذه الأحزاب تصنف كجزء من التيار القومي، فإن مواقفها تجاه بعض القضايا لا تخرج عن التوجه اليساري، وبخاصة في ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والمواقف السياسية إزاء القضايا الإقليمية، وبخاصة العربية منها.

شهد الأردن خلال السنوات العشر الأخيرة نمواً ملحوظاً لمجموعات تنتمي في مجملها للتيار اليساري، ولعبت دوراً أكثر من سواها من عناصر اليسار التقليدي في فهم وإدراك مكونات المجتمع الأردني وقضاياها الراهنة، إضافة إلى كشفها عن قدرة على التواصل مع الخطاب اليساري الجديد. من هذه المجموعات: التيار الوطني التقدمي، حركة اليسار الاجتماعي، حركة "ذبحتونا" الطلابية، إضافة إلى حركات شبابية انبثقت عن الأحزاب وانخرطت في المشهد السياسي الأردني كشيبيبة حزب الوحدة الشعبية، واتحاد الشباب الديمقراطي الأردني الذي يعتبر منظمة يسارية مستقلة برزت من بين صفوف النشطاء اليساريين من الحراك الشعبي ومن القوى اليسارية التقليدية والجديدة معاً.

ويمكن القول إن فئات المثقفين والموظفين من الطبقة الوسطى (المهنيين، الحرفيين، مهندسين ومحامين)، إضافة إلى العمال وذوي الدخل المحدود، هم من أهم الشرائح الاجتماعية التي تمثلها قوى اليسار الأردني، وتسعى إلى تحقيق مصالحها. وهذا يفسر حضورها التاريخي في الأطر والمؤسسات الممثلة لهذه الفئات كالنقابات العمالية والمهنية والأجسام الطلابية والجمعيات أو الاتحادات النسوية.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي وتراجع الفكر الشيوعي التقليدي، لم يعد الخطاب الأيديولوجي اليساري موحداً، وباتت تتنازعه تيارات عدة لا يزال بعضها محافظاً على الخطاب الأيديولوجي التاريخي للحزب الشيوعي، وبعضها له امتداد قومي، ولكن بمحتوى أيديولوجي اشتراكي، وبعضها تيارات واتجاهات وطنية على المستوى السياسي، ولكنها تحتفظ بمبادئ الاشتراكية بالمفهوم الفضفاض. وعليه، فإن الأحزاب اليسارية والحركات المنبثقة

١٩ دراسة دور الأحزاب في الحياة السياسية. مركز الدراسات الإستراتيجية، (٢٠١٢)، متوفر من خلال منشورات المركز في الجامعة الأردنية.

عنها تتبنى خطاباً يركز على مبادئ حركة التحرر الوطني العربية من منظور اشتراكي معاد لليبرالية بشكل عام، والليبرالية الجديدة بشكل خاص، والهيمنة الرأسمالية، والإمبريالية، إضافة إلى الالتزام بالفكر المقاوم للصهيونية والاحتلال الإسرائيلي.

ارتبط المشهد السياسي الأردني بانخراط القيادات الحزبية والحراكية في الحركة السياسية؛ سواء على المستوى الشعبي أو المستوى الرسمي. فقد كان لهذه القيادات حضور واضح في المظاهرات التي شهدتها المملكة منذ انطلاقة "الربيع العربي"، إضافة إلى المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية الأخيرة التي شهدتها المملكة؛ سواء كتيارات أو كأفراد.

من أهم الفاعلين على مستوى الأحزاب اليسارية: الحزب الشيوعي الأردني، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، وحزب الشعب الديمقراطي "حشد"، إضافة إلى التيارات والحركات السياسية مثل التيار الوطني التقدمي، وحركة اليسار الاجتماعي، إضافة إلى شخصيات يسارية أخرى مثل الكاتب ناهض حتر، وبعض النشطاء اليساريين الذي كان لهم حضور فاعل على المستوى الرسمي.

## الخلفية التاريخية والمواقف الحالية لليسار الأردني

يمكن إعادة جذور اليسار في الأردن إلى ثلاثينيات القرن الماضي عندما شكلت الخلايا الماركسية نواة العمل السياسي، التي تشكلت من الطلبة الأردنيين الذين كانوا يدرسون في الجامعات العربية (دمشق وبغداد وبيروت)، وانتمى معظمهم إلى الطبقة الوسطى التي كانت أحوالها المالية تسمح بتحمل نفقات التعليم لأبنائها في الخارج؛ وانتسب إليها أيضاً بعض صغار موظفي الدولة.

وعلى الرغم من أن ولادة اليسار الأردني قد تمت خارج الأردن، وبخاصة في فلسطين، فإنه انتقل إلى الأردن وهو في سن الرشد، أي بعد نكبة ١٩٤٨ ووحدة الضفتين. وأخذت الخلايا اليسارية بالتوسع والانتشار في العديد من المدن إلى أن شكلت بالتعاون مع عصابة التحرر الوطني الفلسطينية الحزب الشيوعي الأردني في العام ١٩٥١، الذي يعتبر أول حزب يساري في الأردن شمل كلاً من الضفتين الشرقية والغربية. وضع الحزب برامجه وخطه ونشط بالعمل السياسي في مدن المملكة سراً وعلناً.<sup>٢٠</sup>

٢٠ هؤاد دبور. "في حفل تأبين الدكتور نبيه رشيدات"، موقع الحزب الشيوعي الأردني، (٢٦-٩-٢٠٠٩)، متوفر من خلال الرابط التالي: <http://www.jocp.org/>

وشهدت فترة الخمسينات نمواً للأحزاب السياسية والنقابات، وتشكل الاتحاد العام للنقابات العمالية مع دخول الأردن مرحلة جديدة تمثلت بوحدة الضفتين التي غيرت البنية الديموغرافية والاجتماعية والثقافية للبلاد، والأجندات السياسية المطروحة. فقد أخذت تنمو في البلاد طبقة وسطى من المهنيين كالأطباء والمهندسين والصيادلة والمحامين والمعلمين والموظفين (في القطاعين العام والخاص)، إضافة إلى الحرفيين والعمال من اللاجئين الفلسطينيين التي ولدت نكبة فلسطين لديهم وعياً سياسياً مبكراً وقويًا.<sup>٢١</sup>

في خريف العام ١٩٥٦، أجريت انتخابات نيابية زهية شارك فيها أغلب الأحزاب السياسية الأردنية، ومنها الحزب الوطني الاشتراكي،<sup>٢٢</sup> والحزب الشيوعي، وحزب البعث، وأقترح أن تخوض هذه الأحزاب الثلاثة الانتخابات ضمن قائمة موحدة للمرشحين باسم الجبهة الوطنية، غير أن قيادة البعث رفضت العرض (ظناً منهم أنهم سيحصلون على عدد كبير من المقاعد). وحسب نتائج الانتخابات، حصل الحزب الوطني الاشتراكي على ١٣ مقعداً، والجبهة الوطنية على ٣ مقاعد، والبعث على مقعدين. بناءً على ذلك، كلف الملك حسين سليمان النابلسي الأمين العام للحزب الوطني الاشتراكي بتشكيل حكومة ائتلافية نيابية. ونتيجة الظروف الإقليمية التي كانت تمر بها المنطقة وحالة الاستقطاب العالمي بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي (الغربي)، بدأ الخلاف يظهر بين حكومة النابلسي والملك حسين، وتحديداً بعد محاولة الانقلاب وعلاقة الضباط الأحرار بها، حيث كان ملتبساً لدى الملك الحسين من يعارض هذا الانقلاب ومن يدعمه، ومن له علاقات مع مصر وسوريا والعراق من الاشتراكيين الوطنيين والبعثيين. إضافة إلى ذلك، فقد كانت خيارات الأردن محدودة بعد إعلان مبدأ أيزنهاور في كانون الثاني من العام ١٩٥٧. كان توجه الحكومة لتطوير العلاقات الأردنية السوفيتية في وقت كانت الحكومة الأمريكية تقدم العون المالي والعسكري للدول التي تقاوم النفوذ السوفييتي و"التغلغل الشيوعي" فيها، ما حدا بالملك حسين إلى إقالة الحكومة في العاشر من نيسان من العام ١٩٥٧، وإعلان الأحكام العرفية وملاحقة المعارضة، إضافة إلى فرض قيود صارمة على التنظيمات النقابية والأحزاب القائمة. ودخلت الأحزاب منذ ذلك الحين مرحلة طويلة من العمل السري، باستثناء جماعة الإخوان المسلمين التي لم تكن مسجلة

٢١ علي محافظة. دراسات في تاريخ الأردن المعاصر: النخب السياسية والأحزاب، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ٢٠١٠، ص ٤٨-٥٠.

٢٢ تم تأسيس الحزب الوطني الاشتراكي في العام ١٩٥٤، وكان عدد كبير من المؤسسين من أعضاء مجلس النواب الثالث الذي كان قد حلّ في ٢٢ حزيران ١٩٥٤، وكان هزاع بركات المجالي أول أمين سر للحزب قبل أن يتولى الأستاذ سليمان النابلسي أمانة سر الحزب خلفاً للمجالي.

كحزب سياسي، والتي كانت متحالفة مع النظام، واستمرت هذه المرحلة سياسياً حتى أواخر العام ١٩٨٩، وقانونياً حتى أواخر ١٩٩٢،<sup>٣٣</sup>

كان ظهور العمل الفدائي الفلسطيني على الساحة الأردنية بين العامين ١٩٦٧-١٩٧٠ عاملاً محفزاً للأحزاب المعارضة الأردنية، وبخاصة الحزب الشيوعي. لقد بدأت أغلب هذه الأحزاب بما فيها الحزب الشيوعي تأسيس تنظيمات مسلحة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وأخضع العديد من الأحزاب برامجه السياسية الخاصة بالأردن لصالح برامج تحرير الأراضي الفلسطينية (باعتبار أن الضفة الغربية كانت تشكل جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية عند احتلالها العام ١٩٦٧) والعربية المحتلة، واتخذت هذه الحركات التي جمعت ما بين التوجهات القومية والماركسية والوطنية من الأردن قاعدة أساسية للنضال، إلا أن الحضور العسكري والمقاوم لهذه الأحزاب كان محدوداً. وبعد أحداث أيلول في العام ١٩٧٠، وخروج منظمة التحرير وفصائلها المقاومة من الأردن، دخلت الأحزاب مرحلة جديدة تميزت بالضعف والانقسام والتفكك.

خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، ظهرت إلى جانب الحزب الشيوعي وحزب البعث المعارضين بعض الأحزاب ذات الطابع الفلسطيني، التي شكلت مع القوى اليسارية والقومية الأخرى الجسم الرئيسي للمعارضة خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩١، وهي: الحزب الشيوعي الأردني (١٩٥١)، الحزب الشيوعي الأردني "الكادر اللبني" (١٩٧١) الذي انشق عن الحزب الشيوعي الأردني، حزب البعث العربي الاشتراكي، فتح "شؤون الأردن" (١٩٧١)، منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن (١٩٧٤)، حزب العمال الشيوعي الفلسطيني (١٩٧٥)، الحركة الشعبية الأردنية (١٩٧٦)، حزب الشعب الثوري الأردني (١٩٧٢)، حركة التحرير الشعبية (١٩٧٩)، منظمة الجبهة الشعبية في الأردن (١٩٨٢).<sup>٣٤</sup> ويمكن ملاحظة أن أغلب الأحزاب اليسارية التي تشكلت بعد العام ١٩٦٧، هي امتداد لحركات وتنظيمات فلسطينية تحولت للعمل السياسي على الساحة الأردنية بعد انتهاء العمل الفدائي في الساحة نتيجة للصدام المسلح مع الدولة في أيلول العام ١٩٧٠.

وبعد عودة السياسة الانتخابية، وصدر قانون الأحزاب في العام ١٩٩٢، تم ترخيص ٣٤ حزباً سياسياً في الأردن، فضلاً عن عدد من الأحزاب التي نشأت وانحلت واندمجت في

٣٣ علي محافظة. دراسات في تاريخ الأردن المعاصر: النخب السياسية والأحزاب، مرجع سابق، ص ٥٩.

٣٤ عناد أبووندي، مرجع سابق.

سياقات الحراك الحزبي السياسي المحلي. كان التيار الشيوعي- اليساري يتوزع على ثلاثة أحزاب، إضافة إلى الحزب الشيوعي الأردني، كان هناك تنظيمان سياسيان هما امتداد لليسار الفلسطيني ممثلاً بالجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب اليسار الديمقراطي الأردني المتشكل من عناصر انخرطت سابقاً في حركة اليسار الفلسطيني المقاوم، واتجهت لتبني خيار ديمقراطي- ليبرالي، إضافة إلى عدد من التجمعات والشخصيات والحلقات التي تنتمي إلى هذا الفكر.<sup>٢٥</sup>

## شخصيات تاريخية في اليسار الأردني

ومن أبرز الشخصيات القيادية في تاريخ اليسار الأردني: فؤاد نصار الذي لعب دوراً مركزياً في مسيرة الحزب الشيوعي الأردني. فقد كان نصار من الناشطين والقياديين الشيوعيين في فلسطين، حيث كان أمين عام مؤتمر العمال العرب في فلسطين العام ١٩٤٥، وأميناً عاماً لعصبة التحرر الوطني في العام ١٩٤٨، وصاغ برنامج الأول ضمن الحزب الشيوعي الأردني. بعد ضم الضفة، تم سجنه في الأردن، وأفرج عنه في العام ١٩٥٦، واستمر نشاطه في عمان كقيادي في الحزب الشيوعي حتى وفاته العام ١٩٧٦.<sup>٢٦</sup>

ومن الشخصيات المهمة في اليسار الأردني الدكتور نبيه رشيدات، الذي بدأت مسيرته السياسية في إربد، ثم في دمشق، وناضل ضد الاحتلال الفرنسي لسوريا، حتى استقر في النهاية طبيياً في عيادته التي ذاع صيتها في دمشق عموماً، وحي ركن الدين خصوصاً، لعلاقته الخاصة بمرضاة وبخاصة الفقراء. كما كان له دور أساسي في تأسيس الحزب الشيوعي الأردني، وبخاصة في تكوين الخلايا الماركسية في شرق الأردن، التي شكلت، مع عصبة التحرر الوطني الفلسطيني، الحزب الشيوعي الأردني، كما كان له دور في تكوين الجبهة الوطنية في الأردن.<sup>٢٧</sup>

ومن الشخصيات القيادية التاريخية للحزب الشيوعي الأردني، الدكتور يعقوب زيادين، الذي التحق بالحركة الشيوعية في الأربعينيات أثناء دراسته في بيروت، وانضم للحزب الشيوعي وتدرج به حتى أصبح الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني للفترة الأطول، وهو يعتبر من

٢٥ عريب الرنتاوي. قانون الأحزاب السياسية الأردنية - الجدل العام، مرجع سبق ذكره.

٢٦ شامخ بدره. فؤاد نصار البطولة والتضحية، حزب الشعب الفلسطيني، (٢٩-٩-٢٠٠٩)، متوفر من خلال الرابط التالي: <http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=1517>

٢٧ فؤاد دبور. "في حفل تأبين الدكتور نبيه رشيدات"، مرجع سبق ذكره.

أبرز تلاميذ الدكتور نبيه رشيدات،<sup>٢٨</sup> وترشح للانتخابات العام ١٩٥٦، ونجح عن مقعد القدس المسيحي على الرغم من أنه موالي مدينة الكرك، ومن مؤلفاته: البدايات.<sup>٢٩</sup>

ومن الرموز الشيوعية الأخرى عيسى مدانات، الذي نشط في منتصف الخمسينيات ضمن انتخابات العام ١٩٥٦، وفي الهبة الشعبية في الضفتين ضد حلف بغداد، وفي تشكيل حكومة النابلسي، وفي فعاليات الأحزاب بما فيها الحزب الشيوعي، الأمر الذي قاده في نهاية الأمر بعد فرض الأحكام العرفية إلى السجن في العام ١٩٥٨، حيث مكث فيه حتى العام ١٩٦٦، ليخرج بعدئذ إلى منفاه في موسكو. عاد إلى الأردن على أثر دعوة شخصية من الملك حسين في العام ١٩٦٨، وتابع نشاطه القيادي والسري في الحزب الشيوعي. واستطاع مدانات أن يفوز بالانتخابات النيابية في العام ١٩٨٩ بعد عودة الحياة النيابية، وبعد عمل نضالي سري استمر لعقود.<sup>٣٠</sup>

ومن مناضلي الحزب الشيوعي عبد الفتاح تولستان، الذي أنهى دراسته الثانوية في عمان، وأصبح مدرساً فيها. وانتسب تولستان إلى صفوف الحزب الشيوعي الأردني العام ١٩٥٤، وتدرج في الحزب الشيوعي حتى أصبح عضواً في قيادة اللجنة المنطقية للحزب في العاصمة عمان، واستمر نشاطه حتى اعتقاله في العام ١٩٦٢ حيث توفى نتيجة تعرضه للتعذيب في أحد السجون الأردنية.<sup>٣١</sup> وعلى الرغم من أهمية القيادات الحزبية في حركة اليسار الأردني فإنه لم يبرز قادة جدد بوزن وتأثير القادة التاريخيين للحزب الشيوعي أو حركة اليسار بشكل عام.

## مواقف راهنة لليسار الأردني

تشابه معظم الأحزاب والحركات اليسارية من حيث المبدأ في مواقفها من القضايا المفصلية: سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي، فمعظم التيارات اليسارية في الأردن تستند

٢٨ للمزيد عن يعقوب زيادين، يمكن الاطلاع على فصل «قراءة في مذكرات شخصيات في المعارضة: دكتور يعقوب زيادين»، في كتاب: علي محافظة. دراسات في تاريخ الأردن المعاصر: النخب السياسية والأحزاب، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧-١٤٩.

٢٩ يعقوب زيادين. البدايات، بيروت: دار ابن خلدون للنشر، ١٩٨١.

٣٠ محمود الريماوي. "عيسى مدانات رمز اليسار ومخزن الأفكار"، صحيفة السجل، (٦-٣-٢٠٠٨)، متوفر من خلال الرابط التالي: [http://www.al-sijil.com/sijil\\_items/sitem1156.htm](http://www.al-sijil.com/sijil_items/sitem1156.htm)

٣١ حركة اليسار الاجتماعي. "الشهيد البطل عبد الفتاح تولستان"، موقع حركة اليسار الاجتماعي (٢٠١٢)، متوفر من خلال الرابط التالي: [http://www.vasario.net/?name=historyofleft&content\\_id=1410](http://www.vasario.net/?name=historyofleft&content_id=1410)

بفكرها وسياساتها إلى المنهج الماركسي والتراث اللينيني، ومبادئ الاشتراكية. ومنها اشتقوا، وفق قراءة كل منهم للتراث الماركسي والاشتراكي، مواقفهم تجاه تلك القضايا.<sup>٣١</sup>

## أولاً. تصور الأحزاب للقضايا الداخلية

تشارك معظم الأحزاب والقوى اليسارية في الهدف العام المتمثل في بناء مجتمع اشتراكي في الأردن، على أن يشكل جزءاً من المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، إذ تتفق جميع مكونات اليسار الأردني على أن النظام الاجتماعي الأمثل لحل المعضلات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية هو النظام الاشتراكي، الذي ينبغي أن يحل كبديل تاريخي إنساني للنظام الرأسمالي القائم على الربح والاستغلال والجشع وعبر استخدام القمع السياسي والاقتصادي.

أما على المستوى السياسي، فتُجمع الأحزاب اليسارية على ضرورة التخلص من آثار مرحلة الأحكام العرفية والغاء القوانين المعيقة للعمل السياسي كافة، وبخاصة قوانين الأحزاب السياسية والانتخابات والمطبوعات والنشر. كما تطالب بإقرار التعديلات الدستورية والقوانين اللازمة لصيانة وتحقيق مبدأ الحريات العامة والسياسية في مختلف المجالات، بما ينسجم مع تعزيز الحياة الديمقراطية ومواكبة التطورات، وتشمل مطالبهم كذلك، إعادة النظر بدور الأجهزة الأمنية وتحديد دورها في الدفاع عن الوطن، وإخضاعها للرقابة المدنية. وتأخذ الأحزاب اليسارية موقفاً متقدماً من قضية المرأة، واعتبارها قضية وطنية، وتؤيد التيارات اليسارية كافة مشاركة فاعلة للمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، إضافة إلى الحريات الشخصية، كما تطالب هذه الأحزاب بإلغاء كافة أشكال التمييز القانوني والاجتماعي الممارس ضد المرأة.

أما في المجال الاقتصادي، فتسعى أغلب الأحزاب والحركات اليسارية إلى بناء اقتصاد وطني مستقل في المجال الصناعي والمالي والزراعي والتجاري، حيث تمتلك معظم هذه الأحزاب برامج اقتصادية عامة تقوم على المطالبة بإقرار قوانين وتشريعات تحمي الاقتصاد الوطني، وتحد من إغراق السوق الوطنية بالسلع الأجنبية المستوردة.

وتأخذ الحركة اليسارية في الأردن موقفاً مناهضاً للسياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات المتعاقبة، وبخاصة عملية الخصخصة، وبيع حصص الحكومة في القطاع العام،

<sup>٣٢</sup> دور الأحزاب في الحياة السياسية (دراسة قيد النشر). تم إجراء مقابلات واستبانة خاصة لتوجهات الأحزاب السياسية ومواقفها، مركز الدراسات الإستراتيجية، (٢٠١٢)، متوفر من خلال منشورات المركز في الجامعة الأردنية.

وإعادة الهيكلة التي أدت من وجهة نظرها إلى تهميش المواطنين وإفقارهم، والى تركهم دون حماية اجتماعية. وتطالب الأحزاب والحركات اليسارية بإقرار قانون ضرائب تصاعدي يتناسب مع مستويات الدخل والأرباح، وينصف الطبقة العاملة والحرفيين والفقراء.

لعل من أهم مطالب الاتجاه اليساري الأردني هو تحقيق العدالة الاجتماعية لتشمل العمال، والفقراء، والطبقة الوسطى، وبما يمكن من حماية هذه الفئات من الرأسمالية المعولة التي أدت إلى حدوث اختلالات أو فجوات كبيرة بين الطبقات الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، نجد أن التركيز على مفهوم المواطنة يحتل جزءاً كبيراً من أدبيات اليسار، حيث يكون القانون هو الحكم في علاقة المواطن بالدولة، وعلاقة المواطنين بعضهم ببعض، وحيث ينتخب المواطنون ممثلهم وحكامهم، ويتم تداول السلطة بشكل سلمي ومنتظم، ويسهم الشعب عبر ممثليه المنتخبين في تغيير القوانين.<sup>٣٣</sup>

بالمجمل، فإن الأحزاب والتيارات اليسارية في الأردن تتبنى الديمقراطية القائمة على تداول السلطة التنفيذية، وانتخاب السلطة التشريعية، وتطالب بسياسات قائمة على بناء قاعدة اقتصادية وطنية تقود لاستقلالية القرار الاقتصادي والسياسي، وتناهض سياسات العوالة الاقتصادية على الصعيد الأيديولوجي، كما تطالب بالعدالة الاجتماعية.

## ثانياً: تصور الأحزاب اليسارية للقضايا الخارجية

تستند المواقف من القضايا الخارجية على معارضة الرأسمالية، والدعوة إلى الوحدة العربية لتحقيق التنمية، ومناهضة الإمبريالية الطامعة بثروات البلاد العربية، والساعية إلى إبقائها في حالة من التخلف والتشردم، كما تطرح أدبيات اليسار.

تجمع الأحزاب اليسارية على أن المهمة الأساسية تتمثل في الانفكاك من التبعية للغرب والخروج من فلك السياسات الغربية، التي تقوم على سيطرة رأس المال الكبير واقتصاد السوق الحر، ما يقود إلى ضعف الدولة ويمنعها من تقديم برامج التنمية العادلة. وهي لذلك تدرك أنه من

٣٣ للاطلاع على مواقف الأحزاب والحركات اليسارية، يمكن زيارة المواقع التالية:

حركة اليسار الاجتماعي <http://www.yasarjo.net/>

التيار القومي التقدمي <http://al-tayar.org/>

الحزب الشيوعي الأردني <http://www.jocp.org>

حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) <http://www.hashd-ahali.org>

حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني <http://www.wihda.org>

غير الممكن مقاومة المشروع السياسي الاقتصادي للدول العربية منفردة، لكن ذلك يصبح ممكناً في إطار وسياق عربي موحد.

تحتل القضية الفلسطينية مساحة واسعة في خطاب اليسار الأردني وأدبياته، فهو يرى أن هدف تحرير فلسطين ضرورة يجب العمل على تحقيقها، دعماً لحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية، وفي مواجهة الاستعمار الإسرائيلي العنصري. فالتقوى اليسارية تدعم تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وتعتبر الحركات اليسارية القضية الفلسطينية قضية داخلية لكل الأقطار العربية بشكل عام، وللأردن بشكل خاص. ونود التنويه هنا أن الموقف من القضية الفلسطينية لا ينبثق فقط من الأيديولوجية التي تتبناها الحركة اليسارية، وإنما أيضاً من الارتباط التاريخي لهذه الأحزاب بالقضية الفلسطينية، وبحركة المقاومة الفلسطينية، وبالنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، علاوة على تركيبة المجتمع الأردني ككل وارتباطه التاريخي الوثيق بفلسطين والقضية الفلسطينية.

تتفق القوى اليسارية في الأردن على أن الدول الغربية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) لها أطماع في البلاد العربية، ولهذا يرفض خطابها سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي القائمة على الخصخصة والسوق المفتوحة (النيوليبرالية) التي تؤدي بالنهاية إلى التحكم بالسياسة الخارجية، إضافة إلى تبعاتها داخلياً التي تقود إلى تهميش فئات متعددة وإلى تكريس التوزيع غير العادل وغير المتكافئ للثروات في المجتمع.<sup>٢٤</sup> وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من النشاط الذي شهدته الأحزاب والتيارات اليسارية في الأردن، فإنه خلال فترة ((الربيع العربي))، وبالتحديد خلال العام ٢٠١١، حدثت تباينات عدة حادة في المواقف داخل اليسار؛ سواء حيال مواقفها اتجاه القضايا الداخلية أو الإقليمية. وعلى الرغم من محاولات إعادة توحيدها ضمن نطاق فكري وأجندة موحدة، فإن ذلك لم يحل دون استمرار الخلافات على مستوى التيارات والأحزاب والشخص.

بدأت ملامح الانقسام تظهر في أواخر العام ٢٠١١، حيث أصبح من الواضح وجود تكتلات من أحزاب وحركات مقابل أحزاب وحركات أخرى، كالذي بان داخل حزب الوحدة الشعبية، التي تضم أيضاً بعض الحركات الشبابية مثل حركة "ذبحونا" مقابل حزب التحرر ومن ضمنه الكاتب المعروف ناهض حتر، إضافة إلى الكاتب موفق محادين، حيث كان الخلاف القديم - الجديد يتمحور حول ترسيخ الهوية القطرية للأردن واعتباره كياناً شرعياً يمكن

استقاء مفهوم الهوية الوطنية منه، بل التنظير بإمكان القيام بمشروع تحرري حقيقي داخل الأردن،<sup>٣٥</sup> إضافة إلى خلافات في النظرة إلى الصراع الجاري في سوريا وأطرافه الخارجية، وهي خلافات شملت مختلف التيارات السياسية، وانعكست على واقع المشاركة الشعبية في المسيرات والتنظيمات المختلفة. فبينما توافق الغالبية على الحقوق المشروعة للشعب السوري في ثورته لتغيير نظامه، يرى البعض، وبخاصة بعض الشيوعيين التقليديين والقوميين واليساريين، أن سوريا تتعرض لمؤامرة دولية وإقليمية بسبب مواقفها من دعم حركة المقاومة اللبنانية والفلسطينية.

وشهد العام ٢٠١٣ محاولات لإعادة ردم الفجوة والانقسامات التي طرأت على الحركة اليسارية في الأردن من خلال إطلاق مبادرة لتوحيد هذه الاتجاهات. وعلى الرغم من أن البعض لم يشارك في هذه المبادرة، فإنه جرى إطلاق ما سمي باتحاد الشيوعيين الأردنيين بمشاركة الأحزاب والقوى اليسارية التالية: الحزب الشيوعي الأردني، حركة اليسار الاجتماعي، تجمع "الشيوعيين الأردنيين"، وشيوعيون مستقلون. ويهدف الاتحاد إلى توحيد إرادة الشيوعيين الأردنيين وتأطير عملهم، وتنظيم الحوار بينهم.<sup>٣٦</sup>

## مدى تأثير اليسار الأردني وأهم التحديات التي تواجهه

شكّلت التحولات السياسية في العالم العربي، وبخاصة الثورة في كل من تونس ومصر والحراك السياسي الشعبي الأردني، فرصة وتحدياً لكل الأحزاب السياسية، بما فيها اليسار الأردني. فقد شهدت هذه الفترة ظهور حركات وتيارات يسارية كان لها حضور واضح على المستويين الرسمي والشعبي، وحظيت الحركات والأحزاب ذات الطابع اليساري بفرصة لإعادة طرح أفكارها وتصوراتها ضمن ما يسمى بموجة "الربيع العربي"، حيث استقادت هذه الحركات من مستوى الغضب الشعبي من سياسات الحكومات المتعاقبة في الأردن، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، من خلال طرح نموذج جديد وبدائل جديدة لتغيير الوضع الحالي، فكان لها مشاركة فاعلة في الحراك الشعبي، إضافة إلى حضور نادر على المستوى الرسمي؛ سواء الحكومي أو البرلماني أو حتى على مستوى الحراك الرسمي خارج

٣٥ هشام البستاني، «الأوهام النظرية لليسار الاجتماعي الأردني»، موقع صحيفة الأخبار (٢٠٠٨-٦-٣٠)، متوفر من خلال الرابط: <http://www.al-akhbar.com/node/117618>

٣٦ وكالة الأنباء الأردنية، «إشهار اتحاد الشيوعيين الأردنيين»، (٢٩-٣-٢٠١٣)، متوفر من خلال الرابط التالي: [http://petra.gov.jo/Public\\_News/Nws\\_NewsDetails.aspx?Site\\_Id=2&lang=1&NewsID=105260&CatID=13](http://petra.gov.jo/Public_News/Nws_NewsDetails.aspx?Site_Id=2&lang=1&NewsID=105260&CatID=13)

الإطار المتعارف عليه، من خلال الحضور القوي لمثلي اليسار في لجنة الحوار الوطني. ومما لا شك فيه، أن مشاركة اليسار وغيره من القوى السياسية في الأطر الرسمية في مرحلة الحراك السياسي كان من دوافعه مجابهة الإسلاميين الذين قاطعوا العملية السياسية برمتها، وإعطاء إشارة للداخل والخارج بأن ليس كل المعارضة هي مقاطعة للعملية السياسية.

لقد كان لأطراف اليسار المختلفة حضور مهم في الحراك السياسي والشبابي الذي شهدته الأردن في العامين المنصرمين (٢٠١١، ٢٠١٢)، حيث انطوت أغلب الأحزاب والتيارات السياسية تحت مظلة الجبهة الوطنية للإصلاح برئاسة أحمد عبيدات، وعضوية أغلب أحزاب المعارضة التي شاركت في معظم الأنشطة من محاضرات ومهرجانات ومظاهرات في مناطق المملكة كافة. إلا أنه، ومع مرور الوقت، بدأت تظهر خلافات واختلافات بين أعضاء الجبهة كان أبرزها المشاركة في الانتخابات النيابية، حيث أخذت أغلب الأحزاب السياسية اليسارية قراراً بالمشاركة في الانتخابات بخلاف توجه رئيس الجبهة وجماعة الإخوان المسلمين. كما شكل الحراك السياسي فرصة للعديد من الشباب للتعرف على الأفكار اليسارية.

في ما يتعلق بحضور الحركات اليسارية في السياسة الوطنية الرسمية، وبالأخص الحكومة والبرلمان، فقد كان غالباً يتمثل بشخص ذات توجه يساري وبشكل فردي، وليس ضمن الإطار التنظيمي للحزب أو الحراك. وقد يعزى ذلك إلى ضعف قاعدتها الجماهيرية. ومن الأمثلة على المشاركة السياسية: لجنة الحوار الوطني، حيث شارك فيها بصفة شخصية وفردية كل من منير حمارنة الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني، والرئيس الأسبق لحركة اليسار الاجتماعي خالد كلالدة، ورئيس التيار التقدمي خالد رمضان. فعلى الرغم من الصفة الفردية التمثيلية لكل منهم، فإنهم أسهموا في نقل تصورات الحركة اليسارية وطرح أفكارها في ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى رأسها قانون الانتخاب. إلا أن عدم الأخذ بهذه التوصيات أضعف ثقتهم وثقة من يمثلونهم من قاعدة يسارية في الأردن بالعملية الإصلاحية، ما أدى بهذه الحركات إلى الانتقال إلى السعي للتأثير بشكل مباشر على السياسية غير الرسمية (عبر المظاهرات والإضرابات). إضافة إلى ذلك، كان هناك تمثيل لأمين عام حزب حشد وعضو البرلمان السابق عبلة أبو عبلة وبصفتها التنظيمية، حيث شاركت في اللجنة (الحوار الوطني) وتقدمت بمقترحات تمثل تطلعات الحزب السياسية ومن منظور يساري، وبخاصة في ما يتعلق بقانون الانتخاب.<sup>٣٧</sup> لقد كان الحضور الرسمي لهذه الحركات على المستويين الحكومي والبرلماني محدوداً ومؤقتاً، ولا ينم عن تحالف طويل الأمد.

<sup>٣٧</sup> للاطلاع على الأسماء المشاركة في اللجنة من خلال: عمون الإخبارية، «مجلس الوزراء يشكل لجنة الحوار الوطني بمشاركة الإسلاميين»، موقع عمون الإخباري (٢٠١٤-٣-١٤)، الرابط: <http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNO=82666>

في السنوات العشر الأخيرة، كان حضور اليسار في البرلمانات والحكومة محدوداً كما هو حال أغلب الأحزاب السياسية، واقتصرت هذا الحضور على بعض الشخصيات اليسارية التي تحظى باحترام النخبة السياسية، وتتبنى غالباً المطالب الشعبية. من هذه الشخصيات الوزير الأسبق للتنمية السياسية بسام حدادين، الذي كان عضواً في أكثر من مجلس نيابي، وأحد أبرز أعضاء الفريق السياسي في حكومة النور، واستطاع إحداث تقارب بين الدولة واليسار الأردني، لأنه تبنى مشروع إحلال اليسار مكان حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي كان نجاحه محدوداً ومؤقتاً من خلال مشاركة بعض الأحزاب اليسارية في الانتخابات البرلمانية.

## الانتخابات النيابية في العام ٢٠١٣

بعد تحديد موعد إجراء الانتخابات النيابية للعام ٢٠١٢، وانطلاق الجدل السياسي حول قانون الانتخاب بصيغته الجديدة، الذي واجه انتقادات ومعارضة شديدة من أطراف سياسية عدة، وعلى رأسها حزب جبهة العمل الإسلامي،<sup>٢٨</sup> وأحزاب وقوى يسارية وقومية أخرى، شرعت الحكومة -آنذاك- بحملة تشجيع للمشاركة بالانتخابات على المستوى الحزبي والشعبي. فمن جهة، كانت الحكومة تروج للانتخابات المقبلة في سياق ضمان شروط النزاهة والشفافية، وضمن وجود هيئة مستقلة، ولأول مرة، لتنظيم الانتخابات والإشراف عليها. ومن جهة أخرى، عقدت الحكومة لقاءات مع قوى المعارضة المقاطعة للانتخابات لتثبيها عن قرار المقاطعة، وكان أبرز هذه اللقاءات الذي جمع رئيس الحكومة بأحزاب اليسار الستة في منزل الوزير اليساري السابق بسام حدادين. وفي نهاية العام ٢٠١٢، اجتمعت الأحزاب اليسارية الستة وقررت خمسة منها المشاركة في الانتخابات وهي: البعث العربي التقدمي، البعث الاشتراكي، حشد، الحزب الشيوعي، الحركة القومية للديمقراطية المباشرة، في حين أصر حزب الوحدة الشعبية على موقفه الذي اتخذ سابقاً بمقاطعة الانتخابات.

<sup>٢٨</sup> حزب جبهة العمل الإسلامي تم تأسيسه في العام ١٩٩٢، وهو يعتبر من أكبر الأحزاب الأردنية وينظر إليه على أنه الجناح السياسي للإخوان المسلمين في الأردن، له مجلس شورى وأمين عام. اتسعت مشاركة الجماعة السياسية والعامية في الفترة ما بين العامين ١٩٨٩ و١٩٩٨، وكانت الأكثر حضوراً ونجاعة بين القوى السياسية المختلفة. ونتيجة للنجاح الكبير الذي حققته الجماعة في انتخابات العام ١٩٨٩ واعتلائها رئاسة البرلمان لثلاث دورات متتالية، أصدرت السلطات الأردنية قانوناً انتخابياً جديداً، سُمي بقانون الصوت الواحد، حيث أكد كثير من السياسيين والشخصيات الوطنية، وحتى بعض المهتمين الأجانب بالشأن الأردني، على أن هدف هذا القانون كان محاصرة الحركة الإسلامية وتقليل فرص نجاحها. وعلى الأثر، قررت الجماعة إنشاء "حزب جبهة العمل الإسلامي" سنة ١٩٩٢ كجناح سياسي لحركة الإخوان المسلمين الأردنيين، وذلك بالتعاون مع شخصيات إسلامية عامة وأخرى وطنية قريبة من الإسلاميين. وأعلن حزب الجبهة بموافقة وزارة الداخلية في ١٢/٨/١٩٩٢، واجتمعت الهيئة التأسيسية للحزب في ١٢/٢٥/١٩٩٢، لانتخاب مجلس شورى ومكتب تنفيذي للحزب.

بعد أسابيع عدة على هذا الإعلان، اتخذت الحكومة قراراً برفع الدعم عن المحروقات قبيل موعد إجراء الانتخابات بشهر تقريباً. كان وقع القرار كبيراً وأثار سخط عامة الشعب، وشكل إحراجاً للأحزاب التي وافقت على المشاركة في الانتخابات البرلمانية. وعلى إثره، قررت الأحزاب اليسارية تعليق قرار مشاركتها في الانتخابات النيابية المقبلة احتجاجاً على قرار رفع أسعار المحروقات، ولكن بعد أن هدأت الأمور نسبياً عادت بعض الأحزاب باستثناء الحزب الشيوعي، إضافة إلى حزب الوحدة الشعبية المقاطع أصلاً للانتخابات، وأعلنت مشاركتها في الانتخابات البرلمانية<sup>٣٩</sup>

بالمحصلة، كان هناك حراك يساري يدعو للمشاركة في الانتخابات مثل حزب التحرر،<sup>٤٠</sup> الذي شارك عبر قائمة وطنية تحت اسم "أبناء الحرائث"،<sup>٤١</sup> وحزب حشد عبر "قائمة النهوض الديمقراطي"، اللذين لم يحظيا بأي مقعد نيابي، بينما حظيت "قائمة الشعب"<sup>٤٢</sup> برئاسة مصطفى شنيكات بمقعد واحد. في المقابل، شاركت بعض الشخصيات المحسوبة على التيار اليساري على مستوى الدوائر المحلية. حيث تمكن عدد منهم من الفوز بمقاعد نيابية منهم: رئيس نقابة المعلمين مصطفى رواشدة، ومصطفى حمارنة، وجميل النمري، وجمال قموه، وغيرهم. ولكن في المحصلة النهائية، فإن حضور اليسار في البرلمان الأردني يبقى محدوداً، وإن تمكن من تشكيل كتلة تحت اسم "كتلة التجمع الديمقراطي"، تضم أغلب اليساريين، إضافة إلى آخرين، ولها دور مهم في الحياة البرلمانية.<sup>٤٣</sup>

٣٩ أخبار الأردن. "الأحزاب اليسارية والقومية تعلق قرار المشاركة في الانتخابات"، موقع أخبار الأردن، (٢٠١٢)، متوفرة من خلال الرابط: <http://www.jo24.net/print.php?id=18632>

٤٠ حزب التحرر الوطني الاجتماعي الأردني: حزب حديث الولادة، لكنه يستند إلى نيف من العناصر اليسارية والعمالية والشعبية والنيابية التي لعبت دوراً بارزاً في الحراك الشعبي منذ ربيع ٢٠١٠، وأقامت صلات تضالوية مع العمال والمعلمين والمتقاعدين العسكريين واللجان الشعبية في المحافظات. ويؤلف خطاب الحزب بين ثلاثة اتجاهات، الراديكالية الوطنية، والراديكالية الاجتماعية، والليبرالية الثقافية. ويتسجم هذا التوليف الفكري السياسي مع النزعات المهيمنة في صفوف الفئات الكادحة في المحافظات. ومن أبرز ممثليه الكاتب ناهض حنر.

٤١ التسمية رمزية في إشارة إلى العاملين والكادحين.

٤٢ ضمت هذه القائمة شخصيات يسارية من أهمها الدكتور مصطفى شنيكات، وحازم الموران، والصحافي سامي الزبيدي، وغيرهم، ولم تتبع عن تجمع أو حزب معين.

٤٣ الهيئة المستقلة للانتخابات. "النتائج الانتخابية ٢٠١٢"، موقع الهيئة (٢٠١٢)، متوفر من خلال الرابط التالي: <http://www.entikhabat.jo/Public/EntDayAr.aspx?id=2013&type=results>

## اليسار والحراك الشعبي

شهد الأردن منذ انطلاقة "الربيع العربي" أكثر من عشرة آلاف مظاهرة واعتصام وفعالية احتجاجية،<sup>٤٤</sup> بدأت بالاعتصامات المتعددة، التي سبقت الربيع العربي، لعمال المياومة في وزارة الزراعة، والتي أدت إلى إثارة قضية أكثر من ٢٠ ألف عامل مياومة في مختلف مؤسسات الدولة، في عدد كبير من المناطق.

تمكنت حركة اليسار الأردني في هذه المرحلة من استعادة الخطاب الوطني والسياسي والاجتماعي لليسار الأردني، واستطاعت أن تحقق حضوراً متميزاً في الأوساط العمالية والشبابية والشعبية، افتقده اليسار منذ وقت طويل.

لقد استفاد اليسار من السخط الشعبي على السياسات الحكومية الاقتصادية التي كان يهاجمها في السابق، وذلك من خلال إيجاد أرضية مشتركة ضمن الشرائح المجتمعية الجديدة التي شاركت في الحراك الشعبي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مشاركة اليسار في الحراك الشعبي تمثلت بشكل واضح من خلال الجماعات الصاعدة الشبابية التي كان لها حضور واسع وواضح أكثر من القيادات الحزبية، مثل التيار التقدمي، وحركة اليسار الاجتماعي، وحركة "ذبحتونا"، وشبيبة الوحدة الشعبية.

إنه لمن الصعب الحكم على تأثير اليسار الأردني على الحراك الشعبي، حيث أن اليسار يتواجد في الحركات الشعبية في مختلف المحافظات، إضافة إلى وجود تنظيمات حزبية كبرى مثل الإخوان المسلمين. فعلى الرغم من عدم التقاء برامج الإخوان المسلمون مع اليسار الأردني، فإنهم كانوا منخرطين في تحالف الأحزاب المعارضة، ثم من خلال الجبهة الوطنية للإصلاح برئاسة أحمد عبيدات.

بالمجمل، لم تستطع الأحزاب اليسارية أن تميز نفسها في الحراك الشعبي، وكانت مشاركتها وتنظيمها لعدد كبير من الاعتصامات والتنظيمات بمشاركة أطر سياسية مختلفة.

إن هذا ليس مقتصرًا على الأحزاب اليسارية، حيث أن الأحزاب السياسية في الأردن بمختلف خلفياتها السياسية والأيدولوجية والفكرية، لا تحظى بدعم وشعبية كبيرة من الأردنيين لأسباب تاريخية كثيرة لا مجال لذكرها هنا، إذ تشير إحدى الدراسات المسحية التي أجريت

٤٤ تم الحصول على هذه المعلومات والإحصائيات من مديرية الأمن العام.

على عينة وطنية في العام ٢٠١٢، إلى أن ٢، ١٪ فقط من الأردنيين انتسبوا في أي وقت لأي حزب سياسي.<sup>٤٥</sup> أما في ما يتعلق بمعرفة الرأي العام بوجود الأحزاب القائمة في الأردن، فقد سئل المستطلعون، في المسح نفسه، عن أسماء الأحزاب السياسية التي سمعوا بها أو يعرفونها، حيث نلاحظ أن الأحزاب اليسارية والقومية حظيت بنسب متدنية من ناحية المعرفة بها، باستثناء الحزب الشيوعي؛ كونه من الأحزاب القديمة والتاريخية الذي ارتبط اسمه بأحداث مختلفة في الأردن. فقد أشارت الدراسة إلى أن ٧، ٧٪ يعلمون بوجود الحزب الشيوعي الأردني، و٧، ٤٪ يعلمون بوجود حزب حشد، و٨، ٢٪ فقط يعلمون بوجود حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي (دون ذكر اسم الحزب للمستجيب)، وتضاعفت هذه النسبة بعد أن تم ذكر أسماء الأحزاب للذين لم يعرفوا بوجود الحزب وحدهم (انظر الملحق رقم ١).<sup>٤٦</sup>

كما أظهر المسح أن ١٪ فقط من المواطنين يرجحون منح صوتهم للاتجاه اليساري، و١٪ فقط للاتجاه القومي، و١٥٪ للاتجاه السياسي الإسلامي، بينما حظي الاتجاه السياسي الوطني بنسبة ٢٨٪ كما يشير الملحق رقم (٢).

في الخلاصة، فإن اليسار الأردني بالمجمل لا يحظى بامتداد شعبي وجماهيري (كغيره من الأحزاب الأردنية باستثناء الإسلام السياسي)، إلا أن مكانة الأحزاب اليسارية تأتي من تأثيرها الفكري والسياسي من خلال حضورها في النقابات ومؤسسات المجتمع المدني والبنى الثقافية والفكرية، ومن خلال حضورها القوي في مراحل تاريخية سابقة.

## اليسار الأردني والتحديات

يواجه اليسار الأردني عدداً من التحديات التي تحد من قدرته في الفترة الحالية على التأثير القوي في مجريات الحياة السياسية، ولعل أهم هذه التحديات:

**التحدي الأول:** يرتبط بضعف القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للأحزاب اليسارية، فعلى الرغم من أن الأيديولوجية الماركسية بتفرعاتها المختلفة تستند في قاعدتها الاجتماعية إلى الطبقة العاملة وبعض فئات الطبقة الوسطى، فإن هيكلية هاتين الطبقتين في الأردن لا

٤٥ دور الأحزاب في الحياة السياسية (دراسة قيد النشر). تم إجراء مقابلات واستبانة خاصة لتوجهات الأحزاب السياسية ومواقفها. مركز الدراسات الإستراتيجية، (٢٠١٢). متوفر من خلال منشورات المركز في الجامعة الأردنية.

٤٦ للاطلاع على النتائج والنسب التفصيلية، ملحق رقم (٢): «هل لك أن تذكر أسماء الأحزاب السياسية التي تعرف بوجودها؟» من دراسة دور الأحزاب في الحياة السياسية، المرجع السابق.

تشكل أرضية خصبة لنمو التيارات اليسارية. فالطبقة العاملة تعاني من التشرذم والانقسام على أسس عديدة، منها ضعف البنية الصناعية في الأردن، وتركز الحجم الأكبر للعمالة في قطاعات الخدمات والسياحة والمنشآت الصغيرة التي لا تسمح بتطوير وعي طبقي واضح باتجاه الأفكار اليسارية والاشتراكية.

وهناك في صفوف الطبقة العاملة في الأردن أعداد من العمال الوافدين غير الأردنيين، الذين يقدر حجمهم بأكثر من ثلث حجم القوى العاملة في البلد، وبنحو نصف حجم الطبقة العاملة تحديداً. إن التثوهات البنوية في الاقتصاد وسوق العمل الأردنيين، تشكل أحد أهم التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية بشكل عام، واليسارية خاصة، في قدرتها على إيجاد حاضنة اجتماعية لأفكارها وبرامجها.

أما بالنسبة للطبقة الوسطى، فتركيبها أيضاً لا تشكل أرضية خصبة للتيارات اليسارية، حيث أن النسبة الأكبر من هذه الطبقة تاريخياً هي في القطاع العام، يليها بالأهمية فئة صغار التجار وصغار الملاكين، ولعل الفئة الأبرز بالطبقة الوسطى التي شكلت حاضنة تاريخية لليسار الأردني هي الفئة المهنية المتخصصة (الأطباء والمهندسون والمحامون)، وهي الفئة التي خسر اليسار أغلب مواقعها بين صفوفها نتيجة لبعود الإسلاميين ومنافسة القوميين التاريخية له.

**التحدي الثاني:** له طابع تاريخي وأيديولوجي، ويرتبط بالخلفية التاريخية للحركة اليسارية التي تعرضت لصدمات عدة أضعفتها، من خلال القمع الذي تعرضت له هذه الحركات. وهو أمر أدى إلى ابتعاد الناس عن الحياة الحزبية، وبقي متأصلاً إلى يومنا هذا منذ أوائل التسعينيات. وشكل انهيار الإتحاد السوفييتي وتراجع الحركة الاشتراكية عالمياً ضربة قوية لليسار الأردني، وبخاصة لليسار التقليدي، لذلك أصبحت التيارات اليسارية بين ثلاثة خيارات: الخيار الأول هو الالتحاق بالاتجاهات بالليبرالية؛ الثاني هو التمسك بالأيديولوجية الماركسية السابقة وكلاهما لا يشكلان خيارات فعلية لليسار الأردني، لأن الأول يبتعد عن جوهره، والثاني تجاوزه التاريخ ولم يعد ممكناً. لذلك، فإن الخيار الوحيد هو إعادة تأسيس الحركة الشعبية في مواجهة الليبرالية الرأسمالية والإسلامية المتشددة.<sup>٤٧</sup> ويعتبر الخيار الثالث هو الأقرب أيديولوجياً إلى التراث الماركسي الذي يتمثل في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية للفئات الاجتماعية التي تعتمد على قوة عملها كمصدر لدخلها، والعمل على إيجاد توازن بين السوق أو الاقتصاد الرأسمالي، ومصالح الفئات الاجتماعية العريضة.

٤٧ خالد كلالدة. "رداً على البستاني وغيره: لغز حركة اليسار الاجتماعي الأردني"، وكالة رم للأخبار (٢٠٠٨)، متوفرة من خلال الرابط [http://www.rumonline.net/more.php?this\\_id=5664](http://www.rumonline.net/more.php?this_id=5664)، التالى:

**التحدي الثالث:** مرتبط ببنية الأحزاب اليسارية نفسها، حيث أن الأزمات التي رافقت الأحزاب اليسارية كانت نتيجتها العديد من الانشقاقات في صفوف قياداتها، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث انعكست أزمة الأحزاب اليسارية العالمية على واقع الأحزاب اليسارية في الأردن، التي كانت مرتبطة معرفياً وكفاحياً بهذه المنظومة. ولكن لم تعمل هذه الأحزاب التقليدية على إعادة النظر في الواقع الجديد وكيفية التعامل معه، بل حافظت على جمود الفكر الذي تبنته قبل انهيار الإتحاد السوفييتي.<sup>٤٨</sup> يضاف إلى ذلك حقيقة أن بعض الأحزاب اليسارية المنبثقة تاريخياً من فصائل منظمة التحرير، لم تستطع أن تشكل حالة أردنية خالصة على الرغم من الانفكاك التنظيمي عن المنظمات الأم، حيث ما زال خطابها يتسم بعدم الوضوح أو الغموض اتجاه قضايا هوية الدولة والمواطنة.

ويواجه اليسار الأردني كذلك تحدياً أساسياً في إمكانية إعادة تشكيل حركة يسارية فاعلة ذات وزن سياسي وضمن صيغة مواقف موحدة، بحيث يستطيع البناء على التجارب الاشتراكية واليسارية في أوروبا، وتجارب اليسار في أميركا اللاتينية، بدل التمسك بالأطروحات القديمة التي ترفض الرأسمالية والليبرالية السياسية الذي يعتبرها صيغة من صيغ "الديمقراطية البرجوازية".<sup>٤٩</sup>

يتطلب تجديد اليسار الأردني أن ينفذ غبار التاريخ والأيدولوجيا الجامدة عن جلده ويطور برامج اقتصادية وسياسية واجتماعية تعالج القضايا الأساسية التي يعاني منها المجتمع الأردني وتساهم في بلورة رؤية وطنية تركز على المبادئ الأساسية للييسار العالمي كالحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

٤٨ إبراهيم حجازين. "أزمة اليسار في بلادنا وأفاق الخروج منها"، الحوار المتمدن، (١٦-١٠-٢٠٠٩)، متوفرة من خلال الرابط التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=188191>

٤٩ سهيل صباح. "اليسار الأردني ... جذور المازق، وأسئلة المستقبل"، مركز القدس للدراسات السياسية (١٠-٥-٢٠٠٣)، متوفر من خلال الرابط التالي: <http://www1.alqudscenter.org/ar/activities/view/3184>

## الملاحق

### ملحق أ:

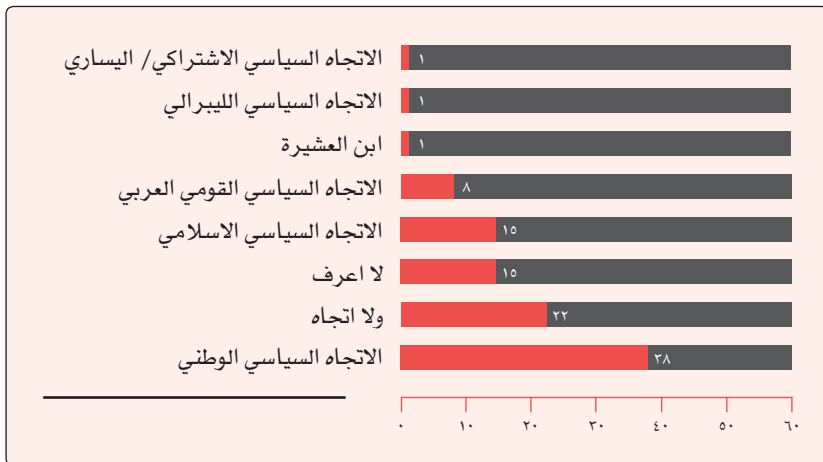
هل لك أن تذكر أسماء الأحزاب السياسية التي تعرف بوجودها؟

الاطلاع على أهداف الأحزاب التي يعلمون بها	المعرفة بوجود الحزب			اسم الحزب	
	لا يعرف بوجوده بعد التذكير	عرف بوجوده بعد التذكير	يعرف بوجوده تلقائياً		
٢٤	٩٠,٠	٧,٣	٢,٧	حزب الحركة القومية للييمقراطية المباشرة	١
١٨	٧٤,٣	١٨,٠	٧,٧	الحزب الشيوعي الأردني	٢
٢١	٨٠,٤	١٢,٩	٦,٧	حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني	٣
٢٢	٨٥,٩	٩,٤	٤,٧	حزب الشعب الديمقراطي "حشد"	٤
٢٥	٩٠,٣	٦,٩	٢,٨	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي	٥
٢٣	٨٩,٤	٧,٧	٢,٩	حزب البعث العربي التقدمي	٦
٢٥	٨٨,٩	٨,٧	٢,٤	الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية - دعاء	٧
٢١	٧٩,٤	١٣,٩	٦,٧	الحزب الوطني الدستوري	٨
٢٢	٤٦,٨	٢٣,١	٣٠,١	حزب جبهة العمل الإسلامي	٩

٢٤	٨٠,٧	١٢,٠	٧,٣	حزب الوسط الإسلاميّ	١٠
٢٣	٩٠,٢	٧,٠	٢,٨	حزب الرسالة	١١
٢٤	٨٤,٠	١٠,٦	٥,٤	الحزب الوطنيّ الأردنيّ	١٢
٢٤	٩٠,٦	٧,٦	١,٨	حزب الجبهة الأردنيّة الموحدة	١٣
٢٢	٩٠,٢	٧,٢	٢,٥	حزب الرفاه	١٤
٢٧	٩١,٧	٦,١	٢,٢	حزب الحياة الأردنيّ	١٥
٢٢	٧٦,٦	١٣,٧	٩,٧	حزب التيار الوطنيّ	١٦
٢٢	٨٩,٢	٨,٥	٢,٣	حزب العدالة والتنمية	١٧
٢١	٨٨,٢	٩,٨	٢,٠	حزب الحرية والمساواة	١٨
٢٣	٨٩,٤	٨,٢	٢,٤	حزب الاتحاد الوطنيّ الأردنيّ	١٩
٢٣	٨٩,٢	٨,١	٢,٧	حزب الشباب الوطنيّ الأردنيّ	٢٠
٢١	٩٠,١	٧,٦	٢,٤	حزب جبهة العمل الوطنيّ الأردنيّ	٢١
٢٣	٨٨,١	٨,٩	٣,١	حزب العدالة والإصلاح	٢٢
٢٥	٨٧,٨	٨,٠	٤,٢	حزب الإصلاح	٢٣
٢٦	--	--	٢٩,٠	الإخوان المسلمون	٢٤

## ملحق ٢:

على فرض أنه تقرر إجراء انتخابات نيابية اليوم، وقررت المشاركة في هذه الانتخابات، لأي من الاتجاهات السياسية التالية ترجح منح صوتك؟



### \* د. موسى شتيوي

محاضر في قسم كلية الاجتماع وبرنامج دراسات المرأة في الجامعة الأردنية في عمان. وهو مؤسس ومدير المركز الأردني للبحوث الاجتماعية. تتركز مجالات أبحاثه على النمو والفقير والسياسات الاجتماعية واللامساواة الاجتماعية ودراسات المرأة والمجتمع المدني.

# يَسَارُ لِبْنَانٍ: إمكانيّةُ المُسْتَحِيلِ

\* حسين يعقوب

## توطئة

يعيش اليسار اللبناني كقوى معارضة لنظام المحاصصة الطائفية في لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية العام ١٩٩٠، أزمة حضور في الخارطة السياسية المحلية، ويعود هذا الغياب إلى استمرار نظام المحاصصات الطائفية السائد منذ استقلال لبنان العام ١٩٤٢ إلى يومنا الحاضر.

فمنذ استقلال لبنان من الانتداب الفرنسي ولغاية وقتنا الحاضر، يحكم لبنان نظام سياسي طائفي تتقاسم فيه السلطة طائفتان تشكلان تعداد الشعب اللبناني (الإسلامية والمسيحية). هذا النظام السياسي الطائفي الذي كان يعطي المسيحيين الغالبية العددية (النصف زائد واحد) في السلطة بالمقارنة مع المسلمين، إضافة إلى أسباب أخرى سأتي على ذكرها لاحقاً، كان من أهم أسباب الحرب الأهلية الشرسة التي اندلعت سنة ١٩٧٥ واستمرت لأكثر من ١٥ عاماً، أي حتى سنة ١٩٩٠. ولكن الحرب التي جرت بحجة الثورة على النظام السياسي "الطائفي"، لم تنته بالشعار نفسه الذي بدأت به، بل توقفت عند حدود تثبيت المناصفة العددية بين المسلمين والمسيحيين بغلبة سياسية للأحزاب الوطنية والإسلامية أصحاب التوجه الراديكالي المتحالف مع النظام السوري.

١ عندما أستخدم مصطلح "اليسار اللبناني"، أعني كل الأحزاب والحركات والمجموعات اليسارية، وعند وجوب ضرورة للتمييز سأستخدم اسم الحزب أو الحركة أو المجموعة بشكل مباشر.

أحزاب اليسار اللبناني منذ تشكل أول حزب يحمل أفكاراً يسارية اشتراكية في الربع الأول من القرن العشرين تحت مسمى "حزب الشعب"<sup>٢</sup>، ولاحقاً "الحزب الشيوعي اللبناني" لغاية يومنا، وهي تناضل لتغيير النظام السياسي الطائفي وإسقاطه. (إلا أنه) الحزب الشيوعي اللبناني (بسبب أتباعه سياسة المحاور الإقليمية والدولية، وتأثره بها وتوجهاتها الأيديولوجية والفكرية، أخذ يتخبط بين خصوصية الحالة اللبنانية من ناحية تركيبها الطائفية، وبين تحالفاته الإقليمية والدولية. فقد ظل اليسار اللبناني حبيس فكرة التبعية للدول الاشتراكية وتوجهاتها التي كانت في الغالب تتعارض مع المصالح الوطنية الداخلية؛ ابتداءً من وقوفه مع حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا في منتصف ثلاثينيات القرن الماضي عندما أعطت لواء الإسكندرون لتركيا خلافاً للمصالح العربية، مروراً بتبعيته العمياء للاتحاد السوفييتي، وبخاصة بعد موافقته على تقسيم فلسطين إلى دولتين، وصولاً إلى دخوله الحرب الأهلية وما ترتب عليها من تبعية للدول الممولة (عراقية وسوفييتية وليبية وسورية).

هذه السياسة، جعلت اليسار اللبناني كقوى معارضة ومعتزضة على شكل النظام السياسي اللبناني الطائفي طيلة سنواته الطويلة، يتخبط بين عبأين: عبء جغرافي، حيث أن لبنان يقع في قلب منطقة مشتعلة من جميع جوانبه وتحكمه بها علاقات متوترة وعدائية ومرحلية، حيث تتبدل التحالفات الداخلية بناءً على المتغيرات الإقليمية، بحيث يصبح "صديق اليوم عدو الغد والعكس". كما أن الجماعات الطائفية والإثنية التي تشكل نسيج المجتمع اللبناني تعيش حالة من القلق الدائم على وجودها واستمراره، لأسباب دينية وثقافية؛ وعبء نظام طائفي يحكم لبنان تتقاسم السلطة فيه الطوائف، بناءً على عرف دستوري وانتخابي، ما صعب أساليب عمل الأحزاب اليسارية والعلمانية اللاطائفية، التي تنتشر على كل الأراضي اللبنانية، وتعتمد العلمانية والعمل غير الطائفي.

٢ أسس الحزب الشيوعي اللبناني رسمياً في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٤. تحت مسمى «حزب الشعب»، وتم تأسيسه في بلدة الحدت من ضواحي بيروت الجنوبية. حضر الاجتماع التأسيسي عمال نقابيون، إلى جانب هؤلاء العمال، ضم الاجتماع نخبة من المثقفين والجامعيين، أصحاب مهن حرة وكتاباً وصحافيين، من الذين سبق ونشطوا كتابة وخطابة في الترويج لأفكار مستمدة من شعارات الثورة الفرنسية في الحرية والعدالة والإخاء، ومنهم تمكنوا من الاطلاع عليه في كتابات ماركس وإنجلز وغيرهما، ومتأثرين بوجه الثورة الروسية، ثورة تشرين الأول/أكتوبر وإنجازاتها الأولى بقيادة لينين.

## اليسار من البدايات إلى الحرب الأهلية

عرف لبنان اليسار الماركسي-اللينيني الساعي إلى تطبيق دكتاتورية البروليتاريا والأممية الشيوعية في مراحل مبكرة من تاريخه المعاصر، مع نشوء الدولة الحديثة فيه في العشرينيات من القرن الماضي، ورافق الحياة السياسية في مراحل تطورها المختلفة قبل الاستقلال وبعده. وتنقسم التجربة اليسارية في الحياة السياسية اللبنانية المعاصرة إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى بدأت مع نشوء لبنان في فترة الانتداب الفرنسي وما بعدها وصولاً إلى الحرب الأهلية العام ١٩٧٥، المرحلة الثانية هي مرحلة الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٩٠)، المرحلة الثالثة: أي المرحلة الحالية، بدأت مع إعلان وقف الأعمال العدائية بين الفرق المتنازعة، وبدء العمل في وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) العام ١٩٩٠.<sup>٣</sup>

بدأت الأفكار الشيوعية والاشتراكية في الظهور في الحياة السياسية اللبنانية منذ المرحلة الأولى لقيام الدولة اللبنانية العام ١٩٢٠، وهي أتت كنتيجة طبيعية للحركة التي كانت تتبلور بين صفوف المثقفين منذ مطلع القرن الماضي، وعبرت عن حركة النهضة التي كان عدد من المفكرين اللبنانيين والسوريين من رموزها، من أمثال أحمد فارس الشدياق، وفرح أنطون، وشبلي الشميل، وجورج جبور، ونقولا حداد، وعبد الرحمن الكواكبي، وخير الله خير الله، وآخرين من الذين حملوا أفكاراً اشتراكية، وتأثروا بهذا القدر أو ذاك، بالماركسية.

عمل اليسار اللبناني، وتحديدًا الحزب الشيوعي اللبناني، طيلة المرحلة الأولى كحزب سياسي نقابي سعى إلى التغيير بالطرق السلمية، وخاض نضالات عديدة لتحصيل مكاسب اجتماعية للطبقة العاملة والفقيرة، فاستطاع أن يؤسس عدداً من النقابات العمالية التي انتزعت على إثر إضراب ١٩٤٦ النقابي أول تشريع عمالي هو قانون العمل اللبناني.<sup>٤</sup> كما ساهم الحزب في تأسيس "الجامعة اللبنانية"، وشارك في الانتخابات النيابية لأعوام ١٩٤٢، ١٩٤٧، ١٩٥٢، ١٩٦٤، و١٩٧٢، التي كانت آخر انتخابات قبل أن تنقطع مع الحرب الأهلية لغاية العام ١٩٩٦، حيث عاود الترشح مجدداً. إلا أن الحزب الشيوعي لم يتمكن من إيصالي أي من مرشحيه إلى المجلس النيابي بسبب القوانين الانتخابية الطائفية. وحصل اليسار في العام ٢٠٠٥ على مقعد واحد مع دخول مرشح اليسار الديمقراطي إلى البرلمان ضمن لوائح السلطة آنذاك (إلياس

٣ فريد الخازن (عمل مشترك). تجربة الأحزاب السياسية في لبنان، بيروت: المؤسسة اللبنانية للسلام الأهلي بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، تشرين الأول، ١٩٩٥.

٤ محمد دكروب. جذور السنديانة الحمراء، حكاية نشوء الحزب الشيوعي اللبناني، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٤.

عطا الله). هذا ما جعل اليسار والعلمانيين يطالبون بقانون انتخاب يعتمد التمثيل النسبي غير الطائفي، ليستطيعوا من خلاله أن يخرقوا سيطرة الأحزاب الطائفية على المجلس النيابي.

كان للنظام الطائفي هذا، دور كبير في زج لبنان في أتون الحروب الأهلية،<sup>٥</sup> بسبب رفض قطاعات واسعة من المجتمع اللبناني والأحزاب السياسية بقاءه، وتعتد وإصرار قطاع مقابل على الإبقاء والمحافظة على نظام المحاصصة الطائفية. لذلك، انخرط اليسار اللبناني مع باقي أحزاب الحركة الوطنية<sup>٦</sup> وتنظيماتها في الحرب الأهلية. وكان من الأسباب الأخرى التي هيأت للحرب، التحول الاجتماعي الكبير، الذي تجلّى في نمو قوى طفيلية ورأسمالية عدة، وتدهور أوضاع الطبقة الوسطى، واضطرابات طلابية وعمالية، واستشراء الغلاء، وظهور قوى اجتماعية تقدمية جديدة رأت في التغيير الاجتماعي علاجاً لأوضاع لبنان ومشاكله، إضافة إلى مسألة الوجود الفلسطيني الكبير والمسلح والخلاف الداخلي والإقليمي حوله.

هكذا انخرط اليسار اللبناني بأحزابه وتنظيماته في الحرب الأهلية اللبنانية وخاض غمارها على مدار أعوامها الطويلة بكامل قدراته وعناصره، وشارك في المعارك القتالية كغيره من الأحزاب والتنظيمات اللبنانية. فقد رأت الأحزاب والتنظيمات اليسارية في مشاركتها في الحرب الأهلية تعبيراً عن أن الكفاح المسلح هو أرقى أشكال النضال الوطني. وفي الوقت ذاته، اعتبرت أنها تدافع عن المقاومة الفلسطينية ضد السلطة الحاكمة المتحالفة مع قوى "الانعزال اللبناني".<sup>٧</sup>

٥ لمراجعة هذه المسألة أقتح فراءة: يودور هانف. لبنان تعايش في زمن الحرب، باريس: مركز الدراسات الغربي-الأوروبي، الطبعة الأولى ١٩٩٢؛ وأحمد بيضون. ما ذقتم وعلمتم، ومسالك في الحرب الأهلية اللبنانية، بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٠؛ وسمير قصير. حرب لبنان، بيروت: دار النهار، ٢٠٠٩؛ سمير خلف. لبنان في مدار العنف، بيروت: دار النهار، الطبعة الثانية، ١٩٩٨.

٦ الحركة الوطنية اللبنانية: جبهة متكوّنة من أحزاب وحركات قومية ويسارية واشتراكية عديدة، تشكلت في العام ١٩٦٩، وانطلقت فعلياً في العام ١٩٧٢، على أساس برنامج مشترك يناهذ بإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية، إضافة إلى الإعلان الواضح عن عروبة لبنان. ضمت الحركة، التي كان يرأسها كمال جنبلاط، "الحزب التقدمي الاشتراكي" و"الحزب الشيوعي اللبناني" و"منظمة العمل الشيوعي" و"الحزب السوري القومي الاجتماعي" و"حزب البعث" بفرعيه السوري والعراقي، و"حركة الناصريين المستقلين". تحالفت الحركة في بداية الحرب اللبنانية مع "منظمة التحرير الفلسطينية" في مواجهة أحزاب الجبهة اللبنانية ذات الأغلبية المسيحية، وحققت نجاحات عسكرية في تلك الفترة، جعلها تسيطر على نحو ٧٠٪ من لبنان. لكن، سرعان ما حصلت انقسامات بين أعضائها على خلفية الخلاف مع سوريا. تلقّت الحركة ضربات موجعة عديدة مع التدخل العسكري السوري في حزيران ١٩٧٦، واغتيال جنبلاط في ١٦ آذار/مارس ١٩٧٧. ركز وليد جنبلاط الذي خلف والده رئيساً للحركة، أكثر على دوره كزعيم حزبي ودرزي، وسعى إلى تحسين العلاقة مع سوريا. فقدت الحركة الكثير من دورها، وما لبثت أن حلت فعلياً مع الاجتياح الإسرائيلي العام ١٩٨٢.

٧ راجع مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية مصطلح "قوى الانعزال اللبناني"، الذي أطلقته الحركة الوطنية على الأحزاب المسيحية: الكتاب والأحرار.

## الحرب الأهلية ونداعياتها

من الطبيعي أن يستلزم دخول الحرب الأهلية تغييراً في وسائل العمل الحزبي والتنظيمي وأدواته التي كانت سائدة منذ الاستقلال. فأصبحت أحزاب اليسار، بمختلف أطيافها، تركز على استقطاب العناصر الشابّة التي باستطاعتها حمل السلاح والمشاركة بالمعارك القتالية. وتحولت بنية الأحزاب اليسارية من سياسية-نقابية إلى عسكرية-شعبوية، تأخذ بالخطابات التبعية لقياداتها العسكرية.

لكن مع الوقت، أخذت الحرب الأهلية اللبنانية بعداً آخر غير الذي بدأت به، فبعد أن كانت قد بدأت بعناوين مثل إسقاط النظام الطائفي وتغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي، أصبح القتال في الشارع يأخذ منحى مختلفاً بعد ظهور ميليشيات حقيقية استفادت من نظام الحرب وتدويل الأزمة وتدخل قوات عربية، ومن ثم سوريا ولاحقاً إسرائيل. وأصبح لهذه القوى جنودها وميليشياتها الخاصة التي تأتمر بأمرها. هكذا تحولت الحرب بعد سنتين ١٩٧٦-١٩٧٥ من بدئها من الخلاف حول شكل النظام السياسي، إلى حرب أهلية طائفية كانت الأحزاب اللبنانية اليمينية واليسارية وقودها ونارها لمدة ١٥ سنة. أما اليسار، فلم يستدرك حتى بعد انتهاء حرب السنتين أن الحرب التي انخرط فيها تحت عناوين وشعارات تقدمية، لم تعد كذلك، وأنها تحولت إلى صراع طائفي وأهلي، ولم يستطع الرجوع إلى حالته لما قبل الحرب الأهلية، وظل في الأعوام التالية للحرب، أي في ثمانينيات القرن الماضي، حبيس فكرة الحركة الوطنية وتحالفها مع المقاومة الفلسطينية على الرغم من انهيار كليهما تنظيمياً وبرنامجاً (تحديداً بعد العام ١٩٨٢).

حاول اليسار، وبخاصة بعد خروج منظمة التحرير من لبنان العام ١٩٨٢، قدر المستطاع، أن يقصر دوره على العمل المقاوم للاحتلال الإسرائيلي في بيروت والجنوب، مع إبقائه على بعض المناوشات العسكرية هنا وهناك مع الميليشيات الأخرى. ونُقِدَ في هذا المجال عدد كبير من العمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي<sup>٨</sup> خلال أعوام

<sup>٨</sup> جيش لبنان الجنوبي أو جيش لحد هو ميليشيا تشكلت بدعم من إسرائيل من أبناء القرى الجنوبية ووحدات منشقة عن الجيش اللبناني. تم تأسيس هذه الميليشيا العام ١٩٧٦ على يد أفراد من الجيش اللبناني في مدينة مرجعيون. وكان أغلب أعضائه من اللبنانيين المسيحيين والمسلمين الشيعة الذين كانت لهم مشاكل مع فصائل من المقاومة الفلسطينية التي سيطرت على جنوب لبنان في ذلك الحين. بعد الاجتياح الإسرائيلي العام ١٩٧٨، الذي عرف بعملية اللطاني، توسعت منطقة سيطرة هذا التشكيل من عملاء إسرائيل بحكم السيطرة الميدانية لجيش الاحتلال. وقالت هذه الميليشيا أعداء إسرائيل: أي منظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة اللبنانية والحزب الشيوعي اللبناني وحركة المرابطون (وبعد ١٩٨٢، العدو الجديد حزب الله).

١٩٨٢-١٩٨٥. لكن الأمور أخذت تذهب داخلياً إلى المزيد من الاقتتال الأهلي بين أطراف الميليشيات، فدعت منظمة العمل الشيوعي، كقمة مشاركة في الحرب في منتصف الثمانينات، إلى وقفها للمرة الأولى منذ بدايتها، معتبرة إياها حرباً عبثية. كما دعت إلى مؤتمر وطني لوقف الحرب وحل الخلاف بالحوار، وبدأت تُسير مظاهرات بالتعاون مع النقابات العمالية والحزب الشيوعي اللبناني إلى خطوط التماس بين المناطق. لكن مع دخول الجيش السوري إلى بيروت في العام ١٩٨٧، إثر المعارك الطاحنة بين الميليشيات، توقفت عمل منظمة العمل الشيوعي، وبدأت بتسريح متفرغيتها ودفع تعويضات لهم، إلى أن توقفت نشاطها تدريجياً بعد تلك المرحلة حتى الاضمحلال التام. بذلك كانت منظمة العمل الشيوعي الحزب الأول الذي يعلن تخليه عن الحرب، ويعتذر عنها إلى اللبنانيين.

## التحول الإقليمي وتغيّر الأدوار

تحوّل اليسار منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي إلى حزب مقاوم ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتحديداً الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي. لكن هذا الواقع تضارب مع المتغيرات المحلية والإقليمية وظهر "حزب الله" على الساحة العسكرية الداخلية. هذا الحزب أوكل إليه ضمناً من قبل إيران وسوريا تولى مهمة المقاومة حصرياً. مع ذلك لم يستطع الحزب الشيوعي أن يقرأ هذا المتغير الإستراتيجي الذي تقوده سوريا وإيران وبقية حبيس فكرة المقاومة دون أن يطور أساليبه وخطابه في المسألة اللبنانية، وهذا ما جعله في مرحلة ما بعد وقف الأعمال القتالية ضد إسرائيل عرضة الانقسام والتفكك.

في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، بينما كانت الحرب الأهلية على أشدها، كان الشرق الأوسط يتغير ويشهد ظهور أيديولوجيات جديدة، فأيران التي لم يكن لها الدور الفاعل في بداية الحرب اللبنانية، أصبحت لاعباً أساسياً بعدما باتت دولة إسلامية شيعية إثر ثورة

٩ منظمة العمل الشيوعي في لبنان، حزب ماركسي تأسس سنة ١٩٧٠ بعد اندماج حركة منظمة الاشتراكيين اللبنانيين وحركة لبنان الاشتراكي اللتين يرجع انتماء أغلب قادتهما إلى التيار القومي اليساري وحركة القوميين العرب. لعبت المنظمة دوراً مهماً في صلب الحركة الوطنية اللبنانية بحكم شغل أمينها العام محسن إبراهيم موقع الأمين العام للحركة. خاضت ميليشياتها مع باقي ميليشيات الحركة معارك عدة ضد قوى الجبهة اللبنانية في بداية الحرب الأهلية اللبنانية. كانت تربطها علاقة وثيقة بالمنظمات الفلسطينية التي كانت قريبة من بعضها أيديولوجياً. كانت من الموقعين على إعلان قيام "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية" غداة الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وشاركت في عملياتها. ليس لها تأثير حالياً على الساحة السياسية.

١٩٧٩،<sup>١٠</sup> فأيران الشيعية بدأت، منذ نهاية السبعينات -أي بعد نجاح الثورة الإسلامية- تعمل على تأسيس قوة شيعية لبنانية موالية لها، ونجحت في خرق صفوف "حركة المحرومين - أمل" الشيعية التي أسسها الإمام موسى الصدر في منتصف السبعينيات لوقف المد اليساري داخل الطائفة الشيعية، حيث بُدئ في إدماجها وتوظيفها في مؤسسات الدولة اللبنانية، وبخطى بطيئة خلال حكم الرئيس "فؤاد شهاب" في بداية الستينيات. لقد أدمجت "الشهابية" وللمرة الأولى قطاعات واسعة من المواطنين الشيعية، الذين كانوا، بحكم ضآلة طبقتهم الوسطى وضعف برجوازياتهم وممثليهم السياسيين، طرفاً هامشياً في معادلة السياسة اللبنانية منذ الاستقلال، فأدت تجربة "شهاب"، من ضمن ما أدت إليه، إلى اتساع الطبقة الوسطى الشيعية، ودخول أفرادها طرفاً في المعادلة السياسية اللبنانية من خلال الأحزاب اليسارية، والقوى العلمانية الأخرى خلال السبعينيات.

إلا أن إيران استطاعت بعد فترة وجيزة من نجاح الثورة الإسلامية اختراق ساحة لبنان عبر تأسيس "حزب الله" كحركة مقاومة إسلامية. وتزامن تأسيس الحزب مع الانسحاب الإسرائيلي من بيروت العام ١٩٨٢، وتشكل في ظروف يغلب عليها طابع "المقاومة المسلحة" للاحتلال الإسرائيلي الذي اجتاحت لبنان في صيف العام ١٩٨٢.

أما سوريا التي كانت طرفاً في الصراع الداخلي اللبناني، فوجدت في تحالفها مع إيران الإسلامية المعادية لغرب والولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، نقطة ارتكاز مهمة لسياساتها المستقبلية ولدورها الإقليمي في المنطقة. وكان نتيجة هذا التحالف أن تم الاتفاق على دعم حزب الله ومدّه بالسلاح وإعادة رسم خارطة القوى في لبنان بما يتناغم ورؤيتها للمتغيرات الدولية والإقليمية، وسعيها إلى الحصول على دور ومكانة من بوابة لبنان. وبالتالي احتوت سوريا أو همشت من خلال جملة إجراءات معظم القوى الوطنية اللبنانية (اليسارية والقومية) التي كان لها دور فاعل في مقاومة الاحتلال منذ أوائل السبعينيات، إضافة إلى استنزاف قدرات هذه القوى، وتصفية

<sup>١٠</sup> ثورة فريدة من نوعها باعتبارها مفاجأة على مسرح الأحداث الدولية، وذلك من حيث السرعة التي حدث بها التغيير العميق، وكذلك الدور القيادي للدين فيه، كما أنه كان يُعتقد أن النظام محمي كما يجب من قبل الجيش والأجهزة الأمنية التي أنفق النظام عليها ميزانيات ضخمة، إضافة إلى انعدام الأسباب الاعتقادية المعروفة للثورة، كالأزمات المالية، أو الهزائم العسكرية، أو عصيان الفلاحين، أو التمرد العسكري. من الأسباب ارتباط النظام الشاهنشاهي بالغرب وعلاقاته بإسرائيل وتفضي الفساد وتفاقم اللامساواة. كانت نتيجة ذلك الحدث نشوء جمهورية إسلامية بقيادة عالم دين منفي يبلغ من العمر ثمانين عاماً، مدعوماً من مظاهرات متقطعة لكن شيعية، كما تؤكد التقارير.

الثورة الإسلامية مرت بمرحلتين: المرحلة الأولى دامت تقريباً من منتصف ١٩٧٧ إلى منتصف ١٩٧٩، وشهدت تحالفاً ما بين الليبراليين واليساريين والجماعات الدينية لإسقاط الشاه. المرحلة الثانية، غالباً ما تسمى "الثورة الخمينية"، شهدت بروز آية الله الخميني، وتعزيز السلطة والقمع، وتظهر زعماء الجماعات المعارضة للسلطة الدينية (بما فيها الثورة الثقافية الخمينية في الجامعات الإيرانية).

بعض رموزها في خضم الحرب الأهلية. وتوطد عزل دور هذه القوى من خلال قطع الإمدادات المادية والعسكرية عنها، ومنعها من ممارسة أي نشاط عسكري مقاوم للاحتلال دون علم سوريا المسبق، إضافة إلى تصفية عدد كبير من رموز الأحزاب اليسارية من حسين مروّة إلى مهدي عامل وغيرهما... وتوطد عزل دور هذه القوى أكثر بعد اتفاق الطائف العام ١٩٩٠ الذي قضى بتجريد كل الميليشيات من أسلحتها باستثناء حزب الله.

## اليسار لحظة انتهاء الحرب الأهلية

عندما انتهت الحرب في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، كانت الأحزاب اليسارية (وبخاصة الحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي) في ذروة تراجعها الشعبي والسياسي والمعنوي، قياساً إلى الموقع المؤثر التي وصلت إليه عشية الحرب الأهلية العام ١٩٧٥. لقد سقطت الشعارات التي رفعتها، وكذلك الأطروحات التي تبنتها قبل اندلاع الحرب وأثناءها. فمُنظمة العمل الشيوعي غابت نهائياً عن المشهد السياسي والحزبي، أما الحزب الشيوعي اللبناني، فغاب هو أيضاً عن التمثيل السياسي بما فيه الإحجام عن منحه (عبر اتفاق الطائف) مقعداً نيابياً العام ١٩٩٢ على الرغم من مشاركته في مؤتمر الحوار الوطني في مدينة الطائف في السعودية. ومن الممكن تلخيص حالة اليسار اللبناني المتمثل بالحزب الشيوعي اللبناني ما بعد الحرب الأهلية، وبعدما هجرته قوى حزبية كانت محسوبة على اليسار أيضاً مع بداية الحرب الأهلية كالحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط الذي تحوّل، إلى حد كبير، إلى حزب يمثل الطائفة الدرزية في الدولة، وحزب البعث الذي بات أقرب إلى حزب مخابراتي يعمل بأجندة النظام السوري. هكذا، يصبح من الممكن تلخيص حالة اليسار ما بعد الحرب الأهلية كالتالي:

أولاً: بعد اتفاق الطائف الذي رعته القوى الكبرى وفوضت سوريا تنفيذها سياسياً وأمنياً، لم تُعطَ أحزاب اليسار اللبناني، وبخاصة الحزب الشيوعي اللبناني، أي دور حقيقي في اللعبة السياسية لمرحلة ما بعد الحرب، بل مُنعت من ممارسة دورها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، الذي بادرت به قوى اليسار في العام ١٩٨٢، وُضيقَ عليها وصودر سلاحها مع بقية الميليشيات اللبنانية، وسُلم هذا الدور بالكامل إلى "حزب الله".

ثانياً: كان لانتهاء الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية دور كبير في تراجع أحزاب اليسار اللبناني واندثار بعضها نهائياً؛ فالحزب الشيوعي اللبناني اعتمد منذ بدايته، وفي مراحل

تطوره، المرجعية الفكرية والتنظيمية السوفييتية، ووطن الماركسية ضمن خصوصيات الحالة اللبنانية. كما أن أحزاب اليسار، وباعتمادها الصيغة التنظيمية للحزب الماركسي-اللينيني (وفق تطبيقاتها لحزب حاكم في دولة عظمى) حجت عن نفسها التعددية والديمقراطية السياسية. فخرم اليسار اللبناني من فرصة توليد حزب أكثر قدرة على التعاطي مع الأوضاع اللبنانية، بالاستناد إلى تجارب أخرى في بناء الحزب اليساري أو الماركسي. لذا، كان لانتهيار الاتحاد السوفييتي وقع كارثي على أحزاب اليسار اللبناني لما يمثله من نموذج أوحده لتجاربه التنظيمية في ظل غياب تطوير أفكار هذه الأحزاب وفق مقتضيات السياسة اللبنانية وخصوصياتها.

ثالثاً: "كان لانخراط أحزاب اليسار اللبناني وتنظيماتها في الحرب الأهلية دور ملموس في وضعها تحت رحمة دول إقليمية لما تقدمه من معونات مالية ولوجستية. وهو أمر ساهم في عسكرة وبقرطة تنظيماتها. الواقع أن انخراط أحزاب اليسار اللبناني في الحركة الوطنية اللبنانية مع حفاظ كل منها على علاقات خاصة مع الدول الاشتراكية وبعض الدول العربية، حرّز هذه الأحزاب من مسؤولية توفير موارد لنشاطات تنظيماتها من خلال الاعتماد، بشكل أساسي، على الأعضاء الحزبيين، وعلى استثمارات الحزب الخاصة، الأمر الذي منح القيادة الحزبية قدراً واسعاً من الاستقلالية عن القاعدة الحزبية، ومن التعاطي معها بعلاقة شبه-ريعية (القيادة هي التي تصرف على القاعدة وعلى الكوادر)، ومن تكديس المتفرغين، بحيث بات نادراً ما وجد كادر حزبي غير متفرغ. هذا التحول "أوجد شريحة بيروقراطية واسعة بات لها مصالحها ورؤيتها الخاصة. ولا شك أن تورط أحزاب اليسار في الحرب الأهلية اللبنانية، ساهم في عسكرة تنظيماتها، وفي تضخم أجهزتها العسكرية والأمنية والإدارية والتنظيمية والإعلامية، وفي توطيد بنى عسكرية وبيروقراطية (مكتبية)، يصعب أن تنمو في ظلها الممارسة الديمقراطية، وبخاصة أن المركزية الديمقراطية بصيغتها المحققة شكلت، بشكل واع أو غير واع، مظلة لإنتاج الوعي غير النقدي وحاضنة للوعي الامتثالي"،<sup>11</sup> بما يشبه حالة الأحزاب اليسارية الفلسطينية، كما يشرح الباحث الفلسطيني جميل هلال.

رابعاً: فور انتهاء الحرب الأهلية في ما تبقى من أحزاب اليسار، وبالتحديد الحزب الشيوعي اللبناني، ظهرت خلافات داخلية حول توجهاتها المستقبلية. فقد أراد البعض تحويل الحزب الشيوعي إلى حزب مقاوم للاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، والبعض الآخر أراد حزباً

11 جميل هلال. اليسار الفلسطيني إلى أين؟. رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ٢٠٠٩.

معارضاً للنظام السوري المهيمن على الحياة السياسية اللبنانية، مطالباً بتطبيق اتفاق الطائف وإصلاحاته.

**خامساً:** رفضت السلطة اللبنانية بعد اتفاق الطائف إدخال اليسار اللبناني في الحكم، وبالتالي لم يكن ضمن تشكيلة الأحزاب اللبنانية المشاركة في السلطة، خلافاً للتنظيمات الأخرى في الحركة الوطنية أمثال الحزب التقدمي الاشتراكي، والحزب القومي السوري الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وكلها أحزاب علمانية، لكنها دخلت التركيبة السلطوية إلى جانب حزب الله وحركة أمل، وأخذت حصتها في المؤسسات العامة النيابية والوزارية والإدارات الرسمية.

**سادساً:** تأثر اليسار سلباً من تداعيات الحرب الأهلية، بما يخص تقسيم الجامعة اللبنانية الرسمية التي كان لها الدور الكبير في تعليم فئات كبيرة من فقراء المجتمع اللبناني الذين لم يكن بمقدورهم دخول الجامعات الخاصة ودفع أقساطها. فقد قاد سيطرة قوى الأمر الواقع على كلياتها، إلى الحد من نشاط الكادرات اليسارية الطلابية فيها، على عكس ما كان يجري في الستينيات والسبعينيات، حين كانت الحركة الطلابية لليسار قوة لا يستهان بها، وتملك القدرة على تغيير المعادلات، حيث عرفت عصرها الذهبي في تلك المرحلة، وتمكنت من إحداث نقلة إيجابية وإصلاحات أكاديمية دلت على فعاليته كيسار.<sup>١٢</sup>

**سابعاً:** كان من أهم الظواهر التي أضعفت اليسار اللبناني أثناء اندلاع الحرب الأهلية العام ١٩٧٥، وما بعدها، ما رافقها من فرز سكاني ومناطقى وفق محدد طائفي، ما تسبب بنفور الشارع المسيحي من أحزاب اليسار التي انحازت للقوى الوطنية (أي المسلمة آنذاك) ولمساندة الفلسطينيين في مواجهة المسيحيين. فقد حال انقطاع المناطق اللبنانية عن بعضها دون حرية حركة عناصر الكوادر اليسارية وقدرتهم على التحول واستقطاب المؤيدين، أو توضيح الصورة للرافضين، بحيث اقتصر تواجد ونشاط أحزاب اليسار اللبناني خلال الحرب وبعدها فقط في المناطق ذات الأغلبية المسلمة.

في المحصلة، واجه ما تبقى من أحزاب وتنظيمات اليسار اللبناني المعترضة على توجهات الحكم الطائفي استحقاق إعادة تأهيله كقوة سياسية تقوم بدور إيجابي وفاعل في المجتمع وفي الحياة السياسية. الحزب الشيوعي كان الوحيد من بين التنظيمات اليسارية الذي خرج من

١٢ سناء الجاك. "حرب أهلية صغيرة وكبيرة داخل الحزب الشيوعي اللبناني"، جريدة الشرق الأوسط، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، العدد ٨٨٢٨.

الحرب ولا يزال يمتلك مخزوناً تمثيلاً شعبياً، ولكنه لم يستطع اجتياز التحدي الكبير الذي يكمن في كيفية تأمين آلية انتقاله من الحالة الميليشيائية في الممارسة السياسية إلى الحالة الحزبية في إطار الممارسة الديمقراطية داخل الحزب وخارجه.

## منتصف التسعينيات وبوادر ظهور يسار جديد

تشكل النظام السياسي ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية من قطبين رئيسيين: قطب سوري استلم إدارة لبنان أمنياً وسياسياً، وقطب سعودي تمثل برجل الأعمال اللبناني السعودي رفيق الحريري الذي تولى رئاسة الحكومة والوضع الاقتصادي وإعادة الأعمار. عمل هذان القطبان على إدارة البلد بالتفاوض والتفاهم فيما بينهما. استلم النظام السوري العملية الأمنية والسياسية بشكل كامل طيلة فترة ما بعد الحرب، وأوجد نظاماً أمنياً بوليسياً بحيث لا يجرؤ أحد على المساس به. فدمت تقوية القوى الأمنية وفرض سيطرتها على الحياة السياسية العامة، وحمى سياسات الحريري الاقتصادية من عملية المساءلة والمعارضة. وعمت قوى السلطة المحمية والمتحالفة مع النظام السوري على تفتيت النقابات والسيطرة عليها، من خلال فرض الأحزاب والقوى الموالية لها وبعض المنتقمين على الاتحاد العمالي العام.<sup>١٣</sup> فأنشئت النقابات الوهمية، واعتقل بعض النقابيين المعارضين، ومنعوا من ممارسة نشاطهم النقابي<sup>١٤</sup> بعدما شكلوا قوى فاعلة في معارضتها لسياسات رئيس الحكومة رفيق الحريري.

<sup>١٣</sup> تأسس الاتحاد العمالي العام في لبنان في ٢٥ نيسان ١٩٧٠، الذي يعتبر، بحق، أهم إنجاز في تاريخ الحركة العمالية خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. خلال هذه الفترة، خاضت الحركة النقابية نضالاً واسعاً شمل كل قطاعات الإنتاج. لكن، عندما بدأت الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩٠، تأثرت الحركة النقابية سلباً. فالانقسام الطائفي والقتال الأهلي أصابها في الصميم، وقُص من دورها وفعاليتها بشكل واضح وملمس. ظل الوضع هكذا حتى بعد إنهاء الحرب، حيث استمرت سياسة الحكم بعد الطائف بهدف رئيسي هو إلقاء القبض على الحركة النقابية وتطويعها وإحاقها بالقيادات الطائفية وشل فعاليتها. مارست السلطة سياسة منتظمة في هذا المجال عبر تفرغ وإدخال نقابات واتحادات جديدة أساسها طائفي، ولا تحوي في عدادها منتسبين من العمال. تدخلت في انتخابات الاتحاد العام، وحاولت فرض مرشحيها. مارست تقييداً على نضال الحركة العمالية وقمعت حرية تحركها. شكلت معركة الحريات النقابية والحفاظ على استقلالية الحركة النقابية عنواناً مركزياً خلال هذه المرحلة. وكانت التدايعات العامة لجهة تناقم الأزمة الاقتصادية والمعيشية، والهيمنة الكاملة للطوائف وسيادة شعاراتها، وتشدد السلطة الحاكمة في منع التحرك، وإصرارها على إلغاء دور الحركة النقابية، إضافة إلى ترهل القيادات النقابية وتفرغ النقابات من العمال المنتسبين إليها، إلا أنه على الرغم من الأجواء القائمة، استطاعت الحركة النقابية أن تخطو خطوات كبيرة على صعيد وحدة العمل، لاسيما من خلال "هيئة التنسيق النقابية" التي ضمت الاتحاد العمالي العام وروابط الأساتذة والمعلمين، ورابطة قدامى موظفي القطاع العام، والهيئات النقابية والمدنية، وأن تحقّق الكثير من الإنجازات كرفع الأجور، وتحسين الحماية الصحية والاجتماعية.

<sup>١٤</sup> حصل في العام ١٩٩٧ عندما منع الجيش والقوى الأمنية النقابيين من دخول مقر الاتحاد العمالي العام في يوم انتخابات قيادة جديدة للاتحاد.

كان الاعتراض على الحكم في أوجه في منتصف التسعينيات وبوادر ظهور تيار يساري جديد تبن وتتمو. فالاتحاد العمالي العام في تلك الفترة كان لا يزال يناضل ضد سيطرة الأحزاب المدعومة من الأجهزة الأمنية السورية عليه، ويحاول تحريك الشارع ضد سياسات الحريري. والنائب نجاح واكيم رئيس حركة الشعب<sup>1</sup> بدأ يجذب الشباب بسبب معارضته الشديدة لسياسات الحريري، واتهامه له بركب المشروع الأميركي. وفي الجامعات الخاصة، بدأت تظهر بعض المجموعات اليسارية المستقلة كمجموعة "بلا حدود" في الجامعة الأميركية، و"بابلونيرودا" في الجامعة اللبنانية الأميركية، و"طانيوس شاهين" في جامعة القديس يوسف، ومجموعات أخرى في غيرها من الجامعات. أما الحزب الشيوعي، فكان يتحرك على هامش تحركات الاتحاد العمالي العام، ويحضر قواعده للانتخابات النيابية الآتية العام ١٩٩٦. وظهر كذلك بعض المثقفين والأكاديميين على خط آخر وهو خط المجتمع المدني، فأسسوا "الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات"، لتراقب الانتخابات وتشرف على نزاهتها. وكان العام ١٩٩٦ موعد تلاقي وتجمع لليساريين على مختلف توجهاتهم وآرائهم. ففي ذلك العام شهد لبنان عدواناً إسرائيلياً، ونزح عشرات الآلاف من أبناء الجنوب إلى المناطق الآمنة هرباً من القصف الإسرائيلي العنيف على القرى الحدودية وضاحية بيروت الجنوبية. تطوع الناس في هيئات الإغاثة لمساعدة المنكوبين الجنوبيين، وكذلك فعل الشباب اليساري، وتطوع في "مؤسسة النجدة الشعبية"؛ وهي الجمعية الرائدة في مجال الصحة التي أسسها أطباء يساريون وشيوعيون في مراحل الحرب الأهلية لتسد الفراغ في النظام الصحي في الجنوب. هذه المجموعات الشبابية ستكون نواة ما سيتشكل لاحقاً من مجموعات طلابية وشبابية يسارية.

أفرزت انتخابات ١٩٩٦ خارطة سياسية مؤيدة بالكامل لوصاية النظام السوري، بعد أن اعتكف معظم القوى المسيحية المعارضة عن المشاركة في الانتخابات النيابية، إضافة إلى عدم فوز أي من مرشحي القوى المعارضة للحكم. بعد الانتخابات بدأت تملو بعض الأصوات التي تطالب بتنفيذ اتفاق الطائف، وكف يد النظام السوري عن التحكم في لبنان. هذا الاعتراض لاقى استحساناً لدى بعض المجموعات الشبابية والطلابية اليسارية ممن رأوا ضرورة إبعاد العسكر عن السياسة؛ العسكر بمعنى نظام الوصاية السوري. هذا الجو الناشئ لاقاه في المقلب الآخر تبلور الحالة الشبابية العنوية (المسيحية) المعارضة للوجود السوري باستعادة نشاطها داخل المناطق المسيحية. دمج هذا الجو الطلابي والشبابي اليساري بين القضايا الاقتصادية

١٥ حركة الشعب، حزب سياسي لبناني أسسه النائب السابق نجاح واكيم سنة ٢٠٠٠ بصحبة شخصيات عدة تنتمي إلى التيار اليساري القومي.

والاجتماعية والأمنية، ورأى مؤيدوه أنها قضايا متلازمة كلياً بعكس ما كان يفعل الحزب الشيوعي ونجاح واكيم اللذان كانا معارضين لسياسة الحريري، دون مقاربتهما للعلاقة الجدلية بين مشروع الحريري الاقتصادي ونظام الوصاية السوري وربطهما ببعض.

في المرحلة نفسها كانت الخلافات تعم الحزب الشيوعي اللبناني، وكان التيار المحافظ الرفض لتجديد البنية الحزبية وتطويرها يسيطر على الهيئات الحزبية، ويرفض أي مساس بسياسة الحزب الداخلية والخارجية، بينما التيار "الإصلاحي" كان يطالب بالتمثيل النسبي بما يسمح بتمثيل التيارات وقبولها داخل جسم الحزب؛ ويطلب أيضاً بكف يد القيادة الحزبية عن التدخل في شؤون القطاعات الحزبية الناشطة؛ الطلابية والمهنية والنقابية، وإلغاء "المركزية الديمقراطية" التي تعطي للمكتب السياسي حق التدخل في سياسات القطاعات. فالمكتب السياسي كان يتدخل في الانتخابات الجامعية، ويفرض على القطاعات الطلابية في الكليات مع من يعملون أو يتحالفون. إضافة إلى ذلك، رفضت القيادة الحزبية الدخول في معركة مع القوى المتحالفة مع الوصاية السورية التي كانت تريد السيطرة على النقابات والاتحاد العمالي العام، وبسبب رفض بعض النقابيين الرضوخ لقرارات القيادة الحزبية في هذا الشأن، تعرضوا للفصل كما حصل مع عدد من النقابيين بعدما تصدوا لمحاولة هيمنة تلك القوى على الاتحاد العمالي العام، فكان مصيرهم الفصل والتجميد الحزبي.<sup>١٦</sup>

كان اليسار المتمثل بقوى الإصلاح والديمقراطية في الحزب الشيوعي،<sup>١٧</sup> والمجموعات اليسارية المستقلة، على رأس الداعين إلى رحيل قوات الجيش السوري من لبنان، وكف يد أجهزته الأمنية والمخابراتية عن الحياة السياسية العامة. ومع الوقت، وبسبب تباعد اليسار الرفض للوصاية السورية عن اليسار الآخر المتمثل بالحزب الشيوعي وحركة الشعب، بدأت قوى الإصلاح والديمقراطية مع بعض المجموعات الشبابية والطلابية، وبخاصة مجموعة "طلاب شيوعيون"، تدعو إلى تأسيس حزب يساري جديد يعطي مسألة السيادة والدولة والديمقراطية وحكم القانون الأولوية المطلقة، بعيداً عن الشعاراتية والدوغماتية. لاقت الدعوة قبولاً كبيراً من قبل قطاعات يسارية واسعة، منها من كان في الحزب الشيوعي، ومنها من ترك العمل السياسي منذ زمن، إضافة إلى بعض المثقفين اليساريين الذين أغرتهم تجربة خوض حياة

١٦ أديب أبو حبيب، نقابي ورئيس اتحاد النقابات والمستخدمين في لبنان سابقاً - مقابلة خاصة أجريتها معه العام ٢٠١٢ - راجع نص المقابلة كاملة في كتاب: حسين يعقوب. يسار لبنان. رام الله: روزا لوكسمبورغ، ٢٠١٢.

١٧ قوى الإصلاح والديمقراطية في الحزب الشيوعي اللبناني، مجموعة معارضة عملت داخل الحزب الشيوعي اللبناني، وكانت نواة تأسيس حركة اليسار الديمقراطي.

حزبية. هذه الدعوة لم تكن وليدة اللحظة، بل جاءت ترجمة لمسار طويل من المعارضة والاختلاف في الحزب الشيوعي، بحيث تعود بذور نشأة "حركة اليسار الديمقراطي" لاحقاً إلى المؤتمر الوطني السادس للحزب الشيوعي الذي انعقد العام ١٩٩٢. فقد انطلق النقاش حول جملة مسائل تتعلق بالمسار الديمقراطي داخل الحزب ومستوى المراجعة النقدية المطلوبة لتجربة الحزب وعلاقاته الإقليمية ومواقفه الداخلية وبرامجه السياسية.

"تبلور هذا الاتجاه أكثر من خلال دعوته إلى وجود تيارات داخل صفوف الحزب. ودعوته لاحقاً إلى اعتماد النسبية في الانتخابات الحزبية. من هنا قُدِّمت إلى المؤتمر الوطني الاستثنائي السابع ورقة عمل تحمل توقيع تسعة أعضاء. لم تكن هذه الوثيقة في مضمونها مختلفة عما صاغته القيادة في الوثائق المقدمة إلى المؤتمر السابع، إلا في "تباين تكتيكي في مسألة العلاقات اللبنانية السورية"، وفي طرح "النسبية في الهيئات القيادية"، الأمر الذي يجعل هذه الوثيقة أقرب إلى "بيان اعتراضى على نهج الحزب السياسى والتنظيمى"<sup>١٨</sup>.

تبلورت ملامح هذا الاتجاه أكثر من خلال الوثيقة السياسية المقدمة إلى المؤتمر الثامن باسم "تيار اليسار الديمقراطي" في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، حيث وضح هذا الاتجاه رأيه في تجربة الحزب بعد المؤتمر السادس، وطالب بتعميق التجربة الديمقراطية لأنها باب الحل لما يمر به الحزب، ودعا إلى تحويل المؤتمر الثامن إلى مؤتمر تأسيسى. وفي شباط العام ٢٠٠٣، قدم "تيار اليسار الديمقراطي" مشروع وثيقة فكرية تنظيمية ورؤية سياسية وخطة عمل باسم "قوى الإصلاح الديمقراطي في الحزب الشيوعي اللبناني"، وأعلنت حضورها كإطار سياسى خارج هيكلية الحزب في وثيقة باسم "حركة اليسار الديمقراطي في لبنان" في العام ٢٠٠٤، وعقدت على أساس هذا الإعلان مؤتمرها التأسيسى بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في صالة سينما "استرال" في شارع الحمراء في بيروت.<sup>١٩</sup>

## اليسار وانتهيار التوافق الإقليمي والدولي

في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، اغتيل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، الذي كان يمثل عملياً رجل التوافق الدولي والإقليمي حول لبنان. إلا أن هذا التوافق الدولي والإقليمي الذي

١٨ انظر/ي؛ شوكت اشتي. "الحزب الشيوعي اللبناني الموروث ثقيل والواقع أليم ومسار الديمقراطية عسير"، مواقع مختلفة: <https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/1CIGOWWSPEo/autCrDH76f4J%5B1-25%5D>

١٩ المصدر السابق.

حكم لبنان طيلة خمسة عشر عاماً (من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥) تفكك وتحول إلى صدام بعد اغتيال الحريري، معلناً بذلك انتهاء مرحلة الوفاق الوطني ودخول لبنان مرحلة جديدة من الصراعات الأهلية والطائفية.

كان رفيق الحريري على ما يصفه الكاتب المصري عمرو عبد الرحمن "لا يمثل فقط التوافق الدولي والإقليمي على حكم لبنان، بل مثل الحريري أيضاً توجهات سياسية واقتصادية عالمية طغت على العالم منذ مطلع التسعينيات، بحيث ترافق وصول رفيق الحريري إلى السلطة مع انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، ومع انهيار المعسكر الشرقي وانطلاق موجة جديدة من موجات الرملة، أي إطلاق قوى السوق من عقالها بحد أدنى من الضوابط وتفكيك الطابع القديم المهيم على سياسات الإدارة الاقتصادية والاجتماعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية السبعينيات، الذي اتسم بنزعة تدخلية واسعة للدولة في عمليات الإنتاج والتوزيع والهندسة الاجتماعية بالمجمل".<sup>٢٠</sup>

شكل لبنان ساحة لهذا التحول، فهو، من ناحية، خرج من حربه الأهلية بفضل رأس المال الخليجي، هذا المال نفسه الذي سمح بإعادة تشكيل برجوازية لبنانية تحمل هذا الميل الجديد، كما أنه أصبح من الناحية الجيو-سياسية في مواجهة مع إسرائيل بشكل شبه منفرد، إذ اتجهت الأطراف العربية الكبرى الفاعلة في الشرق الأوسط إلى تبني خيار السلام مع إسرائيل ما عدا لبنان المرتبط قهراً بالمسار السوري. هذا بخلاف خصوصية الحضور الفلسطيني في لبنان. من الناحية الأيديولوجية، أصبح لبنان موقعاً لأحد صراعات الأيديولوجية الإسلامية مع الغرب عبر مواجهة حزب الله، المدعوم من إيران، مع إسرائيل.

بهذا المعنى بُني لبنان الجديد الخارج من الحرب الأهلية جزئياً بطريقة نيوليبرالية (ليبرالية جديدة)، فأصبح مطلوباً من الدولة اللبنانية الانسحاب لصالح الجماعات الأهلية (الجماعات الطائفية، والمناطقية أو العشائرية)؛ وهي الدولة التي لم توجد بالمعنى المفهوم للكلمة خلال عقدي الحرب الأهلية كي تتسحب من التدخل في الاقتصاد الوطني؛ أي أنه لم تكن توجد دولة خلال الحرب الأهلية بل كانت الأحزاب والطوائف هي من يصنع الاقتصاد، واستمر هذا المرحلة ما بعد الحرب. كما لم يتم الاستثمار في بنى هذه الدولة بأي شكل من الأشكال، بل ظهرت هذه البنى بوصفها موضوعاً للنهب. اشترك الجميع في هذه العملية،

٢٠ عمرو عبد الرحمن. "الأزمة اللبنانية وخطابات اليسار المصري: أسئلة الإمبريالية والمقاومة والتحرر الوطني"، موقع مجلة البوصلة، تاريخ: ٢٠٠٩/١٠/١٨.

بما فيهم الأطراف الشيعية التي انطلقت مستظلة بسطوة حزب الله، محتكر تمثيل الطائفة الشيعية منذ بداية التسعينيات، فدخلت الجماعات الأهلية في الأعمال التجارية المعتمدة هي الأخرى على رأس مال عابر للحدود، ومن ثم لم تدخل في تناقض مع الميليشيات، بل تعاملت معها بوصفها أمراً واقعاً طالما سمحت بعملية النهب والتفكيك تلك / التي من جوانب مقوماتها التفاهم بين الرئيس رفيق الحريري والسيد حسن نصر الله، هذا ما يعكس حالة التفاهم الإقليمي بمجمله.<sup>٢١</sup>

داخلياً، انعكس اغتيال الحريري سلباً على الوضع اللبناني. فبعد اغتياله، انقسم لبنان إلى قسمين: قسم يتهم النظام السوري بالضلوع في اغتيال الحريري، وكان من غلاته القوى المسيحية التقليدية المنبوذة من السلطة منذ نهاية الحرب الأهلية كالكثائب، والقوات اللبنانية، والعونيين الذين وجدوا في عملية الاغتيال فرصة للعودة إلى الساحة السياسية، إضافة إلى جموع الطائفة السنية التي ينتسب إليها رئيس الوزراء الحريري، وكذلك الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط الزعيم الدرزي. وقسم مقابل يتألف من القوى المحسوبة على النظام السوري كالبعثيين والقوميين السوريين وحركة أمل الشيعية، وعلى رأسهم جميعاً حزب الله بقيادة أمينه العام السيد حسن نصر الله، الذي كان قد أنجز تحرير جنوب لبنان في سنة ٢٠٠٠ من الجيش الإسرائيلي بعد مقاومة مسلحة استمرت لأكثر من خمسة عشر عاماً، أي منذ تأسيسه العام ١٩٨٥ ولغاية سنة ٢٠٠٠، كان داعمه الأساسي إيران وسوريا.

أما اليسار اللبناني، فلقد استمر بخلافاته وانقساماته حتى بعد اغتيال الحريري. الحزب الشيوعي اللبناني وحركة الشعب ظللا على نغمتهما: إن الأولوية هي مقاومة "النيوليبرالية" المتمثلة برفيق الحريري، ودعم المقاومة والحفاظ على سلاحها، وإن الاغتيال حصل للتأمر على المقاومة واتهامها بالاغتيال. وقسم ثانٍ كاليسار الديمقراطي وبعض المثقفين وجدوا أنه لا يمكن مقاومة "النيوليبرالية الحريية" من دون استعادة السيادة المسلوقة من النظام السوري، وسحب قواته العسكرية، وتطبيق اتفاق الطائف، وكف يد الأجهزة الأمنية عن التدخل في الحياة السياسية الداخلية، وإن اغتيال الحريري جاء لاعتراضه على سيطرة الأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية على الدولة، واتهموا النظام السوري بتدبير الاغتيال.

هكذا تعاضمت الخلافات بين اليساريين الذين كانوا يعانون من حالة انقسام عامودي تتوج بتأسيس حركة اليسار الديمقراطي كما ذكرنا سابقاً. وطالت الخلافات مختلف القضايا

المطروحة داخلياً وخارجياً، من الخلاف حول التوجهات السياسية وصولاً إلى سيطرة الخطاب التخويني بين الأحزاب والمجموعات اليسارية المختلفة، حيث الاتهام بالعمالة والانحراف عن الصراع الطبقي... إلخ. هذه الخلافات جعلت كل طرف يأخذ مكانه في الصراع الداخلي، فالحزب الشيوعي وحركة الشعب ذات التوجه القومي، أصبحا يميلان إلى تأييد حزب الله بسبب اقتناعهما بضرورة الحفاظ على المقاومة وسلاحها ضد إسرائيل والغرب. بينما ذهب اليسار الديمقراطي مع المجموعات اليسارية المستقلة والمعارضة الشيوعية<sup>٢٢</sup> في الحزب الشيوعي اللبناني وبعض المثقفين اليساريين للمطالبة بوقف "حكم العسكر"، وإعادة انتشار الجيش السوري وفق اتفاق الطائف، وبدأوا بالتنسيق مع قوى ١٤ آذار، وبخاصة على مستوى الشباب والطلاب، حيث أصبحت التحركات الشبابية والطلابية المعارضة تحصل، ولأول مرة، منذ ما قبل الحرب الأهلية بالتنسيق بين المجموعات اليسارية المستقلة مع قطاعات الشباب والطلاب العوني (نسبة إلى ميشيل عون الذي التحق بعد العام ٢٠٠٥ بتحالف ٨ آذار) والقواتي (نسبة إلى القوات اللبنانية).

## خلاصة

عندما بدأت انتفاضات الشعوب العربية في تونس ومصر، رحب اليسار اللبناني بحصولها كباقي تنظيمات وأحزاب اليسار العربي الذين تعرضوا للاعتقال والنفي والمنع من ممارسة النشاط السياسي طوال فترة حكم الأنظمة المخلوعة في مصر وتونس. وما أن وصلت الاحتجاجات إلى سوريا، وأصبحت عرضة للتدخلات الإقليمية والدولية، انقسم اليسار اللبناني، ومن الممكن أن نقول إن اليسار العربي انقسم أيضاً، حول الموقف منها. فبمجرد أن أعلنت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها أو أتباعها في المنطقة، مساندة الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام السوري حتى اتهمت القوى اليسارية التقليدية كالحزب الشيوعي اللبناني، وبعض اليسار القومي، بأن الاحتجاجات الشعبية في سوريا مفرقة، وتدل على مؤامرة تحاك في وجه الممانعة. وأما ما تبقى من اليسار الديمقراطي وبعض الصحفيين والمثقفين، فقد كان لسان حالهم يقول "إذا الثورة في سوريا مؤامرة، فنحن معها". وهكذا عاد اليساريون اللبنانيون إلى التوضع وفق حدود انقسام ٢٠٠٥ وما تلاه من اختلاف حول قراءة الأوضاع والموقف منها.

٢٢ حتى بعد تأسيس اليسار الديمقراطي، بقي هناك بعض المعارضين للقيادة في الحزب الشيوعي كـ"حركة الإنقاذ"، وبعض المجموعات الطلابية والشبابية.

لم يتعد اليسار اللبناني بشقيه في قراءته للأزمة السورية الحالية عن مفاعيل أزمة مقتل الحريري وتداعياته على الساحة السياسية اللبنانية. فاليسار المتمثل بالحزب الشيوعي وحركة الشعب وبعض المجموعات اليسارية الراديكالية لم يتعد عن خطابه التقليدي القائل إن رفيق الحريري هو جزء من المشروع الأميركي، وقتله ليس إلا مؤامرة للقضاء على المقاومة ونزع سلاحها خدمة لإسرائيل، ولتطبيق ممانعة النظام السوري للغرب، بينما ذهب اليسار الآخر، "اليسار الديمقراطي"، مع اصطفاي القوى التي هي أصلاً ضد النظام السوري وأجهزة المخابرات اللبنانية. دخلت حركة اليسار الديمقراطي ضمن تحالف عريض للمطالبة بنزع سلاح حزب الله وبمحاسبة قتلة الحريري. ولأول مرة في تاريخ اليسار اللبناني، استطاع اليسار الديمقراطي إيصال نائب إلى الندوة البرلمانية عبر وضع مرشحه وأمين سر الحركة (إلياس عطا الله) على قائمة قوى ١٤ آذار في مدينة طرابلس. هذا المقعد النيابي لم يكن ليحصل لولا جهود الكاتب والمؤرخ الشهيد سمير قصير،<sup>٢٣</sup> الذي طالب قوى ١٤ آذار بتبني مرشح الحركة على لوائحها. استطاعت الحركة أن تقدم مرشحها لقوى ١٤ آذار من ناحية أن مرشحها كان المسؤول العسكري للمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي في الثمانينيات. بمعنى آخر، قبلت قوى ١٤ آذار مرشح حركة اليسار الديمقراطي مكافئة للدور الذي لعبته في انتفاضة الاستقلال ٢٠٠٥، ولتاريخ بعض أفرادها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ما يسمح بمواجهة اتهامات حزب الله وقوى ٨ آذار القائلة إن قوى ١٤ آذار عميلة للولايات المتحدة وإسرائيل.

هكذا اصطف اليساريون اللبنانيون بين فريقي ١٤ آذار و٨ آذار، مع أن الصراع بين هذين الفريقين الآذاريين اتخذ بعداً طائفيًا منذ اللحظة الأولى لاغتيال الحريري وما تلاه من تأزم وتحريض طائفي ومذهبي. أصبح هناك يسار "الممانعة"<sup>٢٤</sup> الذي يؤيد فريق ٨ آذار، ويسار

٢٣ سمير قصير (١٩٦٠-٢٠٠٥): صحفي وأستاذ لبناني من أب فلسطيني وأم سورية. كان أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف في بيروت، ودرس في جامعة السوربون في باريس. وهو من الدعاة للديمقراطية ومعارضني التدخل السوري في لبنان. ويحمل الجنسية الفرنسية. شارك العام ٢٠٠٤ في تأسيس حركة اليسار الديمقراطي. وفي ٢ حزيران ٢٠٠٥، تم اغتياله عن طريق قنبلة في سيارته، وما زالت هوية الفاعلين مجهولة.

٢٤ محور "الممانعة" اسم أطلقته على نفسها الدول التي تعارض السياسة الأميركية في العالم العربي، وتؤيد حركات التحرر الوطني العربية. وهذا المحور مؤلف من دول هي سوريا وإيران وحركات مقاومة مشكلة من حزب الله من لبنان و"حماس" في فلسطين (إلى أن انتقل الأخير إلى محور أقرب إلى مصر وقطر وتركيا). كثيرون هم أولئك المعارضون لهذا المحور، ويختلف المعارضون من حيث سبب المعارضة، فالنسبة الأكبر من المعارضين لهذا المحور يرون أن هذا المحور الممتد من طهران إلى بيروت ليس قطاع الممانعة وأخفى أهدافاً أخرى تحته، وأن حزب الله وسورية ومن خلفهما إيران ما هما إلا كيانات تعمل لمصالح خاصة بالقيادة الإيرانية، ومن المعارضين من يرجع وجود هذا المحور لأسباب عقائدية طائفية. فيرى البعض أن هذا المحور ما وجد إلا لمواجهة السنة من المسلمين ونشر التشيع وإعادة أمجاد الدولة الصفوية، وثمة معارضون يعارضون هذا المحور لأنهم يصطفون وراء أصحاب المحور الآخر "محور الاعتدال" ومن ورائه الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية.

"الاعتدال"،<sup>٢٥</sup> الذي يؤيد فريق ١٤ آذار، ولم يستطع طرفا اليسار أن يقدم أي مشروع حقيقي في ممارستهم السياسية بعيداً عن صراع الأقطاب الطائفي.

الحزب الشيوعي ظل على نعمته "الرومانسية" مستخدماً مصطلحات "المقاومة" و"معاداة" الإمبريالية" وغيرها التي لا تترجم لفضل سياسي حقيقي. هذا حال الحزب الشيوعي حيث تحكمت في أعضائه الباقين "نوستالجياً" (حنين) لزمن المقاومة والحروب الأهلية وفق وصف البعض، أو بالأحرى يعيش الحزب الشيوعي اليوم أزمة متعدّدة الوجوه تتبع من ضياع هدفه ومن تفكك صفوفه، ومن إصرار قاداته على تكرار أنه حزب مستقل غير طائفي وديمقراطي يسعى إلى التغيير، وكأن الهدف من هذا التأكيد هو نفي تحوله إلى حزب غير فاعل في الحياة السياسية اللبنانية.

يرى منتقدو الحزب الشيوعي اللبناني أنه يعاني من ثقل في أخذ قراراته، ومن شلل في حركة مواكبة التطورات المحلية والإقليمية، وكأن الهدف هو العمل على تقطيع الوقت مقابل الحفاظ على الموقع الهش الحالي على خارطة الأحزاب والقوى الوطنية، وأنه لم يستطع تطوير فكره اليساري ليستوعب التغيير العالمي بما يتلاءم مع خصوصية ساحته اللبنانية وأزماتها، كما فعلت بعض الأحزاب اليسارية في العالم، فطورت أداءها وأعادت تنظيم هياكلها وترتيب أولوياتها وفق المستجدات التي تبقّيها فعالة في معادلة بلادها السياسية.<sup>٢٦</sup>

هذا في ما خص الحزب الشيوعي، أما حركة اليسار الديمقراطي، فهي لم تتجح أن تبقي على جسمها التنظيمي لأكثر من عامين اثنين (من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦)، مع أنها ما زالت موجودة اسمياً. فحركة اليسار الديمقراطي حتى قبل تأسيسها في العام ٢٠٠٤ عندما كانت عبارة عن حركة معارضة داخل الحزب الشيوعي، إضافة إلى بعض المجموعات الشبابية، نادت بمسألتين: الأولى، تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي، وهذا ما تحقق في العام ٢٠٠٠ على أيدي مقاومة حزب الله. والثانية، مسألة خروج قوات الجيش السوري من لبنان، وهذا أيضاً تحقق العام ٢٠٠٥ بعد "انتفاضة الاستقلال". ومنذ ذلك الحين، لم يستطع اليسار الديمقراطي أن يقدم أي طرح متميز للمسألة اللبنانية سوى تأييده للمشاركة في اجتماعات "الأمانة العامة لقوى ١٤ آذار"، التي قد لا تعني أحداً. لم يقتصر الأمر على ذلك، فبعد عدوان تموز ٢٠٠٦ انقسمت الحركة بين من يتهم حزب الله بافتعال الحرب وبين مؤيدٍ للمقاومة ورافضٍ لإلحاق الحركة الأعمى بقوى ١٤ آذار،

٢٥ محور "الاعتدال" اسم أطلقته الولايات المتحدة على الدول العربية المعارضة للسياسات الإيرانية، الذي يضم المملكة العربية السعودية ومصر والأردن مع دول الخليج العربي. وتسم هذه الدول بعلاقات ممتازة مع الغرب والولايات المتحدة الأميركية بالتحديد. وهي تطالب بحل سلمي للقضية الفلسطينية ووقف التدخل الإيراني في المنطقة العربية.

٢٦ سناء الجاك. "حرب أهلية صغيرة وكبيرة داخل الحزب الشيوعي اللبناني"، جريدة الشرق الأوسط ٨ شباط ٢٠٠٢، العدد ٨٨٢٨.

ومنذ ذلك الوقت والحركة غائبة عن الشارع وعن السياسة كلياً. ولم يستطع وجود نائب للحركة في البرلمان أن يعطي زخماً للحركة، بل قد يكون ما حدث هو عكس ذلك. أما الضربة القاضية لحركة اليسار الديمقراطي، فأتت عندما قبلت الحركة ترشيح عضو آخر، وهو أمين وهبة، للبرلمان ولكن بشرط أن يترشح ضمن كتلة تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري. بذلك اختفت الحركة، ولم يعد لها وجود سوى اسمي. هذه الحركة التي رأى فيها الكثيرون من اليساريين اللبنانيين نموذج يسار جديد يواكب المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، يعمل بمفكرة سياسية تراعي الظروف اللبنانية والإقليمية، لم تستطع أن تنجز شيئاً حقيقياً، بل ساهمت في تفكك بعض المجموعات الشبابية والطلابية التي عملت منذ منتصف التسعينيات، دامجاً في نضالها التحرك ضد هيمنة السوق والاقتصاد الريعي المتمثل بالحريرية السياسية مع نضالها ضد نظام الوصاية السوري على لبنان وضد أجهزته الأمنية التسلطية.

هناك بعض المجموعات المدنية والنقابية الناشئة كحملة جنسيتي،<sup>٢٧</sup> والحملة المدنية للإصلاح الانتخابي،<sup>٢٨</sup> الذين يعملون بأجندة شبه يسارية، ولكن ضمن قطاعات منفردة غير مكتملة لبعضها تحاول بين الحين والآخر إبراز بعض القضايا الحقوقية، كحقوق المرأة التي يعمل عليها عدد من المؤسسات والجمعيات المدنية، وحق العمل وتنظيم النقابات ك"هيئة التنسيق النقابية"<sup>٢٩</sup>، التي تخوض في هذه الفترة معارك نقابية وعمالية شرسة في وجه السلطة، وتظهر

٢٧ حملة جنسيتي حق لي والأستري اثبتت من برنامج ربط النوع الاجتماعي والمعلومات السابق، وهو مبادرة إقليمية أطلقت في العام ١٩٩٩، هدفت إلى بناء القدرات في مجال تحليل النوع الاجتماعي من خلال التدريب التحويلي (يتوخى إحداث التغيير)، البحث، والاتصال والتواصل، والمناصرة، والهدف الرئيسي للحملة هو المساهمة في تحقيق المواطنة الكاملة للنساء العربيات من خلال إصلاح قوانين الجنسية والتنفيذ الكامل لاتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٨ الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي هي تحالف واسع لجمعيات المجتمع المدني انطلق العام ٢٠٠٦ قبيل صدور مسودة القانون الانتخابي المقترحة من قبل الهيئة الوطنية للانتخابات برئاسة الوزير السابق فؤاد بطرس، وهي اليوم تضم أكثر من ٨٥ جمعية مدنية منتشرة على جميع الأراضي اللبنانية تسعى وتدعو إلى إصلاح الأنظمة الانتخابية، لاسيما النيابية والبلدية منها. نجحت الحملة، منذ ٢٠٠٦ حتى اليوم، في إدخال مفهوم الإصلاح إلى الحياة السياسية، لاسيما التأثير على النقاشات العامة التي سادت حول إصلاح القانون الانتخابي النيابي والبلدي مؤخراً، كما استطاعت الضغط في اتجاه اعتماد عدد لا بأس به من الإصلاحات على القانون النيابي ٢٠٠٨/٢٥، وقد سمت الحملة في الأونة الأخيرة إلى تعديل قانون الانتخابات البلدية والاختيارية، وبخاصة أنها قد أعدت مسودة مشروع قانون متكامل قدمته إلى جميع النواب والوزراء وعملت جاهدة إلى اعتماده. نظمت الحملة منذ تأسيسها عدداً كبيراً من اللقاءات مع مختلف الفئات العمرية في جميع المناطق اللبنانية، لاسيما الطلاب والشباب، حيث عملت على بث التوعية الانتخابية في صفوفهم، لما يساعد ذلك في الضغط على الأحزاب والقوى السياسية في إقرار واعتماد الإصلاحات.

٢٩ تضم هيئة التنسيق النقابية ٦ هيئات، وهي: نقابة المعلمين في المدارس الخاصة، رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، رابطة أساتذة التعليم الأساسي الرسمي، رابطة أساتذة التعليم المهني، رابطة أساتذة الجامعة اللبنانية، رابطة موظفي الدولة التي تضم إدارات الدولة كافة. وتشكل اليوم هذه الهيئات الحركة النقابية المطالبة الأبرز، كما أصبحت الحركة شبه الوحيدة في الساحة، وذلك بعد انصافها عن الاتحاد العمالي العام بعد أن عملت في كنفه لسنوات عدة، بسبب ما اعتبرته الهيئة تنازل الاتحاد العمالي عن سقف المحدد للمطالب خلال التفاوض مع الحكومة للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور للقطاع الخاص في العام الحالي، وهذا التنازل بين الهيئة والاتحاد حصل بعد معارك عدة خاضوها جنباً إلى جنب في وجه الحكومات إلى أي طرف انتمت، ومنذ القدم نجحت السياسة بضرر الحركات النقابية في حين تقف اليوم عاجزة أمام هيئة متماسكة تعمل بشكل مطلي، بعيداً عن التجاذبات السياسية للمطالبة بإقرار سلسلة الترتب والرواتب.

تماسكاً في صفوفها بعيداً عن هيمنة الأحزاب وتدخلها. كما أنه يوجد بعض المجموعات الشبابية والطلابية اليسارية التي لا تزال تعمل في جامعاتها ومحيطها، لكن من دون تنسيق وتضام فيما بينها. لكن هذا الجولم تستطع لغاية الآن أن يؤطر عمله ضمن حالة متكاملة معارضة تسق بين جميع مكوناتها لتخرج بورقة عمل واضحة تحدد آليات عمل للمرحلة المقبلة، وبخاصة أن لبنان ومحيطه يعيش أزمة متعددة الجوانب.

كتبت عالمة الاجتماع اللبنانية دلال البزري للشخصية اليسارية في مقالة معنونة "يساريون ويساريون سابقون"<sup>٣٠</sup> رداً على دعوة أحد الزعماء الإقطاعيين لطائفة لبنانية، وزعيم حزب يساري (وليد جنبلاط)، يقترح مؤخراً إعادة إحياء اليسار اللبناني، بمناسبة الثورات العربية، والسورية منها على وجه الخصوص. تكتب تقول: "من هو اليساري اليوم؟ ماذا يعني أن تكون يسارياً اليوم؟ هم "ربرتوار" إنساني طويل عريض، لا يجمع بين أفراد أكثر من النور الشخصي. هم جماعة بلا أدنى عصبية تضامنية أو أي صنف من أصناف التآخي أو التشابه. أما عقيدتهم، فضلاً عن تضاربها وتفرع تأويلهم لها إلى ما لا يحصى من اجتهادات... فهي عقيدة فاشلة، وبخاصة في تحقّقها. سواء ارتدت ثوب البوتينية (نسبة إلى بوتين الزعيم الروسي) أو الرأسمالية المتوحشة بقيادة الحزب الواحد، أو انعدام إجابات الأوروبية منها على تحديات الرأسمالية المالية. فيما الغنيمية، أي الهيمنة على عقول الناس، تقارب درجة الصفر، مع العهد الإسلامي القادم بحماسة الجماهير. لا عصبية إذن ولا عقيدة وغنيمية. ماذا يبقى؟ شيء من الحنين إلى أيام الشباب... ولكن أيضاً تراث، مخزون ثقافي حداثي، خبضت تحت رايته تجارب شخصية وعامة، هي التي تحتاج إلى مراجعتها الآن العقول المنشغلة بما يحصل الآن. إنها الثورة. والثورة تكون أيضاً على ما كان ثورة في زمن ما، وصار الآن ترهلاً وشيخوخة غير مبكرة".

من هذا المنطلق، تتلخص أزمة اليسار اللبناني أنها تتغذى من حقيقة أن لبنان يعيش أزمة استحالة بناء وطن واجتماع مشترك. وهي أزمة تتغذى من ظرف إقليمي ودولي يحفز النزاعات الطائفية، ويضعف من بنى الدولة الوطنية (وفي لبنان هي دولة مبنية على المحاصصة الطائفية) واجتماعها السياسي القادر على استيعاب هذه النزاعات.

٣٠ صحيفة المستقبل. الأحد ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢، العدد ٤٢٤١.

### \* يعقوب حسين يعقوب

كاتب وباحث لبناني، له مشاركات نقدية عدة، سياسية واجتماعية وثقافية نشرها في صحف ومجلات لبنانية وعربية واجنبية مختلفة، كذلك نشر في مواقع الكترونية مختلفة. هذا وقد كتب دراسة حول يسار لبنان اصدار مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ٢٠١٣.

# قراءة في واقع اليسار السوريّ

\* أكرم البني

## تمهيد

تتّمي سورية إلى البلدان التي استندت إلى النموذج السوفييتي وأنظمة الحكم المركزي في بناء الدولة وقيادة المجتمع، إما لجهة سيطرة الأيديولوجية ووصاية حزب قائد يحتكر كامل الحياة السياسية، ويحاول أن يستمد شرعيته من شعارات وطنية وقومية، ومن قوة القمع وليس من صياغة علاقة سليمة مع المجتمع أساسها نيل ثقة الناس لما يضمن لهم من حقوق سياسية واقتصادية، ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، وإما لجهة تركّز الثروة والموارد الوطنية ورأس المال بيد سلطة شمولية تستند إلى كتلة ضخمة من البيروقراطية المدنية والعسكرية، وتحتكر معظم أوجه النشاط الاقتصادي، وتفرض نفسها كمجال وحيد للحراك الاجتماعي، وتسيطر على مختلف مجالات الحياة الخدمية والصحية والتعليمية، وتلهث وراء اقتناء الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، وبناء ما يصح تسميته "الدولة الأمنية" التي تستمد قوتها من أجهزة استخباراتية تتدخل في تفاصيل حياة المواطن، مدعّمة بثلاثية وسائل العنف والأيديولوجيا والإعلام الموحّج، للسيطرة على السلطة والثروة وضمان احتكارهما، وخنق الفضاء السياسي وترهيب المعارضة.

أدت قرارات الخصخصة وتحرير السوق وتراجع دور الدولة الاجتماعي إلى أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، قامت على التمييز الصارخ بين المواطنين، وبخّست قيم الكفاية والنزاهة والمساواة لصالح تشجيع الولاءات العائلية وقيم المحسوبية، وقادت إلى تراجع فعلي في مستويات المعيشة وانحسار لافِت في وزن الطبقة الوسطى وتقلص في حضورها، جراء ازدياد الفوارق واتساع الفجوة بين شريحة واسعة من الفقراء تزداد فقراً، وقلة قليلة من الأغنياء تزداد غنى. وقدرت بعض الدراسات أن ٦٦٪ من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، مع معدل بطالة عالٍ يبلغ حوالي ربع قوة العمل، فضلاً عن زيادة سكانية هي من النسب الأعلى عالمياً، إذ بلغت نحو ٣,٥٪ سنوياً.<sup>١</sup>

١ تقرير التنمية الإنسانية العربية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نيويورك للعام ٢٠١٢.

وأدت السياسة المعتمدة من النظام الحاكم وتجاهله التعددية الثقافية وللأقليات، وبالأخص للقومية الكردية، إلى انكماش المشاعر الوطنية وتآكل الوحدة والروابط الاجتماعية بين مكونات المجتمع السوري. في المقابل، جرى تغذية الوعي القومي بين الناس ودفعهم إلى احتضان انتماءات ما قبل وطنية (طائفية وعشائرية وعائلية ومناطيقية). وباتت تشاهد في سورية عودة لما يسمى بصناديق العائلة لدعم حاجات من ينتمون إلى رابطة عائلية واحدة، وبخاصة على الصعيد الصحي، وتنامي دور المراكز الدينية، كالجوامع والكنائس، لتكون ملاذاً للمحتاجين من أبناء الطائفة، ثم انتعاش مجالس العشائر لرعاية أبناء العشيرة الواحدة، وقس على ذلك. وزاد من صعوبة الوضع، احتكار السلطة للحزب العام وإغلاقها حقل الحوار بين المواقف والأفكار والبرامج المختلفة، بعد أن لمست خطورة ذلك، خلال فترة الانفتاح القصيرة التي تزامنت مع استلام بشار الأسد مقاليد الحكم، والتي سميت بربيع دمشق، الأمر الذي أضعف المؤسسات السياسية والنقابية.

## الحال بعد عامين من تفجر الانتفاضة الشعبية

بعد مرور أكثر من عامين على الانتفاضة الشعبية، يتقاسم المشهد السوري طرفان، أولهما، نظام يتوهم بأن خياره العسكري قادر على إنهاء الثورة، وثانيهما، معارضة يقبع مكوناتها السياسي خارج البلاد، بينما تمكن مكوناتها العسكري من السيطرة على مناطق واسعة من البلاد، ويحاول بما تيسر له من إمكانيات إدارة هذه المناطق. وبين الطرفين ثمة أعداد ما فتئت تتزايد من السوريين حرّمهم العنف والتهجير والحصار من القدرة على العيش كما اعتادوا. وليس غريباً أن تعترف الأمم المتحدة بأن ما يحصل في سورية هو من أكبر الأزمات الإنسانية التي واجهتها، بعد أن تعرض أكثر من نصف السوريين حتى الآن (منتصف العام ٢٠١٢) لأضرار تتعدد أشكالها، حيث سقط عشرات الآلاف من القتلى ومثلهم من الجرحى والمشوهين، وتقوّمهم أعداد المفقودين والمعتقلين، ثم أضعاف مضاعفة من الهاربين نزوحاً داخلياً إلى أماكن أقل عنفاً أو لجوءاً إلى بلدان الجوار. ناهيك عن مئات الألوف باتوا اليوم بلا مأوى والأعداد الكبيرة التي تعيش حالة عوز مدقع، بعد أن فقدت كل ما تملك وأنفقت ما ادخرت.<sup>٢</sup>

وتكتمل الصورة المساوية بوضع اجتماعي واقتصادي بعد ما تسببت المعارك والانتشار الأمني من آثار على الزراعة، وعلى نقل المحاصيل إلى الأسواق. وأفضى شح المواد الأولية جراء وقف

٢ تقرير منظمة اليونيسيف في العام ٢٠١٢ عن تأثير النزاع على الطفولة والأوضاع الإنسانية في سورية.

الاستفراء؁ ووضف التسفوق ومنافذ التصفر؁ إلى انهفار الصناعة. فقد أعلقت مئآت المصانع أبوابها أو قلصت إنتاجها؁ وسرحت الآلاف من عمالها. ولقفل قفاق السفاحة المصفر الأسوأ فانتهى دوره الفوم تمامأ؁ مثلما انتهت فرص الاستثمار؁ هذا عدا عن تعطل أغلب المشارفل الاستثمارفة التي كانت تسفر بصورة طفبفة. كما تراجع دور البنوك العامة والخاصة جراء العقوبات وهروب لعفر رؤوس الأموال إلى الخارج.<sup>٢</sup> وسارع فف تدهور مستوى معفشة المواطن؁ نقص السلع الأساسية التي تفقد تمامأ فف المناطق الساخنة؁ وانهفار القدرة الشرائفة؁ بسبب خسارة اللفرة السورية أكثر من ٧٠% من قفمتها؁<sup>٤</sup> إضافة إلى تفكك شبكات الخدمات التعليمية والصحة. وهناك معاناة المهجرفن داخل البلاد الذفن أثروا الانتقال من المناطق الخطرة؁ ومعاناة اللاجئين السوريين فف البلدان المجاورة.

وتجر هنا الإشارة إلى التحول فف واقع الطبقة العاملة السورية ووعفها لنفسها كطبقة تحكمها ظروف اجتماعفة متشابهة ومطالب وأهءاف مشتركة؁ كما من أسبابه تعوفم دور هذه الطبقة عبر ما سمل بقانون العاملفن الموحء؁ بصف باتت تضم كل من فعمل لقاء أجر فف إءارات الدولة؁ وما جرى من تطوفع للأحزاب التي طرحت نفسها ممثلاً للطبقة العاملة؁ ومن تهمفش لاستقللفة النقابات العمالفة والمهلفة. هذا إضافة إلى انطفاء الحلم الاشتراكي بعد انهفار التجربة السوففففة.

لقد باتت التحديات التي تواجه سورية الفوم من طراز استثنائف؁ لا علاقة لها فقط بضمان حرفة الرؤف والنشاط السفاسف أو برفع معدلات التنمية الاقتصادية؁ ورفع مستويات الأجور؁ وضمان حقوق المواطنفن؁ وتوففر شبكات الحماية الاجتماعية للمعوزفن؁ بل بءافة بوقف العنف المنفلت؁ وءراء مخاطر انجرار البلاد إلى حرب أهلفة مءفة؁ أو إلى خفارات التقسفف وإقامة كانتونات طائففة أو قومية؁ بما فف ذلك مواجهة تنامف دور جماعات طائففة تكفرفة؁ تسعى؁ بءعم خارجف؁ إلى حرف الثورة عن أهءافها فف بناء دولة ءفمقراطية لكل مواطنفها؁ ولجم تءخلات مءتلف القوى الخارجية فف شؤون سوريا الوطنية؁ بعء تحول البلد إلى ساحة للنزاعات الإقليمية ولتصفبة الحسابات العالمية.

<sup>٢</sup> تنامف حضور ونشاط الرأسمال السوري فف أهم المءن التركية والمصرية؁ واعتراف مصرف لبنان المركزي بتضاعف البوائع المالفة السورية خلال العام المنصرم (مصرف لبنان المركزي؁ ٢٠١٢ - ٢٠١٣).

<sup>٤</sup> سعر صرف اللفرة السورية بالنسبة للءولار فف المصرف المركزي السوري. من ٥٠ لفرة سورية العام ٢٠١١ إلى ١٤٠ لفرة سورية وأخر أفر ٢٠١٣.

## التحولات في مفهوم اليسار في سورية

في مقاربة لمحددات اليسار وربطاً بمعناه الأساسي الذي اقترحته الثورة الفرنسية،<sup>5</sup> يمكن القول إن اليسار يعبر عن القوى التي تلتزم بمصالح المحرومين والفقراء في المجتمع وحقوقهم وطموحاتهم وتطلعاتهم المستقبلية. ولكن لهذه الحقيقة دلالات مختلفة وخيارات متعددة أضفت على اليسار السوري تعدداً وتنوعاً.

هناك يسار خضع للتوجيهات الأممية الصادرة عن الاتحاد السوفييتي، وربط مصير الكادحين في سوريا بمصير المنظومة الاشتراكية وبتناج صراعها مع الغرب الاستعماري، وجاهد لصياغة مواقفه للتطابق مع المواقف السوفييتية، فوقع في مطبات عديدة طغت بدوره اليساري، مثل موقفه من تقسيم فلسطين، ومن بعض القضايا القومية ومتطلبات الوحدة العربية. وشكل تبني المقولة السوفييتية عن التطور اللأرسمالي والتوجه الاشتراكي تسويفاً لدعم هذا اليسار غير النقدي لدور ما عرف بالبرجوازية الصغيرة،<sup>6</sup> ولنظام حزب البعث الحاكم، بصفته نظاماً وطنياً معادياً للإمبريالية، وبرر إغفال ما يمارسه من قهر وفساد في المجتمع، ومن تحويل البلاد إلى شكل من أشكال رأسمالية الدولة، التي لا علاقة لها بالتوجه الاشتراكي والعدالة الاجتماعية.

وهناك يسار إصلاحي حرص على تغليب مفهوم العدالة الاجتماعية على كل اعتبار آخر ترجم بالعداء للملكية الخاصة، وتقديس الملكية الاجتماعية، والإدارة الموجهة للاقتصاد، من خلال تدخل الدولة المباشر، إضافة إلى التركيز على الأبعاد المطلوبة للكادحين وتحسين مستواهم المعيشي دون الانتباه لطبيعة النظام السياسي القائم وما يتعرض له المجتمع من قهر.

وهناك اليسار القومي الذي ركز على تحرير المجتمع من الاستغلال الخارجي، وعلى اعتبار أن الإمبريالية هي أساس البلاء، واستند إلى التجربة الفيتنامية وصعود دور المنظمات الفلسطينية اليسارية، لتكريس نضاله في دعم المقاومة وسيلةً لتحرير الأرض المحتلة، واعتبار أن العمل من أجل الوحدة العربية والحقوق الفلسطينية، هو جوهر النضال العربي التحرري، وأن لا مستقبل للعرب وللسوريين قبل إنجازهما.

5 حيث يعود مصطلح "اليسار" تاريخياً إلى الثورة الفرنسية، وإلى جلوس ممثلي "عامة الشعب" من البعاقبة وروسبيير ونواي "الحائقين" أو "الطبقة الثالثة" كما عرفوا، آنذاك، إلى يسار الملك في "الجمعية التأسيسية" التي فتحت الطريق العام 1789 لإحدى أهم الثورات في التاريخ.

6 من المثقفين والمعلمين والتكنولوجيا، إضافة إلى أصحاب الملكيات الصغيرة من الحرفيين والفلاحين وصغار التجار.

ولكن عندما نتحدّث عن اليسار في مرحلة ما بعد انهيار التجربة السوفييتية، ونرصد ردود أفعاله، يتبادر إلى الذهن مباشرة، اليسار الماركسي، الذي يرى في الماركسية، المرجعية الفكرية الأكثر تماسكاً واتساقاً وعلمية، وهو الذي ارتبط بوشائج شتى مع التجربة السوفييتية. ولأنه اليسار كان الأكثر تضرراً وتفككاً من انهيار هذه التجربة، فقد ذهب بعضه إلى التخلي عن المشروع الاشتراكي، والتحوّل إلى الاتجاه النقيض، من خلال تبني الفكر الليبرالي بصفته الفكر المنتصر؛ وبالفعل شهدنا تداعيات وارتدادات سلبية، تمثلت في إعلان أحزاب وشخصيات، كانت محسوبة سابقاً على الشيوعية، أن الرأسمالية اليوم والديمقراطية الغربية، هي قاطرة التاريخ (على سبيل المثال ما صرحت به مجموعات تنظيمية وقيادات مهمة من حزب الشعب ومن حزب العمل الشيوعي). في حين بقي البعض الآخر متمسكاً بتجربة الماضي، من دون أن يجري أي مراجعة أو تعديل، معتبراً أن ما جرى هو أخطاء في التطبيق ليس إلا (كانشقاكات الحزب الشيوعي، وجماعة التروتسكيين التي سبق أن وجهت انتقادات عميقة للقيادة السوفييتية). فيما لجأ بعض ثالث إلى استخلاص الدروس المستفادة من انهيار الاتحاد السوفييتي، وانعكاس ذلك على الأوضاع في بلادنا (مثل تجمع اليسار الماركسي (تيم) وحزب العمل الشيوعي).

بتعبير آخر، دخلت تعديلات كبيرة على مفهوم "اليسار"، وبات الدفاع عن مصالح الكادحين وحقوقهم يتطلب نقض الماضي والتحرر من العمى الأيديولوجي والشعارات المسبقة التي تقرضها الرغبات الذاتية وليس مقدار ما يفرضه الواقع الملموس، وضرورات تفعيل دور النقد ليطال الواقع والأفكار والمفاهيم. والأهم جرى دفع للديمقراطية السياسية، لتشغل في المشروع اليساري المستقبلي، المكان الريادي الذي تستحق، كمر نحو الديمقراطية الاجتماعية، وتجاوزاً لأيّ فكر مرتبط بأيّ نمط من الاستبداد، الذي يلغي عنوةً، غنى وحيوية التعدّد في الحياة وفي مسار حركة التاريخ.

## نهوض يسار جديد في سورية

في ضوء ما سبق، عرف المشهد السياسي السوري حوارات متنوعة وانشقاكات كثيرة، وأعيدت صياغة هوية اليسار، بشقيه الماركسي الشيوعي والقومي، وحيث كان الموقف من السلطة الحاكمة أحد أهم المعايير، فقد جرت عملية فرز بين من استمر في تأييد السلطة ولم يستخلص الدروس المناسبة من انهيار النماذج المشابهة، وبدأ يبرر توافقه مع النخبة الحاكمة بتضخيم إدعاءاتها عن المقاومة ومواجهة المخططات الامبريالية، والمبالغة في استحضار بعض وجوه بداياتها، في

مواجهتها للبنى التقليدية الإقطاعية، ووضع إستراتيجية للتنمية وتطوير البنية التحتية، وبين يسار تعمقت معارضته للسلطة، وبدأ يخطط طريقاً جديداً يجمع بين المسألة الوطنية والمسألة الديمقراطية، بوجهها السياسي والاجتماعي، وحتى منح هذه الأخيرة أسبقية واضحة، كاشفاً حقيقة السلطة كسلطة استبدادية رأسمالية قامت على سلب الثروة الوطنية، وتلك المتمركزة بيد الإقطاع والرأسمالية التقليدية لإعادة تدويرها عبر الدولة، بما يصبّ في مصلحتها هي بالذات، كسلطة برجوازية بيروقراطية، تولت تعميم الرأسمالية وتكريسها وليس لتجاوزها.

ونتيجة هذه المراجعات، نهض ما عُرف باليسار الجديد الذي استند في اجتهاداته إلى النتائج السلبية والمؤسفة التي خلفتها عقود من نضال الشيوعيين والقوميين اليساريين، وإلى الفشل البيّن للسلطات ذات الأصول والتوجهات البرجوازية الصغيرة في إنجاز المهام الوطنية والقومية، وإلى ما أفرزته الحركات الطلابية في أوروبا العام ١٩٦٨، وبعض اجتهادات الشيوعية الأوروبية. واستند هذا التيار، وهو الأهم، إلى مثالب التجربة السوفييتية، ثم لدروس انهيارها، ليتجه نحو إزالة التعارض بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، وبينهما وبين المسألتين الوطنية والقومية، مانحاً الأولوية للنضال الديمقراطي، ورافضاً أي وصاية أيديولوجية على المجتمع، ومركزاً على نصرة حقوق الإنسان لتمكين الكادحين من المشاركة في العمل السياسي وتقرير شؤون حياتهم ومعاشهم بأنفسهم. ووجد في بناء دولة المواطنين، المتساوين في الحقوق والواجبات، بصرف النظر عن الدين، والجنس، والطائفة، والمذهب، والقومية، طريقاً لا غنى عنه لرفع الاستغلال والاضطهاد والجور والعسف، ومن أجل توفير حياة إنسانية حرة كريمة لجميع المواطنين. وخلص إلى أن التضحية بالديمقراطية السياسية، لا ينتج إلا الاستبداد والاحتكار والتسلط والفساد والاستئثار بالثروة، لمصلحة شريحة ضيقة من الفاسدين والمستغلين، وهو ما يضعف البنية الداخلية في مواجهة الأخطار والتحديات الخارجية.

## تنوع التيارات اليسارية في المشهد السوري

بين هزيمة العام ١٩٦٧ وتداعياتها على المجتمع السوري المتميز بحساسية خاصة تجاه المسألة الوطنية وقضية فلسطين، وبين انهيار الاتحاد السوفييتي والمراجعات النقدية التي أعقبته حول مفهوم اليسار ودوره وأفاق تطوره، عرف المشهد السياسي السوري تنوعاً في تياراته اليسارية، قبل أن يشهد تحولات كبيرة في الأفكار والمفاهيم والمواقع والاصطوانات، ربطاً بالموقف من الثورة السورية التي انطلقت في العام ٢٠١١، ولا تزال تعاني في مخاضها العسير.

## الحزب الشيوعي السوري

يعتبر الحزب الشيوعي السوري الذي تأسس العام ١٩٢٤ من أقدم أحزاب اليسار في سوريا، وقد شارك في الثورة ضد الانتداب الفرنسي العام ١٩٢٥، وخاض المعترك الانتخابي لأول مرة العام ١٩٥٤، ونجح أمينه العام آنذاك (خالد بكداش) في الوصول إلى البرلمان، وتزايدت شعبيته ونفوذه بشكل كبير في السنوات التي سبقت الوحدة مع مصر العام ١٩٥٨. لكن ارتباطه بمسار الصراع العالمي وإلحاق سياساته بسياسات الاتحاد السوفييتي، أوقعه في إرباكات ومطبات عدة، وكان رفضه للوحدة السورية المصرية، سبباً في سجن وملاحقة أعضائه وكوادره، إلى أن انتقل من نقد أحزاب "البرجوازية الصغيرة" في تسرعها بنزع الثقة عن البرجوازية، إلى خيار التعاون معها بعد وصول حزب البعث إلى السلطة وشروعه بالإصلاح الزراعي والتأميم ثم تحالفه مع السوفييت،<sup>٧</sup> فوافق على المشاركة الشكلية فيما عرف بالجهة الوطنية التقدمية، وإلحاق سياساته بسياسة السلطة الحاكمة بعد قيام "الحركة التصحيحية" كما عرفت العام ١٩٧٠، مسوغاً ذلك بما سمي نظرية "التطور اللارأسمالي" و"التوجه الاشتراكي"، ما قاد إلى تقلص شديد في قاعدته الاجتماعية زادتها تقلصاً التحولات والاصطفافات التي تحققت مع تقدم السلطة البعثية خطوات نحو ضمان حقوق العمال والتعليم المجاني، الأمر الذي فتح الباب لبدء تفككه. جرى هذا في المرة الأولى العام ١٩٧٢ بسبب تباين سياسي وبرنامجي ونتيجة اختلافات حقيقية<sup>٨</sup> حول الموقف من السلطة والمسائل الوطنية والقومية، فانشق إلى جناحين: جناح خالد بكداش الذي احتفظ باسم الحزب، وجناح رياض الترك الذي عرف باسم "الحزب الشيوعي-المكتب السياسي".

لم تتوقف الانشقاقات بعدد نتيجة صراعات نفوذ واختلافات هامشية أخذت في كثير من الأحيان أبعاداً شخصية، وبحثاً عن الزعامة أكثر مما عبرت عن تباينات في السياسة، ليفيض المشهد السوري بتلويحات شيوعية من دون فاعلية ووزن، كان أهمها انشقاق العام ١٩٧٨ بقيادة مراد يوسف، وحمل اسم "منظمات القاعدة للحزب الشيوعي السوري"، ثم انشقاق العام ١٩٨٢ بقيادة يوسف فيصل الذي حافظ على اسم الحزب نفسه، فأصبح هناك جناحان هما: جناح وصال فرحة بكداش (أرملة خالد بكداش الأمين العام السابق) التي تولت قيادة الحزب بعد موت زوجها،

<sup>٧</sup> مال الحزب الشيوعي في بدايات نشاطه نحو دعم البرجوازية لتحقيق الثورة الديمقراطية، وقد حمل برنامج الحزب المقر في مؤتمره الثاني المنعقد العام ١٩٤٤ وكراس شروحات الأمين العام خالد بكداش عليه، موقفاً نقدياً من أحزاب البرجوازية الصغيرة، كحزب البعث، لاستعجالها في طرح برامج كالتأميم تفتح الصراع مع البرجوازية.

<sup>٨</sup> قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري وملاحظات الرفاق السوفييت، بيروت: منشورات دار ابن خلدون، ١٩٧٢.

ويصدر الحزب جريدة صوت الشعب، وجناح يوسف فيصل الذي صار مؤخراً بقيادة حنين نمر ويصدر جريدة النور، وكلاهما بقايا عضوين في ما عرف بـ "الجبهة الوطنية التقدمية"، إلى جانب أحزاب قومية يسارية تشبههما في تكوينها ومواقفها الملحقة بالسلطة، كالاتحاد الاشتراكي العربي (بقيادة فايز إسماعيل)، وحزب الوحدويين الاشتراكيين (بقيادة صفوان القدسي)، وحركة الاشتراكيين العرب (بقيادة عبد الغني قنوت)، والحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي والاتحاد العربي الديمقراطي. وانضم إليها في العام ٢٠٠٥ الحزب السوري القومي الاجتماعي (بقيادة جوزيف سويد) ولعل ما يجمع بين هذه الأحزاب هو دفاعها عن مواقف السلطة وتبريرها لسياساتها، وكونها لم تكن تملك وزناً مؤثراً أو فاعلاً في المجتمع.<sup>٩</sup>

تكرّس الانشقاق الأخير في الحزب الشيوعي السوري تنظيمياً العام ١٩٨٦، حيث عقدت جماعة خالد بكداش مؤتمرها السادس، وبعده عقدت جماعة يوسف فيصل مؤتمرها السادس، ولم تتعد أسباب الانقسام الانتقادات التي وجهها المنسحبون من الحزب ضد ظواهر عبادة الفرد وتقديس القيادة. وبعدها عقدت جماعة يوسف فيصل المؤتمر السابع العام ١٩٩١، وكان مؤتمراً توحيدياً خرج باسم الحزب الشيوعي السوري الموحد بعد أن ضم جماعات اختلفت سابقاً مع الحزب، كجماعة مراد يوسف (منظمات القاعدة)، وجماعة يوسف نمر (اتحاد الشيوعيين) التي انسحبت من الحزب الشيوعي (المكتب السياسي) بعد المؤتمر الخامس العام ١٩٧٨. ثم شهد جناح بكداش انقساماً لافتاً في مدينة دمشق نواته مجموعة (قاسيون) التي تم طردها تبعاً من الحزب، وحملت اسم "وحدة الشيوعيين السوريين" بقيادة قدري جميل،<sup>١٠</sup> واعتبرت هذه المجموعة في بياناتها أن قيادة الحزب الحالية هي فئة من الورثة الطامعين، ودعت إلى رفض عقلية العائلة والإقطاع السياسي التي أفضت إلى تصفية كادرات الحزب.

ولا شك في أن السبب الرئيس وراء تواتر الانشقاقات في الحزب الشيوعي السوري يعود إلى عجزه عن لعب الدور النضالي المتوقع من حزب شيوعي أو يساري، والتحاقه بصورة ذليله بسياسات النظام. وقد شهد الحزب أحياناً محاولات فاشلة من قبل بعض الكوادر الواعدة لتوليد دور مختلف للحزب على أساس برنامج واضح يهدف إلى تخفيف ارتباطه بالسلطة القائمة، والعمل من أجل التحول الديمقراطي، والتطلع إلى أن يكون الحزب البديل الحقيقي والمنتظر لقيادة النضال من أجل تحقيق أهداف الطبقات الشعبية المحرومة.<sup>١١</sup>

٩ انظر/ي: ميثاق "الجبهة الوطنية التقدمية"، دمشق، آذار ١٩٧٢.

١٠ عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي السوري، وأمين منطوية دمشق (قاسيون) قبل أن يعلن انشقاقه وتشكيل اتحاد الشيوعيين في سورية.

١١ المصدر: تقارير ووثائق الحزب الشيوعي السوري، دمشق، ١٩٨٠.

لقد توارى الطابع اليساري للحزب الشيوعي السوري المتمثل في الدفاع عن مصالح الفقراء والعمال، ولم تخرج مواقف انشاقاقته، إذا استثنينا جناح رياض الترك، عن الالتحاق بالسلطة القائمة ودعم مواقفها. ولا يغير من هذا التوجه انتقاداته الخجولة لبعض المثالب الداخلية حول الفساد وتدهور معيشة المواطنين، أو تحذيراته المتكررة من نمو برجوازية بيروقراطية تستنزف قطاع الدولة، ومن خطورة تحالفها مع البرجوازية الطفيلية،<sup>١٢</sup> بينما أغفلت المسألة الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان السوري وتمكينه من المشاركة في تقرير شؤونه، بدل الدفاع عن سلطة تحوّلت إلى سلطة تستولي على كتلة أساسية من الفئات المنتج اجتماعياً، وتدفع الطبقات الشعبية إلى مزيد من الفقر.

## الحزب الديمقراطي الكردي

وفي السياق نفسه، شهد الوضع السياسي الكردي في سورية تطورات متشابهة وتواترت الانشقاقات عن الحزب الأم، الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي)، إلى أحزاب عديدة، أخذت في معظمها طابعاً يسارياً، منها الحزب الديمقراطي الكردي (بقيادة نصر الدين إبراهيم) وآخر (بقيادة عبد الحكيم بشار)، ومنها الحزب اليساري الكردي، وحزب الوحدة الديمقراطي الكردي، وحزب آزادي، وحزب المساواة الديمقراطي الكردي، والحزب الديمقراطي التقدمي الكردي، ثم تيار المستقبل<sup>١٣</sup> (بقيادة مشعل تمو الذي اغتيل في صيف العام ٢٠١١) بسبب موقفه الجذري من النظام، ودعمه الصارخ للثورة السورية. وتبدو هذه الأحزاب التي تبنت في غالبيتها الماركسية متشابهة، وليس ثمة فوارق مهمة في برامجها، ما يفسر الحافز الشخصي والتنظيمي الضيق لانشقاقاتها. فهي تُجمع على رفض الاضطهاد القومي للشعب الكردي، وعلى ضرورة بناء دولة العدل والحرية والمساواة، ما دفعها فيما بعد إلى تشكيل ائتلافين واسعين هما، التحالف الديمقراطي الكردي، والجهة الوطنية الكردية، وكل منهما يضم ستة أحزاب متشابهة في الأسماء نتيجة انقسام الحزب الواحد. ولعل من دواعي العدل والإنصاف القول إن تطور الحس القومي لأكراد سورية لم يكن يوماً على حساب ولائهم لوطنهم السوري، فإذا استثنينا قلة من الأصوات المغالية في التطرف التي تروج لأفكار تدعو إلى الاستقلال والانفصال، فإن الحركة السياسية الكردية، بمختلف أحزابها تتفق

١٢ برجوازية غير منتجة نمت على هامش دور الدولة الاقتصادي، وراكت أموالها من الفساد ونهب المال العام، وبدأت تلب دوراً خطيراً في تكريس النمط الرأسمالي.

١٣ مجموعة من المنقذين اليساريين الكرد تطلعت إلى تجاوز الإشكالات التنظيمية والسياسية التي عرفتها الأحزاب الكردية الهرمة.

جميعها على شعارات تؤكد على الانتماء السوري، وتدعو، إلى جانب رفع الظلم والاضطهاد القومي، إلى الحريات العامة، والعدالة، والمساواة، وتمتين أواصر الأخوة العربية الكردية.<sup>١٤</sup>

## رابطة العمل الشيوعي

لكن المحاولة التي حملت اسم اليسار الجديد، تجد جذورها في ظاهرة الحلقات الماركسية التي شهدت انتعاشاً في سبعينات القرن الماضي بالترابط مع تنامي الخلافات داخل الحزب الشيوعي، وتساعد دور المقاومة الفلسطينية وتأثيراتها، وضمت كوادر شابة وفدت من مختلف الأحزاب اليسارية القومية أو الشيوعية، وتبنت الماركسية، وبدأت عبرها رحلة البحث والحوار من أجل تقديم إجابات عن أسئلة ملحة تشغل بال السوريين للخروج من أزمة غياب أداة سياسية تمثل الطبقات الكادحة. تتوجت هذه الظاهرة العام ١٩٧٦ بتشكيل ما سمي رابطة العمل الشيوعي، ثم حزب العمل الشيوعي العام ١٩٨٠، ومن قياداته (أصلان عبد الكريم)<sup>١٥</sup>، فاتح جاموس<sup>١٦</sup>، أكرم البني<sup>١٧</sup>، محمد معمار<sup>١٨</sup>، عبد العزيز الخير<sup>١٩</sup>. وكان لافتاً نزعة الحزب اليسارية والتزامه ببرنامج سياسي انتقالي وإستراتيجي، جوهره تحشيد الطبقات الشعبية في مواجهة سلطة استبدادية بروجوازية بيروقراطية ولا وطنية، والسير نحو ثورة اشتراكية تبدأ بإكمال المهام الوطنية والديمقراطية.

لكن هذه المحاولة، التي تركت في المشهد السياسي أثاراً إيجابية مشهودة من قبل مختلف الأطراف السياسية والثقافية، المعارضة وغير المعارضة، حول كفاحيتها وحيوية دورها الدعاوي والسياسي والتقدي، تعرّضت لملاحقات أمنية شديدة ولضربات قوية، وجهتها السلطة، تمثلت في حملات اعتقال واسعة طالعت معظم كادرها خلال عقد الثمانينات، ما أدى إلى إضعافها وشل نشاطها. هذا دون أن نغفل ما كانت تعانيه من قصور ذاتي يمكن لمسه من

١٤ مستندة إلى برامج وتقارير الأحزاب الكردية في سورية.

١٥ من مدينة سلمية، وصل إلى الماركسية من خلفية دينية وسجن لمدة خمسة عشر عاماً، وتابع نشاطه المعارض بعد إطلاق سراحه عبر لجان إحياء المجتمع المدني.

١٦ من اللاذقية، وكان عضواً في حركة الاشتراكيين العرب، وانتمى لحلقة ماركسية في جامعة حلب مطلع السبعينات، اعتقل خمسة عشر عاماً.

١٧ من مدينة حماة، كان أحد كوادر حلقة ماركسية واسعة انشقت عن حركة الاشتراكيين العرب في مدينة حماة وريفها، أمين سر المجلس الوطني لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، اعتقل مرات عدة.

١٨ من مدينة القدموس، وشارك في حلقة ماركسية بين دمشق ومصيف، اعتقل خمسة عشر عاماً، وشارك في لجان إحياء المجتمع المدني.

١٩ من مدينة اللاذقية، خرج من حزب البعث الديمقراطي، وانضم إلى حزب العمل الشيوعي مع مجموعة من رفاقه أواخر السبعينات، أطلق سراحه العام ٢٠٠٥ بعد اثني عشر عاماً في السجن.

طبيعة التصدّورات التي طرحتها في فهم الواقع وشعارات تغييره، مثل راهنية الثورة الاشتراكية، والدعوة إلى بناء الحزب الشيوعي العربي كأداة الأمة العربية الاشتراكية، الأمر الذي يشير إلى مشكلة غلبت على فكرها وخطابها السياسي تمثلت في الاستناد إلى النصوص والمرجعيات الماركسية على حساب الحقائق الملموسة، ما أسس لتصدّورات مجردة، تملّحها أحياناً إعلاء الرغبات الذاتية مكان الواقع.<sup>٢٠</sup>

وفي المقابل، التفت الحزب الشيوعي السوري جناح رياض الترك، نحو المعارضة، وكان لنشاطه المتميز في تشكيل التجمع الوطني الديمقراطي، ثم موقفه الراض للنف السلطوي خلال أحداث الثمانينيات من القرن الماضي، ودعوته إلى إطاحة النظام وإجراء تغييرات ديمقراطية جذرية، كان لكل ذلك دور في تعرضه للملاحقة والاعتقال الذي طال أمينه العام رياض الترك وأبقاه في السجن مدة ١٧ عاماً، وبعد خروج أعضائه كافة من السجن في مطلع الألفية نتيجة العفو الذي صدر مع تسليم بشار الأسد السلطة، وربطاً بمناخ ما سمي ربيع دمشق عمق الحزب خياره الديمقراطي وعقد مؤتمره السادس تحت هذا العنوان متخلياً عن اسمه الشيوعي إلى حزب الشعب الديمقراطي في سورية، مركزاً على دور الديمقراطية الحاسم في مواجهة التحديات والأخطار الخارجية، وفي معالجة الأزمات المتفاقمة في البلاد، وفي بناء دولة الحق والقانون ومجتمع العدالة.

وبمشاركة حزب الشعب الديمقراطي، عرف المشهد السوري كتلة يسارية كبيرة من زاوية بنية الأحزاب اليسارية المشاركة فيها، ومن الزاوية البرنامجية التي تتقاطع إلى حد كبير مع برنامج اليسار، في إرساء دولة الحق والقانون وضمان الحريات العامة والمساواة، وتمهيد السبيل إلى نظام ديمقراطي يحقق التنمية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، ويرسخ وحدة البلاد وتحرير المحتل منها، وتعزيز الخيارات التي تؤدي إلى النهوض القومي الديمقراطي والوحدة العربية.<sup>٢١</sup> هذه الأحزاب هي: التجمع الوطني الديمقراطي الذي ضم حزب الاتحاد الاشتراكي العربي بقيادة جمال الأتاسي، وقد تأسس العام ١٩٦٤ من اندماج عدد من التشكيلات السياسية السورية ذات التوجه الناصري، وشارك هذا الحزب بصورة مؤقتة في تشكيلة الجبهة الوطنية التقدمية، ثم انسحب بسبب الخلاف على المادة الثامنة من الدستور السوري التي تنص على أن حزب البعث يقود الدولة والمجتمع، ليتعرض إثر قراره هذا إلى

٢٠ كراس "لماذا رابطة العمل الشيوعي" الصادر بتاريخ ١٩٧٨، وكراس "البرنامج الإستراتيجي والانتقالي لحزب العمل الشيوعي في سورية"، بتاريخ ١٩٧٨.

٢١ البرنامج السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي في سورية، دمشق ١٩٧٩.

اتقسام ظلت بموجبه كتلة بقيادة صفوان القدسي في "الجبهة الوطنية التقدمية"، وتحول جناح جمال الأتاسي إلى حزب معارض، وتابع نشاطه في إطار التجمع الوطني الديمقراطي.

وضم التجمع أيضاً حزب البعث الاشتراكي العربي الديمقراطي الذي تأسس العام ١٩٧٠. وقد أضاف مؤسسوه كلمة الديمقراطية حتى يتميز عن صنويه الحاكمين في العراق وسوريا. والحزب من بقايا الكادرات السياسية التي وقفت مع صلاح جديد،<sup>٢٢</sup> ومع الرئيس السابق نور الدين الأتاسي<sup>٢٣</sup> في صراعهما مع حافظ الأسد.

وهناك حركة الاشتراكيين العرب التي تشكلت كاستمرار لنهج الزعيم الحموي القومي، أكرم الحوراني،<sup>٢٤</sup> والتي تعرضت لهزات قوية وتشتتت المجموعات الرئيسية الباقية بخلافاتها إلى مجموعة عبد الغني قنوت،<sup>٢٥</sup> التي حالفت السلطة ودخلت في "الجبهة التقدمية الوطنية"، وبقيت مجموعة عبد الغني عياش في المعارضة<sup>٢٦</sup> التي انضمت بدورها إلى التحالف اليساري المعارض.

ونضيف حزب العمال الثوري وهو تنظيم سياسي ذو توجه ماركسي يتزعمه اليوم طارق أبو الحسن، وتشكل إثر هزيمة حزيران العام ١٩٦٧ رداً على عجز الأحزاب الشيوعية والقومية العربية، وهو بمثابة استمرار سياسي وثقافي لآراء واجتهادات المفكرين الكبار، إلیاس مرقص<sup>٢٧</sup> وياسين الحافظ<sup>٢٨</sup> اللذين أخذوا على الحزب الشيوعي عدم اهتمامه بمسائل الديمقراطية والوحدة العربية وقضية فلسطين. وأصبح حزب العمال الثوري أيضاً عضواً في التجمع الوطني الديمقراطي منذ تأسيسه العام ١٩٧٩.

٢٢ الأمين العام المساعد لحزب البعث، وكان يعتبر الحاكم الفعلي لسورية، ذو ميول يسارية، واعتقل بعد الحركة التي قام بها حافظ الأسد وبقي في السجن حتى وفاته العام ١٩٩٢.

٢٣ كان رئيس الجمهورية، واعتقل بعد استيلاء حافظ الأسد على السلطة، وأطلق سراحه بعد ٢٢ عاماً، وقد أنهكه المرض ووافته المنية بعد إطلاق سراحه بشهور العام ١٩٩٢.

٢٤ من مؤسسي الحزب العربي الاشتراكي الذي اندمج مع حزب البعث، وشكل حزب البعث العربي الاشتراكي، كان نائباً لرئيس الجمهورية في زمن الوحدة، افترق عن سياسات البعث، وأعاد تشكيل حركة الاشتراكيين العرب، بقي في المنفى حتى وفاته في عمان بالأردن العام ١٩٩٦.

٢٥ الأمين العام لحركة الاشتراكيين العرب من مدينة حماة، وقد حافظ على سياسة دعم السلطة حتى وفاته العام ٢٠٠١.

٢٦ زعيم حركة الاشتراكيين العرب التي انشقت العام ١٩٧١ عن عبد الغني قنوت، ضابط مسرح من مدينة حماة، توفي العام ٢٠١٠.

٢٧ من كبار المفكرين الماركسيين، انسحب من الحزب الشيوعي نتيجة خلافات حول المسألة القومية والحياة التنظيمية، له كتب وترجمات عديدة، ساهم في تشكيل حزب العمال الثوري العربي، توفي العام ١٩٩١.

٢٨ مفكر سوري ويعتبر من أهم المنظرين الماركسيين العرب، ساهم في نقد سياسات اليسار الشيوعي والماركسي، وأسس حزب العمال الثوري العربي، توفي العام ١٩٧٨.

## لجان أحياء المجتمع المدني

والى جانب هذه الظواهر السياسية اليسارية، وفي أجواء ربيع دمشق والهامش النسبي الذي رافق تسلّم بشار الأسد السلطة، تشكلت لجان أحياء المجتمع المدني مطلع الألفية من نخبة مثقفين كانوا ينتمون إلى أحزاب يسارية متنوعة، منهم ميشيل كيلو، وعبد الرزاق عيد، وحسين عودات. وعرفت اللجان بهويتها الديمقراطية وبقدرتها على المبادرة لتفعيل مشاركات نضالية وطنية وديمقراطية، وأيضاً بخطابها الموضوعي الساعي إلى تخفيف الاحتقانات، والتشجيع على الإصلاح والتغيير لتغدو مع الزمن فضاء آمناً للجميع، ما أعاد بناء عتبة من الثقة بين قوى سياسية عرفت الجفاء والتقطيع وإذابة جدران الجليد بين الفعاليات العربية والكردية، ما أهلها للعب دور رئيس في توحيد صفوف اليسار في الداخل السوري والمساهمة في إخراج إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي إلى الضوء العام ٢٠٠٥، الذي ضم التجمع الوطني الديمقراطي، والتحالف الديمقراطي الكردي، والجبهة الديمقراطية الكردية، ولجان أحياء المجتمع المدني، والمنظمة الأتورية الديمقراطية،<sup>٢٩</sup> وحزب العمل الشيوعي، والجمعية السورية لحقوق الإنسان،<sup>٣٠</sup> وشخصيات مستقلة.

## إعلان دمشق

تميز إعلان دمشق بأنه أول إعلان يصدر عن جهات معارضة في الداخل السوري، وعقد مجلسه الوطني الأول وأواخر العام ٢٠٠٧ برئاسة فداء حوراني ونائبها عبد الحميد درويش، وعبد العزيز الخير، وأميني السر أحمد طعمة وأكرم البني، وأصدر بياناً يدعو إلى إنهاء الحكم الاستبدادي الذي دام لعقود، وإلى وحدة الصف المعارض من أجل إنجاز التغيير الوطني الديمقراطي التدريجي والسلمي والأمن، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية، وتحسين شروط حياة العمال والكاشرين وحماية مصالحهم، وتحرير الأرض المحتلة، ودعم النضال الفلسطيني، والتصدي للتحديات الخارجية.

وانتخب قيادة تنفيذية ضمت رياض الترك، ورياض سيف، وآخرين، ليتعرض إثر ذلك لحملة اعتقالات طالت أهم قياداته، وأفضت إلى انسحاب الاتحاد الاشتراكي العربي وحزب العمل

٢٩ منظمة قومية يسارية تدافع عن حقوق الأقلية الآشورية في سورية، ولها مشاركات عديدة مع العمل المعارض في مواجهة استبداد السلطة.  
٣٠ منظمة تعنى بالانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان السوري، ولها نشاط لافت على صعيد رصد الاعتقالات والتعذيب وأحوال السجناء، يرأسها هيثم المالح وهو محام دمشقي قديم.

الشيوعي من صفوفه، ربما بسبب ما اعتبروه تحولاً نحو الديمقراطية السياسية على حساب المسألة الوطنية والديمقراطية الاجتماعية، وربما تحسباً من أن تطلال الاعتقالات كوادرمهم وقياداتهم. وفي الحقيقة، اعتبر إعلان دمشق، بشهادة الكثيرين، محطة نوعية ومهمة في سياق تطور عمل المعارضة اليسارية وأفكارها وأدائها التنظيمي والسياسي.<sup>٣١</sup>

وكان حزب العمل الشيوعي قد شارك في سياق نشاطه مع إعلان دمشق في تشكيل كتلت يساري العام ٢٠٠٧، حمل اسم "تجمع اليسار الماركسي (تيم)"،<sup>٣٢</sup> وضم طرفاً من الحزب الشيوعي السوري كان قد خرج عن جماعة رياض الترك، بقيادة محمد سيد رصاص،<sup>٣٣</sup> والحزب اليساري الكردي، وهيئة الشيوعيين السوريين، والتجمع الماركسي الديمقراطي في سورية (تمد)، فضلاً عن عدد من الشخصيات الماركسية. وأصدر التجمع وثيقة تأسيسية تعلن انحيازها الطبقي لقوى العمل، وضد مشاريع الإمبريالية وحروبها العدوانية مع رفض الاستغلال والاستبداد بكل أشكاله، ورفض التمييز القومي والديني والطائفي والجنسي والعنصري بين المواطنين. ودعا كل الشيوعيين والماركسيين، حيثما كانت مواقعهم، إلى النهوض والعودة إلى موقع الطليعة الواعية المكافحة، والعمل معاً لإنجاز التغيير الديمقراطي بأفق وأدوات وطنية، وأصدر جريدة تحمل اسم طريق اليسار.

## الانقضاء الشعبية وأحزاب اليسار فيه سورية

بدأت خريطة اليسار السوري بالتغير الجذري مع انطلاق الثورة في ١٥ آذار ٢٠١١، حيث أخضع الحراك الشعبي بحضوره ونشاطاته الأحزاب والشخصيات اليسارية للامتحان، مختبراً مدى وضوح خيارها الديمقراطي وعمق التزامها بمصالح الناس وحقوقها، وأعاد فرزها بطريقة حادة، بين من لا يزال عاجزاً عن إحداث قطيعة معرفية مع الماضي، والتحرر من التبعية الأيديولوجية، وبين من بدأ يقتنع بأن ما يسمى بـ "الشرعية الثورية" هو وراء تسويغ العنف والقمع، وأن الشعارات الأيديولوجية التي تتادي بمحاربة المؤامرات والأخطار التي تحيكتها الدوائر الاستعمارية، ليست أكثر من حصان راجح امتطته الأنظمة "القومية جداً والوطنية جداً" من أجل التغطية على سلطانها وفسادها وامتيازاتها.

٣١ وثيقة إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي الصادرة بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٥، وبيان المجلس الوطني الصادر بتاريخ ٤/١٢/٢٠٠٧.

٣٢ بيان تأسيس التجمع الماركسي في سورية بتاريخ ٢٠/٤/٢٠٠٧.

٣٣ أحد كوادر الحزب الشيوعي السوري، وسجن لخمس عشرة عاماً، وله خلافاً تنظيمية وسياسية مع جناح رياض الترك، وبخاصة حول فهم العلاقة بين الوطنية والديمقراطية. خرج من الحزب قبل المؤتمر السادس وشكل مجموعة الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي.

أعدت الانتفاضة الشعبية تصنيف اليسار بدءاً من الأحزاب الشيوعية الرسمية الملتفة حول السلطة، التي شاركت في الترويج لنظرية المؤامرة ومحاكاة الدعاية الرسمية بأن الثورة الناهضة في البلاد هي مجرد أفعال لمتأمرين ومندسين يرتبطون بأجندة خارجية، وبخاصة أن أمام هذا اليسار اصطفاً "استعماري" واسع مناهض للسلطة، يضم أهم البلدان الإمبريالية والرجعية المدرجة في قائمة أعدائه.

## الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير في سورية

هناك من حاول ركوب موجة الثورة، إما تعبيراً عن ميول انتهازية، وإما لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وتخفيف مخاض التغيير، عبر الدعوة إلى توحيد الصف الوطني ودعم نظام يقوم بإصلاحات جذية ترضي الحراك الشعبي، كما هو حال الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير في سورية التي تأسست في تموز ٢٠١١، وتضم، بشكل أساسي، اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين برئاسة قدري جميل مع الحزب السوري القومي الاجتماعي - الانتفاضة (جناح علي حيدر)،<sup>٢٤</sup> إلى جانب مجموعة من الشخصيات المستقلة. ودعا مؤسسو الجبهة إلى إجراء إصلاح شامل وجذري في سورية للحفاظ على الوحدة الوطنية في وجه كل أشكال الضغوط والتدخل الخارجي، وطرحوا بأنهم يتطلعون إلى أن تكون جبهتهم نقطة انطلاق لتكوين أوسع تجمع شعبي يوفر الظروف الضرورية لحماية البلاد والانطلاق إلى سورية المستقبل على طريق إنجاز التغيير والتحرير المنشودين، بما في ذلك إصدار دستور جديد للبلاد يحرم التمييز، ويؤمن حقوق المواطنة الكاملة، وينهي العمل بالقوانين الاستثنائية التي تحد من حق المواطن في التعبير عن رأيه. ويؤكد على مبدأ التداول السلمي للسلطة، بما في ذلك إعادة توزيع الثروة بشكل عادل لصالح الفقراء والمحرومين على أساس نموذج اقتصادي جديد، يقطع نهائياً مع النموذج الليبرالي المدمر والتابع. ودعا المؤسسون إلى وضع خطة تنمية شاملة تؤمن التطور المتوازن على كل التراب الوطني السوري، وبخاصة المناطق الريفية، وتعمل على توفير فرص العمل، وتطوير البنية التحتية.<sup>٢٥</sup> وتشارك قيادات الجبهة اليوم في الحكومة السورية، ويحتل قدري جميل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، بينما يحتل علي حيدر منصب وزير شؤون المصالحة الوطنية.

٢٤ زعيم لحزب ائتلاف عن الحزب السوري القومي الاجتماعي أوائل الألفية، وحمل اسم الانتفاضة، وكان خطه السياسي أقرب إلى المعارضة، ويناهض الاستبداد والاستغلال السلطويين.

٢٥ راجع البيان التأسيسي للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير في سورية بتاريخ ٢٠١١/٧/٩.

## هيئة التنسيق الوطني

ثم جاء تشكيل هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي في الداخل وفي المهجر<sup>٣٦</sup> من عديد من الشخصيات المستقلة، وعدد من الهيئات والأحزاب السياسية اليسارية السورية، كحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي بقيادة حسن عبد العظيم بعد وفاة المؤسس جمال الأتاسي، وحزب العمل الشيوعي بقيادة عبد العزيز الخير الذي اعتقل في خريف العام الماضي فور عودته من زيارة الصين ولا يزال مصيره مجهولاً، وحزب البعث الديمقراطي العربي الاشتراكي ويمثله يوسف سلمان الذي انتقد أساليب الحكم الاستبدادية والوصائية، وتجمع اليسار الماركسي ويمثله محمد سيد رصاص، وحركة معاً من أجل سورية حرة وديمقراطية ويمثلها منذر خدام، فضلاً عن الحزب اليساري الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الكردي في سورية بقيادة صالح مسلم، وهو من بقايا كوادر حزب العمال الكردستاني من السوريين.

وفي المقابل اتجهت القوى اليسارية المنضوية في إطار إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، وفي مقدمتها حزب الشعب الديمقراطي بقيادة رياض الترك، للمشاركة في إعلان المجلس الوطني السوري، ثم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية كخطوات على طريق توحيد المعارضة السورية وتمكينها من الاضطلاع بدورها السياسي.

## المجلس الوطني الكردي

اتجهت الأحزاب الكردية في سوريا بعد انطلاق الثورة، وتحت وطأة ضغط الحراك الشعبي الكردي والعربي، أسوة باتحاد المعارضة السورية في المجلس الوطني، نحو إعلان المجلس الوطني الكردي في مدينة القامشلي (تشرين الأول ٢٠١١)<sup>٣٧</sup> بمشاركة أحد عشر حزباً كردياً وبعض التنسيقيات الشبابية والفعاليات الثقافية والاجتماعية، وأقر وثيقة ختامية عرض من خلالها رؤيته لسوريا المستقبل في بناء الدولة الديمقراطية، وضمان المساواة والعدالة الاجتماعية وحل القضية الكردية على أساس حق تقرير المصير، ضمن إطار وحدة الوطن، واعتماد اللامركزية السياسية في إدارة البلاد. ولاحقاً، تم توسيع المجلس الوطني الكردي

٣٦ إعلان تشكيل هيئة التنسيق الوطنية بتاريخ ٢٠١١/١٠/٦ تحت شعارات لا للعنف لا للطائفية ولا للتدخل الخارجي، ويتضمن برنامجها دعم الثورة السلمية وتحقيق مطالب الحراك الشعبي والدعوة إلى إسقاط النظام بكل رموزه وبناء نظام ديمقراطي.

٣٧ إعلان المجلس الوطني الكردي، تشرين الأول ٢٠١١.

بانضمام أربعة أحزاب كردية ومجموعة من التسيقيات الموجودة خارج المجلس الوطني الكردي، من ثم عقد المجلس لاحقاً اجتماعه الاعتيادي الأول في (نيسان ٢٠١٢) ونجم عنه البرنامج السياسي المحلي لتحقيق أكبر قدر ممكن من التفاهم مع القوى المعارضة الأخرى، وبقي خارج المجلس الوطني الكردي في سوريا حزب الاتحاد الديمقراطي المقرب من حزب العمال الكردستاني بقيادة صالح مسلم الذي ينتمي إلى هيئة التنسيق الوطني.

## هيئات سياسية عديدة ذات توجه يساري

إضافة إلى ما سبق، ظهرت خلال العامين اللذين تليا الانتفاضة الشعبية، هيئات سياسية متنوعة ذات طابع يساري تهدف إلى دعم الثورة السورية وتصويب مسارها، من أهم هذه الهيئات:

### أولاً. ائتلاف اليسار السوري

الذي أعلنته مجموعات وأفراد من اليسار المشارك في الانتفاضة، بهدف تسيق النشاط فيما بينهم، ومن أجل تطوير الحراك. وأصدر وثيقة أشار فيها إلى انتفاض قطاعات واسعة من الطبقات الشعبية من أجل التغيير، بعد أن بلغ النهب الذي يمارسه رجال الأعمال الجدد والقدامى حداً أضر كتلة كبيرة من هذه الطبقات، وتسبب في ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، ونشوء اختلال كبير في الوضع المعيشي للطبقات الشعبية، بسبب تدني الأجور وارتفاع تكلفة المعيشة بعد اكتمال الانفتاح الاقتصادي وتحرير السوق. ويرى الائتلاف أن الطابع الاستبدادي للسلطة، الذي تشكل منذ خمسة عقود تقريباً، وتحكم الأجهزة الأمنية، المترافق مع غياب المؤسسات والقانون، شكل الغطاء الذي سمح بنهب منظم ومريع لمجهود الطبقات الشعبية، ومرمر التحول الليبرالي (الجديد) دون مقدرة على المقاومة بعد انهيار الحركة المعارضة بفعل قسوة الاستبداد، وأزماتها الذاتية.

وأضافت الوثيقة أن المشاركين في الائتلاف يدافعون عن الطبقات الشعبية، ويسعون إلى أن تصبح هي القوة الحاكمة، ويعملون من أجل تأسيس دولة مدنية حديثة، وحل الأزمات العميقة في الاقتصاد والتعليم والصحة، وفي بنية الدولة المستبدية، عبر إقرار دستور يضمن الحريات وينطلق من فصل السلطات وفصل الدين عن الدولة، وضمان حرية تأسيس النقابات والاتحادات وتوفير رقابة شعبية على نشاط الدولة، وضمان قانون مدني للأحوال الشخصية،

وإتاحة دور متساوٍ للرجل والمرأة، وبناء اقتصاد منتج يعالج مشكلات البطالة، وإقرار حق العمل، وأجر للعاطلين يمثل الحد الأدنى للأجور، وأجور متوازنة مع الأسعار، وتوجيه عادل للتنمية الاقتصادية لتغطي مختلف المناطق. وطرحت الوثيقة العمل من أجل تحرير الأرض المحتلة، وفلسطين، والاستقلال الكامل عن الإمبريالية وعن النمط الرأسمالي، وأشارت إلى أهمية الترابط مع كل الثورات العربية من أجل استنهاض مشروع ثوري تحرري جديد في الوطن العربي، ينطلق من الاستقلال، ويهدف إلى الوحدة وتحقيق التطور والحدثة، في أفق تحقيق الاشتراكية.<sup>٢٨</sup> ويضم ائتلاف اليسار السوري ناشطين ضمن الحراك الثوري يصعب معرفتهم أو كشف أسمائهم، لكن منهم سلامة كيله، وجلال نوفل، اللذين تعرضا للاعتقال وأفرج عنهما مؤخراً.

## ثانياً. حركة "معاً من أجل سورية حرة وديمقراطية"

أعلن تشكيلها عدد من المثقفين السوريين اليساريين كهيئة مدنية تحت التأسيس. وقال بيان التأسيس إن الحركة تحاز للشعب السوري، وتدعم حركة الاحتجاج السلمية في سورية، وتسترشد في نشاطها بمبادئ دعم النضال السلمي للشعب من أجل الحرية والديمقراطية وبناء الدولة المدنية، وفضح نهج العنف ومقاومته بأشكاله ومصادره كافة، والعمل لتعزيز الوحدة الوطنية ومقاومة كل أشكال التحريض الطائفي، والعمل من أجل تعزيز القيم الوطنية ومناهضة التدخل الخارجي وسياسات الهيمنة، ومن أجل تعزيز ثقافة الاختلاف وقبول الآخر، ونشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز مفهوم المواطنة والأسس التي يبنى عليها.<sup>٢٩</sup>

## ثالثاً. تيار بناء الدولة السورية

أعلن عنه معارضون سوريون يساريون في أيلول ٢٠١١، ويهدف، وفق رؤية مؤسسيه، إلى بناء دولة ديمقراطية مدنية، وتمكين السوريين، وبخاصة الشباب، من "الانخراط العلني والفعال" في الحياة السياسية والعامية، مؤكداً على "تبنيه أهداف الانتفاضة الشعبية".

وبحسب الوثيقة التأسيسية لهذا التيار، فإنه تيار سياسي جديد يسعى إلى بناء دولة ديمقراطية مدنية تحقق العدالة الاجتماعية بالتشارك مع جميع القوى والشرائح الاجتماعية

٢٨ بيان إعلان ائتلاف اليسار السوري. دمشق، آذار ٢٠١١.

٢٩ بيان التأسيس لحركة معاً. دمشق بتاريخ حزيران ٢٠١١.

دون اقتسام المستقبل السوري بين منتصرين وخاسرين، ليكون جميع السوريين رابحين فيه بغض النظر عن خلافاتهم السياسية أو اختلافاتهم الثقافية،<sup>٤٠</sup> وذلك من خلال التركيز على تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد، وعلى مواجهة أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية المستدامة وبخاصة الفقر، والدفع باتجاه اعتماد الديمقراطية الاقتصادية، واعتماد العدالة الاجتماعية في إنتاج الدخل الوطني وتوزيعه، والتركيز على الفئات المهمّشة، إضافة إلى ضمان عدالة توزيع المشاريع التنموية على جميع مساحة البلاد.

#### رابعاً. المنبر الديمقراطي السوري

تشكل في القاهرة في شباط ٢٠١٢ كمنبر سياسي مدني ديمقراطي، منفتح على جميع الأفراد والجماعات والقوى المنخرطة في الثورة السورية، ويعتبر نفسه بمثابة جسر للتفاعل والتواصل بين قوى الثورة لتعبئة وتوحيد جهودها على اختلاف مشاربها، وتقديم رؤى ومقترحات ميدانية وسياسية تعمل على تطويرها وإنجاز مهامها في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساهمة في رسم صورة المرحلة الانتقالية ومستقبل سوريا.<sup>٤١</sup>

ومن أهداف المنبر تمكين الشعب سياسياً وثقافياً من أجل إسقاط النظام القائم بكل رموزه، وبكل وسائل المقاومة المدنية، وتفكيك البنية التي تأسس عليها، وتعزيز القيم والمبادئ والممارسات الديمقراطية. وهو لا يرى نفسه تشكيلاً مضافاً إلى التجمعات والهيئات والقوى القائمة، بل رافد من روافد الثورة. وقد سعى المنبر للتحويل إلى كتلة سياسية، وعقد اجتماعاً في القاهرة مطلع شهر أيار ٢٠١٢ لتأسيس ما سمي القطب أو التحالف الديمقراطي السوري، وكان من قياداته ميشيل كيلو، وسمير عيطة، وفايز سارة.

#### خامساً. تيار مواطنة

تشكل في شباط العام ٢٠١١ من نخبة مثقفين يساريين خاضوا في مراحل سابقة تجربة العمل السياسي اليساري، وتعرضوا للملاحقة والاعتقال. ويهدف التيار إلى تقديم الدعم للثورة، وبتبني مشروع الدولة المدنية الديمقراطية في سوريا الموحدة جغرافياً وبشرياً، والبعيدة عن أي صيغة من صيغ المحاصصة الطائفية أو القومية أو المناطقية، وتضمن استمرار الصراع السياسي والفكري

٤٠ الوثيقة التأسيسية لتيار بناء الدولة - دمشق الصادرة في أيلول ٢٠١١.

٤١ بيان التأسيس للمنبر الديمقراطي السوري - القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٨.

على نحو متحضر لائق بالسوريين الأحرار.<sup>٤٢</sup> كما يدعو تيار مواطنة إلى إقرار الحقوق الطبيعية المشروعة للأقليات القومية والإثنية. وهو إحدى القوى العاملة على نحو نشط من أجل تجنب الثورة منزلقات التطرف والطائفية، ولعل أهم الناشطين في تيار مواطنة موجودون داخل سوريا باستثناء عدد محدود جداً اضطرتهم القمع لمواصلة النشاط من الخارج.

### سادساً. تجمع اليسار الديمقراطي في سورية<sup>٤٣</sup>

دعت إليه مجموعة من المثقفين والاقتصاديين السوريين ذوي الميول اليسارية، وأصدر رؤيته الخاصة للوضع السياسي السوري، ومسار الثورة، مركزاً على محورين؛ محور الحريات السياسية الضرورية لتفعيل دور الناس ومشاركتهم، ومحور العدالة الاجتماعية وتحسين شروط حياة الطبقات الشعبية الفقيرة. ويميل التجمع لرفض العنف ويدعو إلى التغيير السلمي.

### سابعاً. تحالف اليسار السوري<sup>٤٤</sup>

أعلن عنه كمشروع في مطلع كانون الأول ٢٠١٢ من قبل تجمع اليسار الديمقراطي وحركة ائتلاف وطن وتسيقيات الشيوعيين السوريين (وهي مجموعة شيوعية شبابية آثرت العمل الميداني لدعم الثورة السورية وتصويب مسارها). ومن بين أهدافه، إعادة بناء الدولة لتكون دولة تنمية مدنية حديثة ديمقراطية تعددية وعلمانية تقوم على مبدأ المواطنة، مع ضمان العدالة الاجتماعية وتنمية متوازنة ورقابة شعبية على نشاط الدولة السياسي والاقتصادي، معطياً اهتماماً خاصاً لمصالح الشباب وحقوقهم، ولضرورة مساواة الرجل والمرأة وإقرار قانون مدني للأحوال الشخصية.

### ثامناً. ائتلاف اليسار الثوري في سوريا

مجموعة تروتسكية المرجعية، وتعرّف عن نفسها بأنها مجموعة من الماركسيين واليساريين الثوريين في سوريا، تتبنى وثيقة البرنامج الانتقالي لليسار الثوري في سوريا، وتعمل من خلال انخراطها في الثورة الشعبية الجارية على إعادة توحيد اليسار الماركسي الثوري.<sup>٤٥</sup> ويضع

٤٢ بيان التعريف بهوية تيار مواطنة، آذار ٢٠١١.

٤٣ وثيقة تجمع اليسار الديمقراطي في سورية نيسان ٢٠١٢.

٤٤ مشروع وثيقة تحالف اليسار السوري كانون الأول ٢٠١٢.

٤٥ وثيقة البرنامج الانتقالي لليسار الثوري في سورية، دمشق، ٢٠١٢.

خطابها السياسي مهمات انتقالية راهنة ومباشرة تتضمن إسقاط النظام وقيام حكومة ثورية مؤقتة تعمل على تفكيك البنية الأمنية للدولة، والدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية على أساس التمثيل النسبي تضع دستوراً لدولة مدنية ديمقراطية وتعددية.

### تاسعاً. تجمع نبض الشباب المدني السوري

تشكل في تموز ٢٠١١ بمبادرة نخبة شبابية من خلفية يسارية أو تنتمي إلى أحزاب يسارية، ودعا إلى دعم الثورة، وإلى إرساء التعايش السلمي والأهلي بين المكونات المختلفة للمجتمع، وإلى وحدة النسيج السوري. وشدد بالمقابل على أهمية تحرير هذا المجتمع من أشكال التبعية كافة (الاقتصادية، الثقافية، وحتى الاجتماعية). كما حث على تحرير المناطق المغتصبة من الأرض السورية.<sup>٤٦</sup> ووضع التجمع آلية عمل تقوم على مبادئ التعددية والديمقراطية والمواطنة لإخراج سوريا من حالة الدولة الشمولية، بما يحصن الجبهة الداخلية من المخاطر الخارجية، ومنها احتلال مرتفعات الجولان، ومن المخاطر الداخلية، ومنها ارتداد قسم مهم من المجتمع السوري إلى الانتماآت ما قبل مدنية سواء قومية، أو طائفية، أو عشائرية.

وتجدد إضافة نشوء تجمع يساري للسوريين في الخارج عقد اجتماعاً في بروكسل (آذار ٢٠١٢) تحت اسم الملتقى الأول للييسار الماركسي السوري في أوروبا، وعرف نفسه بأنه يسار مناضل منخرط في الثورة ضد النظام الديكتاتوري بكل رموزه ومؤسساته، وأنه يناهز للطبقات الشعبية وجماهير المهمشين، ويتبنى مواقف حازمة ضد الطائفية وتجاوزات حملة السلاح، مع رفض أشكال التدخل الإمبريالي والإقليمي والرجعي للدول الحليفة للنظام وللدول التي تدعي أنها صديقة للشعب السوري، مع الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي وللمكونات القومية كافة، وضمن حق التعبير عن الرأي وحرية المعتقد، وإرساء مواطنة مكتملة وعلمانية جذرية تقوم على الفصل التام بين الدين والدولة، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وحماية حقوق الطفل، والعمل على تحرير الجولان ومساندة كفاح الشعب الفلسطيني العادل ضد الاحتلال والصهيونية، وكذلك دعم شعوب المنطقة والعالم لنفض السيطرة الإمبريالية عن أراضيها وثرواتها.<sup>٤٧</sup>

وفي السياق نفسه، يمكن إدراج "اقتلاف وطن" الذي يغلب عليه الطابع اليساري من زاويتي البنية، حيث يضم نخبة من المثقفين والمناضلين اليساريين، وزاوية المهام التي طرحها على

٤٦ البيان التأسيسي لتجمع نبض للشباب المدني السوري بتاريخ ٢٠١١/٧/٥.

٤٧ البيان الختامي للملتقى الأول للييسار السوري في أوروبا، بروكسل، آذار ٢٠١٢.

نفسه في توحيد قوى الطبقات الشعبية حتى إسقاط الديكتاتورية، وبناء الدولة المدنية والديمقراطية، ومجتمع العدالة والمساواة. ووقع البيان التأسيسي لائتلاف وطن (شباط ٢٠١٢) أربع عشرة قوة مدنية وسياسية غالبيتها ذات طابع يساري، كحركة معاً من أجل سوريا حرة وديمقراطية، وتيار مواطنة، وائتلاف اليسار السوري، ومجموعة رؤية للتغيير، واليسار الثوري في سوريا، ولجنة دعم الثورة السورية، والمبادرة الوطنية في جبل العرب، ولجنة العمل الوطني الديمقراطي في جرمانا، وتجمع الطريق، ومجموعة حلم، وحركة التنوير المدني، والكتلة الوطنية في سوريا، واللقاء الوطني، و"كوادر الشيوعيين في جبل العرب" (وهي مجموعة تضم أعضاء وكتلاً منشقة من الأحزاب الشيوعية التقليدية، وكتلة اليسار التاريخية في جبل العرب، الذين وجدوا أنهم يتعارضون مع أطروحات أحزابهم التي تتبني وجهة نظر النظام).

وقد جمع "ائتلاف وطن" التقارب في الرؤى السياسية، والنزوع إلى العمل المدني السلمي ورفض العنف، والإيمان بضرورة إسقاط النظام كمقدمة ضرورية لبناء سوريا الجديدة.<sup>٤٨</sup> وما يلفت الانتباه هو تشكيله من مناطق مختلفة، وكثافة مشاركة الأقليات الطائفية فيه، واعتناؤه بمسائل مدنية وبمهام تخص الطبقات الشعبية والمحرومة، وإعلانه احترام حقوق الأقليات القومية في إطار الوحدة الوطنية، وتحرير الجولان والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله لتقرير مصيره.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن غالبية القوى المنتسبة إلى اليسار في الداخل السوري، تتفاوت في الحضور والفاعلية، ويصعب في الشروط الراهنة معايرة وزنها ودورها بدقة، فهي تعمل تحت ظروف أمنية شديدة الصعوبة، وثمة خطورة، ولنقل شبه استحالة، في معرفة الأسماء الحقيقية لقياداتها، ومدى انتشار كوادرها في أوساط الحراك الشعبي، لكن غالبيتها تحظى في العموم بالثقة والمصداقية.

## التحديات أمام اليسار السوري

وأخيراً، إذ نعترف بأن قوى اليسار السوري، التي تعرضت خلال عقود لأشكال مختلفة من الاضطهاد، قد ساهمت بقسط في صنع أسباب الثورة، سواء في الوعي السياسي أو الثقافي أو في توليد الروح الكفاحية. ونعترف بأنها تتفق جميعها على مهام موحدة جوهرها الانتقال

٤٨ انظر البيان التأسيسي لائتلاف وطن في ١٣ شباط ٢٠١٢.

بالبلاد من حالة الاستبداد إلى الديمقراطية، عبر بناء الدولة المدنية الحديثة، المؤسسة على دستور جديد، يكفل التعددية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات وتداول السلطة، وتستند إلى مبدأ العدالة الاجتماعية، وتتفق تالياً على مواقف من الصراع القائم على حل سياسي وترفض الخطاب الإقصائي والعدائي والتدخلات الخارجية.

نعترف أيضاً بأن قوى اليسار لا تزال مبعثرة وعاجزة عن التواصل مع الطبقات الشعبية ونيل ثقتها بصفتها الكتلة المحركة للتقدم وصاحبة المصلحة الأعمق في التغيير. ومثل هذا الأمر يرجع إلى أسباب ذاتية وموضوعية، منها نجاح سنوات الاستبداد الطويلة في خلق هوة كبيرة بين الناس والسياسة، يصعب ردمها بسرعة، ومنها صعوبة النشاط اليوم مع تصاعد العنف وتنامي التدخلات الخارجية والاصطفافات الطائفية ووزن الجماعات الإسلامية المتطرفة، ومنها ضعف الثقة المتبادلة بين هذه القوى بسبب قصور في الوعي وتباين النشأة والتجربة، وما تركته معاناتها المريرة في سراديب العمل السري أو في غياهب السجون، من آثار سلبية.

لكن يبقى محط تفاؤل اعتقاد البعض أن ثمة مستقبلاً واعداً لليسار في سورية من الجماعات اليسارية المولودة من رحم الثورة الشعبية التي تعود في جذورها أو خلفياتها إلى تجربة يسارية، وتطرح مطالب تتسجم مع أطروحات اليسار الجديد، وما يعزز هذا التفاؤل تنامي اهتمام الشباب السوري بالشأن العام وبالتوجهات اليسارية، وانكشاف الطبيعة الاستغلالية والاستبدادية للنظام الحاكم، وأيضاً تفاقم الأزمة والعجز في أحزاب اليسار ذات النمط القديم (الحزب الشيوعي السوري).

## الحاجة لرؤية يسارية مشتركة وهوية يسارية جامعة

وأياً يكن وزن اليساريين في الحراك الشعبي وحدود دورهم، تتقدم حاجة ملحة لبلورة رؤية مشتركة يمكن أن تؤسس لهوية يسارية جامعة، تدعم التغيير الديمقراطي، وتعمل على تمكين الثورة سياسياً وثقافياً، وتصويب مسارها، وتجنّبها منزلقات العنف والتطرف؛ رؤية تجيب عن الأسئلة الملحة التي يطرحها الواقع استناداً إلى مصالح الكادحين وحقوقهم. كما تؤسس لبرنامج سياسي واقتصادي متكامل يلبي حاجات الشرائح المهمّشة بدءاً بدولة المواطنة التي لا تميز بين الناس، في القومية، أو الدين، أو الجنس، مروراً بالمساواة والعدالة الاجتماعية، وانتهاءً بإنجاز المهام الوطنية في تحرير الأرض السورية المحتلة، ودعم نضال الشعب الفلسطيني، والتصدي لتحديات العولمة، وتكون نقطة انطلاق هذا المشروع خلق مناخ من

الثقة بين التيارات والشخصيات كافة، التي تدعي الالتزام بالقيم والتوجهات اليسارية، للبدء بحوار مفتوح، لتوحيد البرامج والآليات، أو بالحد الأدنى توحيد خطابها وإيقاع ممارساتها السياسية.

لقد آن الأوان كي تبادر القوى اليسارية إلى رص صفوفها وتجاوز ما يشوب عملها من تردد وتنافس تسيره حسابات ضيقة. فاللحظة الراهنة بحاجة إلى جهود جميع اليساريين وأدوارهم في سعيهم المشترك إلى القبض على زمام المبادرة السياسية، ولكي يثبتوا باللموس أنهم الطرف الأكثر إخلاصاً لقيم الحرية والعدالة والمساواة، والأكثر تفانياً في حمل المسؤولية التاريخية، برفض أساليب العنف والاستئثار السلطويين ومحاربة الفرز الطائفي وكل أشكال التعصب والتطرف والتصدي لمحاولات تفكيك البلاد، أو جرها نحو اقتتال أهلي، أو لتكون ساحة للصراعات الإقليمية والعالمية.

### \* أكرم البني

كاتب وناشط سياسي من مواليد حماة في سورية، تعرض للسجن لمدد وصلت إلى عشرين عاماً بسبب مواقفه السياسية، كان آخرها لمدة عامين ونصف (أواخر ٢٠٠٧ إلى صيف ٢٠١٠) بسبب انتمائه إلى مجموعة إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي.

# اليسار الفلسطيني في إسرائيل

\* رائف زريق

## مقدمة: نحو تعريف عام للييسار

في غابة التفاصيل الكثيفة، والخضراء، للواقع الفلسطيني داخل إسرائيل، يكتشف المرء مدى رمادية النظرية، ودرجة الصعوبة في اشتقاق مواقف سياسية عينية بناءً على مرجعية أيديولوجية موجهة، يفترض بها أن تكون "دليل الحائر" في واقع سياسي مركب ومعقد، كثرت فيه الأسئلة وشحت الأجوبة.

في هذا المقال سوف أتناول أطروحات اليسار الفلسطيني داخل إسرائيل، وكيفية تطوّر هذه الأطروحات عبر التاريخ، وسأعرض مواقف اليسار من قضايا مركزية مهمّة، يقع في صلبها موقفه من الصهيونية والمشروع الصهيوني، ورؤيته لحل الصراع العربي-الإسرائيلي، والفلسطيني-الإسرائيلي، ورؤيته لموقع الفلسطينيين في إسرائيل للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، موقفه من قضايا المرأة، ومن القضايا الاجتماعية التي تتعلق بتركيبة المجتمع الفلسطيني بشكل عام.

قبل القراءة المتأنية لمواقف اليسار، لا بدّ من مداخلتين تشكلان أساساً للقراءة اللاحقة في مواقف اليسار الفلسطيني في إسرائيل. المداخلة الأساسية هي محاولة للإجابة عن السؤال: ما هو اليسار الذي نقصده؟ ما هو الخاص بالفكر اليساري؟

المداخلة الثانية تهدف إلى قراءة تشخيصية للمشهد الذي ينشط بداخله هذا اليسار، أي أنه يهدف إلى قراءة المشهد السياسي الإسرائيلي وخاصيته باعتباره نتاجاً لمشروع استيطاني كولونيالي من نوع خاص و متميّز.

يحيل الحديث عن اليسار إلى سلسلة من الأفكار والمبادئ. ليس بالضرورة أن تجتمع كل هذه الأفكار لدى حزب أو حركة معينة حتى تتجاز "امتحان الدخول" إلى نادي اليسار. الموضوع

هو موضوع كمّي لا كيفي، بمعنى أنّ اليسار درجات، ولا وجود ليسار "حقيقي" وآخر "مزيف". هناك يسارات مختلفة لا يساراً واحداً، تتفق وتختلف فيما بينها.

أولاً - فلسفياً، يرث اليسار تراث "هوبس" (Hobbes) و"ماركس" (Marx)، الذي يقوم على الاستئناف على كل ما يبدو بديهياً وطبيعياً في علاقات المجتمع والسياسة والدولة. انتبه "هوبس"، بشكل واضح، إلى أنّ الدولة والمجتمع هما نتاج خيار إنساني، وهما بالتالي منشأة اجتماعية. هذه المنشأة ليست ظاهرة طبيعية كما اعتقد التراث الأرسطولياني أو المسيحي أو الإسلامي من قبل. الدولة قبل كل شيء هي نتاجنا نحن البشر، وهي من صناعتنا، وبالتالي نحن مسؤولون عن شكلها وجوهرها وقيمتها، نجد فيها ما نضع نحن فيها.

ثانياً - تاريخياً وفكرياً، اليسار هو ابن الحداثة، ويذهب مع الحداثة إلى مداها الأخير، أي يذهب مع قيم العقلانية والتنوير إلى أقصى مدى، وكذلك مع القيم الليبرالية. قيمياً، يرتبط اليسار بفكرة المساواة، أو على الأقل يذهب بفكرة المساواة إلى نهايتها، ويحاول أن يزواج بين فكرة الحرية وبين فكرة المساواة. فإذا كان الفكر الليبرالي قد توقف في فكرة المساواة عند فكرة المساواة السياسية الشكلانية التي تقوم على مبدأ المساواة أمام القانون، والمساواة في الحقوق السياسية والمدنية؛ فإنّ اليسار يهدف إلى الذهاب في مقولة المساواة إلى مداها الأبعد، الذي يقوم على دفع المساواة إلى مجال الاقتصاد، لأنّ المساواة الشكلانية في ظل غياب الظروف الاقتصادية المادية التي تكفل للفرد إمكانية القبض على مصيره، والتحكم بمسار حياته، ليست سوى أضغاث سراب وستبقى متفوضة دائماً.

اليسار بهذا المعنى هو تجاوز للفكر الليبرالي واستمرار له في آن واحد، لأنّه يأخذ قيمتي الحرية والمساواة اللتين نادى بهما الفكر الليبرالي إلى مداهما الطبيعي، ويصرّ على أنّ الحرية الحقيقية بحاجة إلى ظروف مادية كي تتحقق، وأنّ المساواة قيمة ملازمة للحرية.

إنّ التقاء التراث الأول (المجتمع والدولة كمنشأة اجتماعية أو متكون اجتماعي) مع التراث الآخر (دفع المساواة والحرية إلى أقصى مداها) يوّلّد الخاصية الثالثة لليسار التي تقوم على نوع الفهم الخاص لدور الدولة والمجتمع وعلاقتها بالمواطن، حيث يبرز دور الدولة والمجتمع في التخطيط والإدارة. فإنّ للدولة دوراً مركزياً في تخطيط وتصميم المؤسسات والعلاقات الاجتماعية، وبخاصة حين يدور الحديث عن الترتيبات الاقتصادية، وضبط السوق وتنظيمه، وتدخل الدولة في توفير سلة كبيرة من الخدمات الأساسية للمواطن. يولي اليسار مكانة مركزية ودوراً حاسماً للدولة في تنظيم الاقتصاد والخدمات الأخرى (مثل توفير الماء

والكهرباء والتعليم والخدمات الصحية). وعليه، فاليسار عموماً يعارض عمليات الخصخصة وخروج الدولة عن دورها في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

خاصية أخيرة للييسار، وعلى الأقل اليسار الماركسي، تكمن في فهمه لطبيعة التغيير الاجتماعي. يرى هذا اليسار أنّ عملية التغيير تتطلب تغييراً بنيوياً، وإن لم يكن بالضرورة عن طريق الثورة. يعود ذلك إلى قطاعة راسخة بأنّ هناك محدودية بنيوية تمنع إمكانية إحداث تغييرات في المبنى الاقتصادي كما هو عن طريق الإصلاحات. وبالتالي، فإنّ اليسار هو حركة راديكالية وجذرية بتطلعاتها من حيث الأهداف والأدوات معاً.

## محددات الواقع الذي ينشط فيه اليسار الفلسطيني

ينشط اليسار الفلسطيني في دولة تعرّف نفسها أنّها، وقبل كل شيء، دولة اليهود ودولة يهودية. دولة اليهود يعني أنّها ليست دولة كل مواطنيها؛ بمعنى أنّها تستثني من مجمل مواطنيها من هم من غير اليهود، ولا تعتبر نفسها دولتهم، ولا تعتبرهم مواطنيها بالكامل والتمام. دولة اليهود تعني أنّها دولة اليهود الذين هم غير مواطنين فيها، والمقيمين خارج حدودها، والذين بمقدورهم أن يتحوّلوا بين ليلة وضحاها إلى مواطنين في دولة إسرائيل، وذلك بموجب قانون العودة الذي يتيح لكل يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل، وبموجب قانون المواطنة الذي يمنح كلّ يهودي هاجر إلى إسرائيل الحق في أن يحصل على المواطنة الإسرائيلية. بالتالي، يصبح يهود العالم أجمعين مواطنين بالقوة الكامنة (Potential) يستطيعون في كل لحظة أن يحولوا مواظنتهم بالقوة الكامنة إلى مواطنة فعلية (Actual).

إنّ إقصاء المواطنين الفلسطينيين من مفهوم الإسرائيلية على الرغم من وجودهم داخل الدولة، واعتبار يهود العالم مواطنين بالقوة وجزءاً من الأمة اليهودية التي يفترض على الدولة أن تخدم مصالحها، يحوّل مفهوم الشعب (Demos) إلى مفهوم مفرغ من مضمونه تماماً. إذ إنّ الدولة ترى أنّ التزاماتها الأولى والأساسية ليست موجّهة لصالح مواطنيها، إنما لصالح الأمة اليهودية الكونية. ويهودية الدولة تبرز ليس فقط في قانون العودة وقانون المواطنة، وإنما في سلسلة طويلة من التشريعات التي تؤسس لهوية الدولة اليهودية، ومكانة اللغة العبرية والتراث اليهودي، ما يضع مواطنة المواطنين الفلسطينيين موضع تساؤل وتشكك مستمر؛ وكأنّ مواظنتهم أمراً غير مفروغ منه على الإطلاق.

يضاف إلى هذا، الواقع الاحتلالي للضفة الغربية وقطاع غزة، هذا الواقع الذي يصبح يوماً بعد يوم واقعاً عادياً ومألوفاً. إنَّ ازدياد الاستيطان وتوسُّعه، وازدياد الطرق الالتفافية ومصادرة الأراضي المستمرة، والاستيلاء المتواصل على مصادر المياه، قد حوّل الضفة في واقع الأمر إلى جزء من دولة إسرائيل بكل ما يتعلق بالمستوطنين وبالمستوطنات. وبالتالي، لا يمكن الحديث عن واقع مؤقت أو احتلال أمني أو عسكري، إنَّما عن واقع استيطاني يتشابك مع السكان الفلسطينيين الأصليين، وهو أقرب إلى واقع الأبارتهايد ضمن نموذج جنوب أفريقيا، منه إلى نموذج الاحتلال الإنجليزي للهند مثلاً. وعليه، فإنَّ الحديث يجري عن دولة من غير الواضح ما هي حدودها السياسية، لأنَّ هذه الحدود في حالة توسُّع مستمر، بقدر ما يتم من توسيع المستوطنات. في الواقع، فإن جمهور المستوطنين هم جزء من مواطني الدولة على الرغم من أنهم، ولأول وهلة، يبدون وكأنهم يسكنون خارج حدودها. والحال كهذه، فإننا إزاء دولة أقرب لكونها حركة من كونها دولة مكمّلة التأسيس. الحديث إذاً يجري عن دولة لم تعرّف الشعب (Demos)، ولم تعرّف حدودها، أي أنَّ منطق عملها وفعالها أقرب إلى منطق الثورة منه إلى منطق الدولة.

هناك أيضاً حقيقة أنَّ الدولة لم تفصل قضايا الدين عن الدولة في الكثير من المجالات. أول هذه المجالات هو مجال الهجرة والمواطنة، إذ إنَّ تعريف اليهودي بموجب قانون العودة هو في نهاية المطاف تعريف ديني. يضاف إلى ذلك الموقع الخاص الذي تحظى به المؤسسة الدينية، التي لا تزال تحتكر موضوع الأحوال الشخصية بكل ما يتعلق بقضايا الزواج والطلاق، عدا عن القوانين والترتيبات الأخرى التي تمنح المؤسسة الدينية امتيازات معنوية ومادية، من قوانين "الكوشير"<sup>١</sup> إلى ميزانيات المدارس الدينية.

أخيراً، علينا أن نشير إلى حقيقة أنَّ إسرائيل حتى اليوم لم تستطع أن تنجز مشروع دستورها. صحيح أنَّ هناك بعض القوانين الأساسية التي تحظى بموقع خاص و متميز وتتيح للمحكمة العليا إلغاء القوانين والتشريعات التي تتعارض مع القوانين الأساسية للدولة، إلا أنَّه على الرغم من ذلك، فإنَّ هذه القوانين وطريقة تشريعها، والمواضيع التي تتعاطى معها، لا تزال بعيدة عن أن تكون مشروع دستور متكامل يضبط إيقاع العالم السياسي في إطارها، ويضع قيوداً على السلطة في تعاملها مع المواطن الفرد، ومع الأقليات في الدولة، وعلى رأسها المواطنون الفلسطينيون.

ما معنى أن تكون يسارياً في دولة من هذا النوع؟ في دولة لم تكمل مشروعها التحديثي، ولم تؤسس نفسها بعد كدولة، لم تحدّد حدودها، لم تكمل دستورها، تعلن عن نفسها دولة لجميع

١ كوشير: هي الأنظمة التي تحدد الأكل الحلال بحسب الشريعة اليهودية.

يهود العالم، تحتلّ شعباً آخر وتستولي يومياً على أرضه ومصادر مياهه وسمائه؟ يأخذ السؤال منحي آخر عندما نسأل: ماذا يعني أن تكون يسارياً فلسطينياً داخل دولة إسرائيل في مثل هذه الظروف؟ وهل هناك فرق، أو هل يجب أن يكون فرق بين أن تكون يسارياً، وبين أن تكون يسارياً فلسطينياً داخل إسرائيل؟

## فيه الموقع والموقف

في كتابه *المستعمر والمستعمر* يكتب ألبير ميمي<sup>2</sup> أن المستوطن (colonial) الذي يرفض الكولونيالية (colonialism) هو في واقع الأمر غير موجود. أي أنه بيساطة من المستحيل أن تجد ساكناً في المستوطنة الإسرائيلية يعيش خارج الامتيازات التي يمنحها المشروع الاستيطاني برمته، وانتمائه إلى فئة المستوطنين. أي أنه بحكم موقعه وعلاقاته الاجتماعية والاقتصادية ينتمي إلى فئة تمارس مشروعاً كولونياً، شاء ذلك أم أبى. وبالتالي، فهو يحصل على كل الامتيازات التي يحصل عليها أبناء الشعوب المستعمرة بغض النظر عن آرائه ومواقفه السياسية والأخلاقية. المستوطن الذي يرفض المشروع الكولونيالي برمته يقف أمام إمكانيتين: إما الانضمام إلى السكان الأصليين في نضالهم ضد الاستيطان الكولونيالي، والتماهي معهم ومع نضالاتهم، وإما العودة إلى بلاده الأصلية. يشير ميمي إلى صعوبة التماهي مع السكان الأصليين لوجود حاجز عصي على العبور نتيجة الأصول والتجارب المختلفة، وعليه فإنّ المستعمر الذي يرفض يجد أنّ طريقه الوحيد هو أن يترك المستوطنة، وأن يعود إلى بلاده. لا معنى لأن تكون تقدماً ويسارياً، وأنت جزء من واقع استيطاني استعماري تستفيد منه ومن شبكة العلاقات التي يقيمها.

الفكرة الأساسية لدى "ميمي" مفادها أنّ هناك أسبقية للمواقف على المواقف، وليس بمقدور المواقف أن تتجاوز المواقف. الموقع، بفارق عن الموقف، نولد إلى داخله، فهو موضوع انتماء وصيرورة تاريخية خارجة عن الإرادة يجد المرء نفسه وقد ألقى به التاريخ إليها. أما المواقف فهي موضوع تأمل وتفكير واختيار حرّ (بقدر ما هناك من خيار حرّ) للمبادئ الأخلاقية والسياسية التي يرغب الأفراد في الدفاع عنها وتبنيها والسير على هداها. كل موقف يقال أو يعلن، يعلن عن موقع معين، والموقف نفسه تختلف دلالاته ومعانيه حين يعلن من موقع آخر، والموقف نفسه قد يعتبر راديكالياً إذا قيل من قبل طرف معين في موقع معين يصبح محافظاً إذا قيل من قبل طرف آخر في موقع آخر.

<sup>2</sup> Albert Memmi, *The Colonizer and the Colonized*, Beacon Press, Boston, 1965.

أن تكون يسارياً فهذا موقف، وأن تكون فلسطينياً في دولة يهودية قامت على أنقاض شعبك كجزء من مشروع استيطاني إثني، فهذه قضية موقع. ما طبيعة العلاقة بين الموقع والموقف؟ وكيف تجلّت هذه العلاقة في تاريخ اليسار الفلسطيني داخل إسرائيل بصفتها نتاج مشروع استيطاني كولونيالي؟

يذهب "ميمي" في تحليله إلى استحالة وجود مستوطن يساري إذا بقي على أرض المستعمرة، علماً أنه بوجوده المادي والجسدي يشارك، شاء أم أبى، في واقع قمعي استغلالي، وبالتالي مهما كانت مواقفه، فإنّ موقعه يجعل مواقفه باهتة وعديمة المعنى. يمكننا أن نسأل على أثر "ميمي": إذا كان المستعمر اليساري ظاهرة تحمل تناقضها في داخلها باعتبارها ظاهرة غير قائمة، فهل يمكننا أن ندعي أن المقولة العكسية هي: إن المستعمر بحكم موقعه وبقائه وصموده يقوم بدور يساري تقدمي بغض النظر عن موقعه؟ هل الفلسطيني في إسرائيل هو يسار بحكم موقعه قبل موقعه؟

هنالك فرق بين تشخيصنا للأحزاب السياسية الفلسطينية على خلفية السياسة الإسرائيلية، أو الخارطة السياسية الإسرائيلية، وبين تشخيصنا للأحزاب السياسية الفلسطينية ضمن كلاً من فلسطينية وعلى خلفية النقاش الحاصل بين الفلسطينيين في إسرائيل. على الخلفية الإسرائيلية يبدو الفلسطينيون على اختلاف تياراتهم، وكأنهم على يسار الخارطة السياسية مطالبين بمساواتهم، بالانسحاب من الأراضي المحتلة، وبالعدالة الاجتماعية. لكنّ الأمر يختلف إذا نظرنا إليه على خلفية المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل. فمن الواضح أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، وضع الحركة الإسلامية مع الحزب الشيوعي في خندق واحد، ما يطرح السؤال حول مفهوم اليسار: هل هو جملة مواقف سياسية أم يتعدها ليكون موقفاً اجتماعياً وممارسة ثقافية، تتجلى في النظرة إلى المرأة مثلاً، وفي اختيار نهج حياة معين دون سواه؟

## اليسار الفلسطيني في إسرائيل

انقسم اليسار الفلسطيني في الداخل في فهمه لموقعه. معظم أعضاء الحزب الشيوعي الإسرائيلي اليوم هم في الواقع فلسطينيون مواطنو دولة إسرائيل، لكنهم منتظمون في صفوف حزب يعرف نفسه بأنه حزب شيوعي إسرائيلي. مرّ الحزب الشيوعي الإسرائيلي في مراحل عدة من حيث تركيبته وموقعه. في بداية الأمر، وقبل قيام الدولة، تأسس الحزب الشيوعي الفلسطيني من قبل مجموعة من اليهود المهاجرين إلى فلسطين في عشرينيات القرن الماضي. وعلى مدى سنوات كان الحزب يهودياً صرفاً. تمّ تعريف الحزب بإيعاز من الكومنترن، لكن الحزب انقسم في بداية الأربعينيات على أساس قومي. انتظم الشيوعيون الفلسطينيون في "عصبة التحرر الوطني" إلى أن قامت دولة إسرائيل العام ١٩٤٨، وجرى توحيد العصبة، أو من تبقى من أعضائها مع الحزب الشيوعي الفلسطيني ليقموا "الحزب الشيوعي الإسرائيلي" (الذي عاد وانقسم العام ١٩٦٥ حيث خرج منه معظم الأعضاء اليهود).

إنّ هذا التأطير للموقع -اعتبار إسرائيل هي المحور الذي يتحدد بموجبه اليمين واليسار- كان موضع خلاف داخل الفلسطينيين وداخل اليسار الفلسطيني. بداية، كانت حركة "الأرض" في منتصف الستينيات التي رأت أن تعرّف نفسها كجزء من صيرورة فلسطينية عربية، وليس ضمن صيرورة إسرائيلية. بيد أن حركة "الأرض" سرعان ما قُعمت ونُفي أعضاؤها، وتركت وراءها وعياً وطنياً بضرورة تعريف الذات السياسية ضمن صيرورة فلسطينية. إلا أنّ حركة الأرض نجحت في أن تترك إرثاً نظرياً مهماً جداً، ألا وهو تأسيس لوعي قومي ينطلق من صيرورة فلسطينية عربية تعتبر أنّ جوهر الصراع هو صراع بين سكان البلاد الأصليين والشرق العربي برّمته مقابل الحركة الصهيونية. وقد تجلّى هذا الإرث ببروز حركتين: حركة "أبناء

٢ تأسست هذه الحركة العام ١٩٥٩، وشكلت المجموعة القومية التي انسحبت من الجبهة العربية- الشعبية، التي كانت قد تأسست في أيار ١٩٥٨، وتألّفت هيئتها التمثيلية من تيارين رئيسيين: الشيوعي من جهة، والقومي من جهة أخرى، وحلت "الجبهة العربية" على أرضية تقام الخلافات والصراعات بين التيارين المكونين لها، وذلك على خلفية الصراع بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والرئيس العراقي عبد الكريم قاسم. تزعم حركة الأرض التي سميت في البداية بـ "أسرة الأرض" كل من منصور كردوش وحبيب قهوجي وصالح برانسي، وقد سيطرت فكرة الوحدة العربية على أيديولوجية الحركة التي رأت في القضية الفلسطينية قضية قومية عربية، ودعت إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين في إطار "الأمانة العليا للأمة العربية" (قهوجي، ١٩٧٨). لاقت هذه الحركة العداء من قبل السلطات التي رفضت منحها ترخيصاً دائماً لإصدار صحيفتها بشكل منتظم، ولضمان توفير مصادر تمويل، أسست الحركة شركة اقتصادية "شركة الأرض م.ض". رفضت السلطات تسجيل الحركة كحزب، وكان ذلك العام ١٩٦٤. وأصدر وزير الدفاع حظر نشاطات حركة "الأرض" ومصادرة ممتلكاتها (تشرين الأول، ١٩٦٤). للمزيد من التفاصيل راجع: ي. جريس صبري. ١٩٧٣. العرب في إسرائيل. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ مصطفى وغانم. ٢٠٠٥. التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل. سلسلة ابن خلدون المجتمع الفلسطيني في إسرائيل؛ كردوش، منصور. ١٩٧٨. "مسار حركة الأرض". شؤون فلسطينية؛ آذار. قهوجي، حبيب. ١٩٧٨. القصة الكاملة لحركة الأرض، القدس: منشورات العربي.

البلد"، و"الحركة التقدمية".<sup>٥</sup> من الممكن تاريخياً فهم هاتين الحركتين كتجليات مختلفة لفكر حركة الأرض: الأولى - أي أبناء البلد - باعتبارها جناحاً يسارياً ضمن صيرورة فلسطينية، والثانية - أي الحركة التقدمية - بمثابة جناح يميني ضمن هذه الصيرورة.

إن الوعي الذي زرعه حركة "الأرض" هو الذي مكن من تدهن حالة فلسطينية يجري الانقسام داخلها بين حركتين سياسيتين؛ إحداهما تمثل اليسار الفلسطيني في الداخل الذي تماهى في أطروحاته مع أطروحات اليسار الفلسطيني ممثلاً بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والأخرى - الحركة التقدمية التي تماهت مع أطروحات حركة "فتح" ويمين حركة "فتح".

خلال التسعينيات شكل ظهور التجمع الوطني الديمقراطي والعربي<sup>٦</sup> محاولة لأخذ بديهي الهوية السياسية لدى الفلسطينيين في إسرائيل إلى أقصى مداها: المدى المدني المتمثل بالمواطنة الإسرائيلية حتى أقصاه متمثلاً بمطلب "دولة المواطنين"، ومدى الهوية القومية إلى أقصاه متمثلاً بمطلب "الإدارة الذاتية والحقوق الجماعية للفلسطينيين مواطني إسرائيل". أي أنه يمكن القول إن التجمع حاول الجمع بين الصيرورتين والتعامل معهما بجدية سياسية.

٤ نشأ أول تنظيم لحركة "أبناء البلد" في أم الفحم العام ١٩٦٩ بهدف العمل على معالجة القضايا المحلية، وليس كتتنظيم سياسي قطري. مع هذا وفي السنوات اللاحقة، أخذ مؤسسو الحركة في التأكيد على العلاقة بين النشاط المحلي والقضايا السياسية العامة، وعقد الاجتماع (المؤتمر) التأسيسي للحركة العام ١٩٧٢، وضم ١٧ شخصاً من النشطاء القوميين من سكان القرى الرئيسية في منطقتي المثلث، وترفض هذه الحركة منذ نشأتها المشاركة في انتخابات الكنيست رافضة إعطاء شرعية للمؤسسة الإسرائيلية. عززت الحركة من نشاطها في أساطم الطلبة الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية المختلفة. وقد أطلقت فروع "أبناء البلد" في الجامعات على نفسها اسم "الحركة الوطنية التقدمية". وقد تراجعت قوة الحركة في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينات، للمزيد انظر/ي: مصطفى وغانم، ٢٠٠٥. التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل. لسلسلة ابن خلدون، المجتمع الفلسطيني في إسرائيل؛ حيدر، عزيز. ١٩٩٥. الحركة الوطنية التقدمية - أبناء البلد: دراسة في القومي واليومي في الفكر السياسي بين الفلسطينيين في إسرائيل. جامعة بيرزيت؛ مركز دراسات وتوثيق المجتمع الفلسطيني.

٥ الحركة التقدمية: انطلقت هذه الحركة من مدينة الناصرة، وقد قررت مجموعة صغيرة من نشطاء الجبهة الديمقراطية، الانسحاب من الجبهة وإقامة حركة جديدة باسم "الكتلة الوطنية"، التي عرفت فيما بعد باسم "الحركة التقدمية - الناصرة". لاحقاً، وتوطئة لانتخابات الكنيست الحادية عشرة التي جرت العام ١٩٨٤، أعلنت الحركة عن إقامة "الحركة التقدمية" التي تحالفت مع مجموعة "بديل" (الترناتيفا) بقيادة د. ماتي بيلد، والصحالي أوري أفنيري، حيث شكلا معاً "القائمة التقدمية للسلام"، وترأس القائمة الحامي محمد ميعاري. أكدت الحركة في تصريحاتها على الانتماء القومي الفلسطيني للفلسطينيين في إسرائيل، ودعت للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد عن الشعب الفلسطيني، وأيدت إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وقد مثلها في الكنيست الحادية عشرة محمد ميعاري وماتي بيلد بعد أن حصلت على ١٧,٦٪ من أصوات العرب. للمزيد يرجى مراجعة: مصطفى وغانم، (٢٠٠٥) مصدر سابق؛ بنيامين نويبرجر، رؤوبين أهروني ومصطفى كبها، ٢٠١٠. المجتمع العربي في إسرائيل (الجزء الثالث) أحزاب وانتخابات، قيادات ووسائل اتصال. الجامعة المفتوحة.

٦ وقد تشكل العام ١٩٩٦ وضم العديد من الحركات السياسية والأكاديمية التي نشطت في المدن والبلدات العربية مثل، مجموعة من حركة أبناء البلد، ومجموعة من حركة "ميثاق المساواة"، التي ضمت مجموعة من المنسحقين من الحزب الشيوعي الإسرائيلي معظمهم خريجو الحركة الطلابية، ومجموعة من الحركة التقدمية التي خاضت الانتخابات العام ١٩٩٢، ولم تتجاوز نسبة الحسم، وغيرها من التشكيلات التنظيمية المحلية. للمزيد حول طرح التجمع السياسي يرجى مراجعة: بشاره، عزمي، ١٩٩٩. البيان القومي الديمقراطي. المؤتمر الثالث للتجمع الوطني. وللإطلاع على البرنامج السياسي للحزب انظر/ي الرابط: <http://altajamu.netaj.co.il/site/program>

## مواقف وأوضاع الأحزاب والقوى اليسارية الغلسطينية في إسرائيل

### أولاً. الحزب الشيوعي الإسرائيلي

الحزب الشيوعي الإسرائيلي هو واحد من أقدم الأحزاب الإسرائيلية، وتمّ تأسيسه العام ١٩١٩ (كحزب شيوعي فلسطيني) على يد مجموعة من اليهود المهاجرين إلى فلسطين والمتأثرين بالفكر الماركسي والحركة الشيوعية. ولدى سنوات، كان الحزب الشيوعي الفلسطيني حزباً يهودياً خالصاً يعمل داخل المجتمع اليهودي فقط، إلى أن اتخذ القرار بإيعاز من الكومنترن بتعريب الحزب،<sup>٧</sup> وتحويله إلى حزب يهودي عربي. وخلال الثلاثينيات تم إدخال بعض النشطاء العرب لداخل الحزب، لكن الحزب عاد وانشق العام ١٩٤٢، حيث أقام الشيوعيون العرب ما عرف بـ "عصبة التحرر الوطني". إلا أن شطري الحزب عادا وكونا بعد إقامة دولة إسرائيل حزباً واحداً هو الحزب الشيوعي الإسرائيلي، يضم في صفوفه اليهود والعرب من مواطني دولة إسرائيل. إلا أن الحزب عاد وانشق العام ١٩٦٥، حيث تركه العديد من نشطائه المركزيين اليهود، وكان محور الخلاف على مواضيع تتعلق بإسرائيل وبالحركة الصهيونية، واعتبر الجناح المنشق، برئاسة موشي سنيه، جناحاً أكثر ميلاً نحو الشارع اليهودي، وذا ميول صهيونية. إلا أن الجناح المنشق سرعان ما تلاشى من الخارطة السياسية ولم يترك أي أثر أو تراث في الحركة الشيوعية، وانضم أعضاءه إلى أحزاب أخرى في اليسار الصهيوني. هنا علينا أن نشير إلى أنه على الرغم من أن الحزب يسمي نفسه حزباً إسرائيلياً، ويرى نفسه جزءاً من الخارطة السياسية الإسرائيلية بالأساس، فإنّ معظم ناشطيه ومنتخبه هم من الفلسطينيين في إسرائيل. بالتالي، فإنّ خيار العمل ضمن حزب إسرائيلي من قبل الفلسطينيين في إسرائيل هو خيار واع لجزء كبير من اليسار الفلسطيني في الداخل، وحقيقة هذا الخيار لا تنفي كون هؤلاء جزءاً من اليسار الفلسطيني بالعموم، يتفاعلون مع الشارع الفلسطيني بشكل عام في الداخل والخارج، ويساهمون في نقاشاته وفي بلورة مسيرته.

جاء في كتاب المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعي الإسرائيلي (العام ٢٠٠٨)، إن الحزب الشيوعي يعرف نفسه كحزب "ثوري يصبو إلى السلام والمساواة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والتغيير الاجتماعي العميق إلى الاشتراكية".<sup>٨</sup>

<sup>٧</sup> راجع في هذا السياق، وبالعموم، كتاب موسى البديري: شيوعيون في فلسطين - شطايا تاريخ منسي، رام الله: مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠١٢. راجع على وجه التحديد المقدمة الممتازة للكاتب، ص ١٩-٢٧. حول تعريب الحزب راجع ص ٣٦.

<sup>٨</sup> كتاب المؤتمر الـ ٢٥ - الحزب الشيوعي الإسرائيلي، عكا: مطبعة أبو رحمون، ٢٠٠٩، ص ٨٧.

ويضيف أنه بناء على دستور الحزب، فإن "الحزب الشيوعي يناضل من أجل اشتراكية ثورية متجددة"، كما ورد هذا التعريف في البند ٤ من دستور الحزب على أن "الحزب الشيوعي الإسرائيلي هو حزب النضال الطبقي. الحزب الثوري لطبقة العاملين وجميع الشرائح المستغلة، حزب الأممية الوطنية الحقيقية، حزب عربي- يهودي يناضل من أجل مصالح إسرائيل الحقيقية لصالح جميع سكانها".<sup>٩</sup> ويضيف كتاب المؤتمر الـ ٢٥: "إننا نضع أمام الرأسمالية بديلاً جوهرياً هو الاشتراكية، كما عرفناه في البند ٢ من المبادئ الأساسية للحزب، باعتباره "مجتمعاً إنسانياً وديمقراطياً قوامه العدالة الاجتماعية، سلطة الطبقة العاملة وتغيير اجتماعي يبدل الرأسمالية؛ نظام الاستغلال الطبقي واستغلال الإنسان للإنسان". ويرى الحزب أن العبرة من إخفاقات القرن العشرين للحركة الشيوعية "ليس التنازل عن التغيير الثوري للمجتمع، إنما النضال لإحداث هذا التغيير بشكل صحيح".<sup>١٠</sup>

ويعتبر الحزب نفسه حزباً ثورياً، إذ جاء في كتاب المؤتمر المذكور: "إن التنظيم يكتسب أهمية مضاعفة عندما يدور الحديث عن حزب شيوعي يضطلع بدور القائد الثوري للعمال وللمثوريين والمستغلين كافة" ... ومن الضروري بالنسبة لحزب شيوعي ثوري كالحزب الشيوعي الإسرائيلي أن يتمسك بتنظيم ثوري ملائم"،<sup>١١</sup> ويعتبر الحزب نفسه أنه حزب ماركسي - لينيني.<sup>١٢</sup>

## موقف الحزب الشيوعي من الرأسمالية والإمبريالية والصراع الطبقي

يحتل موضوع الرأسمالية والإمبريالية حيزاً كبيراً من حيث الحجم في أدبيات الحزب، كذلك يشكل الموقف منهما بوصلة أساسية موجهة في سياسة الحزب وفي تحليله للمجريات السياسية. يبدأ الحزب من تحليله برسم الصورة الأكبر التي تتعلق بوضع الرأسمالية اليوم والشركات الرأسمالية العابرة للقارات، وينتقل إلى الرأسمالية الإسرائيلية وتحليلها. وبناء وعلى ضوء هذه التحليلات (أو هكذا يمكن الاعتقاد) يجري اشتقاق مواقف عينية في السياق الإسرائيلي، والعربي- الإسرائيلي.

٩ المصدر السابق، ص ٨٧.

١٠ المصدر السابق، ص ٨٩.

١١ المصدر السابق، ص ٩٩.

١٢ المصدر السابق، ص ١٠٢.

من الواضح من طريقة التعاطي مع القضايا وطريقة عرض الفصول، أنّ الحزب يبدأ من العام وينتهي بالخاص، على اعتبار أنه من الممكن اشتقاق المواقف العينية بناء على المواقف من القضايا العامة. كما يعتبر الحزب أن السياق العام الذي من الضروري تحليله هو السوق الرأسمالية وعودة الشركات الكبرى، إذ تجري عملية "فرض سياسة الليبرالية الجديدة عنوة بواسطة تهديدات عسكرية وضغوط سياسية"<sup>١٢</sup>.

وبالعموم، يضيف الكتاب أن "الأصولية الليبرالية الجديدة التي ترعاها بشكل رئيسي الولايات المتحدة هي مصدر الأخطار التي تتهدد حقوق العمال وحقوق الشعوب"<sup>١٤</sup>. وكجزء من هذا الفهم لمبنى الاقتصاد العالمي، يرى الحزب أنه منذ انتهجت إسرائيل سياسة الانفتاح الاقتصادي العام ١٩٨٥، تحولت إلى "مقاول ثانوي للشركات متعددة القوميات"<sup>١٥</sup>، ما يفسر سياسة الخصخصة في إسرائيل وارتفاع البطالة والمس بحقوق العمال والأجيرين. هذا، ويضاف "أن سياسة الاحتلال والرفض الإسرائيلية التي تعيق الحل السياسي هي المسؤولة عن المواجهة العسكرية "السياسية المستمرة مع الفلسطينيين، التي تشكل مصدر ضرر مباشر وغير مباشر على الاقتصاد الإسرائيلي"<sup>١٦</sup>. وعليه، فإن برنامج الحزب للسياسة الاقتصادية يقوم على تقليص جذري في المصروفات العسكرية مع وقف تمويل الاستيطان والاحتلال؛ وإلغاء مشاريع خصخصة الشركات الحكومية والخدمات العامة؛ وحماية مصالح الاقتصاد الإسرائيلي من إملاءات الشركات متعددة الجنسيات.

### الحزب الشيوعي والمسألة الفلسطينية

تاريخياً، أيد الحزب الشيوعي قرار التقسيم الصادر العام ١٩٤٧، واعتبر أن رفض القيادة الفلسطينية للاقتراح كان خطأ جسيماً لا يزال الفلسطينيون يدفعون ثمنه. ويعتبر الحزب أن إسرائيل هي دولة يهودية بمعنى أنها تعبير عن ممارسة الشعب اليهودي في البلاد لحقه في تقرير المصير.<sup>١٧</sup> بعد احتلال إسرائيل العام ١٩٦٧ لبقية الأراضي الفلسطينية، كان الحزب من أول المطالبين بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧.

١٢ المصدر السابق، ص ٢٤.

١٤ المصدر السابق، ص ٢٥.

١٥ المصدر السابق، ص ٤٦.

١٦ المصدر السابق، ص ٥٠.

١٧ المصدر السابق، ص ٧٦.

إلا أنه من المهم الانتباه إلى منطلقات الحزب في تحليل السؤال القومي في فلسطين. يشير الحزب "إلى وجود توجهين طبقيين واضحين ومتناقضين في المسألة القومية: التوجه البروليتاري الأممي، الذي ينطلق من تحليل الطبيعة الطبقية للمجتمع الرأسمالي، ومن مصالح العمال من قوميات مختلفة، والتوجه البرجوازي الذي يحلل الواقع على أساس معادلات تبدو بسيطة: شعب مقابل شعب، ثقافة مقابل ثقافة، دين مقابل دين، حضارة مقابل حضارة".<sup>١٨</sup>

يعتبر الحزب الشيوعي الإسرائيلي الصهيونية حركة رجعية أيديولوجية. وتطبيقاً، في مؤتمره السابع عشر، يشير إلى الأسباب التي تجعل من الصهيونية حركة رجعية: كونها -أولاً- تبتنى منطقاً قومياً وعنصرياً وتتجاهل الجذور الطبقية الرأسمالية للاسامية، وترفض التغيير الحقيقي الوحيد؛ ألا وهو الثورة الاشتراكية. ولأنها -ثانياً- تدعو الكادحين اليهود إلى أن ينغزلوا عن بقية الكادحين من الشعوب الأخرى. ولأنها -ثالثاً- غير واقعية وتقر بوجود أمة يهودية عالمية تتخطى الحواجز الإقليمية. ولأنها -رابعاً- تتأمر على النظام الاشتراكي. وخامساً، لأنها أداة عسكرية في يد الامبريالية ضد الحركة الوطنية العربية. وأخيراً، لأنها تتناقض ومصالح العاملين اليهود في كل مكان وضد مصالح الشعب الإسرائيلي القومية.<sup>١٩</sup>

ويشير كتاب المؤتمر الـ ٢٥ إلى أن الشيوعيين ناضلوا على مدار سنين طويلة ضد الأيديولوجية والممارسات الصهيونية، وضد احتلال الأرض "وسلبها" من الفلاحين العرب وضد "العمل العبري"، واضطهاد العمال العرب.<sup>٢٠</sup> ويضيف كتاب المؤتمر الـ ٢٥ أن الصهيونية "تعبّر عن مصالح البرجوازية اليهودية الكبيرة، وتتناقض مع مصالح العاملين ومصالحه شعب إسرائيل الوطنية".<sup>٢١</sup>

إلا أن الحزب وبالروح نفسها، يعتبر قرار التقسيم تعبيراً عن حق اليهود في تقرير المصير. في محاضرة شاملة العام ١٩٧٩، حول تاريخ الحزب الشيوعي، وبمناسبة مرور ستين عاماً على تأسيسه، قال سكرتير عام الحزب ماير فلنر إنه "مع تحول فلسطين بمرور السنين لبلد ثنائي القومية، عربي يهودي، نادينا باحترام حق كلا الشعبين في تقرير المصير وسيادة قومية، وبذلك عبرنا عن المصالح القومية الحقيقية للشعب اليهودي وللشعب العربي في بلادنا...".<sup>٢٢</sup>

١٨ المصدر السابق، ص ٧٠.

١٩ كتاب المؤتمر السابع عشر. إصدار: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي، مطبعة الاتحاد التعاونية ١٩٧٢، ص ٢٤٦-٢٤٨.

٢٠ كتاب المؤتمر ٢٥، ص ٩٠.

٢١ المصدر السابق، ص ٩٠.

٢٢ ٦٠ عاماً على الحزب الشيوعي الإسرائيلي. منشورات الحزب الشيوعي، ١٩٨٠، بالعبرية، ص ٤٧ (الترجمة للكاتب ز. ر.).

ويضيف فلنر أنه عندما تبنت الأمم المتحدة قرارها التاريخي (قرار الجمعية العامة بيوم ١٩٤٧، ١١، ٢٩) عملت الامبريالية، ولا تزال تعمل، على إجهاض القرار وعرقلته. ويفهم من محاضرة فلنر أنّ إقامة الدولة اليهودية كان إنجازاً ضدّ الإمبريالية.

إذا وضعنا القضايا التاريخية على حدة، فإنّ الحزب الشيوعي يتبنى منذ عقود وفي أعقاب ذلك، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، مبدأ الدولة الفلسطينية في حدود العام ١٩٦٧، وإخلاء جميع المستوطنات، والاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وكذلك يطرح الحزب ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الجولان المحتل كشرط للسلام مع سوريا. ويضمن برنامج الجبهة الاعتراف بالقدس الغربية كعاصمة لدولة إسرائيل. يضاف إلى ذلك ضمان حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بما يلائم قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بحقهم في الاختيار بين العودة وبين التعويض.

في حينها، رحب الحزب الشيوعي والجبهة باتفاقات أوسلو، ودعيا إلى تطبيقها. وعلى الرغم من تحفظهما على بعض بنود مبادرة جنيف، إلا أنّ الحزب "يرى فيها وثيقة ذات قيمة لتشيدها على أهمية الحل السياسي وعلى الشرط الضروري للوصول إلى هذا الحل: المفاوضات مع القيادة الفلسطينية"<sup>٣٣</sup>. كما رحب الحزب والجبهة بخطوة السلطة الفلسطينية في الذهاب إلى الأمم المتحدة، وطلب الاعتراف بفلسطين عضواً في الجمعية العامة في الأمم المتحدة.<sup>٣٤</sup>

### الحزب الشيوعي والفلسطينيون في إسرائيل

لقد حصل تطور ما في موقف الحزب الشيوعي في هذا السياق. في المؤتمر العشرين للحزب المنعقد العام ١٩٨٥، جاء: "إن السكان العرب في إسرائيل هم أقلية قومية وجزء من الشعب العربي الفلسطيني". ويشير الكتاب الصادر عن المؤتمر<sup>٣٥</sup> إلى سياسة التمييز ضد هذا الجزء من الشعب الفلسطيني. وعندما يطرح الحزب برنامج المساواة في الحقوق المدنية والقومية للسكان العرب في إسرائيل، فإنه يشير في بنده الأول إلى ضرورة "الاعتراف بموجب القانون بالسكان العرب في إسرائيل كأقلية قومية"<sup>٣٦</sup>. إلا أن كتاب المؤتمر لا يعطي أي تفصيل عن ما هو

٣٣ كتاب المؤتمر الـ ٢٥، ص ٣٧.

٣٤ راجع افتتاحية الاتحاد بتاريخ ٢٠١٢، ١١، ٢٠، التي جاءت بعنوان "مبروك لفلسطين".

٣٥ الحزب الشيوعي الإسرائيلي. كتاب المؤتمر الـ ٢٠، ١٩٨٥، إصدار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي، ١٩٨٦، حيفا: مطبعة الاتحاد التعاونية، ص ١٠٦.

٣٦ كتاب المؤتمر العشرين، ص ١١٠.

المقصود بهذا الاعتراف، لكن في المؤتمر الـ ٢٥ نحصل على تفصيل كهذا، يشمل الأمر الحق في اللغة والثقافة العربية - الفلسطينية، وواجب الدولة الاعتراف بالنكبة، وتغيير رموز الدولة بحيث تعبر عن الأقلية العربية.

أما فيما يتعلق بتنظيم العرب قومياً؛ أي انتخاب هيئات تمثيلية معترف بها من قبل الدولة، فإن موقف الحزب والجهة متحفظ. وفي معرض جوابه عن فكرة انتخاب برلمان عربي أو هيئة تمثيلية عربية، جاء في بيان الحزب في المؤتمر الـ ٢٥ "أن هذا الطرح ضار، لأنه يضر التنازل عن المواجهة في ساحة النضال الأساسية، ساحة الدولة، والاكتفاء بساحات جانبية. إن التنازل عن المواجهة في ساحة الدولة يعكس اليأس من النضال الديمقراطي ويهدف إلى استبداله. ومن هنا، فإنه يمس المصالح الوجودية للجماهير العربية في إسرائيل، ويفضي إلى التنازل عن نضال المواطنين العرب مع القوى الديمقراطية اليهودية ضد التمييز والعنصرية".<sup>٢٧</sup> إلا أنه على الرغم من هذا التحفظ المبدئي، يمكن الإشارة إلى أن الحزب قطع شوطاً ما في سنوات السبعينيات والثمانينيات حين بادر إلى بناء أجسام شبه تمثيلية مثل لجان الطلاب العرب في الجامعات، ولجنة الدفاع عن الأراضي، لكنه لم يذهب في هذه التجربة حتى النهاية، معتبراً أن من شأن ذلك أن يمس العمل العربي اليهودي، وأن يعزل العرب في إسرائيل.

نشرت في العام ٢٠٠٧ مجموعة من الوثائق عرفت لاحقاً باسم "وثيقة حيفا"،<sup>٢٨</sup> "الدستور الديمقراطي إصدار عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل"،<sup>٢٩</sup> و"التصور المستقبلي" الذي أصدرته اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل.<sup>٣٠</sup> وباستطاعة قارئ الوثائق أن يلمس النبذة القومية لهذه الوثائق، وإصرارها على اعتبار الفلسطينيين سكان البلاد الأصليين. تشدد الوثائق على الجانب الهوياتي للوجود الفلسطيني وتقرراً الوجود اليهودي في البلاد من منظار الاستيطان الكولونيالي. وقد تطرق الحزب في مؤتمره الخامس والعشرين لذلك، فقال: "هناك العديد من "أوراق العمل" والوثائق التي تتناول قضايا الجماهير العربية، تقوم بتركيز قصارى جهدها في الإجابة عن السؤال كيف يمكن تأمين مكان للنخب العربية الجديدة الناشئة، حول طاولة النخب الإسرائيلية. إن هذه الوثائق تتجاهل في معظم الأحيان مصالح أوسع الشرائح الاجتماعية العربية من العمال والمعتلين عن العمل

٢٧ كتاب المؤتمر ٢٥، ص ٦٩.

٢٨ وثيقة حيفا: <http://mada-research.org/wp-content/uploads/2007/09/haifaarabic.pdf>

٢٩ وثيقة عدالة: <http://adalah.org/category/551/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84-%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A/1/0/0/>

٣٠ التصور المستقبلي: <http://www.arab-lac.org/tasawor-mostaqbali.pdf>

والعائلات التي تعيش في ظل الفقر".<sup>٢١</sup> مقابل هذه الوثائق، يعرض الحزب موقفه الذي «يناضل بمثابرة لإحداث تغيير بنيوي عميق في المجتمع الإسرائيلي يضمن حقوق كل المواطنين عرباً ويهوداً، بالعمل بكرامة، وبتقاضي أجور عادلة، وبحقهم بالماوى والسكن والتعليم المجاني".<sup>٢٢</sup>

وعموماً، فإن الحزب متحفز من ازدياد ونمو جمعيات تظهر باسم "الحاجة إلى مهنة آليات نضال الجمهور العربي"، ويعتبر الحزب أن ظهور هذه الجمعيات التي تعمل الواحدة منها في مجال محدد واحد فقط "يحجب عن الجماهير العربية إشكالية التمييز القائم ضدها وعلاقتها بحلفائها في المجتمع الإسرائيلي".<sup>٢٣</sup>

### الحزب والثورات العربية

تعاطت الجبهة الديمقراطية للعدل والمساواة والحزب الشيوعي بإيجابية مع الثورة التونسية، وفي البداية، تحمست للثورة المصرية، وكان حماسها ناجماً عن الطبيعة الاستبدادية لنظام مبارك من جهة، ولارتباطه الوثيق بالسياسة الأمريكية ومصالح الولايات المتحدة من جهة أخرى. وبالتالي، وبعد أن تسلم الأخوان المسلمون السلطة واتضح مشروعه الذي يتساقق بموجب رأي الحزب مع المخططات الأمريكية في المنطقة، وبعد أن اتضح أنه بكل ما يتعلق بالحرريات الديمقراطية هو أقرب إلى نظام مبارك، فقد زال حماس الحزب للثورة المصرية وما آلت إليه.<sup>٢٤</sup>

أما بكل ما يتعلق بالثورة السورية، فإن الغالبية العظمى داخل الحزب تعاملت بتحفز وصل حد العداء للثورة، معتبرة إياها جزءاً من مؤامرة كبرى أقطابها أمريكا وإسرائيل وقطر وتركيا والسعودية، وأنها تهدف إلى القضاء على الدور المقاوم لسوريا في المنطقة، باعتبارها دولة صمود وتصدّ للمشاريع الأمريكية في المنطقة. إلا أنه علينا أن نشير إلى أنه لم تتعدم الأصوات داخل الحزب التي لم تتحمس لهذا التحليل، ورأت أن من حق الشعب السوري أن يثور لحرية وكرامته، وأنه من غير المعقول إلقاء المسؤولية على الشعب السوري في هذا السياق.<sup>٢٥</sup>

٢١ كتاب المؤتمر ٢٥، ص ٧١.

٢٢ المصدر السابق، ص ٧١.

٢٣ المصدر السابق، ص ٦٨.

٢٤ راجع افتتاحية الاتحاد بتاريخ: ٢٠١٢-١٢-١٧.

٢٥ تلخيص موقف الحزب والجبهة من الثورات العربية، راجع: تقرير مدار الإستراتيجي للعام ٢٠١٢، رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٢، ص ٢٢٢-٢٢٠.

بقي أن نشير إلى بعض المعلومات العامة حول الحزب ووضعيته الحالية، فالحزب الشيوعي غير ممثل مباشرة في الكنيست الإسرائيلي تحت هذا الاسم، إنما يشارك في الانتخابات تحت اسم "حداش" -الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة- وهي جبهة سياسية لا تتبنى جميع المبادئ الأيديولوجية للحزب، إنما تقوم على مبادئ أساسية تتمركز في موضوعات السلام والمساواة، وحقوق العمال والأجيرين ومساواة المرأة.

لمدى سنوات، كان الحزب والجبهة أكبر ممثل للفلسطينيين في إسرائيل في الكنيست، ولفترة حتى آخر السبعينيات كان الممثل الوحيد إلى حين ظهور الحركة التقدمية في الثمانينيات، وظهور التجمع الوطني الديمقراطي والقائمة الموحدة (التي تضم بشكل أساسي قوى إسلامية مع خلفاتها من الحركة العربية للتغيير والحزب العربي الديمقراطي).

تتمثل الجبهة في الكنيست اليوم بأربعة نواب: محمد بركة، دوف حنين، حنا سويد، غفو إغبارية. من حيث المبدأ، حافظ الحزب والجبهة على التركيبة اليهودية العربية لقائمة الكنيست على مدى العقود الستة الماضية، إلا في انتخابات واحدة جرى الإخلال بهذه القاعدة، وجرى تصحيح هذا الحال في الانتخابات اللاحقة.

كما علينا أن نشير إلى أن الحزب بحكم كونه حزباً أيديولوجياً فكرياً عقائدياً، فإن نشاطه لم يكن في مجال السياسة وحدها، وإنما شارك مشاركة فعالة في انتخابات النقابات على مدى السنين. ما أهم من ذلك هو أنه أصدر، على مدى عشرات السنين، مجلات متخصصة تعنى بأمور الفكر والأدب، نذكر منها مجلة الجديد التي اهتمت بأمور الثقافة العربية الفلسطينية، ومجلة الدرب التي تعاطت مع الأمور الفكرية، ومجلة الغد الشبابية.

## ثانياً. التجمع الوطني الديمقراطي

لا يعرف التجمع الوطني الديمقراطي نفسه باعتباره حزباً يسارياً، مع أنه يلتقي في الكثير من ممارساته وأطروحاته مع الحزب والجبهة. إن هذا التقاطع يطرح بعض الأسئلة حول معنى اليسار، وخصوصية اليسار. فهل مواقف الحزب والجبهة من القضية الفلسطينية وقضية الفلسطينيين في إسرائيل وقضايا الخصخصة ومعاداة الولايات المتحدة الأمريكية مقتصره على اليسار، أم أنه من الممكن اشتقاقها من مقولات فكرية أخرى ليبرالية علمانية، ولا تنتمي بالضرورة إلى التراث اليساري؟ إذا كان الحال كذلك، فما هو الخاص في يسارية الحزب الشيوعي والجبهة؟

يعرف التجمع الوطني الديمقراطي (فيما يلي التجمع) نفسه كما يلي:

"التجمع الوطني الديمقراطي هو حزب قومي عربي وطني فلسطيني، ديمقراطي في فكره ونهجه وفي أهدافه السياسية، ملتزم بمبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والشعوب، ويعمل في ظروف الجماهير العربية الفلسطينية داخل إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي بشكل عام، على الربط بين الهوية القومية ومبادئ الديمقراطية ومتطلبات بناء مجتمع حر عصري متطور" ... ويشير التجمع إلى أنه في انطلاسته يستند إلى "التراث الإنساني التقدمي وتراث الحركة القومية العربية والحركة الوطنية الفلسطينية"<sup>٣٦</sup>.

ويعرف عوض عبد الفتاح<sup>٣٧</sup> سكرتير الحزب، هوية الحزب، فيكتب: "إن التجمع هو حزب قومي علماني يضم في صفوفه وطنيين وقوميين ديمقراطيين من علمانيين ومتدينين متورين، وهو ليس حزباً يهودياً عربياً مثل الحزب الشيوعي الإسرائيلي"<sup>٣٨</sup>. ويضيف عبد الفتاح إن التجمع يعمل من أجل "إلغاء الطابع الصهيوني لدولة إسرائيل التي تعرف نفسها كدولة يهودية وليس دولة عربية يهودية"<sup>٣٩</sup>.

إن التجمع، وإن كان حزباً قومياً، إلا أنه يطرح أفقاً لجميع مواطني دولة إسرائيل، كما يكتب عوض عبد الفتاح إذ يقول "إن التجمع يطرح حلاً ليس فقط للعرب الفلسطينيين، بل أيضاً لليهود، حيث يرفع شعار تحويل إسرائيل إلى دولة لجميع مواطنيها، تنتمي فيها العنصرية، وتكون المساواة كاملة بين العرب واليهود، ويبقى الباب مفتوحاً للعمل من أجل حل ديمقراطي إنساني شامل؛ أي دولة ثنائية القومية في كل فلسطين التاريخية"<sup>٤٠</sup>.

ينطلق التجمع من أن جوهر الصراع هو الصراع بين الصهيونية كحركة استيطانية وبين الفلسطينيين سكان البلاد الأصليين، وعليه يبدو التحليل الطبقي الأممي الذي يقوم به الحزب الشيوعي قاصراً وغير مؤهل لفهم طبيعة الصراع. وكتب عزمي بشارة في هذا السياق أن "التمييز القومي القائم ضد المواطنين العرب في الدولة ليس تمييزاً ضد أقلية قومية ناتجة عن صراع بين برجوازيين، أو عن رغبة البرجوازية اليهودية في إحكام قبضتها على السلطة في

٣٦ من البرنامج السياسي للتجمع كما تم إقراره العام ٢٠٠٤، ص ١.

٣٧ انخرط منذ أواخر السبعينيات في صفوف حركة أبناء البلد، وشغل منصب نائب السكرتير العام للحركة حتى تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي. ويشغل منذ العام ١٩٩٧ وحتى اليوم منصب سكرتير عام التجمع.

٣٨ عوض عبد الفتاح. خطاب إلى الشباب. التجمع الوطني الديمقراطي، دائرة التثقيف المركزية ٢٠٠٦.

٣٩ المصدر السابق، ص ٢٩.

٤٠ المصدر السابق، ص ٢٩.

إسرائيل ... التمييز القومي ضد المواطنين العرب في إسرائيل ناجم عن إقصاء العرب تماماً من تعريف الدولة لذاتها، ومن العلاقة بين الأمم والدولة في إسرائيل ... ويحظى المواطن اليهودي في إسرائيل، بغض النظر عن موقعه الطبقي والاجتماعي، بامتيازات بالنسبة للعربي فيما يتعلق بالعلاقة مع الدولة وجهازها ومؤسساتها. هذه هي القضية، وهي ليست وهمية ولا أيديولوجية كاذبة إنما هي واقع فعلي".<sup>٤١</sup>

ويشير بشارة إلى تطور التحليل الطبقي لفهم الحالة الفلسطينية "الصراع على أرض فلسطين كان صراعاً بين استيطان استعماري يهدف إلى التحول إلى مشروع سياسي (إقامة دولة) وبين حركة وطنية لشعب فلسطيني قيد التبلور وطرح المشاريع السياسية. لم يكن الصراع في إطار الحركة الصهيونية بين تيار عمالي صهيوني أو معاد للصهيونية، وبين تيار برجوازي ضمن المشروع الاستيطاني نفسه".<sup>٤٢</sup>

لا يولي التجمع الأهمية والمركزية نفسها التي يوليها الحزب الشيوعي في تحليل الرأسمالية والإمبريالية، وإن كان القارئ يستطيع أن يجد لغة تشبه لغة الحزب الشيوعي هنا وهناك، لكن ليس بالكثافة نفسها ولا بالمثابرة نفسها، فنقرأ في البيان السياسي للمؤتمر السادس المنعقد العام ٢٠١١ أن النموذج الرأسمالي النيوليبرالي "قد اتخذ شكلاً متوحشاً من التنافس والهيمنة وعمق الفجوات الطبقة والاجتماعية بين الشمال والجنوب. وقد اتسمت السياسة الأمريكية اتجاه العالم بالهيمنة والنهب والاحتكار، وهذه السياسة الإمبريالية هي في صلب بنية النظام والنخب الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية".<sup>٤٣</sup> ويشيد البيان بفعل المقاومة في أفغانستان والعراق ولبنان (حزب الله) التي أفضلت المخططات الأمريكية.

## التجمع والقضية الفلسطينية

من حيث التحليل التاريخي، ينطلق التجمع من أن المصيبة الأولى تكمن في قرار التقسيم ذاته، لأنه كان إنجازاً تاريخياً للحركة الصهيونية ومهد للنكبة الفلسطينية، وبالتالي فإن الصراع هو على مجمل فلسطين وليس على حدود العام ١٩٦٧، وما قبل الفلسطينيين لدولة في حدود العام ١٩٦٧ سوى تنازل من طرفهم وجزء من مساهمتهم في حل وسط تاريخي.

٤١ عزمي بشارة. الخطاب السياسي المتبوتر ودراسات أخرى، رام الله: مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨، ص ١٨٥.

٤٢ المصدر السابق، ص ١٨٣-١٨٤.

٤٣ المصدر السابق، ص ٤.

وعليه، فإنّ منطلقات حل القضية الفلسطينية هي كونها "قضية شعب سلبت أرضه ووقع ضحية التشريد والاحتلال". ويشير البرنامج السياسي إلى ضرورة إنهاء احتلال المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، وإخلاء جميع المستوطنات، وإقامة دولة فلسطينية سيادية، وضمن حل عادل لقضية اللاجئين على أسس الشرعية الدولية.<sup>٤٤</sup> وعليه، على الرغم من أن التجمع يتبنى من الناحية الرسمية حل الدولتين، فإنّ قاداته ينظرون لإمكانية الانتقال في كل لحظة من فكرة حل الدولتين إلى حل الدولة الواحدة.

لقد تحفّظ التجمع على مشروع أوصلو، وجاء في بيان المؤتمر السادس العام ٢٠١١: "شكلت اتفاقية أوصلو الموقعة مع قيادة م.ت.ف العام ١٩٩٢، خطأً جسيماً، إذ أدت إلى شرخ عميق داخل الحركة الوطنية، وإلى تجزئة القضية إلى ملفات متعددة، وإلى التحول إلى سلطة تحت الاحتلال دون سيادة فعلية.<sup>٤٥</sup> ويرى التجمع أن القضية الفلسطينية تواجه "حالة من التحلل بسبب الأخطاء التاريخية التي وقعت فيها قياداتها،<sup>٤٦</sup> ويرى أن إسرائيل ترفض حل الدولة الواحدة وترفض الدولتين، وقد اختارت في واقع الأمر نموذج "الدولة الصليبية" برفضها جميع المبادرات الفلسطينية والعربية، وبالتالي لا يعول التجمع على أي أمل من استمرار المفاوضات الحالية.<sup>٤٧</sup>

### التجمع والفلسطينيون في إسرائيل

يركّز التجمع على فهم طبيعة العلاقة مع الدولة الإسرائيلية باعتبارها مشروع استيطان كولونيالي، قام على أنقاض الشعب الفلسطيني. ولذلك، يقرّ البرنامج بأنّ "الفلسطينيين في إسرائيل هم سكان البلاد الأصليين، تحوّلوا إلى أقلية في وطنهم بعد النكبة، وهم جزء من الشعب الفلسطيني والأمة العربية من حيث انتمائهم الوطني والقومي والحضاري والثقافي".<sup>٤٨</sup> ويطالب التجمع بالاعتراف بالفلسطينيين كأقلية قومية مع ما يعنيه هذا الأمر بموجب المواثيق الدولية الخاصة بالأقليات القومية، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الأقليات للعام ١٩٩٢.

٤٤ راجع البرنامج السياسي- حل الدولة الواحدة ثنائية القومية، كذلك راجع عوض عبد الفتاح: خطاب إلى الشباب، ص ٢٩، كذلك عوض عبد الفتاح، مأزق التسوية وأفاق الدولة الواحدة - دور فلسطيني الـ٤٨ في المشروع الديمقراطي.

٤٥ بيان المؤتمر السادس، ص ٨٥.

٤٦ المصدر السابق، ص ١٢.

٤٧ المصدر السابق، ص ١٦.

٤٨ برنامج الحزب، آذار ٢٠٠٦.

ومن الأمور التي يركّز عليها التّجمع الحق في إرساء مؤسسات تمثيلية وشعبية خاصة بالأقلية الفلسطينية، وأنّ على الدولة الإسرائيلية الاعتراف بهذه المؤسسات. بكلمات أخرى أن يتم تنظيم الفلسطينيين العرب على أساس قومي من خلال انتخابات مباشرة لهيئات مختلفة.

إضافةً إلى ذلك، يطالب برنامج التّجمع بنوع من حق الفيتو يمنح للهيئات التمثيلية العربية المنتخبة، ويرفض أي قرار حكومي يتم اتّخاذه بصدد الفلسطينيين في إسرائيل، في حال لم يتمّ التشاور مع الهيئات العربية المنتخبة. إذا أضفنا إلى هذه المطالب مطلب الاعتراف بالتميّز الثقافي للفلسطينيين في إسرائيل، وحقّهم في إدارة شؤونهم الثقافية؛ فإننا في واقع الأمر نقترح من نموذج الدولة ثنائية القومية داخل إسرائيل ذاتها.<sup>٤٩</sup>

مقابل هذا التشديد على الهوية القومية، يرى التّجمع أنّ على إسرائيل أن تتحوّل إلى دولة جميع مواطنيها، وأن تضمن المساواة الفردية لجميع سكّانها، بغض النظر عن الانتماء الطائفي، والديني، والعرقي، والقومي. ولا يرى التّجمع تناقضاً بين تشديده على الهوية القومية وبين مطالبته المدنية بتحويل إسرائيل إلى دولة جميع المواطنين، وإقرار دستور يضمن المساواة، يفصل الدين عن الدولة، ويحرّم أشكال التمييز كافة.<sup>٥٠</sup>

لا يقفل الحزب باب التعاون مع القوى اليهودية، إذ يرد في برنامج التجمع ما يلي: "يعمل الحزب على التعاون مع الأوساط الديمقراطية اليهودية التي تشاركه الرؤيا والمواقف، مع احترام خصوصية القضية القومية للمواطنين العرب".<sup>٥١</sup> أي أنّ التّجمع يبحث عن شركاء يهود يتفقون معه في رؤيته بأنّ أساس البلاء ليس احتلال العام ١٩٦٧، وإنما نكبة العام ١٩٤٨ ومشروع تشريد الفلسطينيين من وطنهم. هنا علينا أن نشير إلى أنّ التّجمع يضمّ بين ناشطيه ومؤيديه بعض المثقفين اليهود الراديكاليين، إلا أنّ نبض التّجمع عربي هويّاتي، هناك حدود واضحة لليهود الذين باستطاعتهم الانخراط والعمل في صفوفه أو تأييده العلني.

أمّا في المجال الاجتماعي، فإنّ اللغة التي يوظّفها التّجمع أقرب إلى لغة ليبرالية اليسار أو اليسار الليبرالي؛ إذ ينادي التجمع في بنود برنامجه بضرورة "معارضة سياسة التقليصات في ميزانيات الخدمات الاجتماعية والصّحية، وتحرير قطاع الخدمات والتأمينات الاجتماعية

٤٩ خطاب إلى الشباب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

٥٠ راجع برنامج التّجمع، ٢٠٠٤، ص ٤.

٥١ برنامج التّجمع، ٢٠٠٤، ص ٥.

والصحة والتعليم من تحكّم قوانين السوق". كما يطالب التّجمع بانتهاج "سياسة ضريبية عادلة والدفاع عن حقوق العاطلين عن العمل، وصيانة حقوق العمال والموظفين"<sup>٥٢</sup>.

أمّا على المستوى العالمي، فإنّ التّجمع لا يرى نفسه جزءاً من مشروع ثوري اشتراكي، وإن كان يدعو إلى مجتمع دولي وإلى نظام عالمي بديل "يقوم على أساس المساواة، والعمل المشترك، وتوازن المصالح، والتعاون المتبادل، والتقدم، والعدل الاجتماعي، والتوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والفقيرة، وتأمين الأمن الاقتصادي، وسلامة البيئة"<sup>٥٣</sup>.

يستدلّ ممّا ورد أنّ خطاب التّجمع في هذا السياق هو أقرب إلى خطاب اليسار الديمقراطي الذي يسعى إلى تخفيف حدّة الفجوات، ورفض الخصخصة، وتوسيع الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين، وضمان حقوق العمال والموظفين؛ إلاّ أنّه يسعى إلى ذلك ضمن ما يعرف "بنظام السوق"، ولا يسعى إلى استبداله تماماً، إنّما إلى لجم الظواهر السلبية المرافقة لهذا النظام.

يحظى التّجمع بتمثيل في الكنيست منذ العام ١٩٩٦، حين خاض الانتخابات ضمن قائمة مشتركة مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وترشح حينها عزمي بشارة في الموقع الرابع في القائمة، وحصلت القائمة على خمسة نواب في الكنيست.

أمّا فيما يتعلّق بالثورات العربية الأخيرة، فقد اتخذت قيادته موقفاً مؤيداً من الثورة المصرية، بينما اختلفت الآراء داخل قيادة الحزب بما يتعلّق بالثورة السورية. ففي حين دعمها البعض (د. جمال زحالقة وحنين زعبي) عارضها البعض الآخر (مصطفى طه)، واتخذ سكرتير الحزب عوض عبد الفتّاح موقفاً مركّباً حيال الموضوع.<sup>٥٤</sup>

في انتخابات العام ١٩٩٩، فضّ التّجمع تحالفه مع الجبهة، وخاض الانتخابات في تحالف مع الحركة العربية للتغيير برئاسة د. أحمد طيبي، ما أدى إلى استقالة جزء من كوادره. منذ ذلك الحين والحزب يذهب إلى الانتخابات ضمن قائمة مستقلة، وإن كان يقيم بعض التحالفات هنا وهناك في قائمته الانتخابية.

٥٢ برنامج الحزب، ٢٠٠٤، ص ٥.

٥٣ برنامج التّجمع، ٢٠٠٤، ص ٦.

٥٤ لمرآة تحليلية لمواقف قيادة الحزب من الثورات العربية، انظر تقرير مدار الاستراتيجي لعام ٢٠١٢، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.

في العام ٢٠٠٧، وبعد الخروج القسري لقائد الحزب آنذاك د. عزمي بشارة، تولى د. جمال زحالقة قيادة الحزب. وفي الانتخابات الأخيرة، خاض الحزب الانتخابات في قائمة مستقلة وحصل على ثلاثة مقاعد في الكنيست الإسرائيلية توزعت على الأعضاء: د. جمال زحالقة، حنين زعبي، د. باسل غطاس. يشار إلى أنه في الانتخابات قبل الأخيرة جرى انتخاب حنين زعبي ضمن قائمة التجمع بعد أن ضمن الدستور الداخلي للتجمع وجود امرأة في الأماكن الثلاثة الأولى. وبالتالي، كانت حنين زعبي عضو الكنيست العربية الأولى ضمن قائمة عربية. كان لهذا الأمر أثره على مشهد العمل النسائي في المجتمع العربي الفلسطيني برمته، ودفع أحزاباً أخرى إلى تفعيل نساء في مواقع أكثر متقدمة لضمان التمثيل النسائي (ضمن قائمة الجبهة جرى ترشيح نبيلة إسبانيولي في الموقع الخامس باتفاق أن تتناوب مع النائب محمد بركة الذي تصدر القائمة).

يصدر التجمع منذ العام ١٩٩٦ صحيفة فصل المقال باعتبارها صحيفة الحزب، ويدير موقفاً إلكترونيًا مقرباً من الحزب هو "عرب ٤٨". حاول الحزب، ويحاول، إقامة علاقات وثيقة مع الجوار العربي، حكومات وشعوباً ومنظمات، إيماناً منه بأنه جزء من الخريطة السياسية في المنطقة العربية، ويتجلى هذا الأمر بزيارات عديدة قام بها قادة الحزب إلى الدول العربية المجاورة، وبخاصة إلى سوريا ما قبل الثورة.

## خاتمة

يثير الحديث حول اليسار الفلسطيني في إسرائيل أسئلة عدّة من شأنها أن تساهم في توضيح مفهوم اليسار بشكل عام، ويتأتى ذلك نتيجة الوضعية الخاصة التي يعمل داخلها هذا اليسار.

بدايةً، يضيء سؤال علاقة السوق بالدولة والاقتصاد بالسياسة في الحالة الفلسطينية في إسرائيل أبعاداً قد تبقى خفية في حالات أخرى، ومن شأنها توضيح مدى تعقيد العلاقة بين السوق والدولة والمجتمع.

لقد نما المجتمع اليهودي في إسرائيل كمجتمع استيطاني منفصل عن المجتمع العربي الفلسطيني داخل رحم الانتداب، ونظم هذا المجتمع نفسه كوحدة دينية إثنية اجتماعية واقتصادية منفصلة تماماً عن المجتمع الفلسطيني. بفارق عن مجتمعات استيطانية أخرى، فقد فضل الاستيطان اليهودي ألا يستغل العمال العرب وأن يقصدهم عن سوق العمل العبري. وبالتالي، جرى إخضاع المنطق الرأسمالي لمنطق الفصل القومي والإثني، علماً بأن المجتمع

اليهودي في فترة "اليشوف"<sup>٥٥</sup> بداية، وفي دولة إسرائيل لاحقاً، كان مجتمعاً استيطانياً يفرس نفسه في بيئة تعارض وجوده؛ فقد نما هذا المجتمع وتطوّر بشكل مركزي جداً وبدرجة تنظيم عالية مع نظام متطور من التكافل الاجتماعي الاقتصادي. فمجتمع "اليشوف" بداية والمجتمع الإسرائيلي لاحقاً، هو مجتمع عضوي إلى أبعد حدود، وهو مجتمع تتداخل فيه منظومات فكرية ومفهومية جرى الفصل فيما بينها في مجتمعات ليبرالية رأسمالية متطورة. فالمجتمع اليهودي الإسرائيلي يقوم على عدم فصل الدين عن القومية، والقومية والدين عن الدولة، والدولة عن المجتمع، والمجتمع عن الاقتصاد. الدولة والمجتمع والاقتصاد والدين تتفاعل ضمن ديناميكية عضوية شبه مغلقة، وفي تداخل فريد من نوعه، وشكّلت الدولة والمجتمع والسوق تكتة واحدة أو قلعة كبيرة تدير شؤونها الداخلية، مسكونة بهاجس نقائها الإثني والديني.

وعليه، لسنوات عديدة، لا بل لعقود عديدة، تلاحمت هذه الدوائر وتقاطعت بشكل يبقي على الحدود القومية الدينية اليهودية واضحة المعالم، تستثني من داخلها الوجود الفلسطيني في إسرائيل، على الرغم من كون الفلسطينيين مواطنين في الدولة. على سبيل المثال فقط، فإن إسرائيل من أكثر الدول مركزية بكل ما يتعلق بقضايا التنظيم والبناء، وتبلغ ملكية الأراضي العامة التابعة إمّا للدولة أو للمؤسسات اليهودية التي تحظى بموقع قانوني معترف به، حوالي ٩٣٪، وهي نسبة فريدة من نوعها في العالم. ولمدى سنوات شكّلت الهستدروت -وهي النقابة العامة للعمال- أكبر مشغل في إسرائيل، ونظام التأمين الصحي السائد الآن في إسرائيل ما هو إلا استمرار للتنظيمات الصحيّة التعاونية منذ فترة اليشوف اليهودي.

لقد جاء عقد الثمانينات وتغلغل منطق السوق الليبرالي من ناحية، ومنطق الليبرالية السياسية من ناحية أخرى، ليشكلا تحدياً للمنطق الإثني-القومي-الديني المغلق. وقد كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي قادها حزب الليكود تأثير على تطور السوق كحيز منفصل عن الدولة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ الدولة هي دولة يهودية إثنية، فإنّ تحرير السوق من السيطرة المباشرة والمطلقة للدولة كان يعني، ضمن ما يعنيه، فتح السوق أمام البرجوازية الصغيرة العربية، ما مكّنها من الاستفادة من الفتحات أو الثغرات التي أتاحتها منطق السوق.

وعليه، فإنّ الحالة الإسرائيلية تطرح تحدياً أمام الفكر اليساري، ومن الصعب اشتقاق مواقف واضحة بكل ما يتعلق بسيطرة الدولة على المرافق الاقتصادية العامة. فإذا كانت الدولة قد

٥٥ وهو مصطلح يصف الوجود اليهودي في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل بداية من الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

أتمت عملية فصل ذاتها عن القومية والدين والهويات الإثنية، وترى نفسها بالبعد نفسه عن المجموعات المختلفة التي تشكل الدولة وتوزع الموارد بشكل متساو؛ فما من شك بأن الموقف اليساري يفترض الحد من منطق السوق لصالح القطاع العام، لأن القطاع العام يضمن المساواة، في حين أن السوق يخلق حالة من انعدام المساواة واتساع الفجوات.

لكن الأمر يبدو مركباً أكثر حين يكون القطاع العام وقطاع الدولة خاضعين لمنطق قومي -إثني- ديني مغلق وعنصري، فيصبح من غير الواضح في كل حالة وحالة أيهما أكثر تحرراً: منطق السوق أم منطق الدولة.

إن عداء اليسار المتأصل لمنطق السوق الرأسمالي، قد يحجب عنه مساوئ منطق الدولة والقطاع العام إذا كان هذا القطاع عنصرياً في تركيبته. باعتقادي أن تركيز الحزب الشيوعي على التحليل الاقتصادي الطبقي والعداء المبدئي للسوق الرأسمالي، لم يمكنه من رؤية الجوانب الإيجابية لاقتصاد السوق حين تصطدم هذه الأخيرة مع المنطق الإثني القومي المغلق باعتقادي أنه لا توجد معادلة واضحة يستطيع اليسار أن يسترشد بها في مثل هذه الحالات؛ فقد يكون من المفيد الاستعانة بمنطق السوق لكسر المنطق الإثني العنصري حيناً، والاستعانة بالمنطق القومي للحد من منطق السوق.

كذلك الأمر بكل ما يتعلق بالفلسطينيين في إسرائيل. ليس هناك أي منطق في فلسفة اليسار يلزم باتخاذ موقف معاد أو حتى متحفظ من تنظيم العرب قوياً من خلال انتخابات عامة لهيئات منتخبة خاصة بهم. من ناحية أخرى، هناك ما يكفي من الإرث النظري الذي يدعو إلى الحذر من موقف كهذا، باعتبار أن التنظيمات على أساس قومي، من شأنها تأجيج المزاج القومي والانزلاق نحو مواقف قومجية تلهي الجمهور عن مصالحه المادية، وتشغله بأمر رمزية لا غير.

لكن يبقى هذا مجرد اجتهاد ضمن اجتهادات أخرى. بالدرجة نفسها، واعتماداً على تراث الفكر اليساري الذي يقوم على المساواة، يمكن القول إنه لا مفر من تنظيم العرب قوياً من أجل إحراز المساواة القومية.

بالمقابل، من الواضح أن أي خطاب يتبنى اللغة الهوياتية القومية معرض إلى أن يتحول إلى خطاب ديماغوجي تضليلي يخفي المصالح المختلفة بين أبناء الشعب الواحد. وبالتالي، يبقى المنطق الطبقي الذي يشير إلى المصالح المختلفة داخل الجماعة القومية ذا فعالية نقدية وضرورة ملحة.

وعليه، يمكن القول إنّه من المتعذر القبض على الواقع من خلال مفتاح سحري واحد: المنطق الطبقي أو المنطق القومي. وإذا كان مشروع اليسار التاريخي الآخذ بمنطق المساواة إلى مده الأخير - المساواة في حياة الإنتاج والاقتصاد من أجل تفتح الطاقات البشرية كي تصبح طاقات إبداعية، فإنّ اليسار بعيد كل البعد من قدرته على صياغة الطريق التي من شأنها أن تؤدي إلى وضع يتم فيه ضمان هذه المساواة. لقد ثبت أنّه من الصعب جداً تقديم وصفة كهذه في مجتمعات متجانسة نسبياً مثل دول شرق أوروبا، فكم بالحري عندما يجري الحديث عن المساواة في ظلال واقع الإسرائيلي المركّب.

في مجتمع ودولة تحتل شعباً آخر، وتمارس مشروعاً كولونيالياً، ولم تنه بعد مشروع تحديثها بالمعنى السياسي (أي فصل الدين عن الدولة وبناء مؤسسات دستورية) فإنّ جل الأجندة السياسية تتحول إلى تحقيق إنهاء المشروع الكولونيالي وتفكيكه، وإنجاز المشروع السياسي الديمقراطي الليبرالي من ناحية أخرى. في مجتمع كهذا تبدو مفردات اليسار شبيهة جداً بمفردات المشروع الليبرالي السياسي العلماني، علماً بأنّ هذا المشروع هو المشروع المطروح حالياً.

إنّ جزءاً من ترسانة اليسار اللغوية قد نمت وتبلورت في صراعها ونقاشها مع الفكر الليبرالي. أما في مثل حالتنا، حيث يتضاهر الفكر اليساري والليبرالي والقومي في مقارعة المشروع الإثني الكولونيالي، فإنّ مهمّة اليسار في العثور على لفته الخاصة والمتميزة تصبح أصعب.

### \* د. رائف زريق

من خريجي الجامعة العبرية، وجامعتي كولومبيا وهارفارد لدراسات القانونية، حيث نال شهادة الدكتوراه. وهو يدرّس فلسفة القانون في كلية الكرمل- حيفا، والمدير المشارك لمركز مينيرفا للدراسات الإنسانية في جامعة تل أبيب. انتمى للحزب الشيوعي في الثمانينات، ومن مؤسسي ميثاق المساواة، وأحد مؤسسي التجمع في التسعينيات لكنه ترك التنظيم في نهاية ذلك العقد.

# اليسار العراقي: بين ظلال تحالفات الماضي والتحالفات الجديدة للدولة المدنية العلمانية

\* كارين ملودوتش

لا تقدم هذه الورقة نظرة شاملة عن الجهات اليسارية الفاعلة في العراق، وإنما تلخص تاريخ هذا اليسار، أو ما يُسمى بالحزب الشيوعي العراقي، وتظهر كيف أنّ اليسار التقليدي الذي جرى إضعافه، والمبادرات الديمقراطية الناشئة حديثاً، يناضلون معاً في وجه عرقية وطائفية دينية من أجل الوصول إلى عراق ديمقراطي وعلماني.<sup>١</sup>

## التاريخ المتناقض مع نفسه للحزب الشيوعي العراقي

أنشئت الحلقات الشيوعية الأولى في العراق في العام ١٩٢٠ من قِبَل المثقفين من أمثال حسين الرّحال وأخته أمينة، وجمعت الأفكار الاشتراكية مع النضال ضد الاستعمار والنضال من أجل حقوق المرأة.<sup>٢</sup> في العام ١٩٢٧، أطلق عمال السكك الحديدية العراقية في بغداد الإضراب الأول من أجل سن قانون للعمل والحق في تشكيل النقابات؛ وفي العام ١٩٢٩، تم تأسيس أول منظمة عمالية تحت اسم "جمعية أصحاب المهن والصناعات العراقية".<sup>٣</sup> وعلى الرغم من انتهاء الانتداب البريطاني على العراق في العام ١٩٣٢، فإنّ الوجود الاستعماري البريطاني ظلّ

١ تعتمد المقالة على ملاحظات الكاتبة في منطقة كردستان العراق منذ العام ١٩٩١، إضافةً إلى مقابلات أجرتها مع ناشطين عراقيين ومصادر ثانوية أخرى. وأشكر الدكتورة أندريا فيشر - طاهر لنصائحها القيّمة.  
٢ حناً بطاطو. الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية الحديثة في العراق. برينستون، نيو جيرسي: منشورات جامعة برينستون. ١٩٧٨، ص ٣٩٣.

٣ Schmidinger, Thomas (2007). Gewerkschaften zwischen Wiederaufbau und Bürgerkrieg. In: Gewerkschaftlicher Linksblock im ÖGB. 26. <http://www.glb.at/article.php/2007032611561350>. (توماس شميدنغر. ٢٠٠٧). النقابات بين إعادة الإعمار والحرب الأهلية).

مستمراً. وتضامنت الحلقات الشيوعية والنقابات لمقاطعة شركة الكهرباء في بغداد المملوكة من قِبَل بريطانيا، وذلك في العام ١٩٣٢.

تم تأسيس الحزب الشيوعي العراقي في العام ١٩٣٤، وأثناء عمله في السر، أخذ موقع الريادة في العديد من الإضرابات التي نفّذت ضد الشركات المسيطر عليها من قِبَل البريطانيين في السنوات التالية لتأسيسه. لقد استطاع الدور القوي الذي لعبه الاتحاد السوفييتي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تأمين فترة من الحرية النسبية للشيوعيين العراقيين.<sup>٤</sup> وفي العام ١٩٤٠، تم تطوير الحزب الشيوعي العراقي تحت قيادة يوسف سلمان يوسف (الرفيق فهد) إلى حزب جماهيري، وأصبح القوة الأكثر تأثيراً في النضال ضد السيطرة البريطانية والملكية العراقية، وفي الدفاع عن الحقوق الاجتماعية وحق المرأة وحقوق الأقليات.<sup>٥</sup> وفتقط في الفترة الممتدة بين ١٩٤٤ و١٩٤٦، تم إنشاء ١٦ نقابة عمالية، ١٢ منها مرتبطة مع الحزب الشيوعي العراقي،<sup>٦</sup> وقامت بتنظيم بين ٣٠٪ و ٦٠٪ من عمال النفط، والسكك الحديدية، والكهرباء، والموانئ العراقية.<sup>٧</sup> أخذت النساء الشيوعيات موقع الريادة في النضال من أجل حقوق المرأة، وقُمنَ بتأسيس رابطة الدفاع عن حقوق المرأة في العراق العام ١٩٥٢، التي تمت تسميتها فيما بعد بـ "رابطة المرأة العراقية".

وبلغت درجة اضطهاد الملكية العراقية للحزب الشيوعي العراقي ذروتها في العام ١٩٤٩، وذلك بإعدام يوسف سلمان يوسف وثلاثة أعضاء آخرين من قيادات الحزب الشيوعي العراقي.

في العام ١٩٥٨، أطاح الانقلاب الذي قام به عبد الكريم قاسم بالنظام الملكي في العراق. ومنذ ذلك التاريخ وصاعداً، استطاع الحزب الشيوعي العراقي العمل بشكل أكثر انفتاحاً، وكان يمتلك ما يكفي من القوة لجعل قاسم يضم عدداً من الشيوعيين في الحكومة، ولتمرير قانون مدني أكثر تقدمية نوعاً ما يقوي حقوق المرأة، وإصلاح زراعي يؤدي بالنتيجة لتوزيع الأراضي على الفلاحين الذين ما زالوا حتى الآن فقراء. وقد قام الحزب الشيوعي العراقي بتأسيس

Sluglett, Peter (2006). The Iraqi Communist Party 1934-1979. In: The Middle East Online Series 2: Iraq 1914-1974. Reading: Thomson Learning EMEA Ltd., p.1.

(سلوغليت بيتتر. ٢٠٠٦). الحزب الشيوعي العراقي بين العامين ١٩٤٣ و١٩٧٩).

٥ المرجع السابق، ص ١.

٦ المرجع نفسه، ص ١.

Bader-Blau, Shawna (2007). Iraqi Unions vs. Big Oil, The War Economy of Iraq. Middle East Research and Information Project. Vol. 37. 243.

(شاونا بدر- بلاو. ٢٠٠٧). "النقابات العراقية ضد شركات النفط الكبرى". في: اقتصاد الحرب في العراق. مشروع معلومات وأبحاث الشرق الأوسط. المجلد ٣٧. ص ٢٤٣).

الاتحاد العام لنقابات العمال في العام ١٩٥٩، الذي قام بتنظيم ما يُقارب من ٢٧٥ ألف عامل في القطاعات الرئيسية للاقتصاد العراقي. وفي العام نفسه، قام ما يقارب من نصف مليون شخص بالمشاركة في الاحتفالات النقابية بيوم الأول من أيلول.<sup>٨</sup>

ومع ازدياد حدة الحرب الباردة، شكلت قوة الشيوعيين العراقيين تحدياً للولايات المتحدة وللقوميين العرب وللقوى البعثية في العراق والمنطقة. لذلك، قام عبد الكريم قاسم، تحت الضغط الممارس عليه بسبب سياساته الموالية للاتحاد السوفييتي، بمراجعة جزئية للإصلاحات التي قام بها سابقاً، وقلص من نفوذ الحزب الشيوعي العراقي.<sup>٩</sup> في العام ١٩٦٣، سيطر حزب البعث على السلطة عقب الانقلاب العسكري الذي قام به ضد قاسم، وقد أُسْمَ الظهور الأول له بعملية قتل الآلاف من الشيوعيين والنقابيين.

واستمر حكم البعثيين لفترة قصيرة فقط، غير أنهم عادوا إلى الحكم في العام ١٩٦٨ ليستمر في هذه المرة لمدة ٣٥ عاماً. وقد قام نظام البعث، معتمداً على أيديولوجيته القائمة على الدمج بين القومية العربية والخطاب الاشتراكي المناهض للقبليّة، ومستنداً إلى تأمين الصناعة النفطية الهائلة في العراق، بالبدء بعملية تحديث وتطوير سريعة للاقتصاد، وثبتت الخدمات العامة لدولة الرفاه بشكل مشابه لما هو عليه في البلدان المتمتعة بالرفاهية، ومنح الحقوق المدنية للعمال والنساء، وقدم الضمان الاجتماعي ومستويات معيشة مرتفعة لشرائح عريضة من السكان. وقد قادت هذه السياسة التقدمية ظاهرياً لنظام البعث وصدافته مع الاتحاد السوفييتي، إضافةً للضغط الممارس من هذا الأخير، الشيوعيين للدخول في الجبهة الوطنية التقدمية مع حزب البعث في العام ١٩٧٣، على الرغم من الاضطهاد الوحشي الذي كانوا قد تعرضوا له على أيدي حلفائهم الجدد.<sup>١٠</sup>

ومن هنا وصاعداً، استطاع الحزب الشيوعي العراقي العمل بشكل قانوني. وساعد التحالف مع الحزب الشيوعي العراقي نظام البعث على توسيع نفوذه دون وجود معارضة حقيقية. كما أدت سياسة الرفاهية التي أتبعها إلى تراجع القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية واعتماد قطاعات كبيرة من العراقيين على المساعدات الحكومية. وقد رسّخ حزب البعث نفسه

Muhsin, Abdullah (2004). The Iraqi Federation of Trade Unions: Outline History and Future Tasks. Paper 25.8.2004. Posted on: [www.iraqitradeunion.org/Archives/000072.html](http://www.iraqitradeunion.org/Archives/000072.html)

(محسن عبد الله، (٢٠٠٦). «الاتحاد العراقي لنقابات العمال: إيجاز المهام التاريخية والمستقبلية». ورقة منشورة بتاريخ: ٢٥/٨/٢٠٠٤).

<sup>٩</sup> سلوغيت، ٢٠٠٦، ص ٢.

<sup>١٠</sup> المرجع السابق، ص ٣-٢.

كمركز وحيد وأوحد للسلطة، ووسَّع أدواته بشكل هائل. واستخدام الشيوعيين للقيام بكسب السيطرة على الاتحاد العام لنقابات العمال وتحويله تدريجياً إلى أداة للتحكم والقمع. وقام أيضاً بسحق المنظمات النقابية، والطلابية، والشبابية، والنسائية، وأنشأ بدلاً منها المنظمات الشعبية التي يسيطر عليها البعث، مثل الاتحاد العام لنساء العراق. وتم فرض شبكة صارمة للرقابة والقمع على السكان. وأدت عملية الدمج المدروس للغاية بين خدمات دولة الرفاهية وبين آليات التحكم والإرهاب المفرط، لوضع الشعب العراقي في موقف التبعية والخوف.<sup>١١</sup>

وعندما كسب صدام حسين، في العام ١٩٧٨، سلطة غير محدودة على حزب البعث ومؤسسات الدولة والأجهزة القمعية، قام، بشكل تدريجي، بتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. وفي العام ١٩٧٩، انتهى تحالف البعث مع الحزب الشيوعي العراقي بعملية قمع وحشية ضد الشيوعيين مرة أخرى. وانتهى الأمر بأولئك الذين لم يتم اعتقالهم، بالتعذيب والنفي إلى المنفى في أوروبا أو لبنان أو كردستان، حيث انضم العديد من الشيوعيين هناك للكفاح المسلح ضد النظام.<sup>١٢</sup>

واعتمد صدام حسين منذ ذلك الحين في سلطته، أولاً وقبل كل شيء، على عائلته الكبيرة والقبائل العربية السنية في منطقتيه الأم في تكريت. ومهدت عملية تركيز السلطة في معقل العرب السنة، إضافة إلى تهميش الأغلبية الشيعية من السكان واضطهاد الأكراد، الطريق لحدوث تقسيم طائفي في المجتمع العراقي، وهذا ما أدى للصدمات العنيفة التي نشاهدها اليوم.<sup>١٣</sup>

خلال الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨)، التي قُتل فيها مليون شخص من الجانبين، وتم تدمير كلا البلدين، راجع نظام البعث، الذي حظي بدعم كامل من قبل الولايات المتحدة في حربه ضد الثورة الإسلامية في إيران، سياساته السابقة القائمة على المبادئ العلمانية والابتعاد عن الأفكار القبلية؛ وبادر النظام لإقامة تحالفات قوية مع زعماء القبائل والعرب

١١ Al-Khalil, Samir (1989). The Republic of Fear. The Politics of Modern Iraq. London: Century Hutchinson.

(سامر الخليل. (١٩٨٩). جمهورية الخوف. سياسة العراق الحديث)

١٢ Jabbar, Faleh Abdel (2010). The Iraqi Communist Party. Catusse, Myraim and Karam Karam (eds.) Returning to Political Parties? Partisan Logic and Political Transformation in the Arab World. Beirut: Presses de L'Ifpo. Retrieved from: <http://books.openedition.org/ifpo/1111.p.2>

(فلاح عبد الجبار. (٢٠١٠). "الحزب الشيوعي العراقي". في: ميريام كاتوس وكرم كرم. العودة إلى الأحزاب السياسية؟ المنطق الحزبي والتحولت السياسية في الوطن العربي، بيروت).

١٣ Ibrahim, Ferhad (1997): Konfessionalismus und Politik in der arabischen Welt. Die Shiiten im Irak. Münster: Lit Verlag.

(فرهاد إبراهيم. (١٩٩٧). الطائفية والسياسة في العالم العربي. الشيعية في العراق).

السنة المتشددين دينياً، وألغى بعض أجزاء من الإصلاحات السابقة التي أجراها على القانون المدني وقانون استصلاح الأراضي. هذا وقد سيطرت الرموز الدينية على الحرب الإعلامية. وتمت الاستعاضة عن الصورة السابقة للمرأة العاملة العراقية المتمدنة بنموذج الأم الوطنية، التي تضحى بأبنائها من أجل بلدها.<sup>١٤</sup>

وفي الأشهر الأخيرة من حرب العام ١٩٨٨، استخدمت الأنظمة البعثية أجهزتها القمعية الضخمة ضد مقاتلي المقاومة الكردية في الشمال، وضد المجموعات الشيعية في الجنوب. وتم سحق التمردات الشيعية في الجنوب، وقتل الآلاف من المتمردين. كما تم شن غارات عسكرية وإجراء عمليات استنزاف ضد سكان عرب الأهوار في الجنوب. وبلغت عملية اضطهاد الأكراد ذروتها بالاعتداءات بالغاز السام على مدينة حلبجة الكردية، والقيام بحملة الأنفال في العام ١٩٨٨ التي تم خلالها تدمير أجزاء كبيرة من المناطق الريفية الكردية، وقتل أكثر من ١٠٠ ألف من الرجال والنساء والشبان، وأعيد التوطين القسري لمئات الآلاف من المزارعين.<sup>١٥</sup> وقد شكلت الصدمة القومية الكردية في الأنفال وحلبجة الحجة الرئيسية في كفاح الأكراد من أجل الحصول على الحكم الذاتي.

## النضال الكردي للحصول علىه الحكم الذاتي والعلاقات بين الأكراد والحزب الشيوعي العراقي<sup>١٦</sup>

ارتبط تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، وبشكل وثيق، مع النضال الكردي من أجل الحكم الذاتي. في العام ١٩٤٣، أنشأ الحزب الشيوعي العراقي قسماً كردياً أطلق عليه اسم شورش (أو الثورة باللغة الكردية). ولكن عدداً من الناشطين الأكراد شعر بأن جدول أعمال الحزب الشيوعي العراقي لم يتناول القضية الوطنية الكردية على نحو كاف. وبعد العديد من الإراhasات، تم تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في العام ١٩٤٦. وتحت قيادة المثقف اليساري إبراهيم أحمد، جمع الحزب الديمقراطي الكردستاني مبدئياً بين الأفكار القومية

١٤ Al-Jawaheri, Yasmina Husein (2008). The gender impact of international sanctions: women in Iraq. London: I.B. Tauris. (باسمينة حسين الجواهري). (٢٠٠٨). تأثير نوع الجنس في العقوبات الدولية: المرأة في العراق).

١٥ Human Rights Watch (1993) Genocide in Iraq. The Anfal Campaign against the Kurds. New York: Human Rights Watch. (هيومن رايتس ووتش). ١٩٩٣. الإبادة الجماعية في العراق. حملة الأنفال ضد الأكراد).

١٦ المعلومات الواردة في هذه الفقرة مستمدة من لقاءات مع ناشطين أكراد ومع طاهر فيشر (٢٠٠٣). Wir gaben viele Märtyrer. Widerstand und Kollektive Identitätsbildung in Irakisich-Kurdistan. Münster: Unrast. (قدما العديد من الشهداء. المقاومة وتشكيل الهوية الجماعية في كردستان العراق).

الكردية والأفكار الاشتراكية. في عام ١٩٥٨، تم تهميش هذا الأخير عندما تولى الملاً مصطفى البارزاني زمام المبادرة، والذي قام بتطوير الحزب الديمقراطي الكردستاني ليُجعله قوةً رائدةً في النضال الكردي.

ومن خلال تنافسه مع الحزب الديمقراطي الكردستاني من أجل الحصول على الأدوار الطبيعية في النضال الكردي، قام الحزب الشيوعي العراقي بتعزيز فصيلة الكردي؛ وبعد إعدام قيادات الحزب الشيوعي العراقي في العام ١٩٤٩، استولى الأعضاء الأكراد على المناصب المركزية في الحزب الشيوعي العراقي، وفي العام ١٩٥٢ قبل الحزب الشيوعي العراقي رسمياً بحق الأكراد بالانفصال.

وفي العام ١٩٧٠، قدّم نظام البعث بعض حقوق الحكم الذاتي للأكراد، ودخل البارزاني مبدئياً في المفاوضات. وفي تلك المرحلة، قامت مجموعة من المثقفين التابعين لشهاب الشيخ نوري وأنور زوراب، والمتأثرين بالأفكار الماركسية والماوية مع توجهات أممية قوية، بالاشقاق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني وتأسيس المجموعة الماركسية اللينينية المسماة (Komalay Randjaran) (أو مجموعة الكادحين)، التي غالباً ما تعرف باسم كومالا فقط. وقد قام هؤلاء بوضع برنامج مناهض للقبليّة، واعتمدوا لهجة الخطاب الحاد والحاسم ضد الاتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي العراقي.

وفي العام ١٩٧٤، وعندما قام الحزب الديمقراطي الكردستاني برفع السلاح ضد نظام البعث، عمل الفصيل الكردي التابع للحزب الشيوعي العراقي كهيئة تشريعية وتنفيذية لنظام البعث، بدلاً من دعم الانتفاضة الكردية؛ وتم سحق هذه الانتفاضة في العام ١٩٧٥. وفي أعقاب الهزيمة، اندمجت خمس مجموعات يسارية بما فيها حركة كومالا الماركسية اللينينية لتشكيل الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK)، بزعامة جلال طالباني. وفي حين اعتمدت سلطة الحزب الديمقراطي الكردستاني على سكان المناطق الريفية والقبليّة في إقليم بادينان، وصل نفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني، إضافة إلى تلك المناطق، إلى المثقفين في المناطق الحضرية، وإلى عمال الصناعة والمزارعين الفقراء. وبعد ذلك قام مقاتلو حركة كومالا، بقيادة نشيرون مصطفى، بالسيطرة على كامل المناطق الريفية، وقاموا بتأسيس المجالس "الثورية" وتقديم الخدمات المجتمعية.

وحتى عندما قام العديد من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي بالمشاركة في النضال الكردي، وذلك بعد الضربة القمعية التي عانوا منها من قبل نظام البعث في العام ١٩٧٨، فإن أدوارهم بقيت متناقضة. فنظراً لقلتهم إزاء نشوء قوة يسارية بديلة في كردستان، فقد قاموا بالتحالف

مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في هجماته التنافسية ضد الاتحاد الوطني الكردستاني. وروداً على ذلك، قامت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني في العام ١٩٨٣ وتحت قيادة نشيروان مصطفى، وهو اليوم زعيم حركة غوران المعارضة الكردية، بذبح المقاتلين الشيوعيين في بشت أشان.<sup>١٧</sup> وحتى يومنا هذا، ما زالت هذه الأحداث تلقي بظلالها على العلاقات بين الشيوعيين العراقيين وحركة غوران. وتم دحر المقاومة الكردية عبر قيام نظام البعث بعمليات الأنفال للإبادة الجماعية ضد القواعد الريفية لحركة التحرر؛ وانسحبت القلة الناجية من البيشمركة إلى إيران.

ونشر تحالف الحزب الشيوعي العراقي مع نظام البعث ومناقصته الكامنة مع قوى اليسار الكردية على الأدوار الطليعية في النضال الكردي، نوعاً من عدم الثقة بين الأكراد تجاه قوى اليسار الوطني العراقي وتضامنها. وفي الوقت نفسه، قوّض الصمت التام في العالم العربي، وكذلك لقوى اليسار الدولي، تجاه عمليات الأنفال للإبادة الجماعية في العام ١٩٨٨، وبشدة، ثقة الأكراد في شبكات التضامن اليسارية الإقليمية والدولية. وكان لكل من هذين الجانبين بالتأكيد تأثيرٌ على التركيز القومي القوي لمعظم الجهات السياسية الكردية الفاعلة اليوم، بما في ذلك الحزب الشيوعي الكردستاني.

## تجربة الحكم الذاتي الكردي وتراجع قوة نظام البعث (١٩٩١-٢٠٠٣)

رداً على غزو العراق للكويت في آب من العام ١٩٩٠، فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عقوبات اقتصادية على العراق ولم يُقْم برفعها حتى العام ٢٠٠٣. وفي كانون الثاني العام ١٩٩١، قام التحالف الذي قاده الولايات المتحدة، والذي ضمّ ٣٤ دولة بغزو العراق للمرة الأولى. وتم خذلان حركات التمرد التابعة للأكراد في الشمال وللشيعة في الجنوب ضد نظام البعث من قِبَل تحالف الحرب، وتم سحقها بوحشية من قبل النظام العراقي.

ومع ذلك، وفي أعقاب الغزو، حصل الأكراد على حكم ذاتي مؤقت في أجزاء كثيرة من المناطق التي يسكنها الأكراد، وذلك بدعم من الولايات المتحدة وحلفائها على الرغم من عدم صدور أي اتفاق وطني أو دولي بهذا الشأن. وظلت أوضاع الأكراد مؤقتة لمدة اثنتي عشرة سنة أخرى.<sup>١٨</sup>

١٧ قرية عند سفح جبل قنديل في الشريط الحدودي العراقي الإيراني (المترجم).

١٨ للمزيد من المعلومات، راجع:

Bernhard (2002): Kurdistan-Irak – Untergehen im Sicheren Hafen. Studie über die Folgen einer humanitären Intervention. Frankfurt/M: VAS.

(بيرنهارد فينيتير. (٢٠٠٢). كردستان العراق - سيرون في ملاذ آمن. دراسة عواقب التدخل الإنساني).

في إطار العمل المؤقت، أدت الانتخابات الديمقراطية إلى إنشاء "الجمعية الوطنية لكردستان العراق" وحكومة إقليم كردستان (KRG)، وذلك في العام ١٩٩٢؛ واعتباراً من ذلك التاريخ تقاسم الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أمور سلطة الإقليم. وحصلت الأحزاب المسيحية الآشورية والتركمانية واليزيدية على مقاعد الأقليات في أول "جمعية وطنية لكردستان العراق"، وتم إسناد مقاعد البرلمان والمناصب الحكومية للحزب الشيوعي العراقي وللحزب الاشتراكي اعترافاً بمساهمتهما في النضال من أجل التحرير. ووقع اختيار برلمان إقليم كردستان على نظام الفيدرالية ليكون أساس العلاقة الدستورية المستقبلية مع العراق.

وقام الاتحاد الوطني الكردستاني في الفترة التي سبقت الانتخابات بحل جناحه الماركسي اللينيني (كومالا)، والتخلي عن الخطاب الثوري، واعتمد برنامج الديمقراطية الاشتراكية، وكافح من أجل موضوع تقرير مصير الأكراد، ومن أجل بناء "المجتمع الديمقراطي الاشتراكي المستقبلي في إقليم كردستان".<sup>١٩</sup> عكس هذا التحول في الإستراتيجية انهيار الكتلة الاشتراكية من جهة، ومن جهة أخرى محاولة الاتحاد الوطني الكردستاني ترسيخ نفسه شريكاً سياسياً موثقاً به أمام حكومات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لتجربة الحكم الذاتي الكردي.

وفي غضون ذلك، حاول الحزب الشيوعي العراقي الذي تم إضعافه، إعادة تنظيم نفسه في المنفى وفي الإقليم الكردي. وتميّز المؤتمر الخامس للحزب الذي أقيم في مدينة شقلاوا<sup>٢٠</sup> (Shaklawa) الكردية في العام ١٩٩٢، وهو المؤتمر الأول الذي يُقام بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وقد شهد هذا المؤتمر تحولاً مهماً في إستراتيجية الحزب تمثلت بتخليه عن المواقف اللينينية الماركسية، وانفتح الحزب لبناء تحالفات مع القوى الديمقراطية والوطنية بغية محاربة الدكتاتورية، وإقامة نظام سياسي ديمقراطي يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية.<sup>٢١</sup> تم تأسيس قسم مستقل للأكراد، الحزب الشيوعي الكردستاني-العراق (KCP-I)، وكان كارم أحمد أميناً عاماً له. وحصل الحزب الشيوعي الكردستاني-العراق على ٢٠٪ من مقاعد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي؛ وأمينه العام هو عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي. ومنذ هذا التاريخ اتبع الحزب الشيوعي الكردستاني-العراق برنامجاً سياسياً خاصاً بالإقليم الكردي.<sup>٢٢</sup>

١٩ برنامج ومنتدى الاتحاد الوطني الكردستاني السياسي المعتمد في المؤتمر الأول للاتحاد الوطني الكردستاني العام ١٩٩٢: <http://www.aha.ru/-said/puk.htm>

٢٠ مدينة عراقية تابعة لمحافظة أربيل بإقليم كردستان العراق (المترجم).

٢١ Ismael, Tareq (2008). The Rise and Fall of the Communist Party of Iraq. Cambridge: Cambridge University Press, p. 286-288.

٢٢ لا يمكن تناول الخلافات الداخلية حول هذه التحولات الإستراتيجية والتحولات الإستراتيجية اللاحقة في هذه المقالة. يقدم إسماعيل وصفاً تفصيلياً لها، المقالة نفسها السابقة.

وفيّ العام نفسه، تم تأسيس حزب يساري آخر من قبّل مجموعة موالية لريوار أحمد، وتمت تسميته الحزب الشيوعي العمالي العراقي (WCP-I)، وهو مرتبط مع الحزب الشيوعي العمالي-إيران، الذي تأسس بدوره من قبّل منصور حكمت قبل عامين. منتقداً الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي الكردستاني العراقي على خيانتهم للحركة العمالية، وللأحزاب الكردية على تشبّثهم بقوميتهم وقبليتهم، أشار الحزب الشيوعي العمالي العراقي إلى تحرك المجلس وروّج للعودة إلى الماركسية و"مركزية الحركة العمالية"<sup>٣٣</sup>. وعمل هذا الحزب بشكل رئيسي في إقليم كردستان، ووصل إلى الناس المشردين والعاطلين عن العمل، وشارك في قطاع حقوق المرأة، وقام بفتح أول مأوى للمرأة في السليمانية. إلا أن خطابه الثوري الراديكالي ومفاهيمه النسوية اصطدمت بمفاهيم المجتمع الكردي التقليدي، ولم يتلق سوى القليل من الدعم عندما تعرض لهجوم من قبل الاتحاد الوطني الكردستاني، وأجبر على وقف أنشطته في الإقليم في العام ٢٠٠٠.

وفيّ تسعينيات القرن العشرين، كان تأثير مواقف الشيوعيين واليساريين في كردستان هامشياً. سيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على الساحة السياسية، وكانت الاختلافات في برنامجهما السياسي غير محسوسة؛ حيث وجه كل منهما جل تركيزه إلى تنفيذ أجندة قومية وجعل أساس قوته قائماً على الولاءات الإقليمية والتاريخية، وعلى شبكة موسعة من المحسوبيات بدلاً من البرامج السياسية. وفيّ العام ١٩٩٤، تصاعدت الخصومة الكامنة إلى حرب داخلية دامية أدت إلى فصل المنطقة الكردية إلى قطاعين إداريين، وعملت أيضاً على تعزيز تقليص مساحات الحوار والمعارضة السياسية.

وشهدت المنطقة مع نهاية تسعينيات القرن العشرين ظهور مجموعات متنوعة من بُنى المجتمع المدني والمشاريع الإعلامية. وعلى الرغم من أن العديد منها كانت تابعة للأحزاب، فإنّ البعض منها استخدم التمويل الدولي من أجل الحصول على بعض الاستقلال عن الأحزاب الحاكمة والقيام بمعالجة القضايا الاجتماعية الحساسة مثل العنف الاجتماعي والأسري الواسع النطاق ضد المرأة في المجتمع الكردي.

كانت كردستان العراق أيضاً منذ العام ١٩٩١، وأكثر من أيّ وقت مضى، ملاذاً آمناً للأحزاب السياسية الكردية من إيران وتركيا. وقد قامت باستضافة الحزب الديمقراطي في كردستان

إيران (DPKI)،<sup>٢٤</sup> الذي قام بتأسيس أول جمهورية كردية في مدينة مهاباد/إيران في العام ١٩٤٥، وهو يسعى جاهداً اليوم من أجل الوصول إلى إيران الديمقراطية والفيدرالية والعلمانية، وإلى حق الأكراد الإيرانيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم. كما يحتضن أيضاً حركة كومالا الإيرانية،<sup>٢٥</sup> وهي الفرع الكردي للحزب الشيوعي الإيراني، التي تجمع بين النضال من أجل تقرير مصير الأكراد مع الأفكار الماركسية والاشتراكية. كما شكّلت منطقة لانسحاب حزب العمال الكردستاني (PKK)<sup>٢٦</sup> ومقره تركيا، وهو منظمة كردية ماركسية تأسست في العام ١٩٧٨، وكانت قد شاركت في الكفاح المسلح ضد الحكومة التركية ومن أجل استقلال الأكراد؛ وقد حاول الحزب الحصول على بعض النفوذ في السياسات المحلية لأكراد العراق، وتمكن من تجنيد عدد كبير من الأكراد العراقيين الشباب، وبخاصة خلال الحرب الداخلية في تسعينيات القرن العشرين.

## الفترة السابقة للغزو الذي قادتته الولايات المتحدة

تدهورت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في جنوب العراق ووسطه وبشكلٍ مثيرٍ في تسعينيات القرن العشرين في ظل العقوبات الدولية المستمرة. وكان لنظام البعث دور في تفاقم الوضع من خلال توجيه الموارد الشحيحة لمصلحة مؤيديه واستخدامه الحالة البائسة للسكان للحفاظ على نظرياته بوجود مؤامرة دولية. واستند صدام حسين في سلطته بشكلٍ متزايد على دائرة مغلقة من عائلته الممتدة، وعلى استخدام العنف المفرط ضد جميع أنواع الانتقادات. وفي ذلك الوقت، لم يكن لدى الحزب الشيوعي العراقي أي بُنى عملياتية في العراق، وكان يقوم بتصريف أعماله من المنفى أو من الإقليم الكردي. وكان لغياب أي معارضة علمانية في مواجهة تدهور جهاز الدولة والوضع المأساوي للشعب العراقي، دور في تشجيع حالة تنامي نفوذ الشبكات الدينية والعشائرية في العراق.

كان الحزب الشيوعي العراقي مشتتاً بين هدفه الرئيسي المتمثل بالإطاحة بالنظام الديكتاتوري من جهة، ورفض الحصار الدولي الذي كان أولاً وأخيراً موجهاً ضد الشعب العراقي من جهة أخرى. وقام في مؤتمره السادس، الذي تم عقده في مدينة أربيل الكردية في العام ١٩٩٧،

<http://pdki.org/english/> ٢٤

<http://k-kh.org/> ٢٥

<http://www.pkkonline.net/en/> ٢٦

باتخاذ موقف واضح ضد العقوبات وبإصدار "البرنامج الوطني الديمقراطي" الداعي لإنشاء تحالف وطني واسع من أجل إسقاط الدكتاتورية.<sup>٢٧</sup>

قام الحزب الشيوعي العراقي، في الفترة التي سبقت الغزو الذي قاده الولايات المتحدة العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، برفض الانضمام لما يُسمى "مؤتمرات المعارضة العراقية" المدعومة من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، التي تهيمن عليها الأحزاب الكردية مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الشيعي، والوفاق الوطني العراقي العلماني بقيادة إياد علاوي، والمؤتمر الوطني العراقي بقيادة أحمد الجلبي. وقُدِّم هذا التحالف الدعم لائتلاف الحرب في سعيه من أجل إسقاط نظام البعث، وإنشاء "عراق ديمقراطي فيدرالي"<sup>٢٨</sup>؛ بينما اتهمهم الحزب الشيوعي العراقي بتمهيد الطريق أمام الغزو الأمريكي، وقام بإطلاق شعار "لا للحرب... لا للدكتاتورية".

قامت دول التحالف المكون من ٣٤ دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية "تحالف الراغبين" في العشرين من آذار العام ٢٠٠٣، بغزو العراق دون وجود تفويض من الأمم المتحدة أو من مجلس الأمن. وسيطرت قوات التحالف على بغداد في التاسع من نيسان العام ٢٠٠٣، وشكلت عملية إسقاط تمثال صدام حسين في ساحة الفردوس في بغداد علامة رمزية لزوال نظام البعث.

تولت سلطة التحالف المؤقتة (CPA) السيطرة على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في العراق، كمثل مؤسساتي لقوات الاحتلال، ولكنها في واقع الأمر، كانت عبارة عن فرع من فروع وزارة الدفاع الأمريكية برئاسة بول بريمر بدءاً من شهر أيار العام ٢٠٠٣. وأقر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بكامل أعضائه تسليم السلطة في العراق لسلطة التحالف المؤقتة، وأنهى العقوبات ضد العراق. وتمثل العمل الأول لبريمر بعملية اجتثاث البعث بشكلٍ متهور، حيث قام بحل الجيش العراقي بين عشية وضحاها، وتسريح الآلاف من أعضاء حزب البعث من القطاع العام، بغض النظر عن رتبهم أو مدى مشاركتهم بشكل شخصي في انتهاكات حقوق الإنسان، الأمر الذي قُسر من قِبَل السكان العرب السنة على أنه عقاب جماعي بحقهم، والذي أدى بكل تأكيد إلى تأجيج العنف الطائفي.<sup>٢٩</sup>

٢٧ إسماعيل، مرجع سابق، ص: ٢٩٥-٢٩٦.

٢٨ Transition to Democracy in Iraq: <http://www.iraqfoundation.org/studies/2002/dec/study.pdf>

٢٩ مجموعة الأزمات الدولية. (٢٠٠٣). حكم العراق. تقرير المجموعة الدولية للأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم ١٧. ٢٥ آب ٢٠٠٣. بغداد، وواشنطن وبروكسل: المجموعة الدولية للأزمات على:

<http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iraq-iran-gulf/iraq/017-governing-iraq.aspx>

وبعد ذلك، قامت سلطة التحالف المؤقتة بإنشاء مجلس الحكم العراقي (ICG)، الذي اختارت أعضائه في المقام الأول من بين صفوف المعارضة السابقة والجماعات الموجودة في المنفى، بتوزيع المناصب بنسبة ٦٠٪ للشعبة، و٤٠٪ للسنة؛ و٧٥٪ للعرب، و٢٥٪ للأكراد. جاءت تركيبة مجلس الحكم العراقي لتعكس نسب الأعراق والطوائف المختلفة في العراق. منذ ذلك الحين، عمل هذا المنظور الديني والعراقي على جعل الانقسامات الطائفية الكامنة التي ما زالت قائمة حتى الآن "المبدأ المنظم للحكومة"<sup>٢٠</sup>. وفي شهر أيار من العام ٢٠٠٤، قامت سلطة التحالف المؤقتة بتسليم السلطة إلى الحكومة العراقية الانتقالية بغية التحضير للانتخابات، وصياغة مشروع دستور وإقراره عبر إجراء استفتاء شعبي؛ وعند ذلك تم حل سلطة التحالف المؤقتة بشكل رسمي.

وبشكل مناقض لموقفه السابق الراض للغزو الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شارك الحزب الشيعي العراقي في عملية الانتقال السياسي التي هيمنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية. ووصف رشيد غويلب، ممثل الحزب الشيعي العراقي في ألمانيا، هذا المأزق بقوله:

"اتخذ اليسار في الدول الأوروبية والعربية موقفاً مناهضاً للحرب دفاعاً عن السيادة العراقية. ولكن عندما عاد رفاقنا إلى العراق بعد التاسع من نيسان، قام رفاقهم الذين بقوا في العراق بإلقاء اللوم عليهم بسبب موقفهم المناهض للحرب؛ فكيف يمكن لك أن تكون ضد هذه الحرب التي أدت في النهاية لسقوط الديكتاتور؟ وعلى الرغم من ذلك، فقد أظهرت التطورات التي تحدث الآن أن موقفنا كان صائباً في ذلك الوقت: حيث إنَّ الحرب لا تجلب سوى المزيد من الدمار. وكنا قد حذرنا مسبقاً من الانقسامات الدينية والعرقية التي ستحدث"<sup>٢١</sup>.

في أيار من العام ٢٠٠٤، قبل حميد مجيد موسى، الأمين العام للحزب الشيعي العراقي، منصباً في مجلس الحكم العراقي الذي أنشأته سلطة الائتلاف المؤقتة. وفي الانتخابات الوطنية التي أجريت في شهر كانون الثاني من العام ٢٠٠٥، فازت قائمة اتحاد الشعب التي يرأسها الحزب الشيعي العراقي بمقعدين فقط من أصل مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها ٢٧٥ مقعداً. واضطر الحزب الشيعي العراقي، تحت صدمة هذه النتيجة الكارثية، للانضمام إلى القائمة الوطنية العراقية في انتخابات كانون الأول من العام ٢٠٠٥، وهو تحالف يرأسه الشيعي العلماني إياد علاوي، رئيس مجلس الحكم الذي أنشأته سلطة التحالف المؤقتة في العام ٢٠٠٤؛ وبالتالي

٢٠ المرجع السابق نفسه، ص: ١٥-١٦.

٢١ مقابلة مع رشيد غويلب: ٢٠١٣/٠٥/١٩.

فإنه قد اندمج أكثر فأكثر مع المعارضة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية. وتم إعطاء الحزب الشيوعي العراقي مقعدين من أصل المقاعد الخمسة وعشرين التي فازت بها القائمة، إضافة إلى منصب وزير البحث العلمي.<sup>٣٢</sup> وعندما فشل حميد مجيد موسى، الأمين العام للحزب الشيوعي العراقي، في انتخابات العام ٢٠١٠ في الحصول على الأصوات اللازمة للحصول على مقعد في مجلس النواب، اختفى أقدم حزب في العراق من الساحة التشريعية.

## فضاءات سياسية جديدة في سياق العنف المتصاعد

على الرغم من وجود الاحتلال، فقد تطورت مجموعة من البنى والفضاءات الاجتماعية والسياسية الجديدة مباشرة عقب الإطاحة بالنظام. وبعد عقودٍ من الدكتاتورية والعقوبات، تمكّن العراقيون أخيراً من التواصل مع العالم الخارجي مرةً أخرى. وعاد عراقيو المنفى بغية المشاركة في العملية الانتقالية. وظهرت في عام واحدٍ فقط العشرات من النقابات العمالية في القطاعات الرئيسية للاقتصاد العراقي. وقام السجناء السياسيون السابقون وأقارب الأشخاص المفقودين بتشكيل جمعيات للانخراط في عملية العدالة الانتقالية الأكثر تشاركيةً حتى مما كانت تتصوره سلطة الائتلاف المؤقتة.<sup>٣٣</sup> وفي حين كانت الساحة الإعلامية محكومةً بأربع صحفٍ يسيطر عليها حزب البعث، فإنه وبعد أشهر قليلة فقط من الإطاحة بالنظام الحاكم، تواجد في هذه الساحة نحو ١٨٠ صحيفةً بين يوميةً وأسبوعيةً.<sup>٣٤</sup>

وانتشرت المؤسسات غير الحكومية التي كانت بمعظمها مدعومةً بتمويلٍ دولي، والتي تلتشى بعضها عند انقطاع التمويل، بينما تمت رعاية بعضها الآخر من قِبَل بعض الأحزاب المهيمنة، فيما اقتصر عمل بعضها الآخر على المواضيع الإنسانية أو المجتمعية المحددة. بينما شاركت بعض المنظمات غير الحكومية، وبخاصة العاملة في قطاعات حقوق النساء وحقوق الإنسان، في مناقشاتٍ سياسيةٍ واسعة النطاق، ونادت بالحقوق الديمقراطية.<sup>٣٥</sup>

٣٢ جبار. ٢٠١٠. مصدر سابق، ص ٨.

٣٣ Mlodoch, Karin (2003). Irak. Lange Schatten der Vergangenheit. In: Amnesty International Journal Amnesty International.

٣٤ Fischer –Tahir, Andrea (2010). Pluralismus statt Partikularismus. Identitätspolitik und Presse im Irak. In: Aus Politik und Zeitgeschichte. 24/2010. Berlin: BPB.

اندريا فيشر طاهر. (٢٠١٠). التعددية بدلاً من الخصوصية. سياسة البحث عن الهوية والصحافة في العراق.

٣٥ ملاحظات شخصية. راجع أيضاً:

Fischer-Tahir (2010). Competition cooperation and resistance. Women in the political field in Iraq. In: International Affairs. Vol. 86, issue 6. P. 1381-1394

(فيشر طاهر. (٢٠١٠). التعاون التنافسي والمقاومة التنافسية. المرأة في الحقل السياسي في العراق).

قامت المنظمات غير الحكومية خلال العمليات الانتخابية التي أُجريت في كانون الثاني وكانون الأول من العام ٢٠٠٥ بجملة توعية في عموم البلاد، وعملت بصفة مراقب انتخابي.<sup>٣٦</sup> كما كان للمنظمات غير الحكومية أيضاً دور حيوي في النقاش حول مسودة الدستور العراقي الذي جرى في صيف العام ٢٠٠٥، واجتازت الحواجز العرقية والدينية والإقليمية، وقامت بعقد اجتماعات لمناقشة المسودة وتقديم التعديلات إلى الفريق العامل على صياغة الدستور. وقد جرت مناقشات ساخنة بين المجموعات النسائية العلمانية العربية والكردية التي تناضل من أجل الفصل بين الدولة والدين من جهة، وبين المجموعات النسائية الإسلامية الشيعية التي تدافع عن الدور المركزي للإسلام والشريعة الإسلامية من جهة أخرى.<sup>٣٧</sup> ولا تزال المرأة العلمانية في العراق، وحتى يومنا هذا، تناضل في جميع أنحاء البلاد لإجراء تعديل على الفقرات الدستورية التي تجعل من الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للقانون.<sup>٣٨</sup>

وعاود الحزب الشيوعي العمالي العراقي (WCPI)، إطلاق أنشطته في العراق في العام ٢٠٠٣، واتخذ موقفاً راديكالياً مناهضاً للاحتلال، وانتقد بشدة جميع الجهات المشاركة في العملية الانتقالية، وبخاصة الحزب الشيوعي العراقي لكونه جزءاً من مشروع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عمل تحت شعار "لا للرأسمالية ولحكومتها ذات الاعتبار الإسلامية العرقية"،<sup>٣٩</sup> ودعا العمال العراقيين إلى رص الصفوف و"رفع شعار الشيوعية الماركسية"، وأسس اتحاد العاطلين عن العمل (UUI)، واتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (FWCU). وأسس بنار محمد، العائد من منفاه في كندا، والمنتسب للحزب الشيوعي العمالي العراقي، منظمة حرية المرأة في العراق (OWFI)، التي تجمع بين النضال ضد الاحتلال والمطالبة بالمساواة بين الجنسين.<sup>٤٠</sup> وعلى الرغم من أن العمال الشيوعيين ومنظمة حرية المرأة عبارة عن مجموعات صغيرة نسبياً، فإنها تملك أيضاً تغطية جيدة في وسائل إعلام اليسار الدولية، حيث تُظهر بمظهر طليعة الرافضين لاحتلال العراق.

في ذلك الوقت كان عمل النشطاء السياسيين محفوفاً بالمخاطر، حيث تم استهداف المثقفين والصحافيين، والنشاطات النقابية باعتداءات إرهابية من قبل البعثيين السابقين والجهاديين

٣٦ ملاحظات شخصية.

٣٧ ملاحظات شخصية. راجع أيضاً: Efrati, Noga (2012). Women in Iraq. Past meets Present. New York: Columbia University Press. (نوفا إفراطي. (٢٠١٢). النساء في العراق. الماضي يلتقي بالحاضر).

٣٨ مقابلة مع هناء إدوار. تاريخ: ٢٠١٣/٠٧/١٦.

٣٩ بيان حزب العمال الشيوعي في العراق <http://wpiraq.net/oldWCP/english/2009/25042012-1-May.htm>

٤٠ <http://www.equalityiniraq.com/>

المتشددين. وحدّ تصاعد العنف وأجواء الخوف العام من حركة النشطاء، ما أعاق عمليات التبادل والتشارك الوطني.

وعموماً، كان النقاش حول مستقبل العراق في أعقاب الإطاحة بنظام البعث أكثر ثراءً وأكثر تنوعاً، وكان هناك طعن بدور سلطة التحالف المؤقتة بكثير مما أظهرته وسائل الإعلام الدولية. ولمرة الأولى بعد عقود من الدكتاتورية، تحولت الشوارع العراقية إلى فضاء للنقاش والأنشطة السياسية.<sup>٤١</sup> وظلّ الصدع حول كيفية التعامل مع قوات الاحتلال مسيطراً على النقاشات، وبقيت المطالبة بانسحاب سريع لقوات الاحتلال، من أولويات العمل السياسي حتى العام ٢٠١١؛ بما في ذلك عند تلك الجهات التي شاركت في العملية الانتقالية، وعلى رأسها الحزب الشيوعي العراقي.<sup>٤٢</sup>

## ما بعد الاحتلال؛ تحالفات جديدة ضد الطائفية العرقية والدينية والإسلام السياسي

أدت انتخابات كانون الأول من العام ٢٠٠٥ إلى تشكيل حكومة عراقية مكتملة برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي من حزب الدعوة الإسلامية الشيعي. ومرةً أخرى سيطر الشيعة والفصائل الكردية على الانتخابات مع تمثيل ناقص لمجموعات العرب السنة. وتحت سلطة المالكي نما الانقسام الطائفي بشكل أقوى واكتسب الإسلام السياسي نفوذاً إضافياً. وظهرت أيضاً الصراعات بين حكومته وحكومة إقليم كردستان بشأن المناطق المتنازع عليها حول كركوك؛ وبين السلطة الإقليمية والسلطة المركزية بشأن استغلال الموارد النفطية الكردية.

ومع تصاعد أعمال العنف الطائفي، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير إستراتيجيتها، حيث زادت من عدد قواتها وتشاركت في عملياتها لمكافحة التمرد مع قادة العشائر السنية العربية التي هبّت ضد تنظيم القاعدة.<sup>٤٣</sup> وبحلول العام ٢٠٠٨، انخفضت موجات العنف بشكل

٤١ Iskhan, Benjamin (2009). The Streets of Iraq: Protests, the Public Sphere and Democracy. Paper submitted for refereeing to the executive committee of the Australasian Political Studies Association (APSA) Conference, 2009.  
بنجامين عيسى خان. (٢٠٠٩). "شوارع العراق: الاحتجاجات، الفضاء العام والديمقراطية". ورقة علمية مقدمة للتحكيم في اللجنة التنفيذية لمؤتمر جمعية الدراسات السياسية الأسترالية (٢٠٠٩).

٤٢ جبار. ٢٠١٠. مصدر سابق، ص ٩.

٤٣ مجموعة الأزمات الدولية. (٢٠٠٨). العراق بعد الحشد العسكري ٢: الحاجة لإستراتيجية سياسية جديدة. تقرير الشرق الأوسط، العدد ٧٥. ٣٠ نيسان ٢٠٠٨.

<http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iraq-iran-gulf/iraq/075-iraq-after-the-surge-ii-the-need-for-a-new-political-strategy.aspx>

ملحوظ، ووقَّعت الولايات المتحدة والحكومة العراقية اتفاقاً بشأن انسحاب القوات الأمريكية من العراق بحلول نهاية العام ٢٠١١.

وقدَّم المالكي في الانتخابات الوطنية العام ٢٠١٠، ائتلاًفاً أكثر شموليةً وهو "ائتلاف دولة القانون"، الذي ضمَّ الفصائل العربية السنية. ولكن، على الرغم من أن تحالف العراقيه العلماني بزعامه إياد علاوي قد فاز بالانتخابات، فإنَّ المالكي أعاد تصويب نفسه كرئيس للوزراء بعد تسعة أشهر من المناورات السياسية، بل وأكثر من ذلك فقد استلم شخصياً مسؤولية وزارتي الدفاع والداخلية والأمن القومي منذ ذلك الوقت وحتى الآن، منتقلاً بثبات نحو قيام نظام استبدادي. وقد أدى الصراع الطائفي وعدم الفعالية والفساد إلى تردي الخدمات، وارتفاع معدل البطالة، وفقر طبقات واسعة من المجتمع العراقي. وتواصلت موجات العنف أيضاً الهادفة إلى تدمير العراق حتى بعد انسحاب القوات الأمريكية في العام ٢٠١١.

في هذا الإطار من العنف والطائفية، حاول الحزب الشيوعي العراقي إعادة تنظيم صفوفه واسترداد بعض التوازن بعد صدمة انتخابات العام ٢٠١٠. وأظهرت تصريحات الحزب الشيوعي العراقي الحالية بعض التفاؤل بعد الارتفاع البسيط بعدد أعضائه بفوزه بأحد عشر مقعداً (من أصل ٤٤٧ مقعداً) في انتخابات المحافظات العام ٢٠١٣،<sup>٤٤</sup>

وحَدَّد الحزب هدفه الرئيسي بالتغلب على "نظام تقسيم السلطة الحالي على أسس عرقية ودينية، الذي يهيمن على كل مجال من مجالات المجتمع والحياة، وإرساء نظام ديمقراطي حقيقي، ودولة مدنية حقيقية".<sup>٤٥</sup> وتم تحديد مبادئ عمله الرئيسية بالنضال ضد الأصولية الدينية والفساد والعنف، وسيادة القانون، وتوطيد المؤسسات الديمقراطية. ومن الناحية الاقتصادية، ينتقد الحزب الشيوعي العراقي انكماش القدرات الإنتاجية العراقية واعتماد البلاد على النفط، ويدعم نضال نقابات العمال ضد خصخصة القطاع النفطي.

ولا يزال الحزب الشيوعي العراقي أكبر معارضة سياسية يسارية مع اشتماله دوائر انتخابية متعددة الأعراف في العراق المعاصر؛ ولكنَّ نفوذه أصبح ضعيفاً. وترك العديد من الكوادر

٤٤ Iraks Kommunisten blicken optimistisch nach vorn, 1.5.2103

(الشيوعيون العراقيون يتطلعون قدماً بتفاؤل).

[http://www.kommunisten.de/index.php?option=com\\_content&view=article&id=4122:iraks-kommunisten-blicken-optimistisch-nach-vorn&catid=44:internationales&Itemid=92](http://www.kommunisten.de/index.php?option=com_content&view=article&id=4122:iraks-kommunisten-blicken-optimistisch-nach-vorn&catid=44:internationales&Itemid=92)

٤٥ البيان الصادر عن مؤتمر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. ٢٥/٥/٢٠١١، بحضور الكاتبة.

الشيوعية السابقين صفوف الحزب وانخرطوا اليوم للعمل في نقابات العمال، وجمعيات الطلاب والشباب، والمشاريع الثقافية والإعلامية، أو في المنظمات غير الحكومية.

والمثال البارز على ذلك هو زهير الجزائري، وهو عضو في الحزب الشيوعي منذ ستينيات القرن العشرين. فبعد مرور عشرين يوماً على الإطاحة بنظام البعث، شارك في تأسيس جريدة المدى؛ واليوم هو رئيس تحرير وكالة الأنباء العراقية ثلاثية اللغات (العربية، الكردية، الإنكليزية) "أصوات العراق"، التي تحاول نبذ الخطاب العرقي القومي.<sup>٤٦</sup>

والمثال الآخر هو الناشطة في مجال حقوق المرأة هناء إدوار، وهي عضو رابطة المرأة العراقية الشيوعية منذ ستينيات القرن العشرين. وبعد اعتقالها في العام ١٩٦٢، ذهبت إلى المنفى حيث انضمت لحركة الكفاح الكردي؛ وفي تسعينيات القرن العشرين قامت بتأسيس جمعية الأمل العراقية، وهي منظمة غير حكومية معنية بحقوق المرأة وحقوق الإنسان.<sup>٤٧</sup> وتعمل هذه المنظمة غير الحكومية اليوم في جميع أنحاء البلاد، وتقوم على الجمع بين المشاريع الإنسانية والنضال السياسي ضد الطائفية، وتعمل على إرساء الديمقراطية والمساواة بين الجنسين. وقد تصدرت عناوين الصحف في حزيران من العام ٢٠١١، وذلك عندما قامت باقتحام مؤتمر متلفز للحكومة في بغداد وتصدت للمالكي بسبب اعتقاله أربعة متظاهرين، وكيله الشتائم ضد المنظمات غير الحكومية. ورداً على سؤال عما إذا كانت تعتبر نفسها يسارية فقد أجابت:

"كما ترى، لقد انهارت دولتنا؛ وانهارت مؤسساتنا. وهذا ليس الوقت المناسب للحديث عن الاشتراكية، أو دكتاتورية البروليتاريا وأشياء من هذا القبيل. علينا العمل لإيقاف تزايد النفوذ الديني. وعلينا أن نناضل من أجل دولة ديمقراطية، ودستور يفصل الدين عن الدولة، وسيادة القانون. هذا هو السؤال الوطني، وليست المشكلة كوني يسارية أم غير يسارية. أنا لا أعرف فيما إذا كنت تنظر إلى هذه الأشياء على أنها "يسارية": حقوق الإنسان، الحقوق الديمقراطية، الدستور العلماني، المؤسسات الديمقراطية، سيادة القانون. إننا بحاجة إلى تحالف واسع النطاق يضم القوى المحافظة والليبرالية بغية تمرير تشريعات جديدة وإقامة دولة مدنية."<sup>٤٨</sup>

[www.aswataliraq.info](http://www.aswataliraq.info) ٤٦

[www.iraqi-alamal.org](http://www.iraqi-alamal.org) ٤٧

٤٨ مقابلة مع هناء إدوار، بتاريخ: ١٦/٠٧/٢٠١٣.

وبهذه العبارات تحدد هناء إدار أصداء التحديات الراهنة للبيانات الرسمية للحزب الشيوعي العراقي. ويسعى الحزب الشيوعي العراقي اليوم للتحالف مع نقابات العمال والجهات الفاعلة في المجتمع المدني مثل جمعية الأمل، أو المنتدى الاجتماعي العراقي، وهو عبارة عن منبر يضم حوالي ٤٠ منظمة ونقابة علمانية غير حكومية ذات برامج عمل ديمقراطية ومعادية للطائفية.<sup>٤٩</sup>

أما رشيد غويلب فيصّر بما يلي:

"إنّ السؤال المطروح هو: هل سيكون العراق دولة إسلامية أم دولة ديمقراطية حديثة؟ علينا النضال من أجل تغيير عقول الناس. ولذلك، فإننا بحاجة إلى أشكال مختلفة من الأنشطة والمشاريع الثقافية والحركات الشبابية، والجماعات النسائية ... إلخ. فمذ سقوط نظام البعث، توجد فضاءات وأشكال متعددة جديدة للاحتجاج في العراق، وقد تطورت عدة اتجاهات ديمقراطية جديدة بجوار اليسار التقليدي. وأنا لا أرى الحزب الشيوعي العراقي معزولاً. وأدعو اليسار الأوروبي إلى القيام بنظرة شمولية بشأن العراق ومساندة أطياف القوى اليسارية والديمقراطية كافة".<sup>٥٠</sup>

## النقابات العمالية

ما زال الشيوعيون يمتلكون نفوذاً كبيراً في قطاع نقابات العمال. وتمت بالفعل إعادة إنشاء النقابات في الإقليم الكردي في تسعينيات القرن العشرين، وقد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً مع الأحزاب الكردية الحاكمة. وعلى الصعيد الوطني، فبعد خمسة أسابيع فقط من الإطاحة بنظام البعث في العام ٢٠٠٣، أسفر الاجتماع العام الذي ضم ٣٥٠ من النقابيين، وأغلبهم من الشيوعيين العائدين من المنفى، عن تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق (IFTU). وفي السنة الأولى فقط لإنشائه، تم تأسيس ١٢ نقابة وطنية تحت مظلة الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في العراق،<sup>٥١</sup> وهي تعمل في بغداد والمحافظات الـ ١٥ الأخرى.

وفي الوقت نفسه الذي بدا فيه أن الاتحاد العام لنقابات عمال العراق السابق والتابع للنظام البعثي قد بدأ بالتداعي، فقد أعاد تنظيم صفوفه بعد إقالة المسؤولين البعثيين وتنافس مع

<sup>٤٩</sup> <http://www.iraqicivilsociety.org/archives/category/iraqi-social-forum>

<sup>٥٠</sup> مقابلة مع رشيد غويلب، بتاريخ: ٢٠١٣/٠٥/١٩.

<sup>٥١</sup> محسن، ٢٠٠٤. مرجع سابق.

الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق لأخذ الدور الريادي في الحركة النقابية، وللحصول على ممتلكات الاتحاد العام لنقابات العمال، إضافة إلى المقعد الوحيد المحجوز لعضو من العراق في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب (ICATU).<sup>٥٢</sup> واندماج الاتحادان في أيلول من العام ٢٠٠٥، وشكلا معاً الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق (GFIW).

تأسس اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (FWCUI) في العام ٢٠٠٣، وارتبط ارتباطاً وثيقاً مع الحزب الشيوعي العمالي العراقي. ولدى هذا الاتحاد توجهات ماركسية وثورية واضحة، فقد اتخذ موقفاً متشدداً ضد الاحتلال، وانتقد، وبشدة، الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق لمشاركته في العملية الانتقالية المهيمن عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وما زال حتى يومنا هذا يعمل خارج مظلة الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق. وهناك أيضاً الاتحاد العام لموظفي النفط (GUOE)، الذي تمت تسميته لاحقاً اتحاد نقابات نفط العراق (FOUI)، ويرأسه حسن جمعة عواد، الذي بقي أيضاً مستقلاً عن الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق؛ وقد تأسست هذه النقابة في العام ٢٠٠٣، وهي تمثل عمال النفط العاملين في شركات النفط الحكومية في البصرة.<sup>٥٣</sup>

في السنوات الأخيرة، نظمت النقابات المختلفة عدداً من الإضرابات في القطاعات الرئيسية للصناعة العراقية؛ حيث كافح العمال ضد البطالة، وتدني الأجور، وسوء الخدمات والفساد والمحسوبية، وفي بعض الأحيان ضد انتشار العمالة الخارجية في قطاع النفط ضمن الشركات متعددة الجنسيات.<sup>٥٤</sup> هذا وتملك جميع النقابات مسارات نضالية مشتركة؛ وأحد مطالبها الرئيسية يتمثل بضرورة تبني قانون عمل جديد يتوافق مع معايير منظمة العمل الدولية (ILO)، ليحل محل قانون عمل حزب البعث للعام ١٩٨٧، الذي لا يزال يُعمل به، والذي حل النقابات العمالية.

إنّ الكفاح ضد خصخصة النفط العراقي هو مسار نضالي مشترك آخر؛ فقد وجهت جميع نقابات العمال اعتراضاً إلى هيئة التخطيط الحكومية العراقية من أجل السماح بإقرار ما يُطلق عليه اسم اتفاقات تشارك الإنتاج (PSA) مع شركات النفط الدولية، التي تمنح الأخيرة سيطرة مُحكّمة وطويلة الأمد على شروط الإنتاج. ونظمت النقابات منذ العام ٢٠٠٧، إضرابات واحتجاجات

٥٢ Owen, Tudor (2004). Iraq: Unions and the Law. TUC Report of an ICFTU-fact finding visit. Retrieved from: <http://www.tuc.org.uk/international/tuc-7859-f0.cfm>

(توبودور أوين، ٢٠٠٤). العراق: النقابات والقانون. تقرير مؤتمر نقابات العمال حول زيارة تصفي الحقائق التي قامت بها الكونفدرالية الدولية للنقابات العمالية الحرة).

٥٣ شميدنغير، ٢٠٠٧، مرجع سابق.

٥٤ بدر-بلاو، ٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ٣.

في جميع أنحاء البلاد ضد ما يعتبرونه عمليات استنفاد النفط العراقي، وقامت بحملات لنشر التوعية، وتشاورت مع أعضاء النقابات الدولية، وقدمت للحكومة تعديلات بشأن مشروع قانون النفط الجديد.<sup>٥٥</sup> وقد حازت تحركاتهم هذه على دعم العديد من المنابر غير النقابية مثل المنتدى الاجتماعي العراقي. في شباط من العام ٢٠١٢، عندما تم اعتقال رئيس اتحاد نقابات النفط في العراق حسن جمعة عواد بحجة تنظيمه إضرابات غير قانونية وفقاً لقانون عمل حزب البعث، قامت العديد من الجهات الفاعلة المحلية والدولية، بمن في ذلك العمال الشيوعيون، بتنظيم حملة مشتركة أدت في النهاية لإطلاق سراحه في تموز من العام ٢٠١٢،<sup>٥٦</sup>

وباستثناء اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق، لا يمكن اعتبار الأنشطة النقابية للاتحادات الأخرى في حد ذاتها بأنها تنتمي للبسار. وفي حين أن الحزب الشيوعي العراقي قد لعب دوراً مهماً في إعادة إنشاء البنى النقابية في مرحلة ما بعد الحرب، فإن العراق اليوم لديه العديد من قادة النقابات والنشطاء المنتسبين إلى الأحزاب السياسية الطائفية المهيمنة، التي تحاول استخدامهم لأغراض طائفية. في العام ٢٠١١، حاول وزير النفط العراقي التابع للتيار الصدري الشيعي الراديكالي تسليم النقابيين المواليين لحزبه المناصب الأساسية في الاتحاد العام لعمال العراق.<sup>٥٧</sup> وفي تلك الأوقات، كانت الإضرابات الكبيرة في شركة نفط الجنوب في البصرة التي نظمها اتحاد نقابات النفط في العراق مدعومة من قبل السلطات المحلية الشيعية التي استخدمتها بغية الاستفادة منها للحصول على حصة أفضل من عائدات النفط من أجل استثمارها في منطقتهم.<sup>٥٨</sup> وعلى الرغم من المناخ العام الطائفي، فقد شكلت الأنشطة المشتركة للنقابات مثلاً عن النشاط السياسي الذي استطاع تجاوز جميع الحدود العرقية والدينية، باستثناء الخطوط الفاصلة بينها وبين النقابات الكردية؛ حيث رفضت النقابات الكردية أن تندمج مع الاتحاد العام لعمال العراق، وأعطت الأولوية للحكم الذاتي الكردي في استثمار النفط، ولم تغير شيئاً بشأن العقود النفطية لحكومة إقليم كردستان والمبرمة مع الشركات الدولية، الأمر الذي كان، وبكل بوضوح، غير مفيد للعمال الأكراد، ويشجع على خصخصة قطاع النفط.<sup>٥٩</sup>

٥٥ المرجع السابق.

٥٦ [www.industrial-union.org/union-victory-basra-court-finally-drops-charges-against-hassan-juma](http://www.industrial-union.org/union-victory-basra-court-finally-drops-charges-against-hassan-juma)

٥٧ <http://www.iraqitradeunions.org/wordpress/?p=4733>

٥٨ عيسى خان، ٢٠٠٧، مرجع سابق، ص: ١١.

٥٩ بدر- بلاو، ٢٠٠٧، مرجع سابق، ص: ٢.

## الاحتجاجات الشعبية ضد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المندهورة: صدم العراق من "الربيع العربي"

اندلعت الاحتجاجات في حزيران ٢٠١٠ على خلفية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المستمرة بالندهور؛ فقد احتشد الآلاف من العراقيين في مدن مختلفة من العراق للتظاهر ضد فشل الحكومة في توفير الكهرباء والخدمات. وأجبر وزير الكهرباء على الاستقالة؛ ولكن، وفي الوقت نفسه، أصدرت الحكومة قيوداً جديدة على حقوق القيام بالتجمعات والتظاهرات. ومتشجعين بالانتفاضات الشعبية في تونس ومصر، عاد العراقيون إلى الشوارع مرة أخرى في شهر شباط من العام ٢٠١١؛ حيث احتج المحامون ضد النظام القضائي السيئ في كل من بغداد والموصل والبيصرة، وتظاهر الصحفيون ضد قانون الرقابة. وتأججت الاحتجاجات بإعلان "يوم الغضب" في ٢٥ شباط من العام ٢٠١١، حيث تجمعت عشرات الآلاف من المتظاهرين في مدن عراقية عدة، بما في ذلك الإقليم الكردي، احتجاجاً على الفساد وسوء الخدمات والنقص في إمدادات المياه والكهرباء وارتفاع معدلات البطالة. وقد ردت حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان على هذه الاحتجاجات بالقمع، ما أسفر عن مقتل العديد من المتظاهرين في العراق ومقتل متظاهر واحد في كردستان.<sup>٦٠</sup> ومع ذلك، تم وضع المالكي تحت الضغط، واستجابة لتلك المطالب، قام المالكي بتقديم خطة إصلاحية على أن يتم تنفيذها خلال ١٠٠ يوم. ونظراً لعدم تنفيذ الخطة، فقد استمرت المظاهرات. وقد تجاوزت الاحتجاجات الانتقاسات العرقية والدينية وشهدت مشاركة الشيوعيين والنقابيين ومجموعات المجتمع المدني والجمعيات المهنية والمتقنين.

وقد شارك الحزب الشيوعي العراقي بنشاط في الاحتجاجات الجماهيرية، ونظر إليها على أنها "عواصف ثورية"،<sup>٦١</sup> وأيد ظهور أشكال جديدة من النشاط السياسي مع الشباب، مستخدماً تقنيات الاتصال الحديثة في تنظيم الاحتجاجات.<sup>٦٢</sup>

كان "للربيع العربي" تأثير مشجع بالنسبة للقوى اليسارية والديمقراطية العراقية، وانعكس مباشرةً باندلاع احتجاجات واسعة في العام ٢٠١١. ورأى العمال الشيوعيون فيها "ثورات"، بينما اعتبروا الاحتجاجات الحالية ضد الإخوان المسلمين في مصر على أنها عبارة عن عملية

٦٠ منظمة العفو الدولية. (٢٠١١). أيام الغضب: الاحتجاجات والقمع في العراق. لندن: منظمة العفو الدولية.

٦١ البيان الصادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، ٢٠/٠٥/٢٠١١.

٦٢ المرجع السابق نفسه.

إحياء "للإطاحة بالقوات المعادية للثورة بعزم أكبر".<sup>٦٣</sup> بينما اعتبرها الحزب الشيوعي العراقي "عواصف ثورية" ضد الطغيان وضربةً للنيليو-ليبرالية العالمية التي تؤدي إلى إفقار وتهميش الملايين من الناس. ومع ذلك، قام بالتحذير من "نسخ أعمى" للوضع العراقي، وأعرب عن تخوفه من نقص القوى اليسارية المنظمة، الأمر الذي يفتح الباب أمام إساءة استغلال الاحتجاجات الشعبية من قبل القوى المحافظة والدينية.<sup>٦٤</sup> وإنَّ التأكيد على التوأمة البنوية بين اليسار العراقي واليسار في البلدان العربية الأخرى، والتضامن مع مطالبة اليسار الفلسطيني لقيام دولة فلسطينية ضمن حدود العام ١٩٦٧ تعتبر جزءاً من جدول أعمال الحزب الشيوعي العراقي.<sup>٦٥</sup> وفي الوقت الراهن، تتوجه العيون أكثر نحو النزاع المتصاعد في سوريا، الذي يزيد من تغذية الصراع الطائفي والعنف في العراق. ويؤكد الحزب الشيوعي العراقي على حق الشعب السوري في الديمقراطية، ويُعارض التدخلات الإقليمية والدولية، ويدعو إلى إجراء مفاوضات بين الحكومة والمعارضة.<sup>٦٦</sup>

وشكَّلت شبكات التواصل الإقليمية جزءاً من التوجيه الدولي الموسَّع للصراعات الاجتماعية المدنية: حيث يحاول المنتدى الاجتماعي العراقي حديث النشوء إلى إقامة روابط مع الحركات الاجتماعية الدولية، وقام بإرسال وفد عراقي إلى المنتدى الاجتماعي العالمي الأخير الذي أقيم في تونس في آذار العام ٢٠١٣، وهو يقوم في الوقت الحالي بدعوة نشطاء إقليميين ودوليين من أجل عقد "المنتدى الاجتماعي العراقي" في بغداد، وذلك في أيلول العام ٢٠١٣ تحت شعار: "عراقٌ آخر ممكن".<sup>٦٧</sup>

## المعارضة السياسية والمجتمع المدني في إقليم كردستان ما بعد العام ٢٠٠٣

مع الاعتراف به باعتباره إقليماً اتحادياً في العراق في العام ٢٠٠٣ بموجب الدستور، وتلقيه لـ ١٧٪ من عائدات النفط العراقي، شهد إقليم كردستان مساراً من الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي والتحديث السريع. واستفاد السكان الأكراد من فرص العمالة الكثيرة

٦٣ [www.wpiraq.net/?p=3127&lang=eng](http://www.wpiraq.net/?p=3127&lang=eng)

٦٤ مقابلة مع حميد مجيد موسى، مرجع سابق.

٦٥ مقابلة مع رشيد غويلب، مرجع سابق.

٦٦ المرجع السابق نفسه.

٦٧ <http://www.iraqicivilsociety.org/archives/2243>

في قطاعات الخدمات العامة والإنشاءات المزدهرة وقطاعي الاتصالات والنفط. وتناضل حكومة إقليم كردستان من أجل تقاسم متين للسلطة على المستوى الوطني من جهة، ولتعزيز بُناها المُشكّلة لشبه دولة مع تطلُّعها للاستقلال التام عن بغداد من جهةٍ أخرى.

وبوجود المجتمع المدني الغني في الإقليم ووسائل الإعلام المزدهرة، تفخر حكومة إقليم كردستان بكون الإقليم يمثل جزيرة للديمقراطية في وسط العنف والصراع في العراق. ولكن، وتحت غطاء الديمقراطية، عزز كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني من قوتها وقاما بنشر شبكات واسعة من المحسوبية والمحاباة في الإقليم. وقامت محطات التلفزيون والصحف التابعة للأحزاب باحتكار قطاع الإعلام، بينما واجهت وسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني الرقابة والقمع عند تعرضها لبنى سلطة الأحزاب المهيمنة.

وزاد السخط على فساد الأحزاب المهيمنة وسوء استخدام السلطة بشكل مطّرد لدى الشعب الكردي. وفي العام ٢٠٠٥، انسحب نشيروان مصطفى أمين، الزعيم السابق للجناح الماركسي اللينيني "كومالا" للاتحاد الوطني الكردستاني، من الاتحاد الوطني الكردستاني، وقام بتأسيس حركة غوران المعارضة (وتعني التغيير). وانتقدت حركة غوران الفساد وسوء الخدمات، وطالبت بإجراء إصلاحات إدارية، وطالبت بالشفافية في عرض الموازنة، وحصلت على ثلاثة وعشرين في المائة من المقاعد في برلمان الإقليم في أول مشاركة لها في انتخابات برلمان إقليم كردستان التي جرت في العام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من التزامها بالديمقراطية، فقد أعطت الأجندة السياسية لحركة غوران الأولوية للقضايا الوطنية الكردية، وتقوم الحركة بإيقاف كفاحها من أجل الإصلاحات الاجتماعية بشكل منتظم عند نشوء أيّ صراع خارجي مع الحكومة العراقية. ومع ذلك، فإنّ الحركة استطاعت إقناع العديد من الشباب بـ "العودة إلى السياسة"، وأحييت النقاش البرلماني بشأن الديمقراطية، ووسعت نطاق العمل لبُنى المجتمع المدني.

قامت حركات المجتمع المدني غير المتجانسة بتحدي الأحزاب المهيمنة، وحثت حكومة إقليم كردستان على تبني إصلاحات اجتماعية وسياسية. وقد تشاركت المنظمات النسائية المرتبطة بالأحزاب والمنظمات النسائية غير الحكومية، وضغطت بنجاح لإجراء إصلاحات قانونية رائدة، بما فيها اعتماد قانون الأسرة للعام ٢٠١١، الذي يعاقب أعمال العنف ضد المرأة بما فيها الختان (بتر الأعضاء التناسلية عند الإناث).<sup>٦٨</sup>

٦٨ هيومن رايتس ووتش. حظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث) يمثل خطوة إيجابية. ٢٤/٦/٢٠١١. يوجد على الرابط: <http://www.hrw.org/news/2011/07/25/iraqi-kurdistan-law-banning-fgm-positive-step>

وتقدّم عددٌ من وسائل الإعلام المستقلة في إقليم كردستان مثل مجلات هاولاتي (Hawlati)،<sup>٦٩</sup> وأوينيه نيوز (Awene)،<sup>٧٠</sup> نقاشاً نقدياً حول الفساد والمحسوبية والدعوة لإجراء إصلاحات ديمقراطية. كما تحافظ على موقفها الناقد للأحزاب الحكومية ولحركة غوران المعارضة الجديدة. وفي شهر أيار العام ٢٠١٠، أثار مقتل الطالب زردشت عثمان ذي الـ ٢٢ عاماً، الذي كان قد كتب مقالةً ساخرةً عن عائلة بارزاني، موجةً من الاحتجاجات في جميع أنحاء كردستان، وذلك بقيادة الطلاب والمتقنين وفتات المجتمع المدني. وفي شهر شباط العام ٢٠١١، تجمّع المتظاهرون، ومعظمهم من الشباب، مرةً أخرى في المدن الكردية للاحتجاج على الفساد وللمطالبة بإجراء إصلاحات ديمقراطية، متشعبين هذه المرة بحركات التمرد في مصر وتونس وبالتوازي مع الاحتجاجات في وسط العراق وجنوبه. وعندما فتح مسلحو الحزب الديمقراطي الكردستاني النار على المتظاهرين في السليمانية، انتشرت الاحتجاجات في جميع أنحاء الإقليم واستمرت أياماً عدة، ولكن في نهاية المطاف تم قمعها من قِبَل قوات الجيش والشرطة الكردية، كما تم اعتقال ومضايقة النشطاء والصحافيين. وما كان يُنظرُ إليه أنه سيكون "الربيع الكردي" الواعد، انتهى مرةً أخرى بعودة العداء بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وذلك عندما اتهم كل من الطرفين الطرف الآخر بعدم الكفاءة في مواجهة الاضطرابات. ومع ذلك، انحسرت الاحتجاجات، وذلك عندما ازدادت النزاعات في العراق مع اقتراب سحب القوات الأميركية من العراق في أواخر العام ٢٠١١. ومجدداً، أخذ الخوف من التهديد الخارجي على الحكم الذاتي الكردي الأسبقية على الجدل الكردي الداخلي حول الديمقراطية والإصلاحات.

يبدو دور المعارضة في الحزب الشيوعي الكردستاني - العراق (KCPI)، الذي يترأسه حالياً كمال شاكر، متناقضاً. ويحتل الحزب الشيوعي الكردستاني - العراق مقعداً واحداً فقط من أصل مائة وأحد عشر مقعداً في برلمان كردستان، وحقبية وزارة الثقافة والشباب في مجلس الوزراء المكوّن من ١٩ وزيراً.<sup>٧١</sup> ويركّز الحزب الشيوعي الكردستاني - العراق على العمل البرلماني، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً مع البنى الحكومية، وبقيد نفسه؛ فلا يقوم بتوجيه النقد اللاذع للأحزاب الحاكمة، أو بمس القضايا الوطنية الحساسة مثل عقود النفط الكردية. وعلى غرار الأطراف السياسية الكردية الأخرى، يُشكل الحزب الشيوعي الكردستاني - العراق مثلاً آخر على كيفية حيرة الأطراف السياسية الكردية بين النضال من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي، وبين

<http://www.hawlati.co> ٦٩

<http://www.awene.com> ٧٠

[www.krq.org/p/p.aspx?l=12&s=030000&r=319&p=229](http://www.krq.org/p/p.aspx?l=12&s=030000&r=319&p=229) ٧١

أولوية الدفاع عن الحكم الذاتي الكردي. وفي الواقع، فإن التصريحات الحالية للحزب الأم، الحزب الشيوعي العراقي، لم تتناول الأداء السياسي لرفيقها الكردي سوى ببعض الكلمات فقط، الأمر الذي سلط الضوء على وجود بعض التملل داخل الحزب الشيوعي العراقي حول إخضاع الحزب الشيوعي الكردستاني - العراق الحقوق الاجتماعية والمواضيع الوطنية بما يتناسب مع القضية الكردية. لعب الأفراد الشيوعيون من أمثال باخشان زانكنة، رئيسة رابطة نساء كردستان الشيوعية، دوراً نشطاً في الشبكات النسائية، وذلك بالضغط من أجل حقوق المرأة في الدستور، ومن أجل الإصلاحات القانونية.

ويحمل حزب العمال الشيوعي الكردستاني (WCPK)، وهو الفرع الكردي للحزب الشيوعي العمالي العراقي الذي أعيد إنشاؤه في العام ٢٠٠٨، راية الماركسية في إقليم كردستان.<sup>٧٢</sup> وتحت رئاسة عثمان حاجي معروف في الوقت الحالي، يدير الحزب محطة راديو بيشة نك peshang (إلى الأمام) ومجلة أكتوبر: وهو ينتقد الأحزاب الحكومية وأحزاب المعارضة بسبب جداول أعمالها القومية والبرجوازية، وشارك في مظاهرات الشوارع في العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١. وفي حين أن نفوذ الحزب هامشي، ينشط بعض الأعضاء بشكل فردي في مشاريع وسائل الإعلام المستقلة، وفي المنظمات غير الحكومية النسائية المحلية، حيث يدعون إلى تخطي العمل الجزئي للمنظمات غير الحكومية، وبدلاً من ذلك القيام بتطوير الحركة النسوية الكردية.

وعموماً، تعزز الشعور بعدم الثقة المتجذر تاريخياً لدى الشعب الكردي بالعملية الوطنية العراقية، وذلك من خلال العنف والصراع الطائفي بعد العام ٢٠٠٣، وازدياد الصراع بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية. وامتد النفور من العملية الوطنية العراقية أيضاً إلى الأطراف السياسية اليسارية الفاعلة مثل الحزب الشيوعي الكردستاني - العراق، وبنى المجتمع المدني. وما زال الوضع الأمني غير المستقر يعوق التوجه نحو التشبيك على الصعيد الوطني كضرورة النضال المشترك لمجموعات حقوق المرأة لترسيخ حقوق المرأة في الدستور على سبيل المثال.

## الاستنتاجات

تناضل قوى اليسار والقوى الديمقراطية في عراق اليوم بوجود إرث ثلاثة عقود من الدكتاتورية، واثنى عشر عاماً من العقوبات والغزو والاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة

الأمريكية في العام ٢٠٠٣ وبعده. بالنسبة لمعظم هذه القوى، لم تعد مواضع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع بين مؤيدي الغزو ومعارضيه، التي سيطرت على النقاش السياسي في أعقاب الإطاحة بنظام البعث النقطة المرجعية المركزية. وعضواً عن ذلك، فهم يكافحون اليوم ضد الحكومة العراقية التي أسست قوتها على الانقسامات العرقية الدينية وتزايد قوة الإسلام السياسي. وهم يكافحون ضد العنف والفساد والبطالة والفقير في بلاد تمتلك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم.

فقد اليسار التقليدي، وعلى الأخص الحزب الأقدم الأكثر تأثيراً تاريخياً في العراق، الحزب الشيوعي العراقي، نفوذه بشكل دراماتيكي. وكان هذا نتيجة لعقود من الاضطهاد والغياب العلماني في العراق، وتراجع تأثير الفكر اليساري في جميع أنحاء العالم بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، إضافة إلى التاريخ المتذبذب والتحويلات العديدة في الإستراتيجية الخاصة بالحزب الشيوعي العراقي.

ومع ذلك، ظهرت فضاءات عمل وحوار سياسية واجتماعية جديدة بعد العام ٢٠٠٣. واستخدم العراقيون هذه الفضاءات على نطاق واسع، وشاركوا في الانتخابات ومناقشة الدستور على الرغم من العنف المتصاعد. ونشأت عدة جهات سياسية فاعلة جديدة منها: مجموعات المجتمع المدني، الجمعيات النسائية، المشاريع الإعلامية؛ وترك العديد من الشيوعيين العمل الحزبي التقليدي وانخرطوا في هذه المبادرات الاجتماعية والسياسية الجديدة. كما نشط الشيوعيون أيضاً في الحركة النقابية العمالية، التي ناضل فيها مئات الآلاف من العمال العراقيين للحصول على قانون عمل جديد، وضد خصخصة صناعة النفط في العراق. تُقدّم نقابات العمال في العراق في الوقت الحالي أمثلة قوية على التعبئة الحاصلة في جميع أنحاء البلاد التي تجاوزت الانقسامات العرقية والدينية.

يحاول الحزب الشيوعي العراقي اكتساب موطئ قدم جديد، حيث تخلى عن خطاب الطليعة والصراع الطبقي، ويسعى إلى إقامة تحالفات مع طيف واسع من النقابات والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات النسائية والمشاريع الإعلامية. وعلى الرغم من أن العديد من حلفائه الجدد لا يعتبرون أنفسهم يساريين بشكل صريح، فإن الأرضية المشتركة بينهم هي الدفاع عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والنضال من أجل دولة مدنية ديمقراطية وعلمانية. يتشارك اليوم اليسار التقليدي، بما في ذلك أكثر المجموعات اليسارية تشدداً مثل العمال الشيوعيين، مع المبادرات الاجتماعية والسياسية حديثة النشوء، بحملات للحصول على قانون عمل جديد، وضد خصخصة قطاع النفط، ولأجل إصلاحات اجتماعية وقانونية تؤكد على

حقوق المرأة، متجاوزين الحدود العرقية والدينية. وأظهرت الاحتجاجات الجماهيرية ضد الحكومة العراقية في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ التأثير القوي لهذه التحالفات الجديدة.

في إقليم كردستان، تحدت المعارضة السياسية الجديدة، إضافة إلى طيف واسع من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، الأحزاب الحاكمة، وشجبت الفساد والمحسوبية ودعت إلى إرساء الديمقراطية. ومع ذلك، فما زالت الجهات السياسية الكردية الفاعلة اليسارية منها والديمقراطية، بما في ذلك النقابات والشيوعيون، عالقة بين النضال من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي، وبين مواقفها القومية القوية التي تعطي الأولوية للدفاع عن الحكم الذاتي الكردي. يعرقل الشعور بعدم الثقة المتجذر تاريخياً تجاه العملية السياسية الوطنية والصراعات مع الحكومة المركزية، كلاً من القيام بالعمليات الديمقراطية الداخلية الكردية، وكذلك العمل المشترك والتبادلي على الصعيد الوطني.

وعلى الرغم من كل الخلافات، فإن النضال ضد الطائفية والإسلام السياسي، ومن أجل إقامة الدولة العلمانية الديمقراطية في عراق اليوم، هو أكثر ثراءً وأكثر تنوعاً بكثير مما يظهر عليه في وسائل الإعلام الدولية، وكذلك فإن الجدل اليساري في العراق، ما زال محكوماً بمنظور التأييد والمعارضة للغزو الأمريكي للعراق.

### \* د. كارين ملودوتش

أخصائية نفسية من برلين؛ تعمل في قطاع حقوق الإنسان وحقوق المرأة في إقليم كردستان العراق منذ العام ١٩٩١، وتعمل حالياً في منظمة هوكاري (HAUKARI) الألمانية غير الحكومية. وتعمل على بحث ومشروع دكتوراه حول التأثير الفردي والسياسي لعمليات الأنفال في كردستان العراق، في مركز الشرق الحديث في برلين، ومعهد علم النفس التابع لجامعة كلاغنفورت (Klagenfurt) النمساوية.



